عبد الله إمام

حقيقة السادات

Bibliotheca Alexandrina
0105035

مدبولي الصغير

حقيقـة السـادات

عبدالله إمام

حقيقة السادات

الناشر: مدبولي الصغير

سابق عصره..!

الذى أدمن الكوكايين والهيروين، أو تاجر فى الأغذية الفاسدة، ونهب أموال الحكومة، فى الخمسينات أو الستينات، كان سابقاً لعصره.. فلم تعرف مصر السموم البيضاء، ولا الأطعمة الفاسدة، ونهب المال العام، إلا فى السبعينيات!!

وعندما تتردى العلاقات العربية ـ العربية الآن، فلا نرى جديداً، فقد سبق أن أغلقت كل السفارات العربية مكاتبها فى القاهرة، وسحبت سفراءها..

وفى زمن يحمل قطر عربى السلاح ضد جاره، فإن السادات كان سبّاقاً إلى غزو الجار.. ليس نزاعاً على حدود، وإنما استجابة لرؤية صهيونية!

وعندما بدأت الهرولة نحو العدو الصهيونى تصبح قاعدة، وتم تفريغ الصراع العربى الإسرائيلى من معناه، ارتفعت الأصوات، وتبارى بعض الكُتّاب فى مدح الرئيس السادات ـ الله يرحمه ـ ووصفوه بأنه «سابق عصره»!

وبهذا المعنى فإنه كان فعلاً سابقاً لعصره، بل لولاه لما وصلنا إلى ما نعانيه.. لقد بدأ السير فى طريق طويل منذ تولى السلطة، ويقول البعض أنه بدأه قبل توليه المسئولية.

وفى قضية مايو ١٩٧١ تم التعتيم على الحديث المسجل بينه وبين جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكى، والذى يطلب فيه من الزائر الأمريكى أن يبلغ «المستر ديان» أن السادات يصلى من أجله ليصبح رئيساً للوزراء لأنه يمكنه التفاهم معه!

وإذا كان التاريخ لن يغفر لسابق عصره أنه فى الفترة المبكرة التى تولى فيها السلطة كان يسعى لعقد صلح مع العدو الصهيونى حتى قبل حرب أكتوبر، فإنه لن يغفر أيضاً لشركائه فى الحكم فى ذلك الوقت أنهم تجاهلوا هذه الواقعة، ولم يكشفوها.. لا فى التحقيقات.. ولا فى المحاكمات.. بعدها قدم ما أسماه مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ استجابة لمبادرة قدمها «ديان» تحمل نفس الخطوط! ففكرة الصلح قديمة.. كما أن ارتباطه بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر قدماً..

ويروى محمد عبدالسلام الزيات فى مذكراته بعض ماعرفه من أسرار هذا الارتباط..

وفى ٢٥ فبراير ١٩٧٧ نشرت صحيفة «الهيرالد تريبيون الأمريكية» مقالاً تحت عنوان «مدفوعات وكالة المخابرات الأمريكية لقادة الشرق الأوسط استثمار مربح» قالت فيه إن المخابرات كانت تقوم بهذه المهمة من خلال وسطاء أبرزهم كمال أدهم مسئول جهاز الأمن السعودى، وكان وثيق الصلة بالسادات، وقد التقطه بعناية عندما كان عبدالناصر يحاول الإطاحة بالنظام المحافظ فى السعودية، «وكان كمال أدهم يزود السادات بدخل خاص ثابت وفقاً لما قرره مسئول رفض أن يدلى بالتفاصيل»!

وقد جاء ذكر اسم الملك حسين فى المقال، ولم يسكت الملك فقد رد عليه قائلاً أنه تقاضى أموالاً لمحاربة الشيوعية.. أما السادات فقد صمت تماماً ولم يرد على الاتهام، كما أن السفارة المصرية فى واشنطن تجاهلت الأمر تماماً!!

توجه السادات نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن عداءه السافر للسوفييت فى وقت مبكر.. وكان ذلك مؤشراً على السياسات المقبلة التى بدأت بما سمى فك الاشتباك الأول والثانى بين القوات المصرية والقوات الصهيونية، بتدخل من وزير الخارجية اليهودى الأمريكى كيسنجر، الذى طلب منه السادات أن يعيّنه مستشاراً للأمن القومى لديه!

كما أن الإلهام لم يكن - كما ادعى - قد جاء للسادات، وهو فى الطائرة يعلن عن رغبته فى الذهاب إلى القدس المحتلة، فقد سبق هذا الإعلان زيارات وترتيبات، ولقاءات تم فيها الاتفاق على كل شىء.. ويبقى الإخراج الذى كان مولعاً به فجاء على هذا النحو..

ولقد انتهت زيارة رئيس أكبر دولة عربية، إلى عاصمة الدولة الغاصبة على نحو ماهو معروف بالخروج على الإجماع العربى، ورفع العلم الصهيونى فى القاهرة، مقابل تنكيس كل الأعلام العربية، وبسبب هذه الزيارة وتوابعها استقال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ولحق به خليفته فى وزارة الخارجية، ثم لحق بهما الوزير الثالث للخارجية، وكلهم لم يطاوعهم ضميرهم الوطنى أن يوافقوا على ماوافق عليه سابق عصره، كما استقال أيضاً عدد من سفراء مصر فى الخارج لأنهم لايستطيعون أن يمثلوا سياسة هى فى نهاية الأمر تدعم الصهيونية.

□□□

هناك أربع محطات هامة فى تاريخ الحركة الصهيونية:

* **الأولى:** المؤتمر الصهيونى الأول الذى دعى إليه هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية. وتقرر فيه إنشاء وطن قومى لليهود، وبعث القومية اليهودية.

وقد عقد المؤتمر فى بال بسويسرا من ٢٩ حتى ٣١ أغسطس ١٨٩٧ لوضع حجر الأساس لبناء «الملجأ» الذى تأوى إليه الأمة اليهودية. . ولم يحدد فلسطين بالذات لتكون هذا الملجأ.

* **الثانية:** وعد بلفور، عندما وجه عضو مجلس العموم البريطانى مستر كينج سؤالاً لوزير الخارجية «آرثر جيمس بلفور» عما إذا كانت إنجلترا قد اتصلت بالدول المتحالفة معها فى الحرب العالمية الأولى، وهل إنشاء القومية اليهودية الصهيونية أحد أهداف دول الحلفاء؟ وأجاب بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ قائلاً: ترجو حكومة صاحب الجلالة أن إنشاء وطن قومى للشعب اليهودى سيكون إحدى نتائج الحرب.

ثم صدرت رسالة من بلفور إلى روتشيلد يقول فيها: إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين الارتياح إلى إنشاء وطن قومى فى فلسطين للشعب اليهودي، وستبذل أطيب مساعيها لتسهيل بلوغ هذه الغاية»، وطلب منه أن يبلغ هذا القرار إلى الاتحاد الصهيونى - وكان هذا أول اعتراف دولى بحق اليهود فى أرض فلسطين.

* **الثالثة:** قيام دولة إسرائيل يوم السبت الخامس عشر من مايو ٥٧٠٨ عبرية، «١٩٤٨ ميلادية»، وجاء فى بيان قيام الدولة أن أرض إسرائيل هى مهد الشعب اليهودى، هنا تكونت هويته الروحية والدينية والسياسية، ونعلن أنه منذ لحظة انتهاء الانتداب قيام دولة إسرائيل التى «ستفتح أبوابها أمام الهجرة اليهودية لتجميع شمل المنفيين»، وبعد عشر دقائق اعترف البيت الأبيض بإسرائيل، فقد «أخطرت الحكومة أن دولة يهودية قد أعلن عن قيامها فى فلسطين، وقد طلبت الحكومة المؤقتة لهذه الدولة الاعتراف بها. . والولايات المتحدة تعترف بالحكومة المؤقتة بصفتها السلطة القائمة فى دولة إسرائيل الجديدة».

* **الرابعة:** توقيع معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل، وهى أهم هذه المحطات جميعها لأنها تتويج للعمل الذى بدأه الصهاينة فى سويسرا، وإنهاء للصراع، فاعتراف أكبر دولة عربية بوجود إسرائيل فى قلب الوطن العربى، وبشرعية احتلال أرض فلسطين وإقامة علاقات دبلوماسية معها، ورفع علمها فى القاهرة بالذات هو المستحيل ذاته على حد تعبير بيجن نفسه.

بعد توقيع مصر، كان الطريق سهـلاً وواضحاً، وكان بيجن ـ وهو من غلاة الإرهابيين المتشددين ـ يعرف أنه يشـترى بهذا الصلح المنفرد، إنهاء القضية كلهـا، فخروج مصر بكل ثقلها الإسلامى والعـربى والجغرافى والعسكرى والسكانى من دائرة الصراع تعنى تصـفيته، وأن العـرب قادمـون، وأن الحـصار المفـروض على إسـرائيل فى أفريقـيـا وآسيـا والبلدان الإسلامـية قد انـتهى، فالاتفـاق يفتح أمام إسـرائيل مجـالات واسعة للامـتداد السـياسى والاقتصادى.

فهل يكون الأفارقة الذين قـاطعوا إسرائيل، أكثر حرصاً على القضايـا العربية من أكبر دولة عربية؟

وهل تقاطع الدول الإسلامية بلداً تقيم مصر ـ بلد الأزهر ـ معه علاقات حتى ولو كان شيخ الأزهر أفتى فى ٩ مارس ١٩٧٠ بتحريم الصلح معها؟

والذين كانوا يمـارسون الخيانـة في السر، لم يعد هناك أمامـهم سبب للتخـفى، وقد ضبط رئيس أكبر دولة عربية متلبـساً به علناً، وفى وضح النهار، وعلى شاشات تليفزيونات العالم.

جاء الكل من بعده.. مـتأخرين بعض الوقت، لايهم.. فالمهـم أنهم جاءوا، وكانت إسرائيل واثقة من مجيئهم.. لذلك فإنها تضع هذه الخطوة كأبرز العلاقات فى تاريخ الحركة الصهيونية.

□□□

لاينفصل الحدث التاريخى عن ظروفه، وجذوره، وملابساته.. فقد كان واضحاً قبلها بسنوات أن محمد أنور السادات يسير فى طريق نهايته «تل أبيب»، وقد تكشفت معالم هذه المسـيرة من قـبل، ومن بعد.. بدأه بالهـجـوم على الثورة، والارتماء فى حـضن الولايات المتحدة الأمريكية، التى سلمها فيما بعد ٩٩٪ من أوراق اللعبة كما قال!

وكان واضحاً أن الاتجاه نحو أمريكا يعنى الاتجاه نحو إسرائيل، فلا فرق ـ كما كان هو نفسـه يقول من قـبل ـ وأن هذا الطريق سيـوصل إلى تشويه كل منجـزات الثورة، تمهـيداً لهدمها.. وهو ماحدث بالفعل.

وكانت نهاية الطريق وصـوله إلى كامب ديفيد عارياً، لايسانده أحـد، فالعرب ضده،

وأعلن أن حرب أكتوبر آخر الحروب، والدولة التى كـانت تمده بالسلاح يشن عليها الهجوم الضارى..

وكان الصهاينة يعـرفون جيداً أنهم سوف يعتصرونه إلى آخـر قطرة.. كما كانت رؤية بيجن واضحة.. ومايـريده واضحاً، وهو شد مصر ناحيته، وإخـراجها من الصف العربى حتى أنه أصر فى المعاهدة على أفضليتـها على أية معاهدة أخرى لمصر مع أى طرف، وكان المقصود فك ارتباط مصـر بالعالم العربى، واتفاقيات الدفاع المشتـرك.. كما طالب بتقليص الجيش المصرى وإعادة انتشاره وغير ذلك.

وكان حـجم التنازلات المطلوبة مذهلاً ومهـولاً، وربما استيـقظ ضميـر السادات ذات لحظة، وقرر أن يعترض.. وأن يرفض، وقال إنه سوف يغادر كامب ديفيد، وطلب إلى كل معاونيه أن يعدوا حقائبهم استعداداً للعودة.

وقال لوزير خـارجيتـه محمـد إبراهيم كامل بالنص: «إن أعـصابه متـوترة بسبب هذا السجن اللعين».

فقد أحس أنه مـحتجز، رهن التـوقيع، وهاله حجم التفـريط المطلوب أن يوقع عليه، وطلب وزير الخارجية الأمريكى فانس ليقول له: «أنت تعلم أننى قدمت تنازلات كثيرة حتى أسهل مـهمـة الرئيس كارتر فى التـوصل إلى اتفاق، ولكن بيـجن لم يتزحزح سنتيـمتراً واحداً».

وأعد الوفد المصـرى حقائبه استـعداداً للسفر بناء على طلـب السادات، ولكن كارتر - كمـا يقول فى مذكـراته - ذهب إليه مهـدداً: «قلت له إنه يدمر واحـداً من أغلى وأثمن ما أملك، صداقتـه، وثقتنا المتبادلة. وأخذت أعـيد عليه بعض الحجج ذات التـأثير عليه التى استعملتها مـن قبل حين تقابلنا فى حمام السباحة، أنه سيـفقد علناً بعض أرصدته الذاتية، ويدمر سمعته كرائد عالمى للسلام، ويسلم بأن زيارة القدس الشهيرة، كانت عقيمة، ويثبت صحة ما قاله أسوأ أعدائه فى العالم العربى من أنه قد ارتكب خطأ غبياً».

ويقول مـحمد إبراهيم كـامل إنه بعد ربع سـاعة من لقاء السـادات مع كارتر، أرسل يستدعينا لمقابلته ووجدناه منتعشاً تبدو عليه دلائل السرور والفخر، وجلسنا حوله وكلنا آذان صاغيـة، فقال: «إن الرئيس كارتـر رجل عظيم وذو ذكاء خارق، لقد حل المشكلة ببـساطة شديدة وأراحنى تماماً»، وقلنا: كيف؟ قال: «لقـد قال لى إنى أستطيع أن أعلق الالتزام بأى

اتفاق نوقع عليه على موافقة المؤسسات الدستورية فى مصر وإسرائيل أى مجلس الشعب عندنا، والكنيست فى إسرائيل بحيث إذا رفضاه كلاهما أو أحدهما فإن جميع ما اشتمل عليه الاتفاق من التزامات على الجانبين يسقط ويصبح غير ملزم لنا فى اى مناوضات مستقبلية».

وقلت: المهم ماهو الاتفاق الذى سنوقع عليه؟ وأجاب السادات: «سأوقع على أى شيء يقترحه الرئيس الأمريكي كارتر دون أن أقرأه».

وساد الصمت برهة، ثم قلت وأنا أغلب نفسى لكى أتمالك أعصابى: ولماذا ياريس توقع عليه دون أن تقرأه؟.. إذا أعجبنا فعلنا، وإلا فلا نوقع..

وهب السادات واقفاً بصوت ملؤه التحدى: «بل سأوقع عليه دون أن أقرأه»، واستدار وغادر التراس إلى داخل استراحته..

و... وقع السادات.. واستقال وزير خارجيته محمد إبراهيم كامل هناك فى كامب ديفيد بسبب حجم التنازلات التى حصل عليها العدو.

كان السادات مسلوب الإرادة أمام الأمريكان، وكان الحل الذى رآه بناء على اقتراح كارتر أن مجلس الشعب والكنيست يمكن أن يعدلا الاتفاق، وكان يعلم أن ذلك غير صحيح.. فما حدث فى الكنيست الإسرائيلى وفى مجلس الشعب المصرى كان مختلفاً.

□□□

فى إسرائيل عرضت الاتفاقية على مجلس الوزراء.. ناقشها بنداً بنداً، وانتهت المناقشة إلى التصويت عليها، فأيدها ١٥ وزيراً ورفضها اثنان!

وفى مصر عقد مجلس الوزراء جلسة شكلية لمناقشة الاتفاقية، وكان معروفاً سلفاً أن المجلس كله موافق.. لأن أحداً لايستطيع أن يعترض.. فالرئيس يتحدث عن الديمقراطية ذات المخالب والأنياب.. ومعروف سلفاً أن كل الأمور متعلقة بإرادته.. ومادام قد وافق فإن مصر كلها قد وافقت.. كان يقول وافق شعبى وجيشى، ووزير خارجيتى، ورئيس وزرائى، وهكذا.

وعرضت الاتفاقية على الكنيست الإسرائيلى، ونوقشت مناقشة واسعة ـ لمدة يومين ـ ونالت تأييد الغالبية الكبيرة، فأيدها ٩٥، وعارضها ١٨ وامتنع اثنان.. وتغيب ثلاثة،

وقالت صحيفة معاريف ـ ٢٢ مارس ١٩٧٩ ـ أنه «لم يسبق فى تاريخ الحياة البرلمانية الإسرائيلية، أن حظى قرار سياسى فى موضوع يدور على تفاصيله خلاف كبير جداً، بمثل هذه الكثرة من الأصوات عند التصديق عليه».

وأكد رئيس الحكومة مناحم بيجن، وزعيم المعارضة شمعون بيريز فى دفاعهما عن المعاهدة على أهمية إخراج من مصر من دائرة الصراع العربى الإسرائيلى، وإقامة علاقات صداقة معها، وبالتالى تقليص القدرة العربية على محاربة إسرائيل..

وكان أكثر من مائة عضو فى الكنيست قد ركزوا فى كلماتهم على ضرورة إخراج مصر من دائرة الصراع، وضمان انحيازها الكامل للمعسكر الغربى.

ومن قبل، وفى وقت مبكر، نشرت صحيفة معاريف ـ ٤ يونيو ١٩٧٤ ـ تصريحاً لإسحق رابين رئيس الوزراء قال فيه إن مصر هى الأساس الذى ترتكز عليه أية تسوية فى الشرق الأوسط، فبدونها لاتبدأ حرب ضد إسرائيل كما أنه من دونها لاتنتهى حرب معها.

وفى عام ١٩٧٧، أصبح مناحم بيجن رئيساً للوزراء لأول مرة، وجاءته الفرصة التى عمل من أجلها منذ بدأ حياته رئيساً لعصابة وسفاحاً قبل قيام الدولة، فكانت أول تصريحاته دعوة للرؤساء والملوك العرب ـ خصوصاً السادات والأسد وحسين ـ إلى مفاوضات مباشرة فى إحدى عواصم الدول المعنية أو فى مكان محايد من أجل توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل!

كان قد تم التوصل إلى عقد مؤتمر فى جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة وبإشراف الاتحاد السوفيتى وأمريكا وتحضره الدول العربية، واشترطت منظمة التحرير أن تعترف بها إسرائيل أولاً وتدعى للحضور، وكانت هناك مناقشات.. هل يمثل العرب بوفد واحد أم بمجموعة وفود؟ وكانت شروط إسرائيل عدم حضور منظمة التحرير الفلسطينية، وأن تبدأ المفاوضات دون شروط مسبقة.. وفجأة أعلن ـ سابق عصره ـ عن استعداده للذهاب للقدس المحتلة، وهكذا مات مؤتمر جنيف.

وكانت هذه الخطوة قفزاً على مؤتمر جنيف، وإهمالاً متعمداً لدور الدولتين العظميين.

بيجن متعصب، ومتطرف، وسفاح.. ولكنه يعرف جيداً الثمن الذى سيحصل عليه، بتوقيع اتفاقية مع مصر.. إنه ثمن الاعتراف العربى.. كل العرب.. بإسرائيل، وبشرعية اغتصاب فلسطين، وهو يستطيع مع هذا الاعتراف أن يملى شروطه أيضاً..

كانت مصر عملياً قد اعترفت بإسرائيل عندما بدأت معها مفاوضات الكيلو ١٠١ العسكرية لفض الاشتباك الأول والثانى، وعندما زار ـ سابق عصره ـ القدس، كانت زيارته تمثل نوعاً من الاعتراف، وتعنى تلقائياً الانحياز إلى طرف الصهاينة فى الصراع الدائر بينهم وبين الفلسطينيين على الأرض..

□□□

كانت مناقشة اتفاقيات الصلح المنفرد مع إسرائيل داخل مجلس الشعب المصرى مختلفة، على نحو ماتسجله المضابط.. فقد انعقد المجلس للنظر فى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وملحقاتها، وصاح الأعضاء أن الوثائق لم توزع عليهم.. وكان الرد أنها أودعت فى أمانة المجلس.. وانعقدت لجان العلاقات الخارجية والأمن القومى والشئون العربية والتعبئة القومية، وحضر الاجتماع رئيس الوزراء الدكتور مصطفى خليل وكان فى نفس الوقت وزيراً للخارجية، والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية، واللواء حسن أبو سعده رئيس هيئة العمليات بوزارة الدفاع.. وفى جلسة واحدة قالت اللجنة إنها اطلعت على المعاهدة والملحقات ونصوص الرسائل المتبادلة بين الأطراف، وخطابات رئيس الجمهورية أمام مجلس الشعب، وأمام الكونجرس الأمريكى، وأمام المجلس الوطنى الفلسطينى سنة ٧٣، وأمام مجلس الشيوخ الأمريكى، ورسالة رئيس الوزراء إلى وزير الخارجية الأمريكى، وخطابه أمام مجلس الشعب، ثم وثائق كامب ديفيد وملحقاتها.. كل ذلك استعرضته اللجنة فى جلسة واحدة، ولم توزع هذه الأوراق أبداً على الأعضاء.. وقال تقرير اللجنة أيضاً أنها اطلعت على ١٩ وثيقة أخرى.. وكان ذلك كذباً لأن هذه الوثائق أيضاً لم توزع على الأعضاء.

وفى جلسة مجلس الشعب تقدم أكثر من ستين عضواً بطلب الكلام وقرر المجلس أن تكون مدة الكلمة عشر دقائق.. بدأها سيد مرعى بحديث طويل استغرق ساعتين هاجم خلاله العرب الذين لم يدعموا مصر.

وبعد مناقشة فى عدة جلسات أخذ النداء بالاسم، فامتنع عضو واحد عن التصويت هو شامل أباظة، وتغيب ١٣ عضواً، ورفض ١٥ عضواً هم: حلمى مراد ـ أحمد طه ـ قبارى عبدالله ـ محمود زينهم ـ محمود القاضى ـ خالد محيى الدين ـ كمال أحمد ـ طلعت رسلان ـ أحمد ناصر ـ صلاح أبو إسماعيل ـ ممتاز نصار ـ أحمد يونس ـ عادل عيد ـ محمد كمال سعد ـ عبدالمنعم حسين إبراهيم، فايدة كامل ـ زوجة وزير الداخلية،

والمطربة، وصاحبة الأغانى الوطنية الشهيرة من بينها «دع سمائى فسمائى محرقة»، كان لفايدة كامل موقف مختلف، فقد وقفت لتهتف مرتين عاش الرئيس محمد أنور السادات، عاشت مصر، ثم ردد الأعضاء وراءها نشيد «بلادى بلادى لك حبى وفؤادى».. بينما وقف المعارضون يرددون نشيد «والله زمان ياسلاحى»!

وقال رئيس المجلس: مبروك علينا كلنا، رفعت الجلسة على أن تعود للانعقاد صباح يوم السبت ٢٨ أبريل.

ولكن مجلس الشعب لم يجتمع مرة ثانية، فغداة موافقته على الاتفاقية، أصدر السادات قراراً بحله لأن ١٥ عضواً رفضوا.. وقرر إجراء انتخابات جديدة لمجلس شعب جديد، وصدر قرار بمنع الحديث عن الاتفاقية فى الدعاية الانتخابية خوفاً من أن يقوم المرشحون بشرحها للناس.. فقد حظرت مناقشتها، ومنع الحديث عنها.. وفى الانتخابات أسقط الخمسة عشر عضواً الذين رفضوا الاتفاقية، ولم يعودوا أعضاء فى المجلس الجديد.

□□□

رفضت كل القوى الوطنية، وكل الأحزاب السياسية المعاهدة..

رفضها حزب التجمع، ورفضها حزب العمل، ورفضها المستقلون، وكان حزب الوفد قد جمد نشاطه.. ومايهمنا الآن أن قادة ثورة يوليو رفضوها أيضاً، وكان توقيع السادات على هذه المعاهدة يعني خروجاً على مبادىء الثورة، وتوجهاتها.

اجتمع عبداللطيف البغدادى، وزكريا محيى الدين، وحسين الشافعى، وكمال الدين حسين، وقدموا مذكرة لزميلهم السابق عضو مجلس قيادة ثورة يوليو، قالوا فيها رأيهم فى الاتفاقية بموضوعية شديدة ذكروه فيها بأقواله وتعهداته بعدم التفريط فى أى شبر من الأرض العربية التى احتلت فى يونيو ٦٧ ووجوب الانسحاب الإسرائيلى من القدس والضفة وغزة والجولان وسيناء، وأنه لبلوغ السلام الدائم يجب أن تحل القضية الفلسطينية على أساس الحقوق الشرعية لعرب فلسطين، وأن تكون منظمة التحرير هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، وأنه لايمكن عقد سلام منفرد مع إسرائيل لما يجره من ويلات على الأمة العربية وأن أساس مواجهة عدونا هى وحدة الصف العربى، فالثغرة الرئيسية التى يمكن أن ينفذ منها هى تمزيق هذه الوحدة.

كانت هذه كلمات السادات التى ذكره بها زملاؤه أعضاء مجلس الثورة فى مذكرتهم

السرية المرفوعة إليه، والتى تحمل توقيعاتهم. وقالوا بعد ذلك «ولقد أصابتنا اتفاقيات كامب ديفيد بمفاجأة شديدة لأنها تتناقض مع ماسبق، حيث أعلن عن اتفاقيتين، الأولى سميت إطار السلام فى الشرق الأوسط، والثانية سميت إطار معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، وبالنسبة للاتفاقية الأولى فقد حققت هدف مشروع بيجن فى حل المشكلة الفلسطينية، وشرحت المذكرة ذلك تفصيلاً «أنه بتوقيع مصر تكون قد ألزمت أساساً معنياً لكل من يريد التفاوض مع إسرائيل يتلاءم مع أهدافها، وأن هذه الاتفاقية أضفت شرعية على أوضاع غير شرعية».

أما بالنسبة للاتفاقية الثانية: فكانت المفاجأة بموافقة شبه كاملة أيضاً على أهداف مشروع بيجين؛

أولا: أنها تمثل اتفاقا منفردا بين مصر وإسرائيل.

١ـ إنه تخلٍ من مصر عن مسئوليتها التاريخية قِبَل الأمة العربية فى موقفها المصيرى رغم أن مصر بحكم الواقع والدستور جزء من الأمة العربية ورغم أنه لاغنى لمصر عن الأمة العربية ولاغنى للأمة العربية عن مصر.

٢ـ إن خروج مصر المفاجئ قد أحرج الأمة العربية وأضعف شوكة دول المواجهة ضعفا خطيراً يعجل باحتمال سقوطها فريسة للضغط الإسرائيل الأمريكى.

٣ـ إن خروج مصر من المعركة قد أضعف مصر نفسها فى مواجهة القوة الإسرائيلية المدعمة بلا حدود من الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ـ أنه لايمكننا أن نتصور مستقبلا مشرقا لمصر منفصلة عن الأمة العربية التى تتكامل فيها كل مقومات البشر والأرض والثروة والمصير.

٥ـ لقد كان عزل مصر عن الأمة العربية هدفا يحاول أن يحققه الاستعمار الأوربى الذى كان، ونخشى أن يكون قد حققه الاستعمار الصهيونى الذى هو قادم ليتمكن فى النهاية من فرض سيطرته العسكرية والاقتصادية والسياسية على المنطقة تحت مظلة القوة الأمريكية العاتية المتحالف معها.

ثانيا: لقد ذكر فى أول بند من بنود هذا الاتفاق أن السيادة المصرية ستعود كاملة على سيناء بعد انسحاب القوات الإسرائيلية منها إلا أن البنود المتتالية فى هذه الاتفاقية تتنكر لهذه السيادة بندا بعد الآخر بدليل:

(أ) أن سيناء التى يبلغ عمقـها من الشرق إلى الغرب حوالى مائتى كـيلو متر ستكون منطقة منزوعة السلاح إلا المنطقة الغربية منها وعمقـها خمسون كيلو مترا شرق قناة السويس ولن يتواجـد فيها إلا فـرقة عسكرية واحدة من الـقوات المصرية. ولايمكن لهذه الفـرقة أن توفر الأمن والحماية لنفسها فضلا عن أن توفر الأمن والحماية لمصر بما فيها سيناء وهذا يعنى أيضا أن الحدود المصرية الشرقية التى يمكن الدفاع عنها ذلك الدفاع الهزيل قد ارتدت ١٥٠ كيلو مترا غـرب الحدود الدولية، بينما إسرائيل لايوجد فيهـا أى منطقة منزوعة السلاح وأن المنطقة المحدودة التسـليح الواردة فى الاتفاقية ثلاثة كيلو مترات عـلى جانب حدود بها أربع كتائب عسكرية، يليها كل ماشاءت إسرائيل أن تضعه من قوات مسلحة.

(ب) تدويل بعض مناطق سيناء فى شرم الشيخ وقرب رفح.

(جـ) حرمان الجزء الأكبر من سيناء بما فيه من مواطنين وثروة من أية وسيلة من وسائل الحماية أو الدفاع، وبقاؤها مفتـوحة تهددها إلى الأبد مطامع إسرائيل التى لاتنتهى وغدرها الذى اشتهـرت به. كل ذلك يتم على عكس منطق الحوادث والتاريخ فلقـد أعطينا إسرائيل المتعجرفة والمعتدية دائما كل الأمان ولم نضمن لأنفسنا أى حق فى الأمان لا فى الحاضر ولا فى المستقبل، الموضوع إذن ليس أمن إسرائيل لكنه مـوضوع تمهيد الطريق لإعادة غزو سيناء فى المستقبل بدون أية خسارة تذكر.

إن الأمان الذى تنعم به مصر فى ظل هذه الاتفاقية كالأمان الذى يشعر به الحمل وسط قطيع من الذئاب.

(د) إن اشتراط إسـرائيل عودة العلاقات الطبيـعية بما فى ذلك العلاقات الدبلومـاسية والاقتصادية والثقافـية وإنهاء الحواجز أمام حرية حركة السلع والأشخـاص والحماية المتبادلة للمواطنين قبل إتمام عملية الانسحاب الكامل من سيناء وقبل تنفيذ الاتفاق الشامل مع باقى الأطراف... فيه ضربة شديدة لسيادة مصر ذاتها لأنه إرغام لها على قبول مايجوز ألا تقبله أية دولة مستقلة ذات سيادة ما لم تجبر عليه بالقوة.

(هـ) تحريم استخدام مطارات سيناء على الطائرات العسكرية المصرية مع عدم وجود أية قواعد جوية مصرية فى سيناء شرق قناة السويس مع وجود قواعد عسكرية إسرائيلية ضخمة ستقوم الولايات المتحدة بإنشائها متاخمة لحدود سيناء.

ثالثا: من المعلوم أن هدف إسرائيل البعـيد هو السيطرة الاقتصادية على المنطـقة العربية

تمهيدا لسيطرتها السياسية، وأن ما جاء فى الفقرة (د) السابقة يحقق لها هذا الهدف علاوة على أنه تدمير لثقافة مصر العربية وتحطيم لاقتصادها الضعيف أمام الغزو الاقتصادى الإسرائيلى القادم الذى تسانده أموال الصهيونية العالمية.. وأمريكا.

رابعا: أن ما جاء فى هذه الاتفاقية يتناقض مع ميثاق جامعة الدول العربية وما يتضمنه من اتفاقات دفاع مشترك واتفاقات ثقافية ومعاهدات اقتصادية ومشروعات تكامل اقتصادى بين هذه الدول... ويدعو ذلك إلى كثير من التساؤلات التى نجد من الصعب الإجابة عنها مثل:

(أ) ما هو موقف مصر من الأمة العربية إذا اعتدت إسرائيل على إحداها!!

(ب) أى فكر يمكن أن تتبادله مصر مع الأمة العربية وقد تعاونت وتصادقت مع الفكر الصهيونى الذى أصبح يروج له حتى فى ظل الاحتلال الإسرائيلى لأرضنا.

وماهو مدى البلبلة التى ستحدث لفكر شباب مصر عند محاولة تفسير علاقات الصداقة الجديدة مع إسرائيل وكيف يمكن أن يوائم بينها وبين علاقتنا مع باقى الأمة العربية.

(جـ) وأى تعاون أو تكامل اقتصادى يمكن أن نتمه أو نبنيه مع الأمة العربية وقد تداخل الاقتصاد المصرى والإسرائيلى مثل هذا التداخل الذى تنص عليه الاتفاقية. وما هو مصير المقاطعة العربية لإسرائيل، وهل ستطبق هذه الدول هذه المقاطعة على مصر أيضا؟!

(د) وما هو مصير الدعم العربى الذى توفره الدول العربية الآن لمصر؟ وما البديل؟!

(هـ) وما هو موقف الأكثر من مليون مصرى الذين يعملون الآن فى الدول العربية، وموقفهم المعنوى أمام إخوانهم العرب الذين يتهمونهم بالتخلى عنهم علاوة على موقفهم وموقف مصر الاقتصادى لو تحددت فرص عملهم فى هذه الدول وهذا قليل من كثير من أنواع القطيعة والخسائر والمشاكل والتمزق التى ستنشأ بعد انفصال مصر عن الكيان العربى وعزلها عنه.

ياسيادة الرئيس هذا ما نشعر به من خطورة بعد تحليلنا للاتفاقات ولابد أن يكون هذا نفسه هو الذى حدا بالدول العربية جميعا أن ترفض الوقوف أو ترضى عنها كما حدا بوزير الخارجية المصرى أن يستقيل احتجاجا عليها.

وخلاصة هذا الاتفاق فى نظرنا هى:

١ ـ تمزق عربى يحرم الأمة العربية من أهم أسلحتها.

٢ ـ عزل مصر عن الأمة العربية لإضعاف مصر والأمة العربية معا لتقع كلها بين براثن الاستعمار الإسرائيلى للمنطقة.

٣ ـ إضفاء صفة الشرعية على كل الأوضاع غير الشرعية لإسرائيل ولمخططاتها فى المنطقة وخاصة بعد عزل القضية العربية عن المؤسسات الدولية والرأى العام العالمى.

٤ ـ بقاء مصر وباقى الأمة العربية فاقدة الأمان ناقصة السيادة أمام قوة إسرائيل العسكرية المتزايدة بمساعدة الولايات المتحدة.

٥ ـ تصفية القضية الفلسطينية والشعب العربى الفلسطينى لصالح إسرائيل.

كل ذلك رغماً عما يدور الآن من توجيه للرأى العام المصرى ليكفر بعروبته وليؤمن بأن صلاته العربية هى سبب بلائه ولينتظر السراب الخادع للتقدم والانتعاش بعد إتمام هذا الاتفاق وبعدما يصور له من أنه سيفيق من عبء الاتفاق العسكرى بعد معاهدة السلام، والواقع أن هذا الاتفاق لن ينخفض كثيراً لأن إسرائيل تحاول من الآن وفى صبيحة اتفاق كامب ديفيد عقد صفقات لأحدث الأسلحة ومعدات الحرب من أمريكا تقدر قيمتها بثلاثة عشر ألفا وسبعمائة مليون دولار نقدا علاوة على ترسانتهم من أسلحة منحت إليهم بعد فك الاشتباك الثانى.

ولم يستجب السادات لنداء زملائه، فقرروا كتابة بيان وإذاعته على الناس، لأن ضميرهم الوطنى لم يتحمل أن يسكتوا، وقد صدروا بيانهم بالآية القرآنية الكريمة التى تقول ﴿**وذكر إن نفعت الذكرى سيذكر من يخشى، ويتجنبها الأشقى**﴾ وقالوا إن هذا الاتفاق أعطى إسرائيل أكثر مما كان يحلم به أشد الإسرائيليين تفاؤلاً. الأمر الذى جعل رئيس وزراء إسرائيل يصيح وقلبه يرقص طربا وهو مازال فى كامب ديفيد «**لقد حصلنا على المستحيل**» وحقيقة حصلوا على المستحيل وأن هذه المعاهدة وقعت فى الوقت الذى أضافت فيه الثورة الإيرانية ثقلاً جديداً لصالح الأمة العربية ولقد صدق الزعيم الإسرائيلى الذى قال فى الأيام الماضية «**إن كان العلم الإسرائيلى قد انخفض فى إيران فإنه سيرتفع غداً فى القاهرة**». وتحدثت مذكرة أعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو عما يقال من مكاسب وعن الأوضاع فى سيناء، وأن أقصى ماتوصف به السيادة على سيناء أنها ناقصة ولم يقتصر الأمر

على انتقاص أو إلغاء السيادة المصرية على سيناء ولكنه امتد بشكل خطير على كل السيادة المصرية بإلزام مصر بقبول إنشاء جميع العلاقات الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية وإنهاء المقاطعة وإلغاء الحواجز على الأفراد والسلع والبضائع، النص على أنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى التزامات أخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة، وفندت المذكرة بعد ذلك الاتفاقيات حتى وصلت إلى الحديث عن السلام الحقيقى، فقال أعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو أنه بالنسبة لأملنا فى إقرار سلام يوقف نزيف الدم المصرى ويوفر نفقات التسليح والحرب ليدعم بها الاقتصاد المصرى تمهيدا للرخاء الذى لابد قادم فنقول:

(أ) إنه بمقتضى بيانات وزير الدفاع الصحفية نعلم أن القوات المسلحة المصرية تقوم بمهام قتالية فى ثمانى دول افريقية وقد أضافت مجلة أكتوبر الحكومية فى عددها الصادر فى ٣/ ٣/ ١٩٧٩ أنها بلغت ١٠ دول.

ولاغرابة فى ذلك فقد صرح كارتر بأن هناك ٥ فرق مصرية ستتوفر من أمام الجبهة الإسرائيلية بعد المعاهدة لكى يمكنها القيام بمهمة ضمان الاستقرار والأمن فى الشرق الأوسط خاصة بعد سقوط الشاه وقيام الثورة الإسلامية الإيرانية.

ومعنى ذلك أن تتخلي القوات المسلحة المصرية عن شرف الدفاع عن أرضنا وأرض العروبة والإسلام لكي تهدر دماء أبنائها علي تراب الغير دفاعا عن المصالح الأمريكية والصهيونية. وهذا أمر يوضح أن التباكى على الدم المسفوح هو خداع.. ومن هنا يتضح أننا لم نوفر الدم الغالى ولكننا أبخسنا سعره ألف مرة لنريقه رخيصا فى حملات التأديب.

(ب) ومن جهة أخرى نجد أن الإنفاق العسكرى كما هو موضح فى ميزانية ١٩٧٩ هو أكثر من الإنفاق العسكرى سنة ١٩٧٨ ولابد أن نطلب المزيد حتى يمكن تمويل حملات التأديب هذه..

والأمر الواقع هو أن معظم نفقات التسليح كانت تدفعها الدول العربية أى لم نكن نتحملها ولكن بعد المعاهدة فلا سبيل لذلك بعد أن خرجت مصر من جبهة المواجهة.. إلا أن عبء التسليح سيزيد على مصر.

وإذا قيل إن من المنتظر أن تدفع أمريكا ثمن الأسلحة التى ستعطيها لمصر وأن المعونات الأمريكية ستعوض ماكان يدفعه الأخوة العرب فإننا نقول إن إجمالى ماسوف يدفعه

الأمريكيون (حسب مانعلمه للآن) هو ٢,٥ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات أى بمعدل ٨٠٠ مليون دولار سنويا علاوة على المعونة الحالية التى تبلغ ٧٥٠ مليونا. . هذا فى الوقت الذى كان يدفع فيه الأخوة العرب أضعاف هذا المبلغ مع استعدادهم كذلك لدفع ٥ مليارات دولار سنويا ولمدة ١٠ سنوات، هذا مع الفرق الشاسع بين أن يعتبر الأخوة العرب أن ذلك واجب عليهم يحتمه دينهم وتفرضه عروبتهم وأخوتهم بينما الذى يدفعه الأمريكيون أو غيرهم إنما هو لتحقيق مصالحهم. . . والمُحصّلة:

أن الإنفاق العسكرى لن ينخفض وإنما سيزيد وأن العرب كانوا يساهمون ومستعدين للمساهمة فى نفقات التسليح والتنمية بما لايقاس بما سيدفعه الأمريكيون أو غيرهم فأى الطريقين يمكن أن يكون أكثر تحقيقا للرخاء وخاصة إذا أمكننا أن نوقف النزيف الحقيقى للخراب الناتج عن السلب والنهب وسوء الإدارة والإهمال واللامبالاة الذى شرحناه من قبل.

من ذلك يتضح أن حجة وقف نزيف الدم هو أمل خادع يتنافى مع الواقع وأن توفير الرخاء نتيجة لتوفير مصروفات التسليح والحرب هو أيضا أمل خادع يتنافى مع الواقع.

(إغلاق المجال الحيوى لأبناء مصر الذين يزيدون على أكثر من مليون نسمة كل عام) للعمل والإنتاج بالتعاون مع الأخوة العرب فى شتى مجالات الحياة. . وهذا أبلغ الأخطار التى ستتعرض لها مصر التى هى جزء من الأمة العربية بحكم الواقع والدستور.

والأدهى والأمر أن تطبيق هذه الاتفاقية سيزيد ثقلا جديدا للإمكانيات الإسرائيلية التى ستجد فى مصر سوقا مثالية لتصريف منتجاتها ومصدرا كبيرا للعمالة الرخيصة فى خدمة الرأسمالية الصهيونية والعالمية.

هذا هو حساب الكسب الوهمى لمصر وهذا حساب الخسائر المؤكدة مستخلصا من واقع بنود المعاهدة وليس من ضجيج التصريحات التى لم ولن يتحقق منها شئ.

أما بالنسبة للأمة العربية والإسلامية وشعب فلسطين الشهيد فموقف الحساب فيه:

المكسب: لاشئ لا ظاهرا ولا باطنا ولا مظهرا ولا جوهرا.

الخسارة: فى كل شئ ويمكن تلخيصها فى الآتى:

١ ـ المعاهدة نفسها لم يأت فيها أى ذكر لا من قريب أو بعيد عن القدس، وكل الذى

قيل هو على لسـان بيجن من أن القدس وحدت بواسطة جنود المظلات الاسـرائيليين وأنها ستبـقى موحدة إلى الأبد وعاصـمة لإسرائيل ولكل يهود العالم وصـرح أخيرا بأنه مسـتعد للقتـال فى سبـيل المحافظة على هذا الوضع . . هذا فى الوقت الذى تجـاهل فيـه المفاوض المصرى أى ذكر للقـدس ـ مقر المسجد الأقصى الذى بارك الله حـوله وأول القبلتين وثالث الحرمين ومسرى الرسول عليه الصلاة والسلام.

٢ ـ بالنسبة للجولان فكل ماحدث بالنسبة لها أن رئيس الوزراء المصرى قال انه سينطبق عليهـا ما انطبق على سيناء فرد عـليه بيجن بأن هذا غيـر حقيقى وأنه لا عـودة لحدود سنة ١٩٦٧.

٣ ـ أما بالنسبـة لفلسطين العربية والفلسطينيين العـرب فلم يأت أيضا ذكر لهم إلا فى الديباجة التى تذكر أن الأطراف العربية للتفاوض على أساس اتفاقيتى كامب ديفيد وبخلاف خطاب تبـادل بين رئيس جـمهـورية مـصر ورئـيس وزراء إسرائيل والذى يـشيـر إلى بدء مفاوضات بين مصر وإسرائيل لإقـامة سلطة حكم ذاتى (إدارى) لسكان الضفة الغربية بأمل الانتهـاء منها فى ظرف عام تتم بـعدها انتخـابات وتبدأ بعدها ـ لو تمت ـ فـترة انتقـالية ٥ سنوات تمارس خلالها سلطة الحكم الذاتى هذه.

٤ ـ ثم يصارحنا بيجن فى معرض رده على رئيس وزراء مصر بأن (لا) . . لإقامة دولة فلسطينيـة مسـتقلة . . وأن (لا) لإعـادة تقسـيم القدس . . وأن (لا) لحـدود سنة ١٩٦٧ ثم يتساءل أعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو:

والآن . . ما الذى بقى بعد ذلك من القضية؟

ـ ألم يحصل الإسرائيليون على كل ما يريدون . . ألم يحصلوا على المستحيل؟

ـ ألم تنزل بمصر والأمـة العربية كل الخسائر الفـادحة التى بيناها آنفا ولم تكسب شـيئا يستحق كل هذه التضحية؟

هذا علاوة على الخـسارة الكبرى التى تـتمثل بتطوعنا بالسير مع إسرائيل فى إضـفاء الشرعيـة على أوضاع غير شـرعية وتتمـثل فى تفسيرات وتـطبيقات خاطـئة لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ثم ما هى الفـرص المتاحة أمام المفـاوض المصرى بعد توقـيع هذه المعاهدة لتغيـير هذه

المفاهيم (مجموعة اللاءات) التى صرح بهـا بيجن فى الفقرة السابقة وما الذى يضطره لذلك بعد كل ما حصل عليه.

ويرى أعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو أن ماقام به سابق عصره محنة:

«فعلى مدى التـاريخ منذ ١٤٠٠ سنة منذ بعثة النبى عليـه الصلاة والسلام ـ وللآن لم تتعرض أمة العرب والإسلام لمحنة كالتى تواجههـا اليوم، لقد كانت تنتصر فى أحيان وكان البعض منها ينهزم فى أحيان ولكن فى كل مرة كان المنتـصر عليها غازيا وافدا، وسرعان ما تفيق الأمـة من غفلتهـا لتلفظه وتطهر الأرض المقدسـة منه، وأما فى محنتنا هذه فـإن قوة عنصرية دينيـة استيطانيـة تؤيدها قوى الشر فى العـالم.. تحتل قلب العالم العـربى والأمة الإسلامية.. لتكون قاعدة وطيدة لإنشاء وتوسيع نطاق الإمبراطورية الصهيونية من النيل إلى الفرات ومن شمال الشام والعراق إلى خيبر والمدينة المنورة.

والمعاهدة المصرية ـ الإسـرائيلية هذه تيسر وتمهـد لهذا الهدف المنشود وتمهـيدا لا مزيد عليهـما! ألم تكسب إسرائيل كـل شئ وتحصل على المستـحيل؟.. ألم يخسـر العرب كل شئ؟

ألـم تضـف هذه المعـاهدة ثقلا جـديدا لإمكانيـات إسرائيل السـياسـية والاقـتصـادية والروحية والثقافية والعسكرية.. كما بينـا آنفا.. وبما سيسمح به الشعور بالأمن والاستقرار من إمكانيـات هجـرة مكثـفـة لمسـتوطـنين جـدد تهـود بهم الأرض وتتـسع بهم رقـعـة الامبراطورية؟

ألم يصبح العدو الصهيونى سيد الموقف بلا منازع فى هذه المنطقة، ولنعلم أن كل الذى يحدث الآن لم ينشأ من فراغ ولكنه بدأ مـنذ زمن بعيد ظهرت معالمه الرئيسيـة قبيل الحرب العالمية الأولى حين سعى اليهود فى عهد السلطان عبدالحميد إلى شراء التصريح لهم بإنشاء وطن قومى فى فلسطين بما شاء السلطان من ذهب، ولكنه قال لهم: (تقطع يدى ولا أفرط فى فلسطين.. إن فلسطين ليست ملكا خاصا لى ولكنها ملك لجميع المسلمين).

ثم سقطت الخلافة فى الحرب العالمية الأولى.. ولما دخل الجيش الانجليزى القدس سنة ١٩١٧ قال قائده اللنبى: (اليوم انتهت الحروب الصليبية) وعندما دخل زميله الفرنسى جورو دمشق وقف أمام قبر صلاح الدين ليقول: (لقد عدنا يا صلاح الدين).

ولذلك.. نحن لانندهش مـن تلك الأقوال حـين نعلم أن إسـرائيل قـد أطلقت على

عملياتها سنة ١٩٦٧ اسم (خيبر) التى طردوا منها فى صدر الإسلام جزاء غدرهم وخيانتهم.

ولقد وعد الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى العرب بالاستقلال لقاء مساعدتهم إياهم فى الحرب ضد تركيا وكانوا قد وعدوا (الحلفاء) اليهود فى نفس الوقت بإنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين. وكان الوعد الوحيد الذى نفذ هو الوعد لليهود على يد مندوب سام انجليزى يهودى فى فلسطين.. أما جزاء العرب فكان جزاء سنمار حيث احتلت انجلترا وفرنسا منطقة الشرق الأوسط قلب الوطن العربى والإسلامى.

وكذلك حدث بعد الحرب العالمية الثانية حين فوجئ العرب والعالم بتخلى انجلترا عن فلسطين بعد أن ثبتت أقدام اليهود بها وأعلنت دولة إسرائيل. ونشطت كل قوى الغرب والشرق فى معاونة إسرائيل بكل أنواع المعونة من مال ورجال وسلاح وكان نصيب العرب الحظر الكامل عليهم من كل الجهات.

واستمرت سياسة توطيد إركان إسرائيل بكل أنواع المساعدات المكنة من أمريكا وأوروبا وألمانيا.

ومنذ سنة ١٩٤٨، اعتدت إسرائيل أكثر من مرة متآمرة مع هذه الدول حتى جاءت سنة ١٩٦٧ حيث اغتصبت الأرض وبقيت بها لتهضمها وأصبحت إسرائيل هى المنفذة لسياسة واستراتيجية أمريكا والغرب فى المنطقة.. ولقد أعلنها بلا مواربة وزير الدفاع الأمريكى وقادة إسرائيل عندما زار الوزير إسرائيل فى الفترة الأخيرة.

وكانت تمثيلية المعاهدة المنفردة مع مصر. لإخراج أكبر قوة عربية من الساحة لتخلو لها هذه الساحة وتنعم بفترة سلم تتمكن فيها من النمو وتهويد الضفة الغربية والقدس.

ولتقوى بكل ما تيسره هذه المعاهدة لها من إمكانيات مصر كسوق لتجارتها ولصناعتها وكسوق عمالة رخيصة لرؤوس أموالها، ثم تنقض بعد ذلك على أى جزء تشاء من أرض العرب فى الأردن أو سوريا أو لبنان أو سيناء (المنزوعة السلاح).. لكى تضمها لأرض الميعاد، والويل لمن يقول (لا) للسيد الجديد.

لقد نجحت إسرائيل فى تقسيم العرب - بأيدى بعض قادتهم - لتنفرد بكل منهم على حدة وبمعاونة حليفتها العاتية أمريكا لتفرض سيطرتها كاملة على الكل.

هذه هى الصورة الحقيقية للموقف وبعد استعراض حساب المكاسب غير المؤكدة أو

الوهمية.. والخسائر المحققة.. نجد أن كل التنازلات كانت من نصيبنا.. وكل المكاسب من نصيب عدونا.

وبعد: فنحن ـ يقول أعضاء مجلس الثورة ـ مثل كل شعب مصر والشعوب العربية طلاب سلام ولا نهوى الحرب إلا إذا كتبت علينا ولكنه السلام الحقيقى المبنى على الحق والعدل وعدم التفريط فى الأرض أو العرض أو شرف الأمة أو بذورها الدينية والروحية والثقافية أو التفريط فى تضحيات دماء الشهداء التى تبذلها شعوبنا.

وربما قال البعض وما هو البديل؟

البديل كان بين أيدينا ونبذناه وهو ما أوضحناه.. أن نقوم بمواجهة عدونا جبهة متحدة تدعمها كل الأسلحة المتيسرة للأمة العربية والإسلامية.. وهى أسلحة كثيرة وفعالة.. وقد لمسنا فاعليتها فى حرب سنة ١٩٧٣ شريطة أن نغير ما بأنفسنا حتى يغير الله مابنا وأن نثق فى أنفسنا وفى نصر الله لنا والذى تعهد به حين قال: **﴿وكان حقا علينا نصر المؤمنين﴾**.. والذى قال: **﴿ولا تهنوا ولاتحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين﴾**.

□□□

ومنع السادات نشر بيان زملائه أعضاء مجلس الثورة، كما منع من قبل نشر المذكرة التى قدمت إليه.

وكان الإعلام قد بدأ عملية غسيل مخ حول السلام القادم ومعه الرخاء، وحول عودة سيناء كاملة ومصر اليوم فى عيد..

عادت سيناء لمصر بموجب هذه الاتفاقية منقوصة السيادة، على نحو ماذكره بموضوعية شديدة أعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو.

وكان الصهاينة من قبل ـ وفى عز فترة حرب الاستنزاف ـ قد أعلنوا عن استعدادهم لاعادة سيناء، بدون اعتراف بالقدس وبدون توقيع معاهدة ـ نظير تخلى مصر عن القضية ـ ولكن عبد الناصر رفض، وفي خطاب علني قال بالنص: «القدس قبل سيناء.. والجولان قبل سيناء».

ومن قبل كان مفكر حزب الليكود «اريه الياف» قد أعد دراسة حول الأوضاع مع مصر جاء فيها بالنص «إن الصهيونية لم تدّع أبداً أى حقوق تاريخية فى شبه جزيرة سيناء، ولسنا

ندعى ذلك أيضا اليوم، فإن للمصريين حقوقاً تاريخية وقومية فى شبه الجزيرة ليست لنا، وقد تم إلحاق شبه جزيرة سيناء بمصر منذ أكثر من ٦٥٠ سنة، ومنذ ذلك الحين لم ينازعها في ذلك أحد، ولم تكن لدى مؤسسى المشروع الصهيونى أية نية فى منازعتها فى ذلك، وكنا على استعداد أن نعتبر الحدود الدولية حدوداً دائمة بيننا وبين مصر وأن نوقع معاهدة سلام على هذه الحدود عام ٤٨، وعلينا أن نعلن أن هذا هو مبدئياً موقفنا حتى اليوم، والمشكلة بيننا وبين مصر ليست مشكلة الحقوق التاريخية القومية، كما أنها ليست الاعتراف المبدئى بالسيادة المصرية، بل هى مشكلة أمتنا، وأمن وجودنا بالدرجة الأولى..

«وربما ينجم موقف جديد تماماً، وتتغير مصر حكومة وشعباً نظراتها إلينا من النقيض إلى النقيض، ويجلسون هنا إلى مائدة المباحثات، ويعقدون معنا اتفاقية سلام، وربما أرسلوا لنا سفراء، وأرسلنا لهم سفراء، وستمر سفننا فى القناة، وربما استقر تجارنا فى القاهرة وتجارهم فى القدس، وقام سياحنا بزيارة الأهرام وسياحهم «ويزمجون» وربما تبارينا مع فرقهم فى كرة القدم، وكرة السلة، وحاضر علماؤهم فى جامعاتنا وأجرى علماؤنا بحوثهم في معاهدهم، وربما اعتماداً على تصريحنا بشأن عرب فلسطين ينفضون يدهم من المشكلة، ويتركونها لتسوية بيننا وبين عرب فلسطين، وربما حدث كل هذا فجأة ودفعة واحدة، فقام بيننا وبينهم سلام حقيقى، وعندئذ يتحتم علينا أن نعيد شبه جزيرة سيناء للمصريين، بعد نزع سلاحها نزعاً تاماً، بضمانات متبادلة، والعودة للحدود الدولية، ويحتمل أننا عن طريق المفاوضات المباشرة نصل إلى حلول على شكل رقابة مشتركة أو دوريات مشتركة فى أنحاء سيناء تقوم لمدة سنوات محدودة، وربما نصل لنزع سلاح سيناء، وتدمير المنشآت العسكرية كما يحتمل أن نصل إلى عدم تدمير ماهو موجود بل جعل سيناء بمنشآتها ومساحتها الضخمة شبه جزيرة سلام، وربما يصل خبراء الجانبين إلى إعادة وصل شبكات الطرق، والسكك الحديدية، والجسور فى سيناء بين مصر غرباً وإسرائيل شرقاً. وجعل المطارات شبكة طيران مدنية مصرية إسرائيلية، وجعل سيناء بأكملها قاعدة ضخمة للسياحة الدولية يغشاها ملايين السائحين وطالبو الاستجمام فى طريقهم للقاهرة والأقصر والقدس وتل أبيب.

إن النصر الكبير سيكون كما قال الشاعر: عندما يرى الجد لحفيده أثر جرح قديم من معركة بور توفيق قد التأم منذ أمد بعيد ويقول له: والآن اليك تذكرتى سفر لك ولعروسك لتسافرا، وتقضيا شهر العسل فى فندق سميراميس بالقاهرة!

كان الحلم الإسرائيلي إذن والأمل الإسرائيلي، والدراسات الإسرائيلية ترى فى تحقيق سلام مع مصر، نهاية للقضية تماماً، واستقراراً للأوضاع، وأمنا للدولة الغاصبة.. وهذا أيضاً كان فكر جميع مؤسسي إسرائيل، بن جوريون مثلاً يقول: «إن إسرائيل لاتستطيع أن تحصل على أمن حقيقي بدون الهجرة الواسعة إليها لأن سكان مصر وحدها ٢٦ مليون نسمة، وسكان إسرائيل كانوا أقل من مليون سنة ١٩٥٢، وجيش مصر هو الذى يهدد إسرائيل جنوباً من أهم منطقة تحتاجها استراتيجيا، وهى النقب لقربها من البحر الأحمر، كما أنها مجال حيوى للاستيطان لذلك دبرنا سنة ١٩٤٧ عملية «الضربات العشر» رمزاً للضربات والكوارث التى حلت بمصر بعد رفض فرعون خروج بنى إسرائيل. وكان هدفنا تعجيز الجيش المصرى وتعطيله لتأمين حدودنا لسنوات قادمة.

«إنه من الصعب الأمل فى ايجاد تسوية إلا إذا ظهر زعيم يتسم بالشجاعة والحكمة التى تجعله يرى فائدة التعاون السلمى بقوة كافية للسيطرة على شعبه وإقناع زملائه القادة العرب بأنه يعمل للصالح العربى لا للخيانة، وأنا لا أرى احتمال ذلك مع سيادة نظم متخلفة دكتاتورية أو إقطاعية حيث لا يوجد حكم غير احتكارى إلا فى لبنان وتونس.

«والواقع أن هناك بعض العرب مستعدون للتفاوض ولكنهم جميعاً يخشون مصر، ويرون أن تحريك الكرة لابد وأن يبدأ من جانبها، وحين أوقفت مصر القتال عام ١٩٤٩، ووقعت اتفاقية الهدنة، وقعتها بعد ذلك لبنان وسوريا والأردن، والنزاع مع إسرائيل يتخذ أداة للحكومات العربية ضد بعضها البعض، ومصر هى الوحيدة التى تعتبر دولة قوية بصورة تكفى للمبادرة، وقد حاولت مع محمد نجيب ثم مع عبدالناصر لكنهما رفضا التفاهم أو اللقاء، وقد تمت مفاوضات سرية مع الملك عبدالله إلا أنها انتهت باغتياله».

شهادة بن جوريون وحدها تقول كل شئ.. وترد على دعاة «سابق عصره»، لذلك يكون من البديهى أن يكون قابلاً للتصديق الخبر الذى نشر بإقامة تمثال للسادات فى إحدى المدن الإسرائيلية ضمن قدموا خدمات لإسرائيل.. وإذا لم يفعل الصهاينة ذلك فإنه عار عليهم، ينقصهم الوفاء، ولا يتمتعون بأخلاق القرية.

□□□

كانت هذه هى قصة الصلح المنفرد مع العدو الصهيونى الذى جر وراءه كل ما حدث بعد ذلك والذى من أجله يطلقون عليه أنه سابق عصره. وتوالت الانهيارات، وتتابعت الهرولة.

إذا قلنا أوقفوا الهرولة.. قالوا لقد اتبعنا الأخ الأكبر وهو الذى علمنا، وكان رائدنا، فأنتم السابقون ونحن اللاحقون.

وإذا سألنا الذين يقعون بعيداً لماذا يستقبلون العدو، ويقيمون معه علاقات كانت إجابتهم، هل تستنكرون علينا نحن الضعاف ما فعله الأقوياء الكبار منا!

وإذا اعترضنا على من يمنحون أرضهم بالايجار، سألونا وما الفرق بين أرض مؤجرة وأرض لاتملك أن تمارس سيادتك عليها.

وإذا صرخنا أنها سلطة بلا سيادة. ولامضمون كانت إجابتهم، وسلطتكم على سيناء.. ماذا فيها من السيادة، وماذا تحمل من المضمون!

□□□

كان لابد من التركيز على اتفاقية الصلح مع العدو الصهيونى ليس فقط لأنها أضاعت القضية الفلسطينية ولا لأنها السبب المباشر فى وصفه بأنه سابق عصره، ولكن وأولاً لأنه لم يرد الحديث عنها ضمن الكتاب.

وموضوع آخر.. يبدو بعيداً.. ولكنه قريب.

لقد ثبت للمحكمة التى حاكمت شقيق السادات أنه كان سيسافر لتوقيع عقد إنشاء «شركة للمقاولات مع إسرائيل رأسمالها مليار دولار.. نعم مليار دولار.. وكان سابق عصره أنشأ محكمة جديدة لأول مرة سبق بها كل العصور، وكل الدول سميت محكمة القيم.. وكان المقصود أن يقدم إليها خصومه أو الذين يغضب عليهم فقدم لها رشاد عثمان الذى سبق أن أوصاه بالإسكندرية: «وصيتك إسكندرية ياحاج رشاد»!

وقدم إليها الدكتور عبدالعزيز سليمان، الذى سبق أن عين زوجته مسئولة المرأة بالحزب الوطنى، ولكنها تجاوزت واستخدمت فى تنقلاتها سيارة مرسيدس سوداء مثل التى كانت تستخدمها السيدة جيهان السادات، وحدثت الغيرة التى انتهت بالسيدة الزوجة إلى غياهب النسيان بعد تحقيقات ومضايقات، وانتهت بزوجها إلى محكمة القيم..

وبعد مقتل السادات قدم إلى نفس المحكمة شقيقه عصمت وأولاده.. والتهمة استغلال النفوذ والإثراء غير المشروع.

وفى المحكمة أزاح عصمت السادات الستار عن حقيقة كانت مجهولة هى أن اسم

العائلة «الساداتى» وليس «السادات». وأن الرئيس السابق اسمه الرسمى المسجل فى شهادة الميلاد هو «محمد أنور الساداتى»، وهو فعلاً الاسم الذى دخل به الكلية الحربية وتخرج فيها وظلت تحمله السجلات العسكرية.

وقيل إن الساداتى نسبة إلى مهنة تقديم القهوة السادة.

ويتجاهل أنصار «سابق عصره» ماجاء فى حكم هذه المحكمة بإدانة شقيق السادات وأولاده، ولما كان الحكم فى لغة القانونيين هو «عنوان الحقيقة»..

فإن أبلغ وصف لعصر الذى يصفه البعض بأنه كان سابقاً ماجاء فى حكم الإدانة لشقيق السادات وأولاده، فالحكم يضع صورة أمينة لحكم السادات.. ولا أعتقد أن الذين يتحدثون عن سابق عصره، يريدون أن يقولوا لنا إن ماحدث بعده سار على نفس المنوال.. لأن ما قالته المحكمة لم تشهده مصر من قبل، ولم تشهده من بعده. قالت المحكمة «إن عصمت السادات وأولاده تضخمت ثرواتهم هم وأسرهم بسبب استغلال النفوذ اعتماداً على صلة القرابة التى تربطهم بالسيد رئيس الجمهورية الراحل المرحوم محمد أنور السادات، واستخدام الغش والتواطؤ فى تنفيذ عقود التوريدات مع الحكومة والهيئات العامة، والإتجار فى السوق السوداء، والتلاعب بقوت الشعب، والاستيلاء بغير حق على الأموال العامة والخاصة المملوكة للدولة والأشخاص الاعتبارية على النحو التالى: (ذكرت المحكمة ٢٤ ادعاء موجهاً إلى عصمت وأولاده) ثم لخصت الوقائع كما استقرت فى يقين المحكمة وقالت بالنص:

«من حيث إن واقعات الدعوى - حسبما استقرت فى يقين المحكمة من مطالعة أوراقها والتحقيقات التى تمت فيها وما دار بشأنها بجلسات المرافعة تخلص فى أن المدعى عليه الأول أحمد عصمت السادات بعد أن حصل على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية عمل فى الأربعينيات كاتباً متطوعاً بسلاح الحدود ثم نقل بعد ذلك إلى فصيلة الدراجات البخارية بالطرق الصحراوية، وكان مرتبه الشهرى وقتئذ لايتجاوز خمسة جنيهات، وكانت ممتلكات عائلته كلها فداناً ونصف فدان بزمام ناحية ميت أبو الكوم محافظة المنوفية. ولضيق ذات اليد ولضآلة مرتبه ترك عمله فى غضون عام ١٩٤٥ ليعمل سائقاً لإحدى سيارات نقل المازوت ثم لإحدى سيارات الأتوبيس.

وخلال الستينيات انساق فى تيار الجريمة التى تهدف إلى العدوان على المال بغية الكسب الحرام واقتناص الفوائد المادية من أوفر سبيل ولو كان الشيطان طريقاً، فأصدر

عديداً من الشيكات بدون رصيد حرر عنها محاضر الجنح، ثم صدرت ضده أحكام كثيرة قضت بحبسه لاتهامه فى هذه القضايا. وسولت له نفسه المريضة اصطناع مخالصة مزورة تفيد سداد قيمة الشيك موضوع الجنحة الأخيرة رقم ٤٠٢٣ لسنة ١٩٦٢ مصر الجديدة فوجهت إليه النيابة العامة تهمة التزوير فى محرر عرفى. وقد استطاع بهذا المال الحرام الذى جمعه القيام ببعض الأعمال التجارية وإنشاء عدد من الورش والجراجات.

وفى السبعينيات انتهز مع أبنائه المدعى عليهم الأربعة الآخرين - وهم السادات محمد عصمت محمد السادات وشهرته جلال ويتخذ اسماً آخر «الساداتى أحمد عصمت محمد الساداتى»، وطلعت أحمد عصمت محمد السادات ومحمد أنور أحمد عصمت السادات ونادية أحمد عصمت محمد السادات - رغم صغر أعمارهم وعدم خبرتهم - انتهزوا جميعاً صلة القربى التى تربطهم برئيس الجمهورية السابق فأخذوا يعيثون فى الأرض فساداً دون وازع من ضمير ودون رقيب أو حسيب، فاقتحموا عدداً كبيراً من القطاعات مخالفين اللوائح والنظم الإدارية متجرين بالنفوذ لدى بعض كبار المسئولين مستغلين فيهم انحرافهم أو ضعفهم وتهالكهم على مناصبهم، عارضين خدماتهم على أصحاب البيوت الصناعية والتجارية فى خارج البلاد استعمالاً لنفوذهم بصفة كبيرهم وهو المدعى عليه الأول الشقيق الأصغر لرئيس الجمهورية السابق وأولاده باقى المدعى عليهم لتمثيل مصالحهم ولو كانت غير مشروعة وتقديم تسهيلات لهم عند تعاملهم فى مصر على حساب المصلحة العامة ولو كان فى ذلك إضرار بالمال العام وبقوت الشعب وبسمعة مصر فى الخارج، هادفين من ذلك الإثراء غير المشروع وتكوين ثروات طفيلية، زاعمين أن أحداً لن يستطيع أن يمسهم لالتصاقهم الشديد برئيس الدولة السابق والصلة التى تربطهم به، واهمين أن مصر ضيعة تركها لهم آباؤهم وهم لها وارثون.

«فانقبلوا كالثعالب الضالة يتصيدون ضحاياهم ويمتصون دماءهم ويخربون اقتصاد مصر ويلتهمون من خيراته ويفسدون الحياة السياسية فى البلاد، لا هم لهم إلا السطو والنهب وجمع المال والاستيلاء على الغنائم، مسلحين بالجشع والأنانية وحب الذات، متخذين الحيلة والنصب والوساطة والرشوة وفرض الأتاوات بالإرهاب والتهديد ركاباً إلى إثمهم وعدوانهم بغرض الكسب السريع، دون اكتراث بأحكام القانون ودون النظر إلى أنهم بذلك يخرجون على مبادىء القيم ويخالفون أبسط قواعد الأخلاق، ذلك أنهم نفوس لهثت وراء الثراء فداست بأقدامها كل القيم الإنسانية والإنسان أيضاً، مما يصدق عليهم وبحق أنهم

عصابة المافيا التى ظهرت فى مصر ونشرت فسادها فى أرجاء البلاد. وفى الوقت الذى يعيش فيه أفراد الشعب تحت وطأة الحاجة ظلت هذه الفئة الطفيلية تسرح وتمرح دون رادع إلى أن استطاعت بوسائلها الخبيثة تكوين ثروات طائلة تقدر بالملايين من الجنيهات بالنسبة لكل واحد منهم، كل ذلك بعد أن انقضوا على كل ماهو محرم فارتكبوا من الأفعال الضارة بالمجتمع ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، إذ تخشبت قلوبهم، وتكلست ضمائرهم، ولم يرحموا مصر وهى تشكو وتئن من اقتصاد مرهق يعيش أغلب الناس فيه تحت حد الفقر، معتقدين أنهم بمنأى عن مخالب القانون وأنيابه وأنهم أسياد مصر وفوق المحاسبة ومتناسين أن الله يمهل ولا يهمل وأن يوم الحساب آت لاريب فيه، فسطوة القانون قائمة ولا أحد فوق المساءلة ولا أحد فوق القانون، وشرعية النظام القائم على الطهارة ونظافة اليد وسلامة المسلك نافذة للضرب على رأس كل منحرف ومستغل وللقضاء على كل معتد أثيم.

وآية ذلك ما أسفرت عنه الاستدلالات وكشفت عنه التحقيقات من أن المدعى عليهم لم يتركوا مجالاً من المجالات ولم يرحموا قطاعاً من قطاعات إلا واستغلوا نفوذهم فيه للإثراء الحرام».

وبقية تفاصيل الحكم رهيبة.. وهذا هو رأى المحكمة فى سابق عصره، وفى أسرته..

□□□

على هذا الطريق يمكن مناقشة كل مايتردد عن أعمال أخرى سابقة لعصرها.. إذا كان هناك من يدعى ذلك.. على أن الجوقة التى طبّلت، وزمرت، ورقصت للسادات، بعضها تراجع، وبعضها انزوى، وبعضها مازال مصراً على المكابرة.

والذين مازالوا يطبّلون للسادات، ويصفونه بأنه «سابق عصره» هم أنصار العدو الصهيونى، حتى بعد أن تكشف لهم أن إسرائيل وليست الولايات المتحدة الأمريكية، تريد أن تهيمن على الأمة العربية، وتسيطر عليها، وتحولها تابعة، وأنها لم تتخل عن أطماعها التوسعية. فلا تريد سلاماً، وترفض التنازل عن ترسانتها النووية ولا تريد استقراراً للعرب، بممارساتها فى البلاد العربية التى تبعت مصر فى تطبيع العلاقات معها..

لقد تحقق المواطن العربى أن سابق عصره فرط فى القضية العربية، وهرول من ورائه الضعفاء والخائفون، والمترددون.. بعد انهيار الجدار الصلب الذى كانوا يحتمون به..

ومع ذلك فإن البعض وفى صفاقة يصرون عـلى أن السادات ـ الله يرحمه ـ كان سابقاً لعصره!

ولقد اخترت من بين الكتب التى صدرت عن السادات أهمها وهو كتاب موسى صبرى «الحقيقة والأسطورة» ليكون مرجعاً أساسياً لعصر السادات، ويمكن تناوله والرد عليه.

□□□

وهذا الكتـاب محاولـة لإعادة قراءة الرئيـس المؤمن محمـد أنور الساداتـى من خلال الوقـائع الثـابتة. . التى تقـول نعم إنه كـان سـابق عصـره. . ولكن. . فى أى شى سـبق عصره؟!!

عبدالله إمام

حقيقة السادات

«لا أعرف أن السادات يستحق جائزة نوبل... ربما كان يستحق جائزة الأوسكار»

«جولدا مائير»

هو الزاهد، العابد، الناسك، الطيب، المتواضع، العف، الكاتب، الشاعر، المفكر، المثقف، السياسى، الرقيق، المؤلف، الفنان، المتقشف، الصادق، المكافح، الثائر، الحليم، الغضوب. . الرءوف. . الرحيم. .

هذه بعض الصفات التى يقدمها موسى صبرى للسادات - فى كتابه السادات الحقيقة والأسطورة - ولو أن كاتبا أمريكيا هو الذى أضفى على السادات هذه الأوصاف، لما كان الأمر يدعو للعجب. .

أما أن موسى صبرى - وموسى صبرى بالذات - الذى يدعى أنه يعرف السادات حق المعرفة، فإن الأمر يستوجب وقفة طويلة. .

عن زهده وتقشفه يقول إن «أكلة الفول والطعمية رغم ضررها على صحته من أشهى الأكلات لديه، وعاش أكثر من عشرين عاما دون أن يأكل قطعة واحدة من البطيخ».

«ولم تكن الملكية أو جمع المال من هوايات السادات أو من طبعه»!

«ولم يكن السادات يتأثر بالروابط العائلية أو الشخصية، وأن هذه الروابط لم تجعله أبدا يضع شخصا فى غير موضعه الصحيح»!

«وكان حريصا دائما على تأدية فروض الصلاة منذ مطلع شبابه، وهو طالب، وبعد أن تخرج، لذلك فإن صلاة الجمعة كان يؤديها بانتظام فى أى جامع قريب، كانت من طبيعته، ولم يكن يؤديها لكى يستعرض أمام الشعب أنه رجل متدين». .

«وكان كاتبا. . كتب القصة والمسرحية، والمقال، ونظم الشعر. . وكان حريصا على الرتم الموسيقى فى تعبيره. . وكان عاشقا للمسرح والسينما، يحب الموسيقى الشرقية، والصوت العربى الأصيل».

«وليس صحيحا على الإطلاق أنه كان (يفصل) ملابسه فى روما أو باريس أو لندن لدى أشهر الحائكين وإنما كان (يفصلها) فى مصر».

«وحدث مرة واحدة أن اشترت له السيدة چيهان بدلتين جاهزتين من لندن، ولم يعجبه التفصيل ولا اللون ولاتزال ملابسه فى دولاب حجرته بالجيزة»..

«وكان من طبيعته أن يواجه الكوارث بقلب ثابت ويقين مؤمن بإرادة السماء»..

«كان السادات إنسانا فى جوهر تصرفاته، وكان غولا سياسيا فى قرارته، وكان أستاذاً فى فن التعامل مع الواقع»!

هذه بعض الصفات التى أضفاها موسى صبرى على السادات.. وهو هنا يصل به أن يكون إلهاً كاملاً..

ولعل موسى صبرى كان متأثراً، وهو ينقب عن محاسن الدنيا ليلصقها بالسادات بما قاله السادات نفسه، عندما نصب نفسه مكان الله سبحانه وتعالى، وقال فى خطاب علنى «لايبدل القول لدى، وما أنا بظلام للعباد»!

وسوف نناقش بموضوعية.. بعض هذه الصفات على ضوء الواقع الذى يعرفه الناس جميعاً..

عاشق الأضواء:

كان السادات يعشق الأضواء، يحب التصوير، يفقد السيطرة على نفسه أمام الكاميرات، واستمر هذا العشق يلازمه طوال حياته حتى لحظاته الأخيرة عندما قتل أمام عدسات التليفزيون على مرأى من العالم أجمع.. فى أروع مشهد تمثيلى.. ويسدل الستار على حكم استمر عشر سنوات تقريبا، نسيها المصريون جميعا يوم قتل.. أو كما عبر البعض «بأن السادات مات يوم مات».

وتقول «دورين كايز» رئيسة شبكة تليفزيون «أيه. بى. سى» الأمريكى فى القاهرة إن السادات «كان لديه إحساس غريزى بكاميرات التليفزيون.. لاتكاد أنوارها تقترب منه حتى يعد نفسه لها»..

ولقد كانت الأضواء تبهره، حتى أنه يفقد السيطرة على نفسه أمام الكاميرات التى لم يستطع أن يقاومها أبدا..

ولقد فهم الأمريكان ـ وإسرائيل فيما بعد ـ ذلك عن السادات فأشبعوه أضواء.. حتى

انتفخ.. وكما تقول رئيسة شبكة التليفزيون الأمريكى «إن التليفزيون الأمريكى ظل ينفخ فى البالونة حتى انفجرت»!

عاشـق التمثيـل:

كان المرحوم محمد أنور السادات عاشقا للتمثيل، هاويا له منذ طفولته، وقد حاول فى شبابه أن يحـترف التمثيل وقـامت إحدى الراقصات بامـتحانه فرسب فى الامتـحان بعد أن وجدت فيه ممثلا فاشلا..

كانـت أمنيتـه منذ صغـره أن يكون مشـهورا يتـحدث عنه الناس.. يرون صـورته.. يسمعون كلماته يعجبون بحركاته..

ولما كانت مواهبه محدودة، فإنـه لم يستطع أن يحقق حلمه فى أن يكون ممثلا إلا بعد أصبح رئيسا للجمهورية..

ومن الغريب أن السادات حقق كل أمنياته الصغيرة بعد أن تولى رئاسة جمهورية مصر!

فلا شك أنه لم يكن راضيـا عن أن يكون صهره لزوجته الأولى السيـدة الفاضلة إقبال ماضى عمدة ميت أبوالكوم، وأن تكون زوجته ابنة عمدة، وهو ابن كاتب صغير.

وعندما أصـبح رئيسا للجمـهورية، أشبع أمنيتـه فى أن يكون عمدة، فعـاد إلى ميت أبوالكوم يرتدى الجلباب الريفى، جلباب العمدة، ويجلس على المصطبة وينصب نفسه عمدة على مصـر كلها، لأن مصر فى رأيه هى مـيت أبوالكوم الكبيرة. «حديث لهـمت مصطفى ٢٥ ديسمبر١٩٧٩».

ولقد تمنى أن يتجمع الناس حوله، ويتفرجون عليه، على حد ما رواه فى كتابه البحث عن الذات.

وعندما أصـبح رئيسا للجـمهورية لا شك أنه بهرته جـماهيرية الشـيخ محمد مـتولى الشعراوى التى كانت عالية فى ذلك الوقت. فـقرر أن يقلده.. وهكذا أقام مجلسا كل يوم جمعة بعد الصلاة.. وجلس على «كنبة» مثل الشيخ الشعراوى.. طامعا أن تكون له نفس الجماهيرية!

وهو عندما يتحدث ـ فى البحث عن الذات ـ عن ثيابه التى كان يرتديها، وكيف كانت

رثة، متسخة، وكيف أنه استعار بنطلونا.. يرشدنا إلى أمنيته التى تحققت بعد أن أصبح رئيسا للجمهورية، أبرز مايميزه أنه يتبع الموضة ويسعده أن يقال عنه أنه أكثر أناقة من الممثل عمر الشريف.. بل إنه فى تمثيل بارع يقول: إن أناقته شهادة للفلاح المصرى، إنه يحسن اختيار ملابسه، لذلك فإنه لم يترك زيا إلا ارتداه.. ولم يترك طائفة إلا وكان رئيسها.. حتى أنه كان رئيسا للقضاة، وللصحفيين، وللصيادين، وللسائقين، وغيرهم.. وكان أيضا كبيرا للعائلة المصرية..

فى مقال نشره فى ٢٨ نوفمبر ١٩٥٥ «جريدة الجمهورية» يقول المرحوم «منذ فجر شبابي وأنا أحس بميل شديد للفن والفنانين، خاصة التمثيل ولى فى هذا المجال قصص كثيرة».

«كان ذلك فى أوائل عام ١٩٣٦، وكنت فى مدرسة رقى المعارف الثانوية، وتكونت فى المدرسة فرقة تمثيلية كنت أنا ضمن أفرادها، بعد أن أديت الامتحان أمام المشرف وكان ممثلا محترفا جئ به لكى يشرف على الفرقة ولكى يعد الرواية التى ستقدمها الفرقة فى نهاية العام الدراسى.. وأنا أذكر أنه جاء بروايتين إحداهما دراما والأخرى فكاهية وأنه أعطانى دورين أحدهما فى الدراما، وكان اسمى فيه «جيردم» والآخر فى الرواية الكوميدية، وكنت أمثل فيها دور مأذون اسمه الشيخ عزيز، ومازلت أحتفظ إلى اليوم بالبروجرام الذى طبع لهذه الحفلة، وعليه صورتى كما ترى الآن فى كافة البروجرامات التى تطبعها الفرق التمثيلية.

وبعد أن أديت هذين الدورين فى حفلة المدرسة، قرأت إعلانا تطلب فيه الفنانة أمينة محمد وجوها جديدة لفيلمها الذى كانت تزمع عمله وهو فيلم «تيتا وونج».

وأذكر أننى توجهت إلى مقر الشركة فى عمارة بشارع إبراهيم باشا، حيث جاءت الفنانة أمينة محمد واستعرضتنا جيئة وذهابا وكنا أكثر من عشرين شابا، انتقت منا اثنين وطلبت من الباقين أن يرسلوا لها بصورتين إحداهما «فاس» والثانية «بروفيل» ولم يكن هذا الطلب إلا زحلقة..».

أى أن أنور السادات قد سقط فى امتحان التمثيل أمام أمينة محمد..!!

ويحكى أنور السادات بعد ذلك كيف عاد إلى التمثيل بعد أن طرد من الجيش، «مثلت دور سائق لورى.. وجلست مع السواقين فى ندواتهم، ضحكت معهم كما يضحكون

وتحدثت إليهم بما يحبون، حتى التدخين كنت أدخن ما يدخنون. . وهى السيجارة الهليود»!

«ومثلت دور الشيال. . وفى هذه الأدوار كنت أكيف نفسى حسب الدور، وأعمل الماكياج اللازم، فكنت وأنا سائق أرتدى جاكتة، وبنطلون عاديين، وطاقية صوف ذات ركنين لكى تغطى أذنى، وكنت وأنا شيال أرتدى العفريتة، والأفرول وعليها حزام، وهكذا». .

«ومثلت دور مقاول وكنت ما أن ينتهى عملنا بعد غروب الشمس، حتى أعود إلى الشقة فأغتسل وأصلى، ثم أنزل إلى القهوة مرتديا جلبابا بلديا وطاقية حيث أحتسى الشاى والحلبة والسجاير الهليود».

ويروى محمد أنور السادات مشهدا تمثيليا قام به، وهو مقاول حيث كان يسمى نفسه الحاج محمد نورالدين، والتقى بعدد من الحجاج العائدين من الأراضى المقدسة وأخذوا يروون ذكرياتهم هناك. .

وكان لابد أن يشارك فى الحديث، ولكنه لم يؤد فريضة الحج وأجهد ذهنه بحثا عما قرأه أو سمعه فلم يجد ـ رغم تدينه الشديد ـ إلا سوى أغنية أسمهان عن الحج «عليك صلاة الله وسلامه»، وكان يحفظها لأنه معجب بها. .

و«بدأت فى الحال أتحدث بكلمات الأسطوانة فى إلقاء عميق، فيه خشوع حتى أسيطر على الجو». .

بدأت أقول «ياسلام وامتى عينى تشوف منظركم تانى يامدنتين فوق الحرمين، وأنول كمان طلعته ودقت من زمزم بقين. . ياسلام على المدينة ربنا ينولكم القبول.

وأخذت أمضى فى الحديث إلى أن جاء قطار الساعة التاسعة فاستأذنت لكى أقابل زميلا قادما فتركتهم يمصمصون ويهمهمون من «قدسية الحديث»!

أنور السادات يعترف أنه كان فى شبابه نصابا وممثلا فاشلا. . لم تقبله أمينة محمد. . وزحلقته. .

ووجد في التنكر هواية لممارسة التمثيل.

وأنه قام بعملية نصب، وأنه استطاع من خلال إلقاء أغنية أسمهان أن يؤثر على المستمعين. . وتركهم وهم يمصمصون. . ويهمهمون من قدسية الحديث!

ولم يفطن أحد إلى ما قاله عن هوايته للتنكر . . !!

كان أنور السادات قـد قام قبل ذلك وفى شبـابه أيضا بمحاولة لكى يصبح ممـثلا عندما أرسل صورته ونشـرتها مـجلة الفصـول على أنه يهوى التـمثيل . . ويجـيد تقليـد أصوات الحيوانات . .

ويبدو أن هواية التمـثيل لازمته منذ صغره فهـو يقول فى البحث عن الذات «ص ٢٩» عن طفولته «كنت أتمنى أن أكون زهران وأن تحكى الناس قصتى».

وكان أول مشهد تمثيلى له عندما أعـجب بغاندى «فأخذت به، واستولت صورته على وجدانى فما كان منى إلا أن قلدته، خلعت ملابسى وغطيت نصفى الأسفل بإزار ووضعت مغزلا واعتكفت فوق سطح بيتنا «ص٢٤».

وأنه «من أتاتورك استهـوتنى البدلة العسكرية . .» كما قلد موسـولينى على حد روايته فى مجلة أكتوبر.

هل كان من قبيل ممارسة التمثيل أنه لم يترك زيا إلا ارتداه . . ارتدى ملابس العلماء . . والشيالين . . والقادة . . والفلاحين . . والشرطة وكل أسلحة الجيش حتى أن مجلة «المصور» أصدرت عدداً خاصاً عن السادات كان بمثابة كتالوج لأزياء الرجال . فقد ظهر فيه السادات فى ١٦٣ صورة بملابس مختلفة!!

وعندما أصبح رئيسا للجمهـورية نجح فى التمثيل . . . واستطاع أن يفرض صورته على كل وسائل الإعلام . .

واستولت صوره وأحاديثه على نصف بـرامج الإعلام المصرى على الأقل خلال عشرة أعوام . .

واحتل أكثر من نصف صفحات الصحف المصرية . .

وقام ـ وهو رئيس ـ بكثير من الأدوار التمثيلية التى نشرتها الصحف وأشادت بها . .

مـثلا «فـوجئ موظف السـوتش بمصـر الجديدة بصـوت على الخط يقـول له أنا أنور السادات أى خدمة، وكان موظف التليفونات فى شـركة مصر الجديدة للكهرباء يتلقى بلاغا من أحد المواطنين بانقطاع الكهرباء، ثم فـوجئ بصوت يدخل فى الخط قائلا أيوه ياأبنى أنا أنور السادات أى خدمة . . «جريدة الأخبار ٢١ فبراير ١٩٧٦».

و«فوجئ فلاح وزوجته وأولاده ينتظرون الأتوبيس بسيارة تقف على طريق الإسماعيلية وتطلب توصيلهم. . وكان يقودها الرئيس السادات الذى خرج وحده دون أن يعرفه أحد.

وركب أفراد الأسرة السيارة دون أن يعرفوا أن قائدها أنور السادات.

وفى السيارة تبينت الأسرة شخصية الرئيس فحيته وهنأته بالعيد.

وكان حديثاً عائلياً طويلاً معه طول الطريق «الأهرام يوم ٢ ديسمبر١٩٧٦».

ولأن الرئيس كان وحده فى جولة لايعرف عنها أحد شيئا،..!.. فقد نشرت الصحف جميعها صور الرئيس وهو يقود السيارة، ومعه المواطنين وبشرت بحل مشكلة المواصلات، فالرئيس أمر سيارات رئاسة الجمهورية أن تقف فى الطريق لتوصيل المواطنين!!

وحكاية أخرى - نشرتها الأهرام يوم ١٤ سبتمبر ١٩٧٧- أن الرئيس تحدث فى السويس عن أن جمارك مدينة بور سعيد قد حصّلت منه جمارك على تليفزيون ملون ١٤ بوصة!

وكانت جريدة الأخبار قد نشرت فى صفحتها الأولى «أن الرئيس كلف أحمد سرحان - شقيق محافظ بور سعيد - وهو من سكرتارية الرئيس الخاصة بشراء تليفزيون ملون صغير ١٤ بوصة من بور سعيد إلا أن الجمارك حصلت عليه الضريبة الجمركية - وقد شكى الرئيس السادات لرئيس الوزراء من أن الجمارك خربت بيته!»

وهذه التمثيلية لا تعطي مضمون نزاهة الحكم فقط، فهو فقير لايستطيع دفع ضريبة الجمارك على تليفزيون صغير، والتليفزيون يحمله ضابط من سكرتارية الرئيس، وهو شقيق محافظ بورسعيد. بأى صفة من هذه الصفات فإنه لن يدفع جمارك وفضلا عن ذلك فالقصة تريد أن تقول أيضا إن الرئيس متقشف جدا، فهو يطلب تليفزيون ملون صغير ١٤ بوصة!

وكانت تمثيلية كوميدية أضحكت كل من قرأها، وظلت حديث الناس ربما إلى اليوم.

ويقول أنيس منصور «مجلة أكتوبر ٢٧ ديسمبر ١٩٨١» أنه سأل الرئيس إن كان ارتداؤه الملابس الزرقاء والكحلية دائما بسبب خوفه من الحسد، فضحك الرئيس قائلا: ولكنها أنسب الألوان لذوى البشرة السمراء، وهى أنسبها للصور وشاشة التليفزيون أيضا.

«وسألت الرئيس السادات: هل صحيح ما يقال من أنك فى جنازة الرئيس عبدالناصر «تظاهرت بأزمة قلبية ولم تكن هناك أزمة، إنما كانت لديك معلومات مؤكدة عن أن محاولة

لاغتيـالك قد دبرت أثناء الجنازة، فضحك الرئيس السادات قـائلا: ياباى إن أحدا لايصدق أحدا. . أعوذ بالله، ولم يثبت، ولم ينف هذه الواقعة! «أى أنها صحيحة».

«وعدت أسـأله مرة أخرى - والكـلام لأنيس منصور -: ويقال أيضـا إنك أفلحت فى إقناع الرئيس عبدالناصر بأنه لا خطر منك، ولاخـوف منك على عبدالناصر. . ولذلك طال وجودك إلى جواره، فـاستراح جمـال عبدالناصر إليك تمامـا، ثم أنك ذهبت إلى أبعد من إقناعه بأنك رجل مريض إلى أن أوصيت عبـدالناصر على أولادك لأنك سوف تموت قبله، ولم يعد لديه خوف أو قلق وهكذا طال عمرك السياسى».

وضحك الرئيس السادات، ولم يعلق بشئ «أى أن الواقعة صحيحة فى رأيه أيضا».

ويقول أنيس منصور فى نفـس المقال: «وسألته إن كان صحـيحا أن جمال عـبدالناصر قال: إنك سـوف تدفن جميع أعضـاء مجلس قيادة الـثورة لأنك مهتم بصـحتك ولاتقلق خاطرك بكل مشاكل مصر!!

وضحك الرئيس السادات: أعرف أنه قال ذلك ولكن الأعمار بيد الله. .

أى أن جمـال عبدالناصـر كان يرى أن السادات لـيس مهمـوما بمشاكل مـصر. . وأن السادات وافق على ذلك. . وقال: ولكن الأعمار بيد الله. .

وقال أنيس منصور صـديق السادات وكاتبه، ورفيق رحلة السيـر على الأقدام للرياضة كل يوم:

«إن السادات كان من طفولته يقارن بينه وبين الزعيم الهندى غاندى وكان يمسك بعصا الماعز ويمشـى بها فى شوارع قرية ميت أبوالـكوم وكان معجبـا بكمال أتاتورك الذى أنعش آمال الأمة الإسلامية، وكان يتخيل نفسه هتلر أيضا»!

«وقد سألت الرئيس إن كـان صحيحا أن جـمال عبدالناصر قـد شكا من أنه لايحضر الاجتماعات ولايشارك فى المواقف الحرجة، وأنه فى كل مرة يسـتدعيه لحضور الاجتماعات يعلن أنه مريض أو يتمـارض فأكد لى أن ذلك صحيـح، وأن السبب هو أن هذه الثورة هى ثورة جمال عـبدالناصر، وأن من يحاول أن يرفع رأسه فـسوف يطيح به، ولذلك قررت أن أبتعد»!

أليست هذه مواهب تمثيلية. . إلى جانب عقليته التآمرية. .

أدوار تمثيلية أخرى:

أليس من قبيل التمثيل.. الصور التى ملأت الدنيا للرئيس وهو يتشبه بملوك الفراعنة وبالذات الملك رمسيس.. والعصا فى يده، وهو يقول إن شعار رئيس الجمهورية الحق والقوة.. الحق فى وشاح القضاء الذى كان يرتديه.. والقوة فى العصا التى كان يحملها..؟

ثم أليس تمثيلا أن يعلن أن كرامة ملوك مصر فى دفنهم، وأنه سوف يدفن كل مومياوات ملوك مصر فى موكب جنائزى يليق بهم، ويتردد أنه كان سيقود الموكب مرتديا الزى الفرعونى، راكبا سيارة رمسيس تجرها الجياد..

والتمثيلية بهذا الشكل كانت ولاشك تغطى على أسباب أخرى دفعت للتفكير فى الإعلان عن التخلص من المومياوات بهذه الطريقة المسرحية.

من مواقفه التمثيلية ما يرويه لى صديق عمره، ورفيق كفاحه «حسن عزت» من أنهما اتفقا معا على اغتيال أمين عثمان، وأعد حسن عزت أكثر من خطة مأمونة لتنفيذ الاغتيال، ولكن السادات اعترض لأنه يريد أن يكون الاغتيال أمام باب السفارة البريطانية، وحبذا لو كان السفير البريطانى فى وداعه أو استقباله.

ورد عليه حسن عزت بأن الهدف هو قتل الخائن، وليس الاستعراض.. وأصر السادات على رأيه.. فالاستعراض عنده شئ هام..!

وتمثيلية سائق دمرو:

والتمثيلية التى كتبها فى جريدة مايو تحت عنوان «سائق دمرو» ـ ٢٣ مارس ١٩٨١ ـ أنه بينما كان يعمل هناك على سيارة نقل متنكراً باسم محمد نور الدين، فاجأهم المطر فى الظلام الحالك، والبرد القاسى، إلا أن مواطنا من قرية «دمرو» خرج اليه هو والسائق واستضافهما فى بيته وأطعمهما، وأمر زوجته بأن تبيت عند أهلها ليقضيا الليل معه «لأن القاعة التى نجلس فيها هى كل ما فى البيت من غرف»!

والفصل الثانى من التمثيلية أن الجريدة أرسلت «العدد التالى ٣٠مارس» صحفيا ليبحث فى قرية دمرو عن السائق الشهم الذى استضاف الرئيس وبعد معاناة وجدته وهو محمود صادق الذى نشرت صورته..

ثم يكشف صديقه حسن عزت التمثيلية عندما يقول لى: «إن سيارة النقل الوحيدة التى عمل عليها السادات كانت السيارة التى عملنا عليها معا، أنا السائق وصاحب السيارة، تنكرت باسم المعلم إبراهيم بهجت، وهو العتال محمد نور الدين.. ومشوار دمرو قطعناه سويا، والليلة الممطرة التى تحدث عنها السادات قضيناها سويا، ولا أعرف لماذا يخلق الإنسان قصة من نسج الخيال عن واقعة حقيقة».

تغيير السلام الجمهورى:

عين السادات الدكتور رشاد رشدى مستشارا لرئيس الجمهورية لشئون المسرح، وكان أول رئيس فى العالم كله له مستشار لشئون المسرح..

واجتمع بالمرحوم القارئ الفاضل الشيخ محمود الحصرى - والد المطربة ياسمين الخيام - على نحو ما يروى موسى صبرى - أقنعه بأن الفن رسالة أخلاقية ولا تعارض فيها مع الدين».

وكان الرئيس المؤمن بهذه الفتوى يحاول صناعة مطربة بقرار تحل مكان أم كلثوم التى اختلفت زوجته معها..!

وأصدر قرارا بتكليف الموسيقار الكبير محمد عبدالوهاب فى القوات المسلحة برتبة لواء.. حتى يرتدى ملابس اللواء وهو يقود الفرقة الموسيقية أمامه، ولكن المسئولين فى القوات المسلحة اعترضوا حيث أن أكبر تكليف بحكم القوانين العسكرية لا يزيد على رتبة عميد.. وهكذا خفضت رتبة محمد عبدالوهاب، وكان المطلوب أن يغير موسيقى السلام الجمهورى بلحن «نشيد بلادى» لأن السلام الذى وضع فى عهد عبدالناصر لم يعجبه، كما أنه لم يكن متوافقاً مع توجهاته..

كان السلام الجمهورى أيام عبدالناصر هو نشيد «والله زمان يا سلاحى.. اشتقت لك فى كفاحى» وهو الذى وضع أثناء حرب ١٩٥٦ من لحن الموسيقار كمال الطويل، وغناء أم كلثوم.

ويوم كان عائدا من زيارة القدس، حشدت وزارة ممدوح سالم الجموع لاستقبال العائد، وكأنه كان فى إحدى الغزوات المنتصرة، وطلب إلى محمد عبدالوهاب أن يذهب إلى المطار لكى يقود فرقة موسيقية تصدح للرئيس وتغنى له فى ساحة المطار..

ولكن محمد عبدالوهاب رفض.. وقال: إنكم تحتاجون عوالم من شارع محمد على.

ولم يكن مقبولا أن يقف المطرب «محمد نوح،» ومعه فرقته لتغنى فى ساحة المطار للرئيس العائد، فإن أحدا لم يستمع إليه، ولكنها كانت إحدى الحركات التمثيلية.

كما كانت مظاهرة لأهداف سياسية، وعلى كل حال فهى لاتدل على تقدير للفن والفنانين بل ربما العكس.

سلاطين المماليك:

يروى موسى صبرى أن السادات أخرج وزير الثقافة من الوزارة لأنه تأخر فى منح معاش استثنائى لأسرة إسماعيل يس.. مما يدل على عطفه ورعايته للفنانين، هذا إلى جانب مهرجانات الفن، وأعياده التى كان يقيمها، والواقع أن السادات كان يجد نفسه وسط الفنانين وأمام الأضواء أكثر من أى شئ آخر!

ولقد أعاد السادات زمن سلاطين المماليك الذين كانوا يمدون البساط، ويتمطعون وهم يستمعون إلى مواكب الشعراء.. فأقام الأمسيات الشعرية التى حضرها، بعضها من الشعر القديم، وبعضها من الشعر الجديد، وكان يقوم بإلقاء الأشعار أمامه كبار نجوم الفن، كما كان يستعد لإقامة مهرجان شعرى يحضره فى ميدان قصر عابدين يتبارى فيه الشعراء، والخطباء، فى وصف محاسنه، تقشفا، وزهدا، وتواضعا!!

وليس أدل على ذلك من الواقعة التى يرويها موسى صبرى نفسه من أنه دخل عليه ذات ليلة فوجد رئاسة الجمهورية تقلب الأرض بحثا عن بليغ حمدى والرئيس يقول «الواد ده موهوب، إنى أبحث عنه فى كل مكان بلا جدوى، كنت عاوز أسمع شوية تقاسيم»!

رئيس الجمهورية يجلس فى حجرة نومه بالبيجامة.. ثم يطلب واحداً من كبار الملحنين ويبحث عنه فى كل مكان.. لكى يسمعه وحده شوية تقاسيم على العود!

أى تقشف.. وأى زهد.. إن أى سلطان من سلاطين المماليك لم يفعل ذلك!

الموسيقى الأجنبية الأصيلة:

هل هو من قبيل المدح أو التمثيل أن يذكر موسى صبرى أن الرئيس كان يحب الموسيقى الشرقية الأصيلة، ولكنه كان يظهر للرئيس كارتر حبه لألحان «الميدوست» فى

أمريكا، لذلك فإن كارتر عندما أقام سهـرة تكريما للسادات بعد العشاء فى البيت الأبيض، جعل أشـهر فرقة فى أمـريكا لأغانى «الميدوست» تحـيى هذه الحفلة وكلهم أشقـاء، وأظهر السادات طربه العمـيق بما سمع، وكنا نحن الصحفـيين نبتسم لهـذا الطرب السياسى»! أهو تمثيل.. يقوم به السادات أم موسى صبرى؟..

إذا كان الرئيس عربى النزعة، والقيم، والأذن.. فما هو تعليل استقباله للمغنى خوليو أكثر من مرة.. ليغنى له!

وما هى الحكمة من استضافة «فرانك سيناترا» اليهـودى أكثـر من مرة ليـغنى له ولأولاده.. وهو أمـر لم يحدث حـتى فى العصـر الملكى.. إنه لم يحدث منذ الخـديوى إسماعيل الذى كان مولعا بأوروبا وأراد أن ينقـلها إلى مصر، فأنشأ دار الأوبرا التى أحرقت فى عهد السادات!

ملحوظة مضحكة:

يقول موسى صبرى بالنص «وقد نشر السادات فى البحث عن الذات أنه أراد أن يكون ممثلا فى شبابه، ولم يقـبل عند اختياره، وكان يريد أن يستثـمر الفن من أجل مصر، ومن أجل مجتمع مصر..».

ولا تعليق.

الرئيس المتقشف:

لم يكن السادات يحب البهرجة.. وكان يعطف على الفقراء.. كان متقشفا متواضعا.. فلم يكن لديه سوى ٩٥ استراحة فقط، كما قال هو بنفسه، ولم يكن ينتقل حتى داخل القاهرة إلا بالطائرة.. والطائرة الهليوكبتر، كان الرئيس نيسكون قد أهداها له في موجة حماس أثناء زيارته للقاهرة بعد أن انبهر بروعة الاستقبال الذى رتب له، ولكن الكونجرس الأمريكى حاسب «نيكسون» ودخلت الطائرة ضمن القرض الأمريكى لمصر حيث خصمت قيمتها من القرض.

وتقول مراسلة التليفزيون الأمريكى: إن غرام السادات بالتطلع إلى بلاده من مكانه بالطائرة أكثر من رؤيتها من على الأرض، لم يكن بسبب دواعى الأمن فقط، بل لعلنى أجرؤ وأقول إن السبب الأهم هو أن السادات وهو ينتقل بالهليوكبتر أو البوينج بين القاهرة، ومسقط رأسه فى ميت أبوالكوم، واستراحته المفضلة فى القناطر، أو إحدى استراحتيه الفاخرتين فى الإسماعيلية، أو مقره الصيفى بضاحية المعمورة قرب الإسكندرية، وعشرات الاستراحات فى مدن مصر وقراها، بالدلتا أو على طرل نهر النيل، أو شط القناة، أقول كان تفضيله للانتقال بطريق الجو هو أقل الوسائل إيلاما وإن كان أكثرها كلفة حتى لا يكلف نفسه مشقة رؤية وسماع وشم الفقر الناشب أظفاره فى عنق الملايين من أبناء شعبه على طول الطريق.

«وأذكر أننى أجريت حسبة بسيطة خرجت منها بنتيجة أن معدل ما يقضيه السادات من وقت محلقا فى الهواء بين السماء والأرض وباستثناء رحلاته الطويلة إلى مقره الشتوى فى أسوان، يفوق بمراحل متوسط ما يقضيه الطيار التجارى المحترف على متن طائرته».

هل تستحق دعوى أن السادات كان متقشفا، لا يحب البهرجة وأنه يتعاطف مع الفقراء إلى مناقشة؟!

أين كان يقف السادات.. بتوجهاته، وسياساته.. فى الداخل والخارج.. على المستوى العام.. وحتى على المستوى الشخصى جدا؟؟ ومن اختار أزواجا لبناته؟

أليسوا أبناء كبار الرأسماليين فى مصر.. عبدالغفار، ومرعى، وعثمان أحمد عثمان!!

هل كانت سياسة الانفتاح، وارتفاع إيجار المساكن، وإلغاء لجان تقدير الإيجارات، ومناقشة رفع الدعم عن السلع الأساسية..

هل كان ذلك من أجل الفقراء، وإحساسا بمعاناتهم التى عاشها فى صغره؟

أم كانت انحيـازا لطبقة لفظته، فلما «تولى» على حـد تعبيره أراد أن يتفـوق عليها فى كل شئ!!

خط أنابيب للفودكا:

وكان صالحـا.. عابدا.. قانتا.. مصليا.. لا تفوته صلاة الجـمعة من قبـيل التقوى «وليس لكى يستعرض أمام الشـعب» أما انتقال التليفزيون أسبوعيـا لنقل صلاة الجمعة التى يؤديها الرئيس، فلم يكن استعراضا، وكـان تجمع كل المراسلين الأجانب أمام المسجد فى انتظاره لتصـويره ولتوجيه الأسئلة إليـه من قبيل المصادفـات حتى أنه كان يسأل فى مـشهد تمثيلى.. والناس تسمع على الهواء: من الذى قال لكل هؤلاء أننى هنا؟!

ونحن لا نشك فى تقوى أى إنسـان.. فالعبـادات هى أوامر من الله سبحـانه وتعالى وسوف يـحاسب عليـها.. وهى عـلاقة بين الإنسـان وربه، وليس لموسى صبـرى بالذات الحديث عن عبادات السادات وتقواه.

فقط أسوق قـصة ترددت أمامى أكثـر من مرة من شهودها: فـفى نهاية سنة ١٩٧٠، وكان «بوناماريوف» عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى زيارة للسادات فى بيت الجيزة.. وكان يحضر المقابلة السفير السوفييتى..

وما كاد «بوناماريوف» يجلس.. حتى بدأ السادات الحديث قائلا:

- إننى سوف أشكو لك السفير.

واحمر وجه السفير، وساد الصمت، قبل أن يسأل بوناماريوف:

- ماذا حدث يا سيادة الرئيس؟

ورد السادات: إن كميات الفودكا التى يرسلها السفير ليست كافية!

ورد السـفيـر: ياسيادة الرئيس إننا نرسـل كـميات كـافية جـدا ولم يبق إلا أن نقيم pipe line «خط أنابيب» بين السفارة ومنزل سيادتكم!

وهكذا كان الرئيس المؤمن..

وكان معروفـاً أنه فى النهار يشرب «الفودكا» لأنهـا لاتترك رائحة فى الفم، وفى الليل كان يعب من «الوسكى».. كما كان نهماً فـى «التدخين»، وكان «تدخينه» نهاراً من خلال «البايب»..!!

الرئيس المثقف:

أن يكون السادات مثقفا، وعف اللسان.. كما يقول موسى صبرى، فتلك تحتاج إلى وقفة.. ولمعرفة درجة ثقافته ومنابعها فهو يقول إنه تأثر بمقال قرأه فى مجلة «المختار» الأمريكية وهو فى السجن، وظل يحفظه حتى التقى بناشرى المجلة فأرسلوا له المقال مترجما إلى كل اللغات، وصحيح أنه تأثر بالمفكر إبراهيم المصرى، وكتب آراءه - وأفكاره فى كراسة السجن - ولكن تصرفاته التى أوردها موسى صبرى بعد ذلك لا تعطى دليلا على أنه يحترم الثقافة أو المثقفين، الذين كان يطلق عليهم «الأفنديات» حتى ولو كان المقصود هم مثقفو اليسار فقط كما يقول موسى صبرى، السبب كما قال أنهم يتمتعون بالمياه الساخنة، وتكييف الهواء، وكأنه أمر غريب لم يكن يتمتع به الرئيس، ولا حتى سكان قرية الرئيس، ولا الكاتب نفسه!

وعندما طلب إليه محمد حسنين هيكل أن يلتقى بالمثقفين فى مركز البحوث والدراسات، ينقل عنه موسى صبرى أنه قال «جاءنى هيكل ذات يوم فى عام ١٩٧٢ ليقول لى أنهم صفوة المفكرين فى مصر - والبلد انتهت ولا حل إلا أن تحضر وتستمع إليهم.

فأجبته «ماذا تقول؟! دول يابنى فقاقيع.. وتفكيرهم محدود على الورق، وأنا عشت الشارع السياسى منذ شبابى المبكر وأستطيع أن أحس بنبض الشعب أنا مؤمن بحكم الشعب.. حكم الصفوة «الايليت» لا أعترف به..!

هذا هو رأى الرئيس المثقف فى المثقفين، أنهم «فقاقيع» وسوف نلاحظ أنه استخدم لفظ «الفقاقيع» كثيرا فى وصف كل من كتب ضده، وهذا ما يؤكد عفة لسانه.. تلك «العفة» التى أفرزت تعبيراته الشهيرة مثل «قلة الأدب والبذاءة والسفالة» وغيرها من الأوصاف التى لم يسلم منها حتى معارضيه من الحكام العرب.

ويقول أحمد بهاء الدين: إن السادات قال له:

- أنا لما قلت مرة إن عبدالناصر كان زى الوتر المشدود، متوترا دائما وينشر التوتر حوله، افتكرونى بهاجم عبدالناصر. لكن هوه كان كده صحيح! لازم يتابع أهيف حاجة تحصل. إذا قامت حريقة فى كام كيس قطن فى شونة بنك التسليف فى قرية كذا، لازم يصحوه من النوم وسط الليل! وينزل من حجرة نومه إلى مكتبه فى الدور اللى تحت ويبتدى يضرب تليفونات. تليفون للمطافى! وتليفون للعمدة! وتليفون للشرطة! وبعدين ما

يصدقهمش فيضرب تليفون لمصطفى أمين فى «أخبار اليوم» ولهيكل فى «الأهرام» علشان يشوف معلومات الجرائد زى معلومات الإدارة ولا لأ! ويفضل كده كأنه بيقود معركة ستالنجراد لحد وش الصبح! لما يقولوله إن الحريقة انطفت! هو ده شغل رئيس جمهورية ورئيس دولة عنده مسئوليات محلية وعربية وعمالية؟ أنا طريقتى غير كده، أنا عامل مؤسسات. وكل واحد يشيل مسئولياته. وفيه رئيس وزارة وفيه وزراء ومحافظون. وفى يوم محدد لكل أسبوع يجئ لى ممدوح سالم - كان وقتها رئيسا للوزراء - ويدينى تقرير عن الحالة العامة فى البلد. وأنا ماسمعتش حكاية دمياط وحكاية الإسكندرية إلا لما جالى ممدوح فى ميعاده الأسبوعى وحكى لى ضمن التقرير عن البلد، لأنها حوادث مش مهمة وتدخل فى اختصاصه!»

ويستطرد أحمد بهاء الدين: «إننى لا أكاد أذكر أننى رأيت السادات يوما جالسا فى مكتبه. ولا أكاد أذكر أننى رأيته يوما وأمامه فى الحديقة أو فى الصالون أى أوراق أو ملفات إنما كان يدير الدولة كلها بالتليفون فقط. وكنت ذاهبا إليه ذات مرة فى المعمورة، واستبقانى مدير مكتبه فوزى عبدالحافظ فى غرفته فترة، إذ كان هناك وزير جديد أتى ليحلف اليمين لأنه كان فى الخارج وأظن أنه الوزير عبدالفتاح عبدالله، وطلب إلىّ فوزى عبدالحافظ أن أنبه الرئيس إلى كذا وكيت. وكانت أشياء هامة تتعلق - إن لم أكن مخطئا - بأحداث عربية تهم مصر. وسألت فوزى عبدالحافظ دهشا: هل توقفت عن إعداد النشرة اليومية التى تقدم للرئيس من أيام عبدالناصر صباح كل يوم وفيها أهم الأنباء؟ وقال لى فوزى عبدالحافظ: إزاى؟ إحنا بنعمل النشرة كل يوم وأحسن من الأول! وقام وأخرج لى كمية من هذه النشرات للتدليل على أنه وجهازه يقومان بواجبهما. ثم استطرد قائلا: لكن أنت عارف الرئيس من زمان «مالوش خلق على القراية»، ودلوقت بقت مشاغلة كثيرة جدا، انا باحطله التقرير على «الكمودينو» جنب السرير كل يوم. لكن يفضلوا يزيدوا لحد مايبقوا عشرين تقرير والرئيس مافتحهمش فيقول لى: شيلهم بقى! لازم الحاجات اللى فيهم بقت قديمة. فآخذ النشرات وأبدأ من اليوم التالى فى وضع النشرات اليومية الجديدة!

نداء الصحفيين:

كان لقاء محمد حسنين هيكل بالسادات قد جاء بعد عودته من الشرق الأقصى، وكان قد صدر بيان للأدباء وقع عليه توفيق الحكيم ونجيب محفوظ ويوسف إدريس وعدد من الكتاب يطالبون بإنهاء حالة اللاسلم واللاحرب.

وقد اتخذ السادات على أثره قرارات، طلب من الاتحاد الاشتراكى تنفيذها، وهى إسقاط عضوية التنظيم السياسى عن عدد من الكتاب والصحفيين، وعلى أساس ألا يكون لهم الحق فى العمل بالصحافة، فعلا أسقطت عنهم العضوية، والمضحك أن بعضهم لم يكن عضوا فى الاتحاد.. وأسقطت عنه عضوية لا يملكها.

وهكذا عصف السادات بمائة وعشرين من الصحفيين ومنعهم من العمل فى الصحافة فى أول مذبحة جماعية للصحفيين، تمت فى ظل الحديث عن الديمقراطية، والمناخ الديمقراطى، والغريب أن بعض هؤلاء الصحفيين من محررى صفحات الفن ولا علاقة لهم بالسياسة، والبعض الآخر كان فى إجازة ويعمل خارج البلاد منذ سنوات!!

وكان هيكل قد ذهب إلى السادات بعد عودته، واعترض على اتخاذ إجراءات ضد الصحفيين العاملين بجريدة الأهرام، بإبعادهم عن العمل، أو منعهم من الكتابة، وكان البيان الذى صدر فى القاهرة قد سربه مكرم محمد أحمد إلى جريدة «السفير» البيروتية، وكان مكرم ضمن المبعدين، وأصر السادات على إبعاد الصحفيين ثم طلب منحهم نصف مرتب فقط لأنه كان رحيما، كما يقرر كتاب موسى صبرى، ورفض هيكل، واقترح أن يلتقى السادات بهؤلاء الكتاب ويناقشهم ولكنه رفض، وقال إنهم فقاقيع، وأصر على موقفه، وأبعد الصحفيون والكتاب بقرار من السادات، ولم يوقعه بالنسبة للعاملين بالأهرام محمد حسنين هيكل.

ولقد نال الحكام العرب الكثير من بذاءات السادات بعد أن قطعوا العلاقات احتجاجا على سياسته بالصلح المنفرد مع إسرائيل. حتى صديقه «النميرى» لم يسلم من لسانه، فعندما قال النميرى أنه لن يحضر إلى مصر، قال السادات فى خطاب علنى «أقول لنميرى: أنت تقول إنك لن تحضر لمصر، وأنا أقول له: أرض مصر طاهرة!!».

ولم يكن السادات رقيقا فى ألفاظه، عطوفاً، إلا مع الحليف الأمريكى، والصديق الإسرائيلى.

حتى عندما ذهب إلى السفارة البريطانية ـ على حد روايته ـ يوم تكريم الأمير فيليب، وقال له: إن أصحاب المعالى كانوا بييجوا هنا زى الذباب تحت رجليكم، وواحد يقول إنه باشا ابن باشا، إيه ده دول كانوا بيدوله بالجزم..

وقد رد عليه فؤاد سراج الدين فى رسالة متسائلا كيف يهاجم زعماء مصر فى السفارة

البريطانية. . وكيف أنه «يدعو المواطنين لنبذ ألفـاظ العيب، والتمسك بأخلاق القرية، فهل من أخلاق القـرية توثيق الخصم بأشـد القيود ومنعـه من الدفاع عن نفـسه فى الوقت الذى يهاجم فيه بكافة الأساليب».

وقال فـؤاد سراج الدين فى رسـالته «إن هذه الألفـاظ جديدة على قامـوس السيـاسة المصرية».

ومع اختلافنا مع فـؤاد سراج الدين، وتوجهاته، هو وحزبه، فـنحن نختلف أيضا فى أسلوب الردع الذى اتبعه الرئيس، والذى لم يسلم منه إلا معـاونوه أثناء عملهم معه فقط، فإذا ما تركوه، فإنه عـادة يوجه إليهم الاتهامات المختلفة. «مثـلا قال عن الفريق صادق أنه خائن، وقال عن الفريق سعد الدين الشاذلى أنه منهار».

ومن عفـة لسان الرئيس أنه وصـف عـالم دين فاضل من خصـومه بعـد أن سجنه بأنه جهول، وأنه مرمى فى السجن زى الكلب.

ولانريد أن نخوض طويلا فى عفة لسان السادات، فـإن خطاباته العلنية مليئة بالألفاظ التى يعاقب عليها القانون، لو وجهـت لأحد من أى شخص غير الرئيس، الذى كان يملك حق الشتائم، بينما لايملك الآخرون ـ فى ظل المناخ الديمـقراطى الذى قال إنه حققه لأول مرة فى مصر ـ حق الرد.

شهامة أى فلاح؟:

«كان السـادات فلاحا فى مظهره، وزيه وفى أخـلاقه التى نادى بها. . أخـلاق القرية» هكذا قال موسى صبرى ونقول إنه لما كان الكرم من صفـات أخلاق القرية، فقد كان كريما إلى درجة أنه عرض على «بيجن» أن يوصل مياه النيل إلى إسرائيل.

وكان كريمـا لدرجة أن عرض على نميرى قطعـة من أرض مصر، كمينـاء على البحر المتوسط.

وكان كريما لدرجة أن أعطى وعدا «لكرايسكى» مستشار النمسا أن يدفن نفايات الغرب الذرية فى صحارى مصر.

وكان كريما لدرجة أنه عرض على الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية حتى تستطيع أن

تواجه أى خطر فى الخليج، وأنه وضع قاعدة «قنا» الجوية تحت تصرف القوات الأمريكية لتقوم منها عملية فاشلة لإنقاذ الرهائن الأمريكيين فى إيران. . وبعد أن وقعت الكارثة الأمريكية بفشل المحاولة، وقتل ثمانية أمريكيين تأسف السادات، وقال إنه يرجو ألا يكون ذلك مدعاة لعدم تكرار المحاولة فما حدث هو سوء حظ وأن مصر ستظل مستعدة للمعاونة فى مرات أخرى.

وكان كريما فى التنازلات التى أعطاها للعدو الإسرائيلى والتى أدت إلى استقالة وزير خارجيته «محمد إبراهيم كامل»، ومن كرمه أيضا أنه أمر بأن تمنح اسرائيل بترول سيناء بأقل من الأسعار العالمية، وأنه منح امتيازا لبيع هضبة الأهرام التى تراجع عنها بعد غضبة شعبية قادها المثقفون لم يتحملها نظامه، ولا صهره المقاول.

وكان السادات كريما على طريقة عمدة القرية، فقد كانت هوايته مقابلة الخواجات.

فليس هناك رجل أعمال أجنبى إلا واستقبله السادات على الفور. .

وقد امتدت قائمة مقابلاته، ودعواته لتشمل رجال الأعمال الصهيونيين، وأيضا الممثلين والفنانين الصهيونيين، استضاف إليزابيث تايلور، وقد استقبلها كما قال هو بنفسه لها استقبال الملكات. .

واستقبل فرانك سيناترا، وأقام له احتفالا تحت سفح الهرم حضره أصحاب الملايين من الخارج الذين جاءوا بالطائرات خصيصا لهذا الحفل. . واختار للحفل مساء ٢٨ سبتمبر، وهو يوم وفاة عبدالناصر، ويوم الاحتفال بذكراه.

هذا التشفى، والحقد على الموتى هل هو من أخلاق القرية التى كان يتحلى بها الرجل المؤمن؟!

وكان يطلب من الناس أن يضعوه فى مرتبة كبير العائلة الذى يأمر فيطاع، لأنه رئيس القبيلة الذى يدين له الجميع بالولاء والذى يعرف وحده مصلحة العائلة. .

بل إنه ذات مرة ضرب مثلا «بنهرو» الذى يقبّل رجال المعارضة يديه مساء، بينما يهاجمونه فى البرلمان نهارا. . لأنه كبير العائلة الهندية. فكان يوجه رجال المعارضة إلى أن يقبلوا يده!

ولقد اعتبر السادات نفسه هو مصر. . وزين له موسى صبرى هذا الاعتقاد. . وكل

هجوم أو نقد وجه إليـه فى الصحف العربية اعتبـره موجها ضد مصـر، واخترع له موسى صبرى قصة فتاة تقيم فى الخارج - ولاوجود لهـا - اسمها «عزة محمود» كان يكتب موسى صبرى مقالات فى الصحف العربية دفاعا عن السادات باسمها.

وبعد مقتل السادات انتهى الدور التمثيلى لموسى صبرى تحت اسم «عزة محمود» فهل هذه هى إخلاق القـرية، وشهامـة الفلاح المصرى، وكرمـه.. إن أهم ما يميـز الفلاح هو محافظته على أرضه، وعلى كرامته، الفلاح يعرف أن أرضه هى عرضه.. وأن التفريط فى الأرض يعنى التفريط فى العرض.. فهل فعل السادات ذلك؟

أخلاق القرية الأمريكية:

ولعل السادات الفلاح أعطى نموذجا لم تشهده الأمـة العربية للفلاح أبدا، وربما اشتهر الفلاح الأمريكى بهذا النموذج.

الفلاح المصـرى الذى يتمتع بشهـامة الفلاحيـن، وأخلاقياتهم وتقـاليدهم لايمكن أن يسمح لزوجـته، بأن يكون لها دور مؤثر فى الـسياسة، والحكم، ولا يعلن أنهـا تعمل فى التجارة، ولا يمكن أن يتركها تعقـد المؤتمرات، وترأس الندوات، وتصدر التعليمات، تسافر للخارج مفاوضة باسم مصر، وتدلى بأحاديث للصحف، وللتليفزيونات العالمية.

ولم نسمع عن فـلاح سمح لزوجته بأن تـراقص صديقا، حتى ولو كـان الصديق هو «كارتر أو بيجن»!

ولم نسمع عن فلاح سـمح لزوجته أن يقبلها صديق، حتى ولـو كان رئيس أكبر دولة فى العالم.. أو رئيس وزراء «صديق» لدولة عدوة..

إننا لانريد أن نخوض طـويلا فى السيرة الذاتيـة لأسرة كبـير العائلة المصـرية. ومدى تمسكها بقيم وأخلاقيات القرية، رغم أن جانبا كبيرا من هذه السيرة قد تداولته المحكمة التى حاكمت قـتلة السادات، وعلى كل فقـد كانت مهمة المحـامين فى تلك المحاكـمة إثبات أن السادات بعـيد عن الأخـلاق والقيم الإسلامـية.. ودللوا على ذلك بكثـير من تصـرفاته، وبعض تصرفات أفراد من أسرته، داخل قاعة جلسات المحكمة السرية.

الشاه الأول.. والشاه الثانى:

ربما كان من أخلاق القرية كما حاول أن يصور السادات نفسه. استقباله فى مصر لشاه إيران حيث يجمعهما - السادات والشاه - الولاء لأمريكا، وكراهية عبدالناصر فكما يقول السادات نفسه «جريدة مايو ٣١ أغسطس»: «فعبدالناصر كان يهاجم الشاه هجوما عنيفا جدا، ليس لشخصه دائما، بل كرمز للولايات المتحدة الأمريكية، وكان الشاه كما قال بعد ذلك: يصاب بحالة من الحساسية والنرفزة فى كل مرة يسمع فيها اسم عبدالناصر».

وكان الشاه قد أمد إسرائيل بالبترول الذى أحرقت به المسجد الأقصى، كما قال السادات فى مواجهة الشاه، فى مؤتمر القمة الإسلامى، الذى عقد فى الرباط عام ٦٩ عقب حريق المسجد الأقصى، كما كان يقوم بتدريب الطيارين الإسرائيليين فى إيران.

وكانت سفارة إسرائيل فى إيران المسلمة من أنشط سفارتها فى آسيا كلها.. ولم يكن ذلك غريبا.. فالشاه حليف إسرائيل كما أنه ذراع أمريكا الطويلة والقوية فى منطقة الخليج.. وكان يعلن دائما أنه شرطى أمريكا، لذلك كان عداء عبدالناصر للشاه الذى يمثل القاعدة الاستعمارية الأمريكية المتعاونه مع إسرائيل..

إن الكرامه، والصدق، والإخلاص للأرض، والوطن وللقسم الذى أقسمه السادات أمام نواب الشعب، كانت كفيلة برفض صداقة الشاه، على الأقل، ولانقول العداء المطلق لعميل أمريكى وإسرائيلى فضلا عن أن الشاه شارك بنفسه فى ضرب الجيش المصرى وحاول خنقه وقت حرب أكتوبر بمنع السلاح عنه.. والوقوف المادى مع العدو، أكثر مما وقفت معه كل دول الغرب.. وإمداده ببترول لطائراته ليقتل أبناءنا، حتى أن كيسنجر فور انتهاء الحرب ذهب إلى إيران لشكر الشاه على موقفه فى تقديم الدعم الكامل لإسرائيل ضد مصر وسوريا أثناء الحرب.

ويقول كيسنجر فى مذكراته «إننا مدينون للشاه بالكثير، مقابل ولائه وإخلاصه الكاملين لنا خلال حرب أكتوبر، بينما سمحت الدول الغربية الحليفة لنا فى منظمة شمال الأطلنطى بمرور الإمدادات العسكرية السوفيتية فى مجالهم الجوى من خلال الجسر الجوى الذى قام به الاتحاد السوفييتى لإمداد الجيش المصرى والسورى بالأسلحة، فإن الشاه وحده هو الذى رفض تماما السماح بوصول تلك الإمدادات السوفيتية إلى مصر وسوريا أثناء القتال، وظل الشاه يبلغنا أولا بأول بكل مالديه من معلومات عن مصر وسوريا والعرب بصفة عامة، كما أنه رفض تماما الانضمام إلى الحظر البترولى العربى ضدنا حتى لايؤدى هذا إلى الضغط

على إسرائيل، وزيادة على ذلك أعطى شاه إيران لإسرائيل كل ماتحتاجه من إمدادات بترولية لكى يستمر فى محاولتها إبادة الجيش المصرى فى سيناء والجيش السورى فى الجولان».

هذه هى نص شهادة كيسنجر عن الشاه صديق السادات..

وهذا هو الرجل الذى صادقه السادات، واستقبله فى مصر، وفتح له القصور التى يمكلها الشعب المصرى، وكانت إقامته كاملة على نفقه شعب مصر، الذى ساهم فى قتل أبنائه، وكانت صناديق الويسكى ترسل يوميا إلى قصر القبة حيث يقيم الشاه، وحاشيته، مما دفع بعض موظفى الرئاسة إلى تقديم مذكرة حول ضخامة كمية الخمور التى ترسل يوميا إلى مقر الشاه الذى كان يقيم فى الضيافة ولا أحد يعرف ماذا دفع مقابل هذه الضيافة.. ولمن دفع هذا المقابل..؟

وهل صحيح أنه اشترى ضيعة فى كاليفورنيا وأهداها لعائلة السادات ثمنا لإقامته واستقباله، خيانة لدماء شهداء مصر، لقد تردد أنه لحظة اغتيال السادات كان ابنه جمال يلهو فى هذه الضيعة.

على كل فإنه يكون ذلك وفاء من الشاه للسادات.. والشاه ليس فقيرا، ولا يقبل أن يقيم على نفقة شعب يعانى من الأزمة الاقتصادية، ولا يمد له المعونة من المليارات التى نهبها من الشعب الإيرانى.. وفاء أو مجاملة.. أو سدادا لبعض الديون الأدبية.. ويبقى السؤال كم تكلفت هذه الإقامة وهل دفع ثمنها.. ولمن؟؟

وحتى لايؤذى السادات شعور الشاه، الذى يصاب بالحساسية والنرفزه عندما يسمع اسم جمال عبدالناصر، فقد أمرت «الهانم جيهان» حرم السادات الثانية، فى زيارة لها لأسوان تمهيدا لزيارة الشاه، برفع صور واسم جمال عبدالناصر من على السد العالى حتى لاتؤذى مشاعر الشاه الحساسة، وقد جاء مطرودا من بلاده منبوذا من شعبه.

ولاترى مراسلة التليفزيون الأمريكى فى استضافة الشاه شجاعة، كما أنها لاترى أنها جزء من أخلاق القرية المصرية أو الأمريكية، ولكنها ترى أسبابا أخرى عندما تقول «إنه يحلو للبعض أن يصدقوا أن شجاعة السادات فى استضافة الشاه كانت نابعة من دوافع الصداقة والوفاء والرحمة الإسلامية، والامتنان، كما زعم السادات، ولكن هذا الرجل كان أكثر ميكيافيلية من أن تحركه هذه العوامل الإنسانية وحدها...

«والأقرب إلى الصدق أنه كـان يريد مساعدة الأمريكيين الذين كـانوا فى ورطة حرجة بسبب الشاه.

«وكان يعتقد أنه بذلك يفوز بحظوة أكبر لدى واشنطن.

ولم يخطر بباله لحظة أن واشنطن ربما كانت تفضل أن يكون أقل كرما، وأنها لاترغب فى أن تحل مشكلة على حساب مشكلة أخرى.

«وأن الرئيس كارتر نفسه كان معارضا بشدة فى قرار الشاه الذهاب إلى مصر.

«وذلك أن السادات كان يقدر أن لفتـته الشجاعة سوف تزيد من محبـته لدى الجماهير الأمريكية، وقـد كان تقديره فى هذه النقطة صحـيحا، فالشارع الأمـريكى بات الآن مولعا بالسادات أكثر من أى وقت مضى».

كان السادات يهتم بالرأى العام الأمريكى والغربى، وكان يتوجه إليه فى قراراته لا إلى بلاده، وكأن الغرب وأمريكـا وحدهم، يعرفون الوفاء، الأمر الذى جعلهم يـنفردون بالسير فى جنازة السادات بينما قاطعها المواطنون فى بلاده، كما قاطعها العرب أيضا..

وهكذا يبرر السادات قراراته، ويحاول أن يضفى عليها صفات تجعلها مقبولة نوعا.

وإزاء قوى المعارضة، فى استضافة الشاه، التى تسببت فى مظاهرات احتجاج، رأى أن يبرر ذلك بأنها أخلاق القـرية، وقيمها.. بحجة أن شاه إيران صـديق، وأنه عندما احتجنا بترولا ـ بعد ـ حرب ١٩٧٣ أمدنا به.

هذه هى فعلا مـيكيافيلية السادات كـما قالت الكاتبة الأمـريكية.. ولا أحد يشك فى شهادة الأمريكيين عن السادات.

الكاتب الكبير جداً:

كان السادات كـاتباً.. شاعرا كمـا يقول موسى صبرى.. والغـريب أنه يقول إنه كان يكتب له «خطبه».

ومن قبله كان يكـتبها له أحمـد بهاء الدين.. ومن قبلها كان يكـتبها محـمد حسنين هيكل.

أى أن الكاتب الكبير كان يستعين دائما بمن يكتب له!

طلب من هيكل كما يروى موسى صبرى أن يكتب له خطاب أول مايو ١٩٧٠ وقال له: فى نهاية الخطاب أريد فقرة عن مراكز القوى «إننى لن أسمح بأى صراع، ومسئوليتى كرئيس لهذا البلد أن «أطحن» كل من يحاول إحداث الصراع».

لم يكتب هيكل هذه الفقرة، ويقول السادات لموسى صبرى «وفعلا سهرت ليلتها وكتبت الفقرة بنفسى».

سهر الكاتب حتى كتب فقرة من ثلاثة سطور.

ولقد كان السادات ينشر مقالات فى جريدة الجمهورية، وكان معروفا أن المرحوم الأستاذ سامى داود هو كاتب مقالات السادات.. ووراء صياغة كل كتبه السابقة على توليه الرياسة.

السادات المتواضع يكتب عن نفسه فى البحث عن الذات قائلاً «ص١٢٩»: إنه ذهب للعمل فى مجلة روز اليوسف بعد طرده من الجيش، وهو مجهول الشخصية والهوية لا يعرفه أحد فقد طرد من الجيش حتى قبل قضية أمين عثمان التى تردد اسمه فيها.. يقول إنه قد تراكمت عليه الديون «فذهبت إلى إحسان عبدالقدوس وهو صديق قديم لى، ليبحث لى عن عمل، قصدنا جريدة الأهرام، ولكن لم تكن بها مجالات للعمل، فاقترحت روز اليوسف، ولكن إحسان قال: «روزا لاتتحملنا نحن الاثنين».

أى أن مجله روز اليوسف لاتتحمل اثنين من كبار الكتاب.. هما: إحسان عبدالقدوس، ومحمد أنور السادات.

والغريب أن السادات الكاتب يروى هذه القصة ذاتها بطريقة مختلفة فى مجلة «أكتوبر»، فيقول إنه ذهب إلى «إميل زيدان» ليعمل فى دار الهلال، ولكن إميل زيدان اعتذر له لأن دار الهلال لاتتحمل اثنين من كبار الكتاب.. «انا وفكرى أباظة».

ولأنه كان كاتبا كبيرا منذ صغره، ومؤلفا فذا أثناء طرده من الجيش عندما اتهم بالتجسس لحساب الألمان..

رفض إميل زيدان أن يستكتبه فى دار الهلال.. حتى لاينافس فكرى أباظه.

ورفض إحسان أن يستكتب. حتى لاينافسه..

هل يكون فشله فى أن يكون صحفيا أو كاتبا وهو سبب حقده على الكتاب والصحفيين الناجحين...

والرئيس الكاتب والمثقف لم يكن يقرأ.. يقول أحمد بهاء الدين «أنه كانت الحملة المنظمة ضد عبدالناصر والثورة قد بدأت. ولكنها لم تكن قد وصلت إلى ما وصلت إليه بعد ذلك من انحدار. وكان السادات يتحدث معى عن عبدالناصر بتحفظ، فهو يعرف رأيى فى هذه القضية، كنت أحيانا أنتقد عبدالناصر، فيقول لى: لماذا إذن لا تكتب ذلك؟ وكنت أقول له: سأكتبه فيما بعد، أما لو كتبته الآن فسيبدو جزءا من حملة التشويه ولكنه كان أحيانا قليلة ـ فيما أذكر ـ يحب أن يقارن بين نفسه وبين عبدالناصر.

«كنا فى حديقة بيت الجيزة تحت الشجرة المعتادة وأمامه مائدة عليها جهاز راديو وكان قد أدلى قبل ذلك بأيام بحديث إلى الصحفى اللبنانى المرحوم سليم اللوزى صاحب مجلة «الحوادث» وكانت الصحف اللبنانية أيامها تشن حملات عنيفة على السادات، ونشر سليم اللوزى فى حديث السادات قوله له: أنا لم أقرأ الصحف اللبنانية منذ ستة أشهر.

«وجاء ذكر هذه الجملة، وقلت له ضاحكا: لابد أن سليم اللوزى قد اغتاظ جدا».

«وقال لى السادات: أنا لم أقصد أن أغيظ الصحافة اللبنانية! ولكنى فعلا لم أقرأ صحيفة لبنانية واحدة منذ ستة أشهر ولا أعرف ماذا تقول، وبدت على وجهى الدهشة، ففى ذلك الوقت كانت الصحافة اللبنانية قد أحرزت لنفسها مكانة مرموقة ومؤثرة فى العالم العربى كله، ورأى السادات الدهشة المرتسمة على وجهى، فاستطرد قائلا:

ـ أمال إيه اللي موت عبدالناصر؟ كان بعد ما يشتغل ١٨ ساعة فى اليوم وييجى ينام. مش يسمع موسيقى أو ياخد حاجة مهدئة، كان منبه إنهم يحطوا له جنب السرير كل الجرائد العربية المليانة شتيمة فيه، كان يقرأ السم الهارى ده قبل ما ينام! وطبعا ده موش نوم، وتانى حاجة موتته «المدعوق ده» وأشار بيده إلى جهاز الراديو، ثم استطرد قائلا: كان حافظ مواعيد نشرات الأخبار بتاعة العالم كله سواء كان لوحده أو قاعد معانا، كل شوية يفتح الراديو ويقول: لما نسمع أخبار لندن! لما نسمع أخبار دمشق! لما نسمع بغداد! لما نسمع موسكو! لما نسمع صوت أمريكا! أنا بقى على عكسه تماماً، لما يقولولى إن جرائد بيروت بتهاجمك أقول لهم مش عايز أشوفها! طيب ما أنا عارف أنا بعمل إيه وهم بيقولوا علىّ إيه! إيه الفائدة بقى إنى أضيع وقتى وأحرق دمى وأقرأ الكلام الفارغ اللى بيقولوه».

نماذج من الوفاء:

ولأن السادات كان حسن النية، يبدأ بمنح الثقة كاملة للعاملين معه، ثم يسحبها منهم كاملة ـ كما يصفه موسى صبرى ـ فقد سحب الثقة من كل الذين عملوا معه، وهاجمهم ووجه إليهم أبشع الاتهامات كما يقول موسى صبرى وكما قال هو.

ولأنه كان شديد الوفاء ـ كما وصفه أيضاً ـ فقد ظهر وفاؤه العظيم لجمال عبدالناصر، الذى انحنى أمام تمثاله عقب وفاته، وتعهد بالسير على طريقه، ثم مالبث أن انهال عليه فى محاولة لهدمه، حتى قال كيسنجر على نحو ماروى فى مذكراته: إننى سأهدم لكم أسطورة عبدالناصر.. أى أنه كان يتعاون مع المخابرات الأمريكية فى هدم جمال عبدالناصر.

وكانت لفته كريمة منه لكيسنجر فى أول زيارة له للقاهرة أن خصص له السيارة التى كان يستخدمها جمال عبدالناصر ليستعملها، وأبلغه بذلك».

وكان ذلك إهانة للشعب المصرى.. وليس تكريما للوزير اليهودى الذى دحرج السادات نحو إسرائيل، والذى كان يرى فى السادات رغم كل مافعله له مهرجا فى سيرك لا أكثر.

وكان وفيا «لحسن عزت»، صديقه الحميم، الذى كتب عنه ـ فى البحث عن الذات ـ أنه جاءه بعد أن خرج من السجن، واشترى له بدلا جديدة «وشربات سوكيت»، وصحبه إلى السويس وعمل معه فى المقاولات.. حيث اتهمه فى كتابه أنه كان نصابا ونصب عليه فى أرباح الشركة، بينما يقول «حسن عزت» إن السادات لم يستمر فى العمل سوى شهور حصل خلالها على ألوف الجنيهات من السلفيات تحت حساب العمل خاصة عندما أحب جيهان وتزوجها فى حفل ساهر، وبمهر وشبكة دفعهما «حسن عزت».

ولنرى ماذا فعل الوفاء بأنور السادات ـ يجب أن نتتبع مواقع الذين أشاد بهم والذين وقفوا إلى جانبه فى المحنة وخاصة يوم ١٥ مايو.. والقائمة طويلة، ولكننا فقط نرصد نماذج منهم:

محمد عبدالسلام الزيات الذى عاونه فى انقلاب مايو.. اتهمه بالخيانة وأودعه فى السجن.. لأنه عارضه.

الدكتور عزيز صدقى.. اتهمه بأنه كان سبب انهيار الصناعة.

الفريق محمد أحمد صادق.. اتهمه بالخيانة العظمى.

ممدوح سالم.. لفظه فجأة بعد أن رفعه لدرجة رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر.

الفريق الليثي ناصف الذى عاونه فى اعتقال مراكز القوى «انتحر» فى لندن فى ظل ظروف مازالت غامضة، وقالت زوجته وبناته إن السادات قتله!

محمد حسنين هيكل الذى وقف إلى جانبه فى صراعه مع مجموعة مايو.. أصبح عدوه الأول...

رشاد عثمان الذى أوصاه بالإسكندرية وجعل المدينة أمانة فى عنقه، وقال له أمام الجميع «إسكندرية أمانة عندك يارشاد» حوله إلى محكمة القيم لأسباب تتعلق بكلمات رددها فى أحد البارات ذات ليلة، وكانت غالباً حول السيدة جيهان..!

الدكتور عبدالعزيز سليمان وزوجته التى كانت قائدة التنظيم النسائى واختلفت مع السيدة الأولى فأحيل زوجها إلى محكمة القيم.

والقائمة طويلة.. ولكننا نكتفى فقط بهذه النماذج.

أصدقائى بيجين وكارتر:

لكى نعرف السادات من الداخل ينبغى أن نقرأ جيدا رأيه فى عدد من الأشخاص كما ذكره موسى صبرى، ثم نتساءل عن مدى صحة هذه الآراء.. وهل تعبر عن موقف حقيقى استمر عليه.. أم أنه غيرها وعصف بهم جميعا.. وهل كان وفيا لهم مثل وفائه لأصدقائه الأمريكان.. قال السادات كما ورد فى كتاب موسى صبرى:

«إحنا عندنا اثنين عتاولة.. فى الصناعة - عزيز صدقى، وفى الزراعة سيد مرعى» «عقل الدكتور حجازى زى الكمبيوتر لايخطئ أبدا، وأفكاره مرتبة وفهمه الاقتصادى واضح» «هو أنا عندى وزير سياسى إلا ممدوح سالم».

والمعروف أن السادات قد عصف بهؤلاء جميعاً ووجه إليهم أبشع الاتهامات.

ولم يذكر موسى صبرى رأيه فى الفريق عبدالغنى الجمسى عندما قال بأنه صالح وزيرا للدفاع لمدة خمسين سنة.. وبعد أيام أخرجه من موقعه.

ولم يذكر كيف وصف عبدالرازق عبدالمجيد بأنه إيرهارد مصر!

وكيف كان أول أعمال الرئيس حسنى مبارك الدعوة لمؤتمر اقتصادى لانتشال اقتصاد مصر من إيرهارد مصر!

ثم أى وصف يمكن أن يصدق على ما أورده موسى صبرى من كلمات حول الرؤساء الأمريكيين، وهل ذلك ضمن الصفات الكثيرة الحميدة التى رصها الكاتب تمجيدا للسادات..

يقول موسى صبرى إن الصحفيين عندما التقوا بالرئيس الأمريكى فورد قال لهم السادات: قدموا صورة طيبة لهذه الرجل.. لقد تقاربنا منذ الدقائق الأولى للقائنا.. إنه فلاح «مثلى»!

«وكان يقول عن نيكسون أنه أكبر سياسى فى أمريكا، إنه صانع استراتيجية مثلى، لذلك تفاهمنا سريعا!».

وكان يقول عن كارتر إن الثقه الكاملة بيننا «لأنه رجل متدين مثلى ولذلك فإننا لم نختلف»..

وكان يصف كيسنجر بأنه صديقى هنرى!

ولم يقل موسى صبرى إنه كان يصف «بيجن» أيضا إنه صديقى «مناحم»..!

المسئوليات وزهد السادات:

يقول موسى صبرى إن السادات كان زاهدا ولما كان لايستطيع أن يدعى أن المقصود هو زهده فى المال، أو الجاه، أو النفوذ، حتى لايكون فاضح التجنى على الحقيقة، فسوف يدعى بالقطع أن الزهد المقصود هو البعد عن المناصب، وهى مقولة رددها السادات فى البحث عن الذات مرات كثيرة، فى محاولة لإثبات التسامى «فقد جاءت الثورة بالنسبة إلىّ بصورة تختلف اختلافا كليا عما حدث لأعضاء مجلس الثورة جميعاً، فالثورة بالنسبة إلىّ كانت ثمرة كفاح عمر بأكمله، ولذلك فبحكم ما أدين به، من قيم ومثل، ما أن نجحت الثورة حتى أصبحت لا أريد أى شىء، وأصبح أى شىء فى نظرى يساوى أى شىء آخر، ولذلك كنت دائما أقف بعيدا عن أى معركة تدور بينهم «ص ١٥٧».

«بعد أن حدث ماحدث، وفى الأيام الأولى للثورة، دخلت برجا بعيدا وعشت فيه، أرقبهم عن بُعد، فإذا قام خلاف بينهم أحاول الإصلاح، وإذا لم يكن هناك خلاف فكل شىء يتساوى عندى - أى شئ - حاولوا مرارا أن يعرفوا سر سلوكى هذا،قالوا إنه ضعف وعدم معرفة بالأمور، أو عدم اهتمام، ولكنهم لم يتوسلوا إلى الحقيقة أبدا لقد عرفت أن نفسى أكبر من كل المراكز والمناصب والألقاب» ص ١٦٣.

ويمضى فى كثير من سطور الكتاب ليؤكد أنه لم يكن راغبا فى المناصب على الإطلاق، وهى مقولة يرددها موسى صبرى كثيرا «فهو لم يطلب أى منصب رسمى».

وأن أنور السادات كان يتمتع بميزة الصبر الطويل، والاحتمال والقدرة على التحكم فى أعصابه بدليل أنه أمضى هذا الوقت مع عبدالناصر فى قمة أزمات وصراعات حتى يكون موضع ثقته الأولى، وكانا فى الأشهر السبعة الأخيرة من حياة عبدالناصر لايفترقان!

والحقيقة أن السادات لم يكن زاهدا فى المناصب، ولكنه كان ساعيا إليها.

كما أنه لم يكن أبدا بعيدا عن المسئولية، فقد كان عضوا بمجلس الثورة، وبعد حل المجلس أصبح وكيلا لمجلس الشعب الذى رأسه عبداللطيف البغدادى.

ثم كان مسئولا عن دار التحرير التى تصدر صحف الثورة.

وبعدها أصبح أمينا للمؤتمر الإسلامى ثم رئيسا لمجلس الأمة، ونائبا لرئيس الجمهورية.

ولكن حقد السادات أنه كان يتطلع إلى مسئوليات أكبر لم تمنح له، الأمر الذى يعبر

عنه بمرارة فى كتاب موسى صبرى بأنه طلب أن يتولى رئاسة الاتحاد الاشتراكى ولم يستجب له عبدالناصر.

وطلب أن يطلق عبدالناصر يده فى الجهاز التنفيذى لمدة ٦ شهور وأيضا لم يستجب له عبدالناصر..

ويقول السادات كما نقل عنه موسى صبرى «اقترحت على عبدالناصر أن أتولى رئاسة الاتحاد الاشتراكى لتحويله إلى حزب سياسى، وكنت مخلصا فى هذا الاقتراح لسابق خبرتى فى الشارع السياسى، ولكنه تجاهل اقتراحى، وقال لى: لماذا لاتذهب إلى بورسعيد لتستريح مع أسرتك بعض الوقت، وفعلا سافرت فى نفس اليوم على طائرة إلى بورسعيد، ولم أفتح هذا الموضوع معه أبداً.

«ومرة ثانية وبعد الهزيمة طلبت منه أن يطلق يدى فى الجهاز التنفيذى لمدة ٦ أشهر فقط وكنت قد درست الوضع الداخلى، ورأيت أنه من الممكن إصدار قرارات شعبية تنفيذية هامة تصلح الأوضاع، بعد أن اجتمعت بالوزارة مرارا وعلى هيئة مؤتمرات صغيرة، وتقبل الفكرة فى أول الأمر، ولكنه قال لى: نرجئ ذلك إلى مابعد إزالة العدوان!

فمعنى هذا أن السادات كان يلح فى الحصول على موقع تنفيذى أكبر، ولكن عبدالناصر رفض... لأنه كان يعرف طاقته بالضبط، وعندما عينه نائبا له، فإن ذلك كان لظروف مؤقتة، وفى فترة مؤقتة(١).

والحقيقة أن عبدالناصر الذى فرضه على مجلس الثورة عضوا، لم يكن يستطع أن يضعه فى مواقع أكثر تميزا، والسادات نفسه يقول «البحث عن الذات ص ١٦٦» إن رشاد مهنا الضابط الذى عينته الثورة كأحد الأوصياء على العرش غضب، وعندما ذهب عبدالناصر لحل المشكلة معه «أبلغنى جمال أنه عندما قابله للتفاهم معه اشترط خروجى من مجلس الثورة كشرط أساسى قبل أى تفاهم»!

وحول تلك الفترة المبكرة قال لى حسين الشافعى: إن وجود أنور السادات فى مجلس الثورة تسبب فى مشكلة ضخمة، لقد كانت أول محاكمة من الثورة، لضباط بالجيش عام ١٩٥٣، بعد أن ظهر بينهم تمرد وكان من بين أسباب هذا التمرد هو اعتراضهم على وجود السادات فى مجلس الثورة، وقد حوكم الضباط، وكانت المحاكمة الوحيدة التى قام بها مجلس الثورة مجتمعا فيما عدا أنور السادات الذى لم يحضر المحاكم لهذا السبب..!!

---

(١) انظر كتاب انقلاب مايو ـ للمؤلف.

أما لماذا ضمه عبدالناصر لمجلس الثورة فيقول لى حسين الشافعى: إن الإجابة التى أعطاها عبدالناصر لهذا السؤال الذى تطرحه هو أنه كان يفيده، لأنه كان نافذة له على فاروق فقد كان يعمل على الوجهين، لقد كان عبدالناصر على صله بكل التنظيمات فى مصر، وربما كان من بين النوافذ استعانته بشخص من الحرس الحديدى ليعرف تصرفات الملك..

وربما وقع جمال عبدالناصر ضحية... فإنه بشر، ولو أن عبدالناصر دقق فى الأمر فربما كان السادات بين الذين قدموا للمحاكمة عام ١٩٦٨ فقد كان على صلة بكل من عبدالناصر وعامر، إننى أرى أن السادات كان امتدادا لعامر وليس لعبدالناصر، وكان الوحيد من بين أعضاء مجلس الثورة الذى حضر زواج المشير عامر بالفنانه برلنتى عبدالحميد، فى وقت لم نكن نعرف بأمر هذا الزواج لا عبدالناصر، ولا أنا، ولا أى شخص آخر».

كان السادات يسعى لتولى مسئولية تنفيذية كبيرة، أسوة بكل زملائه أعضاء مجلس الثورة الذين تولوا مواقع هامة، فقد كان الوحيد بين أعضاء مجلس الثورة الذى استمر فى موقعه إلى جانب عبدالناصر، ولم يسند إليه أى عمل تنفيذى رغم أنه طلبه على حد اعترافه لموسى صبرى، بل وأجرى لقاءات لدراسة هذا العمل الجديد الذى استعد له، ولكن عبدالناصر الذى كان يعرف طاقاته وقدراته لم يوافق... وواضح أن هذا كان مما أغضب السادات جداً.

السادات «الحقائدى»:

كان السادات يكرر دائما أنه يكره الحقد، وينفر منه، مع أنه حاقد جدا. ملىء بالأحقاد.. فقد أحس بضآلته وتفاهته. منذ الطفولة، فحاول أن يعوض ذلك النقص بعدما أصبح رئيسا..

«فى مرحلة التعليم الثانوى كنت أعيش تحت خط الفقر، فقد كان والدى بدخله المحدود يعول أسرة مكونة من ثلاثة عشر ولدا وبنتا».

«وكان مصروف يدى مليمين فى اليوم، وكنت بهذا المبلغ القليل أشترى كوبا من الشاى باللبن وأشربه، وأنا أحس أنى أسعد إنسان فى العالم، فى حين كنت أرى زملائى يشترون أفخر أنواع الشيكولاته والحلوى من كانتين المدرسة، وكان لدى كل واحد منهم أكثر من

حلة فاخرة يختار من بينها مايروق له، فهو دائما أنيق، أما أنا فكانت عندى حلة واحدة، أكل عليها الدهر وشرب، ولكنى لا أملك تغييرها أو حتى تجديدها».

«وكان معى فى المدرسة ابن وزير الحربية، وابن وكيل وزارة المعارف، وكان كل منهما يتنقل إلى المدرسة ويعود منها إلى البيت فى سيارة فاخرة «كونبيل» كما كنا نسميها فى القرية، منظر مبهر للغاية، ولكنه لم يترك فى نفسى أى أثر للغيرة أو الحقد، وطبعا زملائى فى الفصل كانت ملابسهم أفضل من ملابسى بكثير ولكن هذا لم يصبنى بأى عقدة.. وكان لى أصدقاء كثيرون من أولاد الذوات، وكانوا يعيشون فى بيوت فخمة لم أرها من قبل، ولكنى لا أذكر يوما أننى تطلعت إلى ما هم فيه.. إطلاقا» «البحث عن الذات ص ١٨، ١٩».

هل تكون فى هذه الكلمات الرد على اهتمام السادات بملابسه، وبالسكنى فى الاستراحات والقصور، واستخدام الطائرة فى تنقله، ثم فى محاولة الارتباط بالأسر المترفة سواء عن طريق الصداقة، أو المصاهرة، أو التقارب.. بحيث كانت هذه الطبقات القديمة، والجديدة التى خلقها. هى القاعدة التى أقام عليها نظام حكمه.

ذات مرة كان يجلس فى صفاء مع الفريق محمد أحمد صادق، على نحو ماورواه لى، وقال له: أنت عارف أنا نفسى فى إيه يامحمد؟

- أيوه ياريس..

- نفسى أطلع «عضام» عبدالحكيم عامر من «تربته»، وأحرقها فى ميدان الإسماعيلية»!

ولا أحد يعرف سر هذا الحقد الأسود على عبدالحكيم عامر، خاصة وأن شهادة حسين الشافعى الذى حاكم رجال المشير بعد النكسة، تقول إن السادات كان أحد رجال عبدالحكيم، بل أنه الوحيد - الذى حضر - أو كان يعلم - زواجه من الفنانة برلنتى عبدالحميد.

والثابت أن عامر كان صديقا عائليا للسادات، بمعنى أن السادات وزوجته كانا يستقبلانه، كما كانا يسافران معه إلى «برج العرب».

وقد ثبت أن الفنانة «برلنتى» كانت تصحبهم أحيانا، إذن فقد كان المشير عامر صديقا حميما للسادات، فلماذا يحقد عليه كل هذا الحقد إلى درجة أن تكون أمنيته أن ينبش

مقبرته، ويخرج عظامه منها، ويحرقها فى ميـدان التحرير - الإسماعيلية سابقا - وهو حقد مجنون.. ضد المنطق، وضد الأديان كلها.

كل هذا الحقـد واضح فى كلماته حول جمـال عبدالناصـر الذى يقول إنه يكن له كل الوفاء والحب والذى أباح الهـجوم عليـه بالباطل، وشجـعه.. فى محاولة لشطب مرحلة عبدالناصر من تاريخ مصر أو على الأقل تشويهها.

ولقد قال فى اجتماع مع محررى «جريدة مايو» عند إنشائها إنه يعرف أن مصطفى أمين كان جاسـوسا، ولكنه أخرجه من السجن بهدف تـصفية مرحلة! أى مرحلة عـبدالناصر.. وهى تقريبـا نفس الكلمات التى قالهـا لكيسنجر.. والتى سـوف تثبت الأيام فيمـا بعد أن هدفه الأول كان تصفيـة مرحلة عبدالناصر، وتشويهها بل وتشـويه الرجل أيضا، بالاستعانة بمجموعـه من الكتبة الذين بدلوا جلودهم، وغـيروا رأيهم، وشاركوا فى تأييـد كل حاكم، حتى ينتهى حكمه، فينهالوا عليه، ويقدموا رأسه وسيلة لتقربهم للحاكم الذى بعده.. وكان السادات يتوق إلى ذلك... فسعوا إليه..

وكان فى مقدمتهم موسى صبرى نفسـه، صاحب معلقات الغزل فى عبدالناصر والذى استمـر رئيسا للتحـرير يؤيد سياسة عبـدالناصر ويدافع عنها، حتى رحل.. فـانقلب عليه عندما رأى أن الفرصة مواتية لذلك!

وكتاب موسى صـبرى - عن السادات - يمتلئ حقدا على عبـدالناصر الذى لم يستطع السادات رغم مافعله أن يتخلص من عقدتـه، وعندما يكتب موسى صبرى أن السادات كان يدلك جسـمه يقول إنه استـعان بمدلك جمـال عبدالناصـر، ولم يكن ذلك صحيحـا، فإن عبـدالناصر عندما قـرر الأطباء تدليك ساقـيه كجـزء من عملية العـلاج الطبيعى بعـد عام ١٩٦٩، استعان بمركز العلاج الطبيعى التابع للقوات المسلحة.

وعندما استـولى السادات من الحراسة على قصـر اليهودى «كاسـترو» المصادر يقول إنه القصـر الذى أقامت فيـه السيدة هدى عـبدالناصر ولم يعـجبهـا، ولم يكن ذلك صحيـحا فالسيدة هدى تملك فيلا أقامها لها والدها قبل رحيله، وقبل زواجها.

ويقول إن مـعاملة الذين حول عبـدالناصر له بلغت درجة «التـأليه».. ولم يكن ذلك صحيحا، و الذى وصف نفسه بأنه إله هو السادات نفسه.. الذى كان يكلم نفسه فى وادى الراحة بسيناء.. متصورا أنه أنور كليم الله..

وكان السادات من قبل قد وصف نفسه فى خطاب علنى بأنـه «عمر بن الخطاب» وأنه إمـام عادل، الأمـر الذى جعل الشيخ المحلاوى يقـول فى خطبـة الجمـعة إنه ليس إمـام عادل. . . إنه عادل إمام!

ولست أدرى لماذا سكت الفنان عادل إمام على هذا الاتهام وعلى هذه الإهانة. .

بعد انتـصار أكـتوبر بدأ السـادات يرتدى الملابس العسكرية لأسلحـة الجيش المخـتلفة ويصنع لنفسه صورة قائد العبور العظيم.

وكان يقول لـزواره فى تلك الفترة إنه عندما يسـتيقظ فإن أول مـا يقوم به هو أن يطل على النيل من شرفة منزلة ويقول له: صباح الخير يانيل! ثم يردف قائلاً: طبعا العظماء لازم يصبّحوا على بعض!

ويقول محمد عبدالسلام الزيات إن السادات طوال عشر سنوات لم يترك شخصا شاركه الطريق، أو اشتـرك معه أو سـاهم بقسط فـيما جرى، إلا ودفع به إلى دائرة الظل، ليـركز البريق على ذاتـه ولا يتذكر الناس غـيره. . كل إنسان عـايشه وناصـره ونصره وأخلص له ووقف إلى جانبـه فى الأوقات الصعـبة واللحظات الحـاسمة ألقى به إلى زاوية النسـيان أو امتدت إليه يد البطش والتجريح ليظل هو الأوحد، الفضل له وحده ولا فضل لغيره.

لايريد أن يتذكر من عـرفه فى هذه الساعات بل يريد أن يمحـو من عقله ومن ذاكرته هذه الساعـات بكل ما تحمله من أحداث وأشـخاص ويريد أن يمسح من وجـدانه أنه عرف شخصا كان متميزاً عليه فى جانب من جوانب الحياة.

فهو فى عقله وحكمته ونبوغه وإلهامه الوحيد وليس هناك من بشر يـدانيه».

«وتتصاعد النزعه النخبوية والتميزية حتى تصل إلى الحافة».

ويريد أن يرى فى نفسه كل يوم البطل والـقائد المنتصر والملهم وصانع التاريخ ومـفجر الصدمات الكهربائية التى يعجز غيره عن مجرد الاقتـراب من التفكير فيها فهو كبير العائلة، تميز قبلى عرفـته العصور الأولى لرجل يملك الأرض ومن عليهـا ويتصرف فى الأرض وما عليها. الكل رعاياه والرقاب طوع أمره، هو قـانون العائلة وقراره هو القول الفصل فى كل ما يخص العائلة، لا أحد يسأله ولا أحد يراجعه وإلا أصبح خارجا على قانون العائلة الذى يتمثل فى كبير العائلة.

ثم إذا به يقرر وهو رئيس الجمهورية ـ الحكم بين السلطات ـ أن يرتدى الزى العسكرى وأن يتشح بوشاح القضاء، وأن يمسك بعصا المارشـالية، وليرمز إلى ما تميز به عن غيره من بصيرة القرار وميزان الحكمة وسطوة القوة. . الكل فى واحد.

ثم إذا به يسر إلى جيمى كارتر رئيس أمريكا وإلى برجـينسكى مستشار أمنه القومى أنه وعبدالناصر آخر الفراعنة العـظام فى تاريخ مصر. ثم يقول لجيـمى كارتر إن الناس ينظرون إلىّ على أننى خليـفة لجمـال عبـدالناصر وليس ذلك صـحيحـا فأنا لا أحكم مـصر وفـقا لأسلوبه، إنما أحكمها طبـقا لأسلوب رمسيس الثانى. . ثم يتبع ذلك متـجنيا على الشعب المصرى بقوله: «ذلك ما يفهمه الشعب المصرى بطبيعته وذلك ما يريده».

كانت عبادة البطل، عبادة الفرعون أمنيتـه التى سيطرت على فكره وأفعال، فهو يتشبه بالفراعنة الذين بنوا الأهرامـات لتخلد ذكراهم أبد الآبدين فـيعلن عن إقامة مـجمع الأديان (الإسلام والمسيحـية واليهودية) فى سيناء ليكون مقـامه الخـالد إلى يوم يبـعث كأسـلافه الفراعنة.

ويوغل فى النخبوية والتميز فتسأله صحفيـة أجنبية عن حقيقة ما يقال وينشر أن السيدة حرم السادات تملك ثراء واسعا ولها مـعاملات مالية متشعبة. . فيـكون رده أنها تتاجر مثلها مثل السيدة خديجة زوجة الرسول صلى الله عليه وسلم.

وإذا كانت السيدة حرم السادات مثل السيدة خديجة عليها رضوان الله فمثل من يكون السادات نفسه؟

ويقول فى حديث آخر إنه يسير على خطى خامس الراشدين عمر بن عبدالعزيز ليوحى إلى أذنابه بتقديم اقتراح إلى مجلس الأمـة بأن القوة الضاربة فى المقاولين العرب (وهذا هو التعـبير الذى أطلقه عـثمان أحمـد عثمان فى كـتاب ـ تجربتى ـ عن العـاملين فى المقاولين العرب) لتخرج هذه المظاهرات منادية به سادس الخلفاء الراشدين.

وماذا بعد ذلك أليس هو الأوحد حتى فى خلقه عز وجل، ألم ينقل أحد كتابه وندمائه فى إحدى مقالاته الأسبوعية التى خصصت لها صحيفة الأهرام صفحة كاملة بأمر السادات، ألم ينقل هذا الكاتب وهو أستاذ جامعى قول السادات «إن الملائكة فتحوا صدر سيدنا محمد الشـريف وأخرجـوا منه القطعة السـوداء أما أنـا (أى السادات) فـقد خلقت بدون القطعـة السوداء».

نماذج من الأكاذيب:

ليس هناك شخص فى العالم كتب تاريخ حياته ست مرات بنفسه، وكل مرة مختلفة عن الأخرى سوى السادات!

فقد كتب تاريخه فى كتب «قصة الثورة كاملة» و«أسرار الثورة المصرية» و«ياولدى هذا عمك جمال» و«البحث عن الذات» وكتبه مسلسلا فى مجلة أكتوبر، وكتب لنفسه تاريخاً آخر فى جريدة مايو، كل ذلك بالإضافة إلى الأحاديث الصحفية والجلسات الخاصة فى التليفزيون بمناسبة عيد ميلاده التى يروى فيها قصة حياته أيضا، وأخيرا يأتى موسى صبرى لينسج للسادات فى كتابه تاريخ حياة مختلف عن كل ذلك!

وكان السادات فى كتاباته الأخيرة ينسب لنفسه كل الأحداث، ويجعل نفسه المحور الأساسى لكل الموضوعات، وهو نفس ما يفعله موسى صبرى أخيرا. . . بطريقة أخرى. .

وهذه الأكاذيب لم تفارق السادات، وهو يتحدث عن نفسه، أو وهو يتحدث عن غيره!

ولسنا نريد أن نعد التناقضات فى تصريحاته، التى تحمل تضاربا، فالكل يذكر مثلا كيف كان يشيد بالسوفييت. . ويهاجم كل من ينتقدهم، ثم كيف انقلب عليهم وكيف كان يتحدث عن نصر أكتوبر يقول: إن التضامن والدعم العربى كان أحد مقومات هذا النصر، وبعد ذلك انقلب يهاجم العرب، ويقرر أنهم لم يقدموا أى شىء.

وقبلها كيف بدأ على طريق عبدالناصر، وانقلب عليه. .

وهكذا. . فيما يختص بالسادات نفسه، الذى اتهم فى قضية اغتيال أمين عثمان.

لقد حول قضية أمين عثمان إلى أهم قضية فى تاريخ مصر، وذهب إلى قاعة المحكمة التى حوكم فيها، واحتفل بعيد براءته من الاتهام. .

وكرم رئيس المحكمة الذى أصدر حكم البراءة، وكرم أيضا كل العاملين بالمحكمة، وأطلق اسمه على قاعة المحكمة.

وكانت هذه أكذوبة: فالسادات لم يكن له دور إيجابى فى قضية اغتيال أمين عثمان، وسوف يثبت فيما بعد أنه اندس بين مجموعة من الشباب الوطنى بتوجيه من القصر الملكى للقضاء على أعداء الملك الذى كان على خلاف مع الإنجليز بعد أن فرضوا عليه وزارة الوفد

بمحاصرة قصره بالدبابات يوم ٤ فبراير المشهور، وكان أمين عثمان وفديا.. وإنجليزيا فى نفس الوقت!

ولم يكن السادات متهما هاما فى قضية أمين عثمان، وقد برىء من أى شبهة علاقته بالقضية التى استثمرها.. لا فى حياته فقط، بل وأيضا فى كتاباته.. «فقد أصبحت بطلا أسطوريا بعد اغتيال أمين عثمان».

«عندما قامت الثورة فى أيامها الأولى، لم يكن الشعب يعرف أحدا من رجالها سوى أنور السادات بطل قضية أمين عثمان كما صورته الصحف ووسائل الإعلام وحكت قصة نضاله الوطنى الطويل «البحث عن الذات ص ١٦٢».

«بمجرد أن عرضت القضية على قاضى الإحالة رفعت عنها السرية، وتداولها المحامون فوجدوا أنى قد قوضت أركان القضية، بإنكارى، واتهامى مأمور السجن ووكيل النيابة وغيرهم بتعذيبى، ووجد المحامون القضية لقمة سائغة فأخذ كل محامى يوصى موكله بالإنكار وقالوا لهم لو أنكم استمعتم فى بداية الأمر لنصائح أنور السادات، إنه رجل أما أنتم فمارلتم صبية صغاراً».

والغريب أنه هو نفسه الذى أصبح بطلا أسطوريا والذى حكت الصحف قصة نضاله والذى لفق تهمة تعذيبه، يقول إن حسين توفيق أطلق الرصاص على أمين عثمان، وهرب ملقيا قنبلة لتغطى انسحابه.

«كنت فى هذه الأثناء أجلس فى مقهى قريب، فقمت على أثر سماعى الانفجار لأتأكد من عدم وجود ضحايا بين الأهالى، فلما اطمأن بالى أخذت الترام وذهبت إلى بيتنا فى كوبرى القبة»! «البحث عن الذات ص ٨٤».

ولقد روى السادات القصة الحقيقية من قبل فى كتاب «أسرار الثورة المصرية» ناسبا الحكاية الحقيقية إلى حسين توفيق الذى اعتقد أنه قام بعمل من أعمال البطولة الوطنية وقال «حادث اغتيال أمين عثمان قام به تشكيل فدائى خارج الجيش وكان متفقا ألا يبوح القاتل إذا قبض عليه بأى شئ أو بأى اسم من أسماء إخوانه.

والبعض يروى كيف استدرجه وكيل النيابة كامل قاويش حتى اعترف ثم يتحدث عن دوره فى سطور بسيطة تمثل الحقيقة تماما، التى نفخ فيها بعد ذلك ليضفى على نفسه هالات البطولة.. قال:

«كنت بين من شملتهم اعترافات حسين توفيق، فألقى القبض علىّ، وشاركته السجن واحدا وثلاثين شهراً، حتى برأني القضاء» «أسرار الثورة ص ١٧٨»!

وأكذوبة أخرى:

والغريب أيضا أنه بعد أن أصبح رئيسا اختفى نهائيا ملف القضية الذي يحمل الحقيقة! فمن يملك النفوذ لسحب ملف القضية كاملاً من أرشيف المحكمة، ولا يعيده.. ولماذا سحب واختفى إذا كان يحمل ملامح البطولة للرئيس، ثم لماذا لم ينشره وقد نشر وقائع حكايات أغلبها غير حقيقي أقل من هذا الحادث الذي يقول إنه كان فيه بطلا..

السادات الذي شارك في الاغتيالات السياسية والذي يكذب كثيرا يردد أكذوبة أخرى حول قضية الاغتيالات.. هذه المرة عن جمال عبدالناصر الذي يقول إنه طالب بالاغتيالات السياسية ولكن السادات رفض.. يقول في «البحث عن الذات ص ١٣٦»:

«أذكر مثلا أنه في سنة ١٩٥١، طرأت له فكرة أن يبدأ الثورة بحركة اغتيالات واسعة وسألني في هذا فقلت له: غلط ياجمال ماهي النتيجة.. إلى أين ستصل؟ إن الجهد الذي يبذل في حركة الاغتيالات السياسية يساوي تماما الجهد الذي يبذل في قيام الثورة، ولذلك نأخذ الطريق المباشر المستقيم، وليكن هدفنا المباشر هو الثورة».

وبصرف النظر عما إذا كان السادات يستطيع أن يقول للزعيم جمال عبدالناصر: ياجمال.. وهي الكلمة التي رددها كثيرا، وبصرف النظر عن ذلك فإن السادات الذي قال عن نفسه أنه قام باغتيالات سياسية لا يكون هذا رأيه، بينما يكون رأى جمال عبدالناصر هو العكس.

وبصرف النظر عن ذلك، فقد روى جمال عبدالناصر في «فلسفة الثورة» قصة الاغتيالات السياسية، وقد ردد نفس القصة عدد من أعضاء الثورة والضباط الأحرار، قال جمال عبدالناصر:

«فكرت في اغتيال كثيرين وجدت أنهم العقبات التي تقف بين وطننا وبين مستقبله، ورحت أفند جرائمهم، وأضع نفسي موضع الحكم على أعمالهم، وعلى الأضرار التي ألحقتها بهذا الوطن، ثم أشفع ذلك كله بالحكم الذي يجب أن يصدر عليهم.

وفكرت في اغتيال الملك السابق، وبعض رجاله الذين كانوا يعبثون بمقدساتنا.. ولم أكن وحدي في هذا التفكير.. ولما جلست مع غيري انتقل بنا التفكير إلى التدبير.

وقمنا بمحاولات كثيرة على هذا الاتجاه، ومازلت أذكر حتى اليوم انفعالاتنا ومشاعرنا ونحن فى الطريق إلى نهايته.

والحق أننى لم أكن فى اعماقى مستريحا إلى تصور العنف على أنه العمل الإيجابى الذى يتعين علينا أن ننقذ به مستقبل وطننا.

كانت فى نفسى حيرة، تمتزج فيها عوامل متشابكة، عوامل من الوطنية ومن الدين ومن الرحمة ومن القوة، ومن الإيمان ومن الشك، ومن العلم ومن الجهل.

ورويدا رويدا وجدت فكرة الاغتيالات السياسية التى توهجت فى خيالى جذوتها تفقد قيمتها فى قلبى كتحقيق للعمل الإيجابى المنتظر»..

وهو نفس ماقاله عبدالناصر فى مقال نشره بجريدة الأهرام يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٣ «اجتمعنا وقررنا أن نتخذ إجراء مضادا فى أقرب وقت، وكانت أمامنا خطتان.. الخطة الأولى أن يقوم الجهاز الخاص بالعمل باغتيال جميع الخونة المصريين، والخطة الثانية أن يقوم جميع الضباط الأحرار بالعمل لتغيير النظام بأجمعه، وقررنا يوم ١٨ يوليو تنفيذ الخطة الأولى، بل لقد وضعت هذه الخطة فعلا، وصدرت الأوامر بتنفيذها فى القاهرة والإسكندرية، يوم ٢٠ يوليو، ولكننا اجتمعنا يوم ١٩ يوليو، ووجدنا أننا بذلك قد نقضى على حركة الضباط جميعا. إذ أن النظام سيبقى مهما قتل من الضباط، وستكون النتيجة حملة من الإرهاب فى الجيش، وبين أفراد الشعب، وسيكون الضرر الذى يحل بالبلاد كبيرا، لذلك قررنا إلغاء الخطة الأولى، وتنفيذ الخطة الثانية، وكلف عبدالحكيم عامر، وكمال حسين، وأنا بوضع الخطة التنفيذية»!

وقد روى السادات نفسه هذه القصة ذاتها بشكل مختلف تماما. فجمال عبدالناصر هو الذى اعترض على الاغتيالات، يقول «قصة الثورة كاملة ص ٧٥» كانت هناك خطتان نواجه بهما الموقف: الأولى هى البدء فى تنفيذ الخطة الأساسية، أى القيام بقلب نظام الحكم وإقامة نظام جديد، فإذا لم يكن هذا ممكنا، أى إذا ما جاءتنا أحداث جديدة أو ظروف طارئة تؤجل الخطة الأولى، تنفذ الخطة الثانية، وهى كانت تقضى بالقيام بحركة اغتيالات على نطاق أوسع.. كنا فى ١٨ يوليو، شهر الثورة، عندما استعرضت الخطة الثانية، اعترض عليها جمال عبدالناصر، وقال إن الاغتيالات لن تحقق أهدافنا، لأن النظام سيبقى كما هو حتى لو نجحت خطة الاغتيالات، وقال جمال أيضا إن هذه الخطة سوف تعطى فرصة لقوى الرجعية مجتمعة تقضى فيها على جميع الضباط الأحرار، وبذلك نكون قد ضيعنا الفرصة الكبرى على الشعب، فرصة قيام القوات المسلحة وهى أمل البلاد الوحيد بقلب نظام الحكم.

اعترافه يؤيد ما قاله عبـدالناصر، من أنه هو الذى اعترض على الاغتيالات.. وهكذا يكذب السادات نفسه.

زيادة فى كشف كذب السادات نورد نفس القصة وقـد رواها بنفسه مرة ثانية فى كتاب اسرار الثورة المصرية «ص ٧١» حيث قال بالنص:

«ولاشك أن بعضنا كان يرى العنف ويفكر فى القيام بأعـمال إرهابية واسعة النطاق.. فالإرهاب دائما هو أول الحلول التى تبادر الشباب المتحمس فى أيام المحن القاسية التى تجتاح الوطن.

لم تكن هذه الفكرة تجد معارضـة كبيرة أو محسوسة من أكثـرنا.. بل لقد كان بعضنا يدبر الأمر للتنفيذ وكأنها خطة مرسومة لاخلاف عليها.

وكعادة جـمال أنصت طويلا إلى هذه القصـة.. والأسلوب الذى سيتبع فى التنـفيذ، وتمويل الفدائيين ورعاية أسر من يتعرض منهم لسـوء، والاستعدادات الموجودة لهذه المعركة التى «سوف» تدور فى الظلام.

وشئ واحد لم يستطع جمال أن يستخلصه من حديث عبدالحكيم.

من الذى سيدبر هذه المعـركة.. وما هى أهدافه منها.. ولـم يكن الشهـيد وجيه خليل قد قام بهذا الاتصال باسمه الخاص ولكن باسم جماعة تقف من خلفه هى التى بعثته رسولا إلى جمال.. وقال جمال فى هدوء: لا».

أى أن جمـال عبدالناصر هو الذى اعـترض بينما كـان السادات يؤيد الإرهاب، وهذا أمر طبيعى من رجل يقول إنه مارس الاغتيالات السياسية التى يرى أنها جعلت منه بطلا!

وهكذا يكذب الســادات، ويبدل الوقـائع ليـجعل من نفـسه بطلاً حـتى على جمـال عبدالناصر.. وهو هنا لا يكذب فقط بل إنه يكذب ما سبق أن قاله ويقول عكسه تماما!

ثـورة الخـبز:

لقد كـانت بداية النهاية بالنسـبة للسـادات ثورة الخبز التى وقـعت يوم ١٨, ١٩ يناير، يومهـا خرجت مصـر كلها ضد السـادات، وحاصرته الجـماهير الغـاضبة فى أسـوان حتى استطاع أن يفلت منهـا، ويطير إلى القاهرة، ويتسلل منها إلى الـقناطر الخيرية، ورفض كل

الذين كانوا فى صحبته أن يركبوا سيارات رئاسة الجمهورية وعادوا من المطار فى سيارات تاكسى إمعانا فى التنكر.

ولقد نزل الجيش إلى الشارع ليعاون الشرطة فى حماية نظام السادات من الانهيار لأول مرة منذ يناير ١٩٥٢.. وفرض حظر التجول، وحددت إقامة كل مصر فى البيوت.

وعمت ثورة الخبز كل مكان.. وشارك فيها اليمين واليسار.. وهجم المتظاهرون على الحانات والكباريهات، كما هجموا على المجمعات الاستهلاكية، ورفضت القوات المسلحة إطلاق النيران، ولم يستمر الجيش طويلا فى الشارع.. فقد كان الراجح أنه سوف ينضم للجماهير وسقط ٧٩ شهيدا برصاص الشرطة وجرح حوالى ألف شخص.. واعتقلت المئات!

ولقد أهين السادات، وزوجته، وأصهاره، وأقاربه فى المظاهرات، وظهرت الصورة على حقيقتها فنظام السادات مهتز، ولم يكن ذلك موحيا بالنسبة للأمريكان الذين حاول طمأنتهم فقال إن ما حدث هو انتفاضة حرامية.

ولكى يلقى الاتهام قبولا من الأمريكان الذين كان يخاطبهم السادات ويحرص عليهم فى كل تصرفاته فقد نسب إلى اليسار، قيادة هذه المظاهرات، وكثف من حملته على كل قوى اليسار.. متجاهلا ان مصر كلها كانت تغلى.. وان ثورة رجل الشارع كانت الرد الحاسم على بذخ نظام السادات وسفهه وتوجهاته الجديدة البارزة، بخروجه على الخطوط الرئيسية لثورة يوليو، فى انحيازها للفقراء، وتحقيق الاستقلال الاقتصادى، خاصة وأن الذى حرك المظاهرات كان قرار الحكومة برفع الأسعار وخاصة أسعار الخبز بنسبة ٥٠٪، استجابة لطلب البنك الدولى!

وكثف السادات من حملته على من أسماهم مرتدو قميص عبدالناصر، وعلى حزب التجمع الوطنى.

وبدأ السادات يتحدث عن الذين يريدون عودة الاشتراكية التى أطلق عليها اسم اشتراكية الفقر.

والحقيقة أن ثورة ١٨، ١٩ يناير الشعبية لم تكن مخططة، ولكنها كانت انعكاسا لغضب الجماهير، سخطها على النظام كله فجرته قرارات الحكومة المفاجئة برفع الأسعار فى وقت كانت كل عناوين الصحف تشير فيه إلى تخفيضات جديدة فى الأسعار.

ولو كان وراء هذه المظاهرات ثورة منظمة استطاعت أن تحرك الشارع المصرى فى كل مدن مصر، لأمكنها أن تستولى على السلطة فى دقائق.

لقد كانت السلطة مذعورة خائفة، تحس بمدى كراهية الناس لها. وكان انفعال الجماهير صادقاً، الأمر الذى أوضحته تقارير المباحث العامة التى ينقلها موسى صبرى بأمانة وكلها تتحدث عن زيادة الأسعار وخطأ الحكومة.. وهو ما حاولت الحكومة أن تتراجع فيه فورا، وأن تعلن بشتى الطرق أنها تراجعت فى قراراتها بزيادة الأسعار فى محاولة لتهدئة المشاعر الغاضبة وإعادة الشارع إلى هدوئه.

وكانت أحداث ١٨، ١٩ يناير ثورة الفقراء.. الجياع المحرومين ضد الطفيليين والمستغلين، وأصحاب الملايين الذين امتصوها من عرق الشعب، وبأساليب غير مشروعة، وحولوا البلاد إلى مزرعة يرتعون فيها وحدهم!

كانت ثورة ضد السادات، ونظامه، وتوجهاته كلها!

وكانت كل المظاهرات ترفع صور جمال عبدالناصر، بعد ثمانى سنوات من رحيله...

انتفاضة يناير الشعبية:

يردد موسى صبرى نفس مقولات السادات القديمة عن ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، معتمدا على شهادة وتقارير المباحث العامة التى يوردها فى كتابه بكثافة مريبة.

ولقد كان ترديد هذه المقولات حول «انتفاضة الحرامية» مقبولا قبل أن يقول القضاء رأيه فيها، فقد قدم عدد كبير من المتظاهرين وقياداتهم أو من نسبت إليهم القيادة إلى المحكمة...

ولقد حسم الأمر الحكم الذى أصدرته محكمة أمن الدولة العليا برئاسة الأستاذ المستشار: حكيم منير صليب، وحضور السيدين الأستاذين على عبدالحكيم عمارة وأحمد محمد بكار المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة.

وقد رفضت المحكمة فى حكمها الذى يعتبر فى حد ذاته وثيقة إدانه لعصر السادات تقارير المباحث التى اعتمد عليها موسى صبرى فى إعادة ترديد مقولات السادات، قالت فى حكمها بالنص:

«المحكمة وهى تتصدى لتلك الأحداث بالبحث والاستقصاء لعلها أن تستكشف عللها وأسبابها وحقيقة أمرها، لابد أن تذكر ابتداء أن هناك معاناة اقتصادية كانت تأخذ بخناق الأمة المصرية فى ذلك الحين.

وكانت هذه المعانة تمتد لتشمل مجمل نواحى الحياة والضروريات الأساسية للإنسان المصرى.

«فقد كان المصريون يلاقون العنت وهم يحاولون الحصول على طعامهم وشرابهم، ويجابهون الصعاب وهم يواجهون صعودا مستمرا فى الأسعار مع ثبات فى مقدار الدخول.

«ثم إن المعاناة كانت تختلط بحياتهم اليومية وتمتزج بها امتزاجا، فهم مرهقون فى تنقلهم من مكان إلى آخر بسبب أزمة وسائل النقل.

«وهم يقاسون كل يوم وكل ساعة وكل لحظة من نقص فى الخدمات وتعثر فيها.

«وفوق ذلك كان أن استحكمت أزمة الإسكان وتطرق اليأس إلى قلوب الناس والشباب منهم خاصة من الحصول على مسكن وهو مطلب أساسى تقوم عليه حياتهم وتنعقد آمالهم فى بناء أسرة ومستقبل.

«وسط هذه المعانة والصعاب كان يطرق أسماع المصريين أقوال المسئولين والسياسيين من رجال الحكومة فى ذلك الوقت تبشرهم بإقبال الرخاء وتعرض عليهم الحلول التى سوف تنهى أزماتهم وتزين لهم الحياة الرغدة الميسرة المقبلة عليهم.

«وبينما أولاد هذا الشعب غارقون فى بحار الأمل التى تبثها فيهم أجهزة الإعلام صباح مساء، إذا بهم وعلى حين غرة يفاجأون بقرارات تصدرها الحكومة ترفع بها الأسعار لعديد من السلع الأساسية التى تمس حياتهم اليومية، هكذا دون إعداد أو تمهيد، فأى انفعال زلزل قلوب هؤلاء الناس، وأى تناقض رهيب بين الآمال ــ وقد ثبت فى قلوبهم قبل تلك القرارات ــ وبين الإحباط الذى أصابهم به صدورها.

«ومن أين الحل لهذا الشعب ومعظمهم محدود الدخل أن يوازنوا بين دخول ثابته وبين أسعار أصيبت بالجنون.

«وإذا بفجوة هائلة تمزق قلوب المصريين ونفوسهم بين الآمال المنهارة والواقع المرير.

«وكان لهذا الانفعال وذاك التمزق أن يجدا لهما متنفسا، وإذا بالأعداد الهائلة من هذا الشعب تخرج مندفعة إلى الطرقات والميادين، وكان هذا توافقيا وتلقائيا محضا.

«وإذا بهذه الجموع تتلاحم هادرة زاحفة معلنة سخطها وغضبها على تلك القرارات التى وأدت الرجاء وحطمت الآمال، وحاولت جهات الأمن أن تكبح الجماح وتسيطر على النظام ولكن أنى لها هذا والغضب متأجج والآلام مهتاجة.

«ووسط هذا البحر الهادر وجد المخربون والصبية سبيلا إلى إرضاء شهواتهم وناهبين للأموال وهم فى مأمن ومنجاة، وقد التهبت انفعالات هاته الجموع، وتأجج حماسهم عندما تعرض لهم رجال الأمن المركزى بعصيهم ودروعهم وقنابلهم المسيلة للدموع، فكان أن اشتعلت الأحداث وسادت الفوضى.

«ولم يكن من سبيل لكبح الجماح وإعادة الأمن والنظام إلا فرض حظر التجول ونزول رجال القوات المسلحة إلى الميدان، وأمكن حينئذ وبعد جهد خارق استعادة الأمن والنظام.

«والذى لاشك فيه وتؤمن به هذه المحكمة ويطمئن إليه ضميرها ووجدانها أن تلك الأحداث الجسام التى وقعت يومى ١٨ و١٩/١/١٩٧٧ كان سببها المباشر والوحيد هو إصدار القرارات الاقتصادية برفع الأسعار، فهى متصلة بتلك القرارت اتصال المعلول بالعلة والنتيجة بالأسباب. ١

ولا يمكن فى مجال العقل والمنطق أن ترد تلك الأحداث إلى سبب آخر غير تلك القرارات. فلقد صدرت على حين غرة وعلى غير توقع من أحد».

هل يمكن نطمئن بعد أن قال القضاء كلمته إلى شهادات يقدمها موسى صبرى من وزير الداخلية يبرهن فيها على أن الأحداث مدبرة، ويدافع عن نظام السادات، ويجهض انتفاضة الجماهير الغاضبة على ما تعانيه من ظلم، وعنت، وما تعيش فيه من أزمات أدت إلى يأس الشباب كما قالت المحكمة..

وقد قدمت الشهادات - التى نشرها موسى صبرى - للمحكمة، فلم تأخذ بتقارير المباحث بل وشوهتها..!

وهل نصدق ما ينقله عن السادات من أنه بعد أن درس الموقف من جميع جوانبه، كان قراره أن الموضوع أعمق من مظاهرات رفع الأسعار، وأن مؤامرة سياسية كانت تدبر من القوى الشيوعية المحلية والخارجية، وأن الأمر يحتاج إلى علاج حاسم. ثم هل تعاون الشيوعيون مع التيارات الإسلامية التى كان لها دور فى هذه الأحداث..؟

وكانت هذه التيارات الإسلامية هى التى أنشأها السادات وشجعها، وموّلها، بل وسلحها، لتواجه الشيوعيين والناصريين من قبل، ولم يكن قد دب خلاف بينه وبينها بعد!

والإخوان المسلمون أيضا:

والإخوان المسلمون أيضا قصة ثانية أوردها موسى صبرى.. ويتعرض للإخوان المسلمين، ولأن السادات كان صادقا ووفيا فقد اعترف أن الإخوان تآمروا سنة ١٩٥٤، وكانوا يريدون اغتيال جمال عبدالناصر «ولقد كنت عضوا فى محاكمة الإخوان عام ١٩٥٥» كنت عضو اليمين وهذا اعتداء بإطلاق النار على عبدالناصر، وقد ضبطت كمية مفرقعات كانت كافية لنسف مصر كلها..!

أما مؤامرة الإخوان عام ١٩٦٥، فإن موقف السادات منها مختلف، يكشف جزءا من حقيقته.. إنه لم يكن عضوا بالمحاكمة لذلك فهو يشكك فيها مع أن الإخوان أنفسهم يعترفون بتنظيمهم السرى فى تلك الفترة، وبعضهم يعترف فى كتبه بالتمويل الخارجى بل وبالأسلحة وخطط الاغتيال..

وليس هذا بموقف جديد من أنور السادات فقد سبق ان كتب فى البحث عن الذات ص ٢١٥ «وفى سنة ١٩٦٥ وعندما قيل أن هناك مؤامرة يدبرها الإخوان المسلمون تولى أمرهم البوليس الحربى وشمس بدران أهم معاونى عامر».

ولكنه يعترف هذه المرة بأن الحكاية حصلت فيقول موسى صبرى «ثم حصلت حكاية الإخوان الثانية، وهذه اختارها شمس بدران وعبدالحكيم عامر، وكان من الممكن أن تكون قضية مثل قضية الفنية العسكرية، ويحاكم المسئولون عنها فقط: عبدالحكيم عامر وشمس بدران وضعا عملية الإخوان لكى يصورا لعبدالناصر أنهما أنقذاه».

وقد تولت القضية المؤسسة العسكرية بعد أن اكتشفها فى البداية أعضاء التنظيم الطليعى بإحدى قرى الدقهلية الذين لاحظوا أن سيارات نقل تأتى إلى القرية فى ظلام الليل وتترك أسلحة، وتخبئها فى القرية..

وكانت المؤسسة العسكرية قد قامت بعمليات تعذيب اعترف بها شمس بدران، وقال إنه مسئول عنها شخصيا، ولم يأخذ تعليمات من أحد.. وهذا التعذيب مدان بكل المقاييس مهما برره شمس بدران «بأن الذين يتحدثون عن التعذيب لايرون الجانب الآخر من الصورة بأنه إذا كانت وسيلة الضغط والإرهاب قد اتبعت فى بعض الحالات للحصول على معلومات فقد كان ذلك يستهدف مصلحة عليا، وهى أمن البلد وإنقاذها من الدمار والنسف، وقال شمس بدران أنه كان بإمكانى أن أبرئ نفسى وأقول إننى كنت أنفذ أوامر

كبار المسئولين، ولكنى لا أقولها لأنى فعلت ما فعلت عن قناعة، وأنا لم أتبع التعذيب فقد سمعنا عما جرى فى عهد السعديين».

وكانت السيدة زينب الغزالى فى مقدمة المتهمين فى قضية مؤامرة ١٩٦٥ إلى حد أنها تقول أنها رأت بعينيها ورقة عليها شعار خاتم مكتب رئيس الجمهورية مكتوبا فيها بالنص «بأمر جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية تعذب زينب الغزالى الجبيلى فوق تعذيب الرجال، التوقيع جمال عبدالناصر» تقول إنه كان هناك تنظيم له خطة بعد أن «تأكدت لدينا الأخبار بأن المخابرات الأمريكية والمخابرات الروسية، والصهيونية العالمية قد قدموا تقارير مشفوعة بتعليمات لعبدالناصر بأخذ الأمر بمنتهى الجد للقضاء على هذه الحركة الإسلامية، وإلا فسينتهى كل ما حققه عبدالناصر فى المنطقة من تحويل عن الفكر الإسلامى وبث اليأس فى النفوس من إمكان أى إصلاح أو بعث طريق الإسلام» وبدأوا يعملون وبدأوا ينتظمون.

«وكانت خطة العمل تستهدف تجميع كل من يريد العمل للإسلام لينضم إلينا، وكان ذلك كله مجرد بحوث ووضع خطط حتى نعرف طريقنا، فلما أردنا أن نبدأ العمل كان لابد من استئذان الأستاذ الهضيبى باعتباره مرشدا عاما لجماعة الإخوان، لأن دراساتنا الفقهية حول قرار الحل انتهت إلى أنه باطل، لأن عبدالناصر ليس له أى ولاء، ولاتجب له طاعة على المسلمين حيث إنه يحارب الإسلام، ولا يحكم بكتاب الله تعالى»..

وتقول السيدة زينب الغزالى إنهم اتصلوا بالهضيبى الذى أوكل كل المسئوليات إلى سيد قطب، فكانوا يتصلون به حسب أمر الهضيبى.

وتروى تفاصيل كثيرة عن هذه الاتصالات، وعن كتاب «معالم على الطريق» الذى اتخذ دليلا للتنظيم الذى ضبط مسلحا، ومعه خرائط لنسف محطات الكهرباء، والقناطر، وقتل عدد من المسئولين، والكتاب، والفنانين والمذيعين..

وكان عثمان أحمد عثمان قد قام بمبادرة للصلح بين الإخوان المسلمين وبين السادات، ويستطيع عثمان أحمد عثمان أن يبين فى كل الظروف أنه قريب من الإخوان المسلمين، وأنه شديد التدين، وأنه يحمل مسبحة فى يديه.

وقد شجع السادات الإخوان المسلمين، والتيارات الدينية لمواجهة التيارات اليسارية، ولمعاونته فى تحقيق هدفه بالقضاء على أسطورة عبدالناصر، وقد كشف وزراء داخلية السادات مخططه فى هذا الأمر.. وقد استعان فى صلحه مع الإخوان بالدكتور كمال أبو المجد وبعدد من الإخوان الذين كانوا يعيشون خارج مصر..

وحول لقاء السادات بالإخوان المسلمين يروى «محمد عبدالسلام الزيات» حكاية وقعت له:

فبعد أن أعد بياناً للسادات تحدث فيه عن ثورة يوليو، وعن عبدالناصر، والاشتراكية ووقع البيان كالصاعقة على الذين كانوا يهاجمون الثورة، فى اليوم التالى لإلقاء البيان وكان يوم جمعة «واعتذرت فيه أن أتأخر فى منزلى بعض الوقت، قبل ذهابى إلى مكتبى فى الاتحاد الاشتراكى، طرق بابى مبكرا الدكتور أحمد كمال أبوالمجد، كان مستشارا ثقافيا فى واشنطن، فاستقدمه السادات وضمه إلى الأمانة المؤقتة ليصبح أمينا للشباب، وكانت تربطه علاقة قرابة أو مصاهرة بفوزى عبدالحافظ سكرتير خاص السادات، وهو الذى قدمه إلى السادات.

وكنت أعرف أيضا أن له علاقة قرابة أو مصاهرة بالأستاذ الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين، لا أعرف اتجاهاته على وجه التحديد، ولكن إذا لم يكن منتسبا للإخوان المسلمين، فهو على وجه القطع متعاطف معهم.

«قال الدكتور أبوالمجد إنه لم يستطع النوم فقد أقلقه البيان الذى ألقاه السادات مساء الليلة الماضية، وأن البيان كان حادا وأنه أغلق الباب أمام المصالحة بين النظام وكثير من العناصر، وذكر على سبيل المثال «الإخوان المسلمين»، وأن البيان يجعل مهمته صعبة، لم أسأله عن مهمته فى ذلك الوقت ولكن عرفت بعد ذلك أنها السعى لحصول السادات على تأييد جماعة «الإخوان المسلمين».

«وقلت له إذا كان البيان قد أثر على مهمتك فهذا أمر يمكنك الرجوع فى شأنه إلى السادات، إذ لاعلم لى إطلاقا بهذا الموضوع.

«وعلمت بعد أن أخرجت من الاتحاد الاشتراكى أن مسعى الدكتور كمال أبو المجد وغيره لم يسفر إلا عن هدنة مؤقتة بين السادات وجماعة الإخوان المسلمين، وهذا ما كانت تصرح به فى كل مكان، السيدة زينب الغزالى إحدى القيادات الكبيرة فى الجماعة، وعضو مكتب الإرشاد، الذى كان قد أعيد تشكيله مع بداية عهد السادات، كانت تصرح أننا فى حالة هدنة مع نظام السادات»..!

وكانت قرارات سبتمبر هى نهاية علاقته مع التيار الاسلامى الذى أخذ يربى فيه حتى قتله..!

هذه واحدة من خصال السادات:

أهى الصدق.. أم الوفاء للرجل الذى قال إنه كان مسئولا معه..

لايهم أية خصلة منهما، فقد كانت السبب فى قتله..

عصر الروابط العائلية:

يقول موسى صبرى أن السادات على «عكس ما يتصور البعض» لم يكن يتأثر بروابطه العائلية أو الشخصية، وأن هذه الروابط لم تجعله أبدا يضع شخصا فى غير موضعه الصحيح. . !».

وربما كان «مايتصوره البعض» هو الصحيح. . . وليس ما يقوله موسى صبرى. .

فلم تشهد مصر عصرا تحكمت فيه الروابط العائلية أو الشخصية مثل عصر السادات الذى واجه أول قضية عائلية. . دستورية!

كانت القضية هى أن صهره المهندس سيد مرعى سيرأس مجلس الشعب. .

ولم يكن يجوز دستوريا أن المجلس الذى يتولى سلطة الرقابة على جميع الأجهزة التنفيذية ويسائل الحكومة، وقد يسحب الثقة منها، على رأسه من ينتمى بصلة القرابة أو المصاهرة لشخص رئيس الجمهورية.

وقدم الدكتور حلمى مراد مذكرة دستورية قانونية ترفض هذا السلوك الذى يتصادم مع مهمة المجلس. .

صحيح أن المهندس سيد مرعى كان له دوره السياسى من قبل، ولكن وضعه كرئيس لمجلس الشعب فى ظل مصاهرته للرئيس أمر يختلف. . !

وأصبح سيد مرعى رئيسا لمجلس الشعب. . رغم الاعتراض. . والمعترضين. . ورغم الدستور. .

وبعدها جاء دور زوج شقيقة السيدة جيهان. . السيد محمود أبو وافية، الذى قفز على سطح الحياة السياسية، ولعب دورا ملموسا فى تأييد السادات، وقد تقدم بتأسيس منبر «مصر الاشتراكى» الذى تحول إلى منبر الوسط، ثم فيما بعد إلى حزب مصر!!

ولما كان من غير المستساغ أن يرأس محمود أبووافية حزب مصر وليس له تاريخ سياسى يؤهله لرياسة حزب، لذلك فقد ذهب أبو وافية إلى رئيس الوزراء ممدوح سالم ليرأس الحزب نيابه عنه. .

ولكن دور محمود أبو وافية السياسى لم ينقطع، فقد ظل عنصرا مؤثرا فى سياسة الحزب حتى غضب السادات من أحزاب المعارضة.

فقــرر إنشاء حزب العــمل، ولما كان السادات يريــد لحزب العمل أن يقــوم، والقانون يشترط لقيام الحزب أن يضم عددا من أعضاء مجلس الشعب، فقد ذهب محمود أبو وافية ـ مؤسس حــزب الحكومة ـ عــلى رأس مجموعة من النــواب ليشاركــوا فى تأسيــس حزب العمل، وأصبح نائبا لرئيس الحزب. . !

وكان غريبا أن يكون «صهــر» الرئيس هو رئيس مجلس الشعب. . وعديل الرئيس هو الرجل الثاني في المعارضة.

لذلك كان السادات يقول دائما «أنا عندى حزبى، ومعارضتى» !

وعندما خطب الضــابط «أحمد المسيــرى» ابنة السادات السيدة «نهى» تحــول إلى الممثل الشخصي للرئيس لدى الملوك والرؤساء. . وأصبح يوفد فى مهمات خاصة.

لا نناقش كــفاءة المسيــرى، ولكنه مــا كان ليكون المــثل الشخــصى للرئيس لولا هذه الروابط العائلية الجديدة. . . التى انتهت بفشل الخطوبة فأقصى عن موقعه!

تحول «على رءوف» شقيق السيدة «جيهان» إلى نجم فى السياسة وفى المال. .

وقد أصــبح «على رءوف» الذى لم تكن له أية عــلاقة بالسيــاســة عضوا فى مــجلس الشعب عن طريق الروابط العائلية فقط. .

وكانت له وقــائع استــغلال عــديدة، شملت مــجالات كثيرة، وبعــضهــا وضع أمام الرئيس. .

وكان معروفا سلفا، وخاصة للشركــات الوافدة الغازية أنها لابد أن تمر عبر الصهر، أو الشقــيق، أو الصديق، حتى فكر بــعض الدارسين من أساتذة الجــامعة بإجــراء أبحاث عن الحكم العائلى فى مصر.

• والحقيــقة أن إخوة السادات جمــيعا لم يعهد اليــهم بمناصب تنفيذية، ولكنهم جمــيعا تحولوا إلى رجال أعمال. . حتى أخته التى تقــيم فى القرية، حكم عليها بالحبس شهرا بعد رحيله فى وقائع استغلال، وطرد فلاحين، والاستيلاء على أراضيهم.

ولسنا نريد أن نعدد مجالات استغلال أسرة السادات فردا فردا، فذلك له مكان آخر. . يكفى هنا أن نقرر فقط أنه فى دولة نامية مثل مــصر عندما يكون أزواج بنات الرئيس جميعا من رجال الأعمال لنرصــد مدى ما يمكن أن يحققوه، وما يقــدم لهم من تسهيلات. . ولا نقول تجاوزات!!

وقد تمتد هذه التسهيلات والتجاوزات إلى أقارب الأقارب كما حدث مثلا مع شقيق محمود أبو وافية الذى ذهب إلى الاسكندرية فوجد شارعا جديدا واسعا جدا فاستولى عليه، وبدأ يقسمه، ويبيع أرضه لتقام عليها مبانى، ولكنه عندما كثرت الشكاوى أوقف المحافظ الأمر.

هل كان شقيق محمود أبو وافية، وهو عمدة فى الريف، ويقيم فى القرية يستطيع ان يفعل ذلك لو لم يكن شقيقه هو محمود أبو وافية عديل الرئيس..!

إن واقعة الاستيلاء على شارع وبيعه لم تحدث فى تاريخ مصر، ولكنها حدثت فقط نظرا للروابط العائلية التى تربط أبو وافية بالرئيس!

ولقد امتد هذا التأثر فى الاستغلال والمجاملات إلى جيران السادات..

فأفرج عن صاحب الصيدلية المجاورة لبيته، بعد أن حكم عليه بالسجن فى قضية تهريب مخدرات وثبتت عليه الواقعة وحوكم وأدين، ولكن السادات أصدر قراراً بالإفراج عنه.

لقد امتد الأمر إذن من الأقارب إلى الجيران..

ولابد أيضا أنه امتد إلى الذين يستطيعون الوصول إلى الرئيس أو إلى حرم الرئيس.

والحكايات التى يرويها الناس عن وقائع الاستغلال والثراء والنفوذ التى حققها كل من اقترب من السادات، وهى وقائع كثيرة.. ومعروفة!

بقى فى قائمة الأصهار الذين يرتبطون بالرئيس المهندس عثمان أحمد عثمان.. الذى تزوج ابنه من ابنة السادات والذى تحول من مقاول إلى مستشار للرئيس.. ولعب دورا سياسيا، واقتصاديا مؤثرا، بعد أن أصبح وزيرا، ونائبا لرئيس الوزراء، وعضوا بارزا فى مكتب الحزب، ورئيسا للمجموعة البرلمانية لمحافظة الاسماعيلية، وأمينا للحزب الحاكم بها.

ولقد عاشت مصر «العصر العثمانى»، عندما استشرى «آل عثمان» فى كل الميادين.. وفى كل المجالات.

كان السادات بنفسه يتصدى لأى نقد يوجه إلى «العثمانيين»، بل أنه قال فى مجلس الشعب فى خطاب علنى أن ما يوجه إليهم مقصود به عائلتى.. فى محاولة لفرض حمايته عليهم لإسكات ولإرهاب الذين يتحدثون عن «العثمانيين» حتى ولو كانوا أعضاء فى مجلس الشعب، ويتحدثون تحت قبة البرلمان..

وفاء السادات لعبدالناصر:

ويدعي موسى صبرى أن السادات كان يغضب من الهجوم على عبدالناصر..

ويبدو أنه كان يغضب... لأن أحدا غيره يهاجمه..

وأنه يريد بنفسه أن يصفى حقده على عبدالناصر..

أو أنه كان يغضب لأن الهجوم لم يكن فى مستوى الحدة التى يريدها.

والحملة على عبدالناصر التى أعطاها السادات الضوء الأخضر انتقلت من الصحيفة القومية الحكومية.. إلى الكتاب الحكومى.. إلى التليفزيون الرسمى.. إلى السينما المؤممة، طبعاً إلى جانب الجهود الخاصة وهى عديدة ومدعمة!

وبعض كتاب السلطان كانت كل مؤهلاتهم فى الكتابة هى شتائمهم لعبدالناصر، وبعدها أصبحوا كتابا «مرموقين» ورؤساء مؤسسات.. كان معيار اختياره لمسئولى الإعلام هو عداؤهم لعبدالناصر، وبعضهم لم نسمع عنه من قبل، وبعضهم أضير من فترة عبدالناصر ولأسباب عديدة، وبعضهم احتل موقعه فى الكتابة بحكم الحجم، وضخامة الجسم، مثل العجل «أبيس»..

وقال السادات إنه «ورث» من عبدالناصر عالما عربيا ممزقا..

ولقد رحل عبدالناصر عندما كان يودع آخر الملوك والرؤساء العرب الذين قدموا جميعا لحضور مؤتمر القمة العربى بعد ٢٤ ساعة من ندائه، بعقد مؤتمر قمة فى مصر..

وكانت الأمة العربية تلتف حول مصر..

الجامعة العربية الرسمية تتوسط أكبر ميادينها.

أبناء الشعوب العربية يتجهون إلى القاهرة.. وكانت قد صفيت تماماً الخلافات بين مصر والسعودية بعد عدوان ١٩٦٧، خلال عدة مؤتمرات ولقاءات واتفاقيات لتسوية قضية اليمن.

وكانت العلاقات طيبة بين مصر وكل دول الخليج التى مازالت تذكر دور عبدالناصر فى تحريرها.

وكان عبدالناصر سند الثورة الفلسطينية..

وكانت سوريا جزءا من عبدالناصر..

وكانت لبنان فى قلب عبدالناصر..

وكانت ثورة ليبيا دعماً لثورة عبدالناصر.

وكان الملك حسين دائم التردد على مصر عبدالناصر الشعبية.

وكان نميرى وقتها يصرخ بأنه ناصرى..

وكانت الجزائر مع مصر..

وكانت تونس مع عبدالناصر..

وكان المغرب لايعادى عبدالناصر.

فلم تكن الخلافات العربية صارخة، ولم يكن العالم العربى ممزقا كما أنه لم يكن ملكية لعبدالناصر «ليورثه» للسادات.

وإذا نظرنا إلى صورة العالم العربى يوم مقتل السادات لوجدنا الصورة عكسية تماما مع رفضنا الشديد للمقارنة.

لقد كان العالم العربى كله فى جانب، ومصر وحدها فى جانب آخر.

علاقات مصر السياسية مقطوعة مع الشقيق العربى.. بعد أن أغلقت السفارات العربية فى مصر... ونكست أعلامها... ورحل سفراؤها... وتخفت تحت أسماء دول غير العربية..

عندما ارتفع فى مصر علم إسرائيل بديلا عن كل الأعلام العربية..

وغادرت الجامعة العربية بمنظماتها المختلفة بعد أن كانت مقرا لها منذ أنشئت عام ١٩٤٥ حتى عصر السادات.

مدافع مصر موجهة صوب الأشقاء الذين أعلن السادات الحرب عليهم فعلا..

من الذى كان مع السادات من العالم العربى: شعوبه وحكوماته يوم اغتيل..

ومن كان أصدقاؤه من العرب الذين وصفهم بأنهم بدو..و همج وأرزال وأقزام.. وجهلة... وإمعات..!!

وكان ذلك بسبب معاهدة «كامب ديفيد». . التى قد يذهب العرب إليها بسبب توقيعها الذى أفرغ الساحة العربية من مصر، وهى القلب والقيادة للعالم العربى. . .

فالعرب لا يذهبون إلى «كامب ديفيد»، ولكنهم يذهبون بسبب كامب ديفيد!

وقال السادات أنه «ورث» اقتصادا مهلهلا. . وقد ترك عبدالناصر اقتصاد مصر مستقلاً، بعد أن تمت أول خطة خمسية للتنمية حققت أعلى معدلات فى العالم بشهادة الأمم المتحدة وكانت مصر قد أقامت مئات المصانع، وأصلحت مايربو على المليون فدان من الأراضى الصحراوية، وطوال حكم السادات مع إهماله التام للصناعة ومحاولة القضاء على الصناعة المصرية، وادعاء أنه يهتم بالزراعة، أصلح فى سنواته وحتى الآن ١٢٠ ألف فدان فقط!

وكانت ديون مصر عدا الديون العسكرية ١٦٣٩ مليون يوم رحيل عبدالناصر خصصت لبناء الصناعة، وصلت يوم اغتيال السادات إلى ٢١٠٨٦ مليون دولار فقد زاد حجم هذه الديون حوالى عشرين مرة!

وكانت أرض مصر محتلة بعد مؤامرة عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧،

ولكن مصر لم تستسلم. .

ورفعت السلاح. .

وخاضت حرب الاستنزاف. .

وأعادت بناء القوات المسلحة، وسلحتها، ووضعت، خطة للعبور. .

وجهزت الجيش الذى قاتل وعبر وانتصر عام ١٩٧٣.

ولم يقبل عبدالناصر أن تعيد إليه إسرائيل سيناء كاملة السيادة دون أن يعترف بها أو يتبادل معها السفراء. .

وقال أنه لابد من إعادة القدس قبل سيناء. . و إعادة الجولان. . قبل سيناء. . وإعادة حقوق الشعب الفلسطينى قبل سيناء!

كانت هذه هى الصورة يوم غياب جمال عبدالناصر. . مصر المهزومة تملك إرادتها وتملك قرارها. .

وقضية فلسطين هى قضية كل مصرى، كما هى قضية كل عربى.

وأمن مصر يرتبط بالأمن العربى.. والعدو الإسرائيلى فى سيناء..

وفى ظل السادات أصبح العدو يرفع علمه على ضفاف النيل.. وأصبحت إسرائيل هى الصديق المتقدم..

والعرب هم البدو المتخلفون..

والصراع العربى الإسرائيلى تحول إلى مرض نفسى علينا أن نعالجه فى إحدى المصحات.

وكان أعداء السادات هم العرب الذين وجه مدفعيته وصحافته إليهم، وتمادى فى عدائه.. إلى حد ابتكار كيان ممسوخ بديل للجامعة العربية أطلق عليه جامعة الشعوب الإسلامية، التى لفظت أنفاسها لحظة قتل السادات.

ولم تقتصر افتراءات السادات على سياسة عبدالناصر، بل امتدت حتى إلى شخص عبدالناصر.

وتنتفخ ذات السادات وهو يصف نفسه بأنه رجل ذو مبادئ وقيم، وأن اختيار عبدالناصر له، كان ذكاء من عبدالناصر.

ولنترك السادات يتحدث عن وفائه لعبدالناصر لأنه ضمه للجنة التأسيسية للضباط الاحرار. يقول السادات «مايو العدد الأول مارس٨١»: «وقد يبدو اختيار عبدالناصر لى دليلا على الوفاء.. ولم يكن عبدالناصر ينتمى إلى ذلك الصنف من الرجال الذين تحركهم مشاعرهم نحو الآخرين إلا إذا كانت هذه المشاعر وليدة صداقة وطيدة الأركان كصداقته مع عبدالحكيم.

لا أقصد أن أجرد عبدالناصر من الوفاء، ولكننى أضيف إلى هذا عاملا آخر هو الذكاء، وعلمه أننى رجل ذو مبادئ وقيم، وأن إضافته لى للهيئة التأسيسية ستجعلنى مدينا له مدى العمر وفيا لهذا الوفاء من جانبه.

وكان واثقا أننى سأقف إلى جانبه باعتبارى قوة لها تجربتها وتاريخها، فلم يكن من السهل أن تزول الغشاوة وداخله ملئ بتناقضات لا يعلمها إلا الله، ويحتم على واجبى كصديق ألا أكشفها ولا أفصح عنها!!

وهو نص ما قاله فى البحث عن الذات «ص١٣٥» بالنص تقريبا:

«إننى لا أستطيع أن أقول سوى أن علاقتنا كانت علاقة احترام وثقة من جانب كل منا.. وليست صداقة على الإطلاق».

وفى البحث عن الذات أيضا يقول السادات عن لقائه بعبدالناصر لأول مرة «ص ٣١، ٣٢» كنا فى ذلك الوقت فى منقباد، كانت الاجتماعات تتم فى حجرتى فى ميس الضباط».

وكان السادات يحدث الضباط عن الاستعمار والانجليز، «وأذكر أننى رأيت عبدالناصر لأول مرة فى هذه الجلسات فقد لحق بنا هو الآخر مع كتيبة منقباد، وكان انطباعى عنه أنه شاب جاد لا يميل إلى المزاح مثل غيره من الزملاء، ولا يقبل أن يصاحبه أى إنسان، لأنه كان يرى فى هذا مساسا بكرامته مما جعل أغلب الزملاء يبتعدون عنه، بل ويتحاشون الكلام معه، حتى لايسئ فهمهم.

كان ينصت إلى مناقشاتنا باهتمام ولكنه لا يتكلم إلا فى القليل النادر، وقد توسمت فيه الجدية لأول وهلة..

وكنت تواقا إلى المزيد من التعرف عليه، ولكنه كان من الواضح أنه يقيم بينه وبين غيره من الناس حاجزا من الصعب اجتيازه، فقد كان منطويا على نفسه بشكل يلفت النظر.. لذلك فكل ما قام بيننا فى تلك المرحلة لم يخرج عن نطاق الاحترام المتبادل ولكن عن بعد».

بعد عدوان سنة ١٩٥٦ يقول السادات: «كان عبدالناصر مشغولا بالخرافة التى أصبح اسمه مقترنا بها، خرافة كبيرة جدا فى مصر والعالم العربى فهو البطل الذى حقق النصر على إمبراطوريتين كبيرتين، بريطانيا وفرنسا» «ص١٩٤».

ولقد ملأ كتابه البحث عن الذات بمئات من كلمات الحقد الموجهة إلى عبدالناصر ونظامه مما لا يستحق عناء الرد أو حتى السرد.

فلم يقل كل الذين هاجموا عبدالناصر بكل الوسائل بإيعاز علنى أو خفى من السادات إلا جزءا بسيطا وتافها بالنسبة لما قاله السادات نفسه.

وكان كل ما قاله السادات عن عبدالناصر أكاذيب بشهادته هو، فحول لقائه بعبدالناصر قال من قبل: «أسرار الثورة المصرية ص ٣٢».

«ولا ندرى لماذا كان يتوسطنا دائما شاب رقيق وديع، عامر النفس بالصفاء لم يكن يكبرنا سنا، ولا رتبة. . فقد كنا جميعا أبناء «دفع»!

«ولكنه كان الملتقى الذى جمع صداقتنا جميعا. . كنا نمرح، فنضحك عاليا، ونسخر من كل شئ. . ولا ترحم ألسنتنا أحدا. . وأحيانا نغنى!

«وكان يصنع كل ما نصنع، ولكنه كان مع ذلك أيضا، يفكر. . يفكر بقلبه. . ويفكر بوعيه. . ولا نكاد ننطلق فى المرح، حتى نجد موضوعا هادئا. . يثيره بيننا جمال عبدالناصر.

«وربما كان موضوعا شخصيا، وربما كان موضوعا عاما. . وربما كان ذكريات عابرة تمر به من حياته، فلا يلبث أن يستنبط منها فكرة أو رأيا، يثير بيننا مناقشة طويلة. . هادئة.

«وكان جمال يطوى نفسه على كثير من الآلام الشخصية. . آلام يذكرها منذ توفيت والدته وهو صغير، فأثرت وفاتها فى حياته تأثيرا كبيرا. . لعل من أظهر عناصره شدة الحياء التى طبعت حياته حتى اليوم.

«وكان إلى حيائه وهدوئه، يمثل الشخصية الكاملة لأبناء الصعيد. . فهو يكيف الحياة بمُثله «الصعيدية» الخاصة، فتجده وديعا رقيقا ممتلئ الصدر بالحنين إذا لمست نفسه لمسة عاطفية قد لا تحرك أحدا من الناس. . ولكنه ينقلب أسدا هصورا فى اللحظة التى يشعر فيها بأن أحدا، فكر مجرد التفكير فى الاعتداء عليه.

«كان هذا الصديق بيننا، صورة حلوة للإخاء، والصداقة والاتزان، والهدوء والكرامة، فكان لهذا كله يستأثر باحترامنا جميعا، فكأنه فى سكونه وهدوئه وطابعه الخاص، معنى مجسم حى، لكل المعانى والانفعالات التى يمكن استخلاصها من تفاعل العواطف الإنسانية المتضاربة فى إنسان. . قست عليه الحياة.

«وهكذا. . وحول هذا الرجل، التأمت مجموعة من الضباط الصغار الأصدقاء. . لم يكن أحد يدرى أنها ستكون نواة لمجموعة أكبر وأكبر، وأن اجتماعنا فى تلك التباب البعيدة لن يكون مجرد صدفة تمر، ويشتت من بعدها شمل الأصدقاء، وإنما سيكون البدء الحقيقى لجهاد عنيف ومحن كثيرة وعمل خطير.

«أذكر كل هذا، وأذكر أننا فى خلال تلك الفترة الخاملة من حياة الشباب. . بدأنا نفكر ذات ليلة وقال جمال: إنهم الإنجليز أصل بلائنا كله.

«وكانت مفتاح تفكير طويل.. لم يلبث أن أصبح عملية متتابعة.. كنا جميعا نعلم أن الإنجليز هم أصل بلائنا كله.. وكنا جميعا نكره الإنجليز.. ولكن هذه الكلمة قالها جمال، وكأنه يحدد لنا رسالة كبرى، لا ينبغى أن يتخلى عنها أحد. وشهدت تباب الشريف، والنار الموقدة عليها عهدا مقدسا.. ربط مجموعة صغيرة من الشباب الصغار.

لم تربطهم بعمل معين، ولا بزمن محدد، ولكن ربطهم بفكرة الحياة».

وحول حرب ١٩٥٦ كتب أنور السادات ـ من قبل ـ كتاباً كاملا عنوانه «ياولدى هذا عمك جمال» قال فى نهايته «وجمال يارب من صنعك الرائع وإبداعك القاهر، إنه عبدك المؤمن بك المتوكل عليك المسير بإلهامك الباعث فى شعبه وقومه رسالة الحق والعزة والسلام، ونصره اليوم.. يارب هو أروع ما وهبتنا من انتصارات» «ص٢٠٦»!

ومئات الصفحات سطرها السادات فى مناقب جمال عبدالناصر الذى انقلب عليه..

واستمر يعدد مناقب عبدالناصر حتى زيارة كيسنجر لمصر..

فمثلا بمناسبة الذكرى السنوية الأولى ٢٨ سبتمبر ١٩٧١ جاء فى كلمته: إنها لحظات شاقة جدا على نفسى. أن أقف لأتحدث فى ذكرى جمال. ولا أكتمكم، أننى كما تعودت، وكما نشأت، فى بيئتى الساذجة فى القرية، لا أستطيع أبدا أن أحزن كما يجب أن أحزن، أو كما نتعود فى القرية، أن أحزن على حبيب أو صديق، إلى هذه اللحظة لم أستطع أبدا.

«كان جمال صديقا وفيا لكل زملائه، كان جمال مثال الأخ والصديق والعون لكل من يريد العون.. بهذا بدأ جمال تنظيم الضباط الأحرار. وقبل أن تقوم المبادئ الستة، أقام التنظيم على قيم نحترمها هنا فى بلدنا: الوفاء.. والحب.. والصداقة».

ويكفى ما ذكره السادات بنفسه ـ متناقضا ـ حول علاقته بعدالناصر، قبل وبعد رحيله حتى نتعرف على حقيقة السادات.

هل كان عميلاً أمريكياً؟:

نشرت جـريدة الواشنطن بوست ـ ٢٥ فبراير ١٩٧٧ ـ أكبـر الصحف الأمريكيـة مقالاً بقلم «جيم هوجلانـد» قال فيه: أن أنور السادات كـان عميلا للمخـابرات الأمريكية، التى جندته فى بداية الستينيات، وأنه كان يتقاضى مرتبا شهرياً.

ولقد كان الناس يتوقـعون فى كتاب من ألف صفحة يصدره مـوسى صبرى وفى كتب أخرى صـدرت عن السادات تتناول سيـرة السادات وتدافع عنه أن تتعـرض لهذه القضـية، تكذبها مثـلا أو تتحدث عن دوافع هذا النشر، خاصة وأن السـادات لم يكن عدوا لأمريكا يمكن أن توجه إليه الاتهامات لتشويه سمعته. .

فقـد كان السـادات هو رجل أمريكا فى الشـرق الأوسط بعد أن راهنت عليـه وأعدته ليكون خليفة لشاه إيران.

الاتهام وجه إلى السادات بالعمالة للمخابرات الأمريكية أثناء رئاسته لمجلس الأمة.

وكان محمد عبدالسلام الزيات أمينا لمجلس الأمة الذى رأسه السادات وهو يقول:

«كان السادات رئيسا لمجلس الأمة فى ذلك الحين، إن مقابلاته مع السفير الأمريكى فى مصـر فى مكتبـه فى مجلس الأمـة كانت شبـه منتظمة حـتى سألتـه مرة عن أسـباب هذه المقابلات فكان رده أن السفيـر الأمريكى يبدى تعاطفه لأننا بمساعـدة اليمن انما ننقل الشعب اليمنى من غياهب القرون الوسطى إلى القرن العشـرين ولا أعتقد أبدا أن مثل هذا التعاطف كان يحتاج إلى مثل هذه المقابلات المتكررة التى لم يعرف سرها غير السادات نفسه. .».

وكان السادات بطلا أمريـكيا، حتى أن موسى صبرى نفسـه قال «أنه لو رشح السادات نفسه رئيسا فى أمريكا لانتخبوه، وأن الناخب الأمريكى قال له إنهم يريدون رئيسا من طراز السادات». . !!

وكان كارتر كما يقول موسى صـبرى يقول «إننى أثق فى السادات كما أثق فى زوجتى روزالين».

وتقول مراسلة التليفزيون الأمريكى فى القاهرة «فـى كتابها عقارب وضفادع»: إن أهم ما كان يعنى السادات هو الحفاظ على العلاقة الوثيقة مع الإدارة الأمريكية، وأن يجعل مصر حليفا لا غنى عنه لأمريكا.

«وأنه لم يكن يخاطب شعبه، بل كان يخاطب الشعب الأمريكى..

«وفى منتصف نوفمبر ١٩٨٠ شاركت قوات برية وجوية من قوة الانتشار السريع المشكلة حديثا مع القوات المصرية فى مناورات النجم الساطع.

وأنه مع نهاية ١٩٨٠ لم يعد من السهل إخفاء حجم الوجود الأمريكى فى مصر، فالبعثة الدبلوماسية الآن فى القاهرة أكبر بعثة من نوعها فى العالم، ونما عدد أفرادها فى سبع سنوات من ستة أفراد إلى ثمانمائة، أكثر من نصفهم يعمل فى المعونات العسكرية، والاقتصادية، ولم يعد مبنى السفارة - الذى يقع على بعد أمتار من مقر السفارة البريطانية بحى جاردن سيتى - لم يعد كافيا لاحتواء كل هذا العدد من العاملين والمشروعات، وبدأ التفكير فى بناء مجمع ضخم للسفارة لإيواء الوجود الأمريكى الكبير، الأمر الذى أثار إلى حد ما عددا من الدبلوماسيين المحترفين مثل هيرمان التيس الذى كان سفيرا للولايات المتحدة بالقاهرة من ١٩٧٤ حتى منتصف ١٩٧٩...

وكانت وجهة نظره أنه - وإن كان يعترف أن مصر ليست إيران - إلا أننا يجب ألا نتجاهل الدروس التاريخية، والأخطار التى يمكن أن تنجم عن مثل هذا الوجود الأمريكى المبالغ فيه».

هذه هى شهادة مراسلة التليفزيون الأمريكى الأمريكية الجنسية فى السادات وعصره.. وقد نشرتها فى كتاب يحمل وجهة نظرها، ورؤيتها للسادات وعصره من خلال معايشتها..

والذين يتحدثون عن الاغتيال الثانى للسادات فى صورة الحملة عليه بعد مصرعه بسبعة وثلاثين رصاصة، أطلقت عليه فى الطريق العام.. كان عليهم أولا أن يتعرضوا لهذا الاتهام الموجه من الأصدقاء.. وهو ليس اتهاما سهلا.. إنه اتهام بالعمالة للمخابرات الأمريكية.

لقد اتهم داخل مصر بالتجسس لحساب الملك السابق فاروق عن طريق عضويته فى الحرس الحديدى.

واتهم بالتجسس للألمان خلال الحرب العالمية الثانية وألقى القبض عليه فعلا...

واتهم داخل الولايات المتحدة بأنه كان جاسوساً للأمريكان عميلا لمخابراتهم!

وتصدى بعض المدافعين، وقال بعضهم أنه لم يكن جاسوساً للملك.. وأنه لم يكن عضوا فى الحرس الحديدى، وبرر البعض الآخر هذا التصرف..

وقالوا أنه لم يكن جاسوسا للألمان... ولكنه فقط عمل لهم لأنه كان ضد الإنجليز..

ولكنهم لم يدفعوا عنه هذا الاتهام الصارخ ولم يتعرضوا له. . .

فإن أمكن تبرير أن يعمل السادات لحساب الملك فاروق. .

وأمكن تبرير عمله لحساب الألمان أثناء حربهم مع الإنجليز. .

فإنه لا يمكن تبرير اتهامه أن يكون عميلا للمخابرات الأمريكية بمرتب شهرى.

فلماذا تجاهل كل الذين دافعوا عن السادات هذه القضية الهامة التى يمكن أن تكشف أيضا جانبا من حقيقة السادات، وتكون مفسرا لكثير من توجهاته!

تحريم أكل اللحم:

ادعاء أن قرارات السادات كانت تتم بعد دراسة الواقع، هو ادعاء كاذب بعيد عن الحقيقة فسوف نرى على امتداد سنوات حكمه قرارات تصدر من رئيس الجمهورية شخصيا، وتروج لها أجهزة الإعلام. . ثم يتم التراجع فيها، وتروج أجهزة الإعلام أيضا لهذا التراجع بنفس الحماس.

وسوف نجد من دراستنا للعديد من قرارات السادات أنها لم تتم للصالح العام، وأنه يغلب عليها الصالح الخاص إذا جاز التعبير.

وبعض القرارات أصدرها إما لأسباب مازالت مجهولة، وأنها ضد الشعب، أو أنه أصدرها لخدمة دول أجنبية بوعى أو بدون وعى.

وطريقة السادات في اتخاذ القرارات قد تبدو ارتجالية أو مفاجئة أو الصدمة الكهربائية، ولكنها فى الواقع ليست كذلك، وإن كان يحاول أن يضفى عليها هذه الصفة، وهى صفة تدينه على الأقل فى الانفراد باتخاذ القرار وحده دون الرجوع لأحد!

وإذا كان السادات يفخر بأن أسلوبه فى اتخاذ القرارات هو أسلوب الصدمات الكهربائية، فإن أكثر من أصيب بالصدمة فى بعض قراراته هم المصريون أنفسهم. . . الذين يرون أن هذه القرارات المفاجئة تعنى الانفراد المطلق بالسلطة والرأى، وهو ما كانت تروج له وسائل الإعلام عندما تنشر أن الرئيس معتكف تمهيدا لإصدار قرارات. . أى أنه صاحب الرأى الأول والأوحد. .

ولقد فرض على المصريين أغرب وأعجب قرارات فى التاريخ. . منها قرار يفرض عليهم الصوم لمدة شهر عن أكل اللحوم.

في تاريخ مصر مازال الناس يدرسون بعض التصرفات الشاذة التى ارتكبها الحاكم بأمر الله الفاطمى.

ويذكر تاريخ الحاكم بأمر الله أنه أول وآخر حاكم حرم على المصريين تناول مأكولات معينة، كانت لديه الحجج الوجيهة والمقبولة - على الأقل من ناحيته - كسبب لهذا المنع.

تبريرات مقبولة.. أو غير مقبولة.. ولكنها تدخل فى إطار المذهب والعقيدة الدينية التى كان يؤمن بها..

وكما ذكر التاريخ الحاكم بأمر الله، وقرن اسمه بمنع أنواع معينة من المأكولات..

سوف يذكر التاريخ اسم السادات، ويقرن اسمه بأنواع معينة من المأكولات..

وكما سيذكر المأكولات الفاسدة التى استوردت خلال عصره.. سواء كانت من اللحوم.. أو الدواجن أو الجبن أو الصلصة أو غيرها.. والتى قالت محكمة القيم فى الحكم الرسمى أن أخاه وأولاده شاركوا فى استيرادها.

سيذكر اسم السادات بأنه أول حاكم ربما فى تاريخ العالم كله أصدر قرارا بمنع أكل اللحم.. وأطلق على هذا القرار أنه قرار سياسى..!

ولقد مهدت الصحف لهذا القرار الخطير بأن الرئيس سوف يوجه بيانا هاما إلى المواطنين، ولم يكن معروفا ما هو الحدث الهام الذى دفعه لإلقاء بيان هام مفاجئ مع أن الرئيس كان كثير الخطابات... كثير التصريحات.. كثير الأحاديث.. بمناسبة وبغير مناسبة.

وانتقلت ميكريفونات الإذاعة، وعدسات التليفزيون إلى الرئيس فى منزله، ليلقى بيانا هاما للمواطنين، وكان البيان الهام يتلخص فى فرض شهر جديد من الصوم شهر سبتمبر ١٩٨٠.

الصوم الذى فرضه السادات على المصريين كان محددا بصنف واحد من الطعام هو اللحم، وطبق على المواطنين وحدهم، فقد استثنى منه السياح الذين يفدون لمصر!!

وسمى السادات قرار شهر الصوم.. بأنه قرار سياسى.. اتخذ بعد أن عقد اجتماعا لمجلس الوزراء المصغر.!

كان القرار السياسى يقضى بمنع اللحم.. ومنع وتحريم ذبح اللحوم.

وتبارت الصحف تبارك قرار «الصوم العظيم» وتنشر كل يوم أخبارا مؤسفة عن

المخالفين للقــانون، وخاصة في القرى، وفى بعض المآتم حيث تقضى التــقاليد بذبح بعض الماشية.

وقد كتب موسى صبرى خمس مقالات تأييدا لقرار السادات بدأها يوم ٣ سبتمبر تحت عناوين «القرار سياسى لماذا ـ رئيس الدولة يحذر ـ معنى الاستجابة للقرار ـ هذا الإجماع ـ الرقيب هو أنت».

وامتلأت صفحات الحوادث بالقبض على المواطنين متلبسين بذبح اللحوم.. أو بيعها!

وكانت الحجـة التى قدمها السـادات فى بيانه السياسى الذى وجـهه إلى الأمة، وطلب إليهم أن يصـوموا شهرا عن اللحـوم، هى تطهير البلاد من المسـتغلين الذين رفعـوا أسعار اللحوم!

وقال السادات إنه يوجه تحذيرا للتجار الجشعين «وبتوع رفع الأسعار حتى يتراجعوا عن استغلالهم لمعاناة الشعب»..

وبدلا من مواجهة التـجار الجشعين ومافيا رفع الأسعـار تمت مواجهة المواطنين، وبدلا من عقاب هؤلاء، عوقب المواطنون بإصدار قرار بمنع الشعب بأكمله من أكل اللحوم!!

وربما كانت الحجـة بعد ذلك بأن أسعار اللـحوم سوف تعود إلى الانخفـاض بعد هذا الشهرالعظيم.

والـذى حدث هو العكس تماما، فقد ارتفعت أسعار اللحوم بعد انتهاء شهر الصوم..

وعندما جاء عيد الأضحى بعد انتهاء هذا الشهر بخمسة عشر يوما كان سعر اللحوم قد تضاعف.

انتشرت الإشاعات تحاول أن تعثر على السبب الحقيقى وراء هذا القرار.

وعندما ارتفعت أسـعار اللحوم البيضـاء «الدواجن والأسماك» بعد القرار مـباشرة راح الناس يربطون بين أصـحاب المصلحـة فى هذا الارتفاع فى الأسـعار وبين القـرار.. وحدد الناس أشخاصا بأسمائهم يمكن أن يكونوا وراء هذا القرار...

وكان غريبا أن يفكر الناس بأن الحاكم يمكن أن يفـرض الصوم على شعبه، لكى يثرى فريق من أصهاره وأقربائه.. وأصحاب مزارع الدواجن..

وربما يكون تفكير الناس متجاوزا الحقـيقة، ولكنه تفكير يعكس دلالات لا تخفى على الدارس.!

ولم يترك السادات الفرصة للناس لكى تخمن أسباب هذا القرار المفاجئ الذى اتخذ فى بداية الخطوات الإيجابية والحاسمة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

فقد تحدث فى نفس الخطاب عن رخص أسعار البيض فى إسرائيل..

وقال إن إنتاج البيض فى إسرائيل رائع وأسعاره تفوقت على أسعاره فى الدانمراك وألمانيا وهولندا التى عرضت على مصر بيع البيضة الواحدة بأربعة قروش على حد تعبيره.. بينما عرضت إسرائيل أن توصل البيض إلى مصر بسعر ٣١ مليما للبيضة الواحدة.

وربما كان جزءا من مهمته لإنجاز الصلح المنفرد أن يقوم بالترويج لمنتجات اسرائيل.

ولكنه ليس مقبولا أن يقترن الترويج للبيض الإسرائيلى، بفرض الصيام عن اللحوم على الشعب المصرى كله، كى تتجه كثير من الأسر لاستهلاك البيض كبديل بروتينى عن اللحم.

ولكن السادات تمادى فقدم.. ما هو أكثر.. وأكثر.. ففى نفس الخطاب هاجم القطاع العام، بحجة أن سعر البيض الذى ينتجه قد ارتفع خلال السنتين الأخيرتين إلى ثمانية وتسعة قروش للبيضة، فى الوقت الذى عرضت فيه إسرائيل توريد البيضة بسعر ثلاثة قروش.. وانتهى السادات إلى أنه سوف يوقف إنتاج البيض من القطاع العام المصرى، وسوف نستورده..

ومن المفارقات المضحكة أنه لم تكن قد مضت شهور قليلة على الوسام الذى منحه السادات نفسه لرئيس مؤسسة الدواجن تقديرا لجهوده فى الإنتاج.. وكانت مفارقة مضحكة.. مثل كثير من المفارقات فى ذلك العصر..

واتضح أن قرار منع اللحوم.. وهو قرار سياسى.. لم يكن له أى مبرر مقنع. سوى ترويج بيع الدواجن والبيض فى مصر.

ولم يحضر البيض الرخيص الثمن..

جاء البيض الإسرائيلى بنفس سعر البيض المصرى.

وكان ذلك دفعا لتطبيع العلاقات التجارية، وليدخل الإنتاج الإسرائيلى كل بيت فى ظل ظروف اضطرارية.

وأصدر الحاكم بأمر أمريكا وإسرائيل قرارا بتحريم أكل اللحوم على المصريين.. وتجريم ذبحها أو تداولها.

حقيقة السادات:

هذه بعض الحقائق عن السادات ونظامه من الداخل..

وهذا هو الرجل الذى يصفه موسى صبرى بأنه الزاهد.. العف.. الوطنى.. الفنان.

زهد السادات يظهر أنه أكذوبة من أسلوب حياته وسلوكياته.

عفة لسانه واضحة من اتهام المعارضين بالسفالة والانحطاط.. الأمر الذى دعى حلمى مراد إلى رفع قضية قذف وتشهير عليه..

وفى اتهام العرب بأنهم جهله، وهمج، وإمعات وأرزال، ووصف دولهم بأنها مشيخات وليست دولاً..

وطنيته تتجلى فى قراراته.. كل قراراته.. فيما عدا قرار العبور الذى يجب أن ننصفه.. كما نشيد بكفاءة الجندى المصرى الذى حارب وعبر، وقاتل، واستشهد، وانتصر وخذلته القيادة السياسية فيما بعد..

الذى يقول عنه إنه فنان وطنى هو الذى استقدم إلى مصر خوليو وفرانك سيناترا وإليزابيث تايلور، وأقام لهم الاحتفالات حضرها مليونيرات العالم..

المتقشف الذى كان يملك كل شئ.. حتى أنه تصور أن الشعب أيضا، قد دخل ضمن ممتلكاته التى تركها له أبوه وأجداده فكان يقول دائما ـ بل وفى خطاباته العلنية ـ «شعبى، وجيشى، وصحافتى، وحكومتى، ورئيس وزرائى، وزير خارجيتى وهكذا».

الصادق الذى مازلنا نكشف كل يوم أكاذيبه فى السياسة والاقتصاد، والاجتماع، فى أغلب ما اتخذه من قرارات.

ولعل أبلغ نموذج لكذب السادات هى الصور والخطب التى نشرت له وهو يضرب بالمعول سجن طرة لهدمه لإقامة مركز ثقافى مكانه..

وتحدث الجميع وأولهم السادات عن هدم سجن «طرة» عام ١٩٧١وبناء مركز ثقافى بدلاً منه...

وكتبت المقالات عن هذا الإنجاز العظيم لعل أبلغها ما كتبه ثروت أباظه وكان عنوانه «بوركت أيها المعول» عن المعول الذى هدم سجنا وحوله إلى قلعة للثقافة!

وفى عام ١٩٨١ وبعد عشر سنوات اكتشف الناس الكذبة الكبرى عندما اعتقل كل رجال مصر وساستها ووضعهم فى السجن، وقالت الصحف إنهم وضعوا فى سجن «طرة» الذى سبق أن أعلن أن السادات قد هدمه فعلا..

تواضعه يتضح كذبه من كثرة حديثه عن ذاته.. وترديده لكلمة أنا.. أنا.. أنا إلى حد أنه كتب فى «البحث عن الذات» بالنص:

«إن قصة حياتى هى فى نفس الوقت قصة حياة مصر منذ عام ١٩١٨»!

تنظيم الضباط الأحرار

«لا علاقة للسادات إطلاقاً بتأسيس تنظيم الضباط الأحرار»

«كل أعضاء مجلس الثورة»

هناك ثلاث قضايا حول السادات.. وثورة يوليو:

* **الأولى:** تنظيم الضباط الأحرار، ويدعى السادات فى حوار نشر فى كتاب موسى صبرى أنه هو الذى أسسه، وهى مقولة سبق أن رددها بعد رحيل عبدالناصر، وبعد أن أصبح رئيسا يملك كل أدوات السيطرة الإعلامية، ولا يملك أحد وسيلة الرد عليه أو تصحيح الوقائع الكاذبة التى كان لا يمل من ترديدها.

وكان من معالم شخصية السادات أنه يظل يكذب حتى يصدق نفسه ويتصور أن اكاذيبه تحولت إلى حقائق.. يصدقها الجميع.

* **الثانية:** علاقة السادات بالحرس الحديدى الذى أنشأه الملك فاروق لحمايته، والدفاع عنه، ومواجهه خصومه، واغتيال أعدائه، ومده بالمعلومات بالتجسس على الجيش والمواقع الهامة..

* **الثالثة:** مدى مساهمة السادات فى الثورة، ليلة قيامها، وهل كان تغيبه وذهابه إلى السينما، وعدم مشاركته فى الثورة عند قيامها عن قصد، وبتخطيط مسبق، أم أن ذلك جاء لظروف خارجة عن إرادته، خاصة وأن السادات يتشبث بأنه هو الذى قرأ البيان الأول للثورة..

فما هى حقيقة هذه القضايا الثلاث التى ترددت كثيراً؟

القضية الأولى:

كرر موسى صبرى أن محمد أنور السادات هو الذى أسس تنظيم الضباط الأحرار فقال فى كتابه على لسان السادات:

«عبدالناصر له دين فى رقبتى، لقد تولى عبدالناصر أمر تنظيم الضباط الأحرار فى أواخر ١٩٤٢ أو أوائل ١٩٤٣، عندما اعتقلت، وكان فى التنظيم عبدالمنعم عبدالرؤوف

الذى انضم إلى الإخوان بعد ذلك، وعبداللطيف بغدادى، وخالد محيى الدين من العناصر التى عملت معى فى التنظيم الأول، ثم حسن إبراهيم، هؤلاء الأربعة أصبح ثلاثة منهم من التسعة أعضاء مجلس الثورة، واستبعد عبدالمنعم الذى خرج من اللجنة التأسيسية بعد إنشائها فى ١٩٥١».

ثم يشرح كيف خرج من الجيش وعاد إليه، عندما كان عبدالناصر قد بدأ الخلايا التنظيمية، فضمه إلى الهيئة التأسيسية.

«ذات يوم قال لى عبدالناصر: ياأنور.. أنا عملت هيئة تأسيسية واخترت معى عبدالحكيم عامر، وصلاح سالم، وكمال حسين، وهؤلاء كانوا معى فى حرب فلسطين، وأخذت ثلاثة من التنظيم القديم وهم: بغدادى وحسن إبراهيم وخالد محيى الدين، واقترحت أن أنت وعبدالرؤوف تدخلا معنا.. وقال جمال أن عبدالرؤوف اعترض على دخولى.

«وشكرت عبدالناصر. وقلت له.. أنا معك فى هيئة أو من غير هيئة.. المهم أن تقوم الثورة، وأنا أثق فيك كأخ وصديق وطنى وكل نصيحتى ياجمال أن تعمل عملية متكاملة هذه المرة لا أنصاف عمليات وأنصاف حلول.. واللى يعيش يعيش.. واللى يموت يموت، لأن الناس سوف تواجه «بهدلة» اذا أقدمنا على عملية جزئية وفشلت».

وكان السادات قد كتب نفس الكلمات تقريبا فى كتابه البحث عن الذات، بدءا من الحجرة التى كان فيها فى منقباد، والتفاف الضباط حوله «ص ٣٠» حتى نقل إلى سلاح الإشارة بالمعادى «وبدأت الاتصالات فورا».

«وهكذا قام أول تنظيم سرى من الضباط وكان ذلك فى سنه ١٩٣٩ وكان ضمن أعضائه عبدالمنعم عبدالرؤوف وكان يعتبر الرجل الثانى بعدى، وعبداللطيف بغدادى، وحسن إبراهيم، وخالد محيى الدين، وأحمد سعودى أبو على حسين الله يرحمه، وحسن عزت والمشير أحمد إسماعيل، لم ألجأ إلى الخلايا السرية للدفع بهذه الثورة المسلحة لبلوغ أهدافها، كما فعل عبدالناصر بعد عودته من السودان فى ديسمبر ١٩٤٢، وتسلمه التنظيم فى أوائل سنة ١٩٤٣ بعد اعتقالى فى صيف ١٩٤٢ «ص ٣٤».

«لقد تسلم ـ عبدالناصر ـ تنظيم الضباط الأحرار فى نهاية ١٩٤٢ وقطع به شوطا طويلا استغرق ٦ سنوات كاملة، كنت أنا أثناءها فى السجون والمعتقلات «ص ١٠٦».

الجميع يكذبون السادات:

وليس هناك شخص واحد من الذين ذكر أنهم كانوا أعضاء معه فى التنظيم الذى يقول أنه أسسه يصدق على كلام السادات، بل على العكس يكذبه جميعهم.

قال لى عبداللطيف البغدادى إن تنظيم الضباط الأحرار أنشئ عام ١٩٤٨، وأنه لا علاقة له بتنظيم الطيران الذى كونه أربعة من الضباط برتبة الملازم طيار يقيمون مع البغدادي، وقد اقترح حسن عزت ضم صديقه أنور السادات إلى هذا التنظيم وتم ضمه كعضو عادى نتيجة واسطة ولم يكن له دور...

وقد قبض على أنور وحسن عزت، وسقط سعودى بطائرته، ومع ذلك فقد نشط تنظيم الطيران خلال حرب ١٩٤٨ ولم يكن للسادات دور»..

عبداللطيف البغدادى يقرر أن تنظيم الطيران يختلف عن تنظيم الضباط الأحرار الذى قام بالثورة... وأن أنور السادات لم يكن له دور مؤثر فيه، فقد أحضره حسن عزت ورجاهم قبوله عضواً به، وقد ألقى القبض عليه بعد انضمامه بتهمة الاتصال بالجاسوسيين الألمانيين «ابلر وساندى»!

وقال لى حسن إبراهيم أنه لا علاقة إطلاقا للسادات بتأسيس تنظيم الضباط الأحرار الذى قام بثورة يوليو، وأى ادعاء من هذا القبيل غير صحيح على الإطلاق، كما أنه لا علاقة لتنظيم الطيران السابق - ولم يكن السادات عضواً أساسياً به - بالتنظيم الذى قام بالثورة..

ونعود إلى عبداللطيف البغدادى الذى يتحدث عن تنظيم الضباط الأحرار الذى قام بالثورة فيقول أنه بعد حرب فلسطين بدأ عدد من الضباط ينظمون أنفسهم، وقد كان السباق إلى هذا التحرك هو جمال عبدالناصر، فبدأ بالاتصال بالضباط الوطنيين قبل نهاية عام ١٩٤٩، لجمع شملهم فى تنظيم واحد، وكان قد اتصل بعبدالمنعم عبدالرؤوف قبل حرب فلسطين، وقدم له كمال الدين حسين وخالد محيى الدين وحسن إبراهيم، وبعد الحرب اقترح جمال أن ينضم إلى هذه المجموعة عامر وصلاح سالم والبغدادى، وبذلك أصبح عددهم ثمانية.

«وكنت أعرف جمال قبلها، ولكن لم يسبق أن عمل معى فى منظمة سرية، أما خالد فقد تعرفت عليه عندما كان معينا حارسا على حسن عزت أثناء التحفظ عليه بعد القبض عليه وتعرفه على حسن وأنور.. وكان حسن عزت يرسل إلىّ بعض الرسائل مع خالد.

«وقد انضم إلى هذه المجموعة قبل نهاية ١٩٥١ الطيار جمال سالم الذى كان عائدا من لندن، وبعد انضمام جمال سالم اقترح عبدالناصر ضم أنور السادات للجنة بعد أن سألنا عن رأينا فيه لسابق اشتراكه معنا فى التنظيم السرى عام ١٩٤٠ وقد وافق على انضمامه الجميع، ولم يعترض عليه إلا عبدالمنعم عبدالرؤوف.

«أما زكريا محيى الدين وحسين الشافعى فقد اقترح جمال ضمهما إلى مجلس الثورة بعد قيام الثورة بفترة بسيطة ـ كما اقترح فى نفس الوقت ضم عبدالمنعم أمين ويوسف منصور صديق لدورهما ليلة الثورة».

وقال لى خالد محيى الدين «إنه يجب أن نفرق بين تنظيم الضباط الأحرار الذى قام بثورة يوليو، وأية تنظيمات أخرى سابقة عليه، وأن أول خمسة أسسوا الضباط الأحرار هم جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم، وخالد محيى الدين ثم انضم إلينا بعد ذلك البغدادى، وصلاح سالم، وجمال سالم، وأنور السادات.

وقال لى كمال الدين حسين أنه ليس صحيحاً أن أنور السادات كوّن تنظيم الضباط الأحرار الذى قام بالثورة..

«فأثناء الحرب العالمية الأولى.. لو نظرنا إلى القوات المسلحة المصرية لوجدنا الصورة كالآتى.. شائعات عن الإنجليز المستعمرين تقول: إنهم يريدون سحب سلاح الجيش المصرى.. لأن مصر ترى أنه لاعلاقة لها بالحرب، ولاتريد أن تدخلها.. ضباط الجيش الذين تنتشر بينهم هذه الإشاعات وخاصة فى الصحراء الغربية.. الجيش المصرى يمتلئ بالحركات الوطنية التى تهدف الى مواجهة المستعمر»..

«وانتهت هذه الفترة ثم عادت الحركة الوطنية تظهر داخل الجيش فى شكل تنظيمات سرية على يد محمود لبيب، وكان ضابطا قديما.. مع الجيش التركى وشارك فى حرب ليبيا»..

«وكان عبدالمنعم عبدالرؤوف ضابطاً بالقوات المسلحة يسكن إلى جوارى فى السيدة زينب وتعرف هو علىّ وذهبنا معا إلى جمال عبدالناصر..

«لم تكن هذه أول مرة أرى فيها عبدالناصر... كنت قد رأيته من قبل وكان رأى عبدالمنعم أن يكون التنظيم مرتبطاً بالإخوان حتى يمكن أن يرعوا أسرته إذا أصابه مكروه، ولم نوافق.. قلنا إن التنظيم يجب أن يظل بعيدا عن الأحزاب والتنظيمات القائمة.

«وقلنا إننا جميعا لدينا أسراً وأولاداً يحتاجون الى رعاية، ونحن نعتمد على الله.. وكان لهذا الموقف أثر فى نفس عبدالمنعم عبدالرؤوف الذى أخذ يدرب الإخوان ويعدهم للقيام بثورة على الثورة.. وهذا ما حدث عام ١٩٥٤، ولقد بدأ تنظيم الضباط الأحرار يأخذ شكله بعد حرب فلسطين».

«ليس صحيحا على الإطلاق أن السادات هو مؤسس تنظيم الضباط الأحرار.. بل إنه لم يكن فى الخلية الأولى للضباط الأحرار.. وأنه دخل التنظيم بعد ذلك بفترة طويلة.. وتلك قصة أخرى»..

حسن عزت يكذب أيضا:

قال لى حسن عزت فى حديث مسجل أنه ضم السادات إلى تنظيم ضباط الطيران بعد أن قدمه له الفنان ـ أحمد مظهر ـ وكان ضابطا فى القوات المسلحة وقد كتب أيضا القصة كاملة فى مذكراته:

«إن أول تنظيم سرى للضباط الأحرار تكون عام ١٩٤٠، وضم الطيارين وجيه أباظة، وعبداللطيف البغدادى، والشهيد أحمد سعودى أبو على، وأنا، وكنا نستأجر فيلا فى شارع دمياط بمصر الجديدة، ثم اتصل بى اليوزباشى أحمد مظهر الفنان المعروف، وكان الأخ الأكبر لصديقى الدكتور صادق مظهر، وقدم لى اليوزباشى أنور السادات، فاجتمعت به، وانسجمنا فكريا فذهبت إلى زملائى فى التشكيل، واقترحت عليهم ضم أنور السادات إلى النواة ولكنهم رفضوا فى البداية، فقال وجيه أباظة إن حسن عزت أعطى السادات كلمة ويجب أن نحترم هذه الكلمة، فوافقوا وأصبحنا خمسة ضباط وعقدنا أول اجتماع لتوزيع المسئوليات وقررنا أن يضم كل منا خمسة ضباط لايعرف أحدهم الآخر وهكذا.. وبعدها اعتُقلت أنا والسادات».

ويضيف حسن عزت قائلا: إن هذه حقيقة أول تنظيم للضباط الأحرار، وهى ليست كما ذكر السادات عندما أصبح رئيسا للجمهورية»!

شهادة جمال عبدالناصر:

فى وقت مبكر روى جمال عبدالناصر بنفسه قصة تنظيم الضباط الأحرار، ولعلها المرة الأولى، والأخيرة التى تحدث فيها عبدالناصر عن التشكيل ودور كل فرد فيه، والملفت أنه

لم يذكر اسم أنور السادات أبدا، أى أنه لم يكلف بأى عمل فى التنظيم فلا هو حضر اجتماعا، ولا طبع منشورا، ولاوزعه.. يقول جمال عبدالناصر «٢٢ يوليو ١٩٥٣»:

«لقد مرت على حركتنا ثلاث مراحل:

«الأولى كانت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٢، ١٩٤٥ وهى فترة صعبة قمنا خلالها بنشر مبادئنا وإشعال الروح الوطنية وتقوية الجيش عن طريق رفع مستوى ضباطه، وكان أول تحريك لذلك هو حادث ٤ فبراير الذى أهدرت فيه كرامة الوطن.

«المرحلة الثانية كانت خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٩٤٥ وشهر مايو ١٩٤٨ وقد بدأت الحركة تأخذ شكلا منظما وأصبحنا مجموعة كبيرة.

«وكانت المرحلة الثالثة التى بدأت من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٥٢ وهى المرحلة الفاصلة التى بدأت الحركة فيها تتطور وتتخذ لاتجاهها شكلا محددا لتحقيق خطتها فى القضاء على أعوان الاستعمار...

«وتعددت بعد ذلك اجتماعاتنا فى كل مكان، وفى منازل متعددة، ونقلت فى شهر أغسطس الى القاهرة وبدأنا منذ شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ فى التنظيم الجدى، والخروج بالحركة الى نطاق واسع»..

«ولقد جمعنا فيما بيننا ثمن آلة رونيو لطبع المنشورات، وآلة كاتبة، وقام بعض زملائنا من الضباط بشرائها»..

«لقد وضعنا هذه الآلة فى منزل البكباشى حمدى عبيد لأنه كان متصفا بالروح الذى يبعد عنه أية شبهة وبدأنا طبع المنشورات فى داره بكوبرى القبة».

«وكان عبيد وخالد وأنا، كنا نحن الثلاثة، نتولى عملية الكتابة والطبع، وقد صدر أول منشور للضباط الأحرار فى شهر نوفمبر سنة١٩٤٩، وقد تضمن تحليلا وسردا للحالة ولمأساة فلسطين».

«ولقد قرر البكباشى حمدى عبيد الانتقال من منزله فى القبة إلى حى غير معروف فانتقل إلى الجيزة واستمرت المطبعة فى عملها، وفى منزله، حتى بدأت حركة الجيش يوم ٢٣ يوليو».

«وكان عبدالحكيم عامر، وصلاح سالم، وكمال الدين حسين، وخالد محيى الدين، وأنا، نقوم بتوزيع المنشورات على صناديق البريد، وعلى فروع التوزيع فى الوحدات والأسلحة المختلفة. . وكنا نطبع فى المرة الواحدة ألف منشور، وكنا نحصل على حاجتنا من الورق والحبر من الجيش، وكان توزيع المنشورات يتم بعضه بواسطة البريد، والبعض الآخر باليد. . وقام البكباشى حسين الشافعى، والصاغ كمال الدين حسين، والبكباشى زكريا محيى الدين، والصاغ إبراهيم الطحاوى يعاونهم عدد كبير من الضباط الأحرار بالتوزيع باليد فى الجيش، وقام بغدادى وحسن إبراهيم بالتوزيع فى الطيران، وقام عبدالحكيم عامر بالتوزيع فى الطيران، وقام عبدالحكيم عامر بالتوزيع باليد فى فلسطين».

«وقد قامت السلطات المختصة بضبط هذه المنشورات مرة واحدة فى البريد، إذ إنها شكت في محتويات ظروفها التى كانت فى مقاس واحد ـ فغيرنا طريقتنا فى التوزيع بالبريد وكنا نرسل المنشورات من بلاد مختلفة!».

فأين كان السادات إذن فى كل ذلك. . وهل كان له دور إيجابى فى تنظيم الضباط الأحرار. !

دراسة جمال حماد:

وقد أعد جمال حماد أحد الضباط الأحرار دراسة شاملة عن قضية تأسيس تنظيم الضباط الأحرار، وما أثير حولها من أقاويل، على ضوء مانشره السادات من أنه هو الذى أسس هذا التنظيم وقد انتهى فى هذا الشأن إلى عدد من النتائج نلخصها عن دراسته المنشورة «٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر».

أولا: يمكن الجزم بأنه لم يتم تكوين تنظيم سرى يستحق أن يطلق عليه هذا الاسم ـ داخل الجيش المصرى ـ إلا تنظيم الضباط الأحرار الذى أنشأه عبدالناصر فى سبتمبر ٤٩.

ثانيا: أن ماذكره السادات عن إنشائه أول تنظيم سرى للضباط عام ١٩٣٩ وكان يقصد به تنظيم الضباط الأحرار «قول لم نستطع إثباته».

وقد ذكر السادات فى أكثر من موضع فى كتابه «أسرار الثورة المصرية» أن عبدالناصر هو الذى شكل أول تنظيم سرى داخل الجيش وأن اسم الضباط الأحرار قد ظهر لأول مرة فى عام ١٩٤٩».

ثالثا: أن قصة انضمام عبدالناصر إلى تنظيم السادات عن طريق عبدالمنعم عبدالرؤوف بعد عـودته من السودان ثم تسلمه التنـظيم فى أوائل عام ٤٣ . . هذه القصـة لم تظهر ولم تنشر إلا بعد وفاة عبدالناصر.

رابعاً: انحصر نشاط السادات السيـاسى فى بداية الأربعينيات فى إجراء بعض المقابلات والاتصالات كان أهمها ماأجراه مع حسن البنا والفريق عزيز المصرى.

نهاية أكذوبة أخرى:

وهكذا يثبت أن السادات لفق قضية تأسيس تنظيم الضباط الأحرار، وأضفى على نفسه بطولات لاعلاقة له بها. .

الحرس الحديدى الملكى

«كنت دائم التردد على يوسف رشاد،

وكنت أقدم له معلومات خاطئة»

«أنور السادات. البحث عن الذات»

كان أنور السادات عضوا بالحرس الحديدى الذى أنشأه الملك للتجسس على رجال القوات المسلحة للحفاظ على أمنه وسلامته ولاغتيال معارضيه، وقد قام الحرس الحديدى بعدد من عمليات الاغتيال، والتجسس لحساب الملك، لعل أبرزها محاولة اغتيال مصطفى النحاس واغتيال الشهيد عبدالقادر طه، وقد حوكم بعد الثورة عضو الحرس الحديدى الذى أطلق عليه الرصاص. . وهذا العضو نفسه، هو الذى تقدم ببلاغ يتساءل فيه عن السبب فى محاكمته، وإبعاد أعضاء الحرس الحديدى عن الجيش، بينما يصبح زميلهم عضو الحرس عضوا بمجلس قيادة الثورة، وحوّل البلاغ إلى نيابة جنوب القاهرة التى حققته.

ومن الثابت أن أنور السادات كانت له علاقة وثيقة بالقصر الملكى الذى دفع للمحامى نفقات الدفاع عنه فى قضية اغتيال أمين عثمان. . والقصر الملكى هو الذى أعاده دون زملائه المفصولين من الجيش إلى الخدمة.

وكان يوسف رشاد طبيب الملك ورئيس جهاز المعلومات والمسئول عن الحرس الحديدى على صلة مستمرة بأنور السادات حتى أن السادات نفسه يذكر فى كتابه هذه العلاقة فى أكثر من موضع.

وظلت هذه العلاقة إلى مابعد قيام الثورة، بل إنه صباح يوم ٢٦ يوليو، وقد توجه السادات مع محمد نجيب إلى بولكلى لمقابلة رئيس الوزراء على ماهر ليسلمه وثيقة تنازل الملك عن العرش يقول إنه «تقدم منه رجل وهمس فى أذنه «حاجة مهمة يافندم» الدكتور «يوسف رشاد» على التليفون ويلح أنه يكلمك قبل أن تدخل عند على ماهر» «البحث عن الذات ص١٤٩» «ويوسف رشاد» بالنسبة إلىّ هو الصديق الذى أحبه وأحفظ له وقوفه إلى جانبى ساعة الشدة».

ومن الثابت أن ثمة علاقة قد نشأت بين السادات، وبين القصر الملكى، حتى أنه عندما هرب من المعتقل بصحبة جلال الحمامصى، وآخرين، توجها إلى القصر الملكى حيث قيدا

اسميهما فى سجل التشريفات «إعرابا عن الولاء للملك المعظم» على نحو مايروى عبدالمغنى سعيد فى مذكراته.

ويقول عبدالمغنى سعيد إنه أثناء وجوده فى المعتقل «لاحظت تقاربا بين جلال الحمامصى وأنور السادات، ولم أفهم سر هذا التقارب إلا بعد عشرات السنين، وبعد أن أصدر الحمامصى كتابه حوار من وراء الأسوار، وكشف عن علاقته الوثيقة بأحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى يومئذ ومعنى هذا أنه أقنع السادات يومئذ بأنه يستطيع أن يفعل له شيئا عن طريق صلته بالقصر».

وأنور السادات يروى قصصا عن تفاصيل علاقته بيوسف رشاد الذى التقى به فى «الجراولة» بالقرب من مرسى مطروح بعد حفظ التحقيق معه فى حادث سقوط طائرة حسين ذو الفقار صبرى «جريدة مايو ٦ يوليو١٩٨١».

ويروى أيضا قصة حياة يوسف رشاد والطريقة التى تعرف بها على الملك... «ولم تنقطع صلتى بيوسف رشاد وقد خدمنى شخصيا، فقد ساعدنى فى العودة إلى الخدمة فى الجيش المصرى سنة ١٩٥٠ وبعد أن فصلت من الخدمة قبل هذا التاريخ بسنوات، وازدادت اتصالاتى بيوسف وكنت أحرص على مقابلته فى كل مرة أحضر فيها إلى القاهرة».

ويقول السادات فى نفس المقال أنه ذهب إلى الإسكندرية، لمقابلة يوسف رشاد بصحبة جيهان فى نادى السيارات حيث كان الملك موجودا، ولم يكن يحمل بطاقة عضوية حتى يسمحوا له بالدخول ولكنه دخل «بعد أن أقنعتهم بأننى قادم خصيصاً لمقابلة الدكتور يوسف رشاد «الطبيب الخاص للملك فاروق».

«ودخلنا جيهان وأنا من الباب ففوجئت بالملك فاروق جالساً أمام مائدة وظهره إلى الحائط حتى يستطيع أن يحمى ظهره، وأن يرى كل من يمر من باب النادى فى نفس الوقت. ولمحت يوسف رشاد جالسا مع الملك واتجهنا إلى مائدة بعيدة وخالية وجلسنا حولها، وناديت على الجرسون، وطلبت منه أن يذهب إلى يوسف رشاد ويطلب منه أن يحضر لمقابلتى للحديث فى أمر هام.. وذهب الجرسون إلى مكان يوسف رشاد وهمس له برسالتى فرأيت يوسف رشاد يتطلع ناحيتى ثم يقوم ويتجه إلى مائدتنا على الفور ورحب بنا يوسف رشاد ترحيبا شديدا «كعادته» ثم قال لى: لقد لمحك الملك عندما دخلت من باب النادي، وسألنى بطريقته: أليس هذا صديقك يا يوسف الذى توسطت لإعادته إلى الجيش».

هذه هى كلمات أنور السادات بالنص، فهل كان يجرؤ إذا لم يكن عضوا بالحرس الحديدى، على أن يذهب، وهو الضابط المفصول من قبل إلى المكان الذى به الملك، وليست معه بطاقة، ويدخل والملك موجود، ويجلس على طاولة أمامه، ويطلب إلى الجرسون أن ينادى له رئيس الحرس الحديدى، وطبيب الملك الذى يجلس معه، الذى يقوم على الفور لمقابلته ويرحب به طبيب الملك «كالعادة» كما يقول..

وأن الملك عرف أنه أنور السادات الضابط المفصول الذى أعيد إلى الخدمة، وصدق يوسف رشاد؟؟

هذه تساؤلات تطرحها كلمات أنور السادات نفسه.

ينفى موسى صبرى علاقة السادات بالحرس الحديدى معتمدا فقط على مقال نشر فى جريدة الجمهورية ردا على كتاب خريف الغضب يوم ٤ مايو ١٩٨٣.. والمقال كتبه الدكتور محسن عبدالخالق، وهو يقول إنه يدلى بشهادة حول هذه القضية.

ومن الملفت أن موسى صبرى قد حذف بعض فقرات المقال، ولابد أن يكون هذا الحذف متعمدا، خاصة إذا قرأنا نموذجا واحدا من المحذوف.. لم ينشر موسى صبرى فى كتابه والذى نشر فيه المقال الفقرة التى تقول إنه بعد مقتل أمين عثمان «قام يوسف رشاد بتوكيل محامى هو زهير جرانه للدفاع عن أنور، ودفع له مبلغ ٥٠٠ جنيه، وهو مبلغ كبير جدا فى ذلك الوقت».

ولا نظن أن حذف مثل هذه الفقرة جاء سهوا.. وعلى كل فإن شهادة الدكتور محسن عبدالخالق حتى كما نشرها، لا تنفى أن السادات كان عضوا بالحرس الحديدى، ولكنها تنفى عن الحرس الحديدى قيامه بعمليات تجسس على تنظيم الضباط الأحرار، بل إن الشهادة بقراءة واعية تؤيد وجود أنور السادات ضمن هذا الحرس.. وتبررر ذلك وتقول أنه لم يفعل شيئا ضارا بالجيش.. ولا بضباطه الأحرار.

يقول محسن عبدالخالق بالنص فى شهادته«المهم أن علاقة أنور استمرت مع يوسف رشاد، وبدأ يوسف وهو ضابط وطبيب يحاول أن يكون له شلة من الضباط الشبان، تلتف بالملك وتكون حزبه العسكرى، وكانت هناك مقولة، بأن الملك كويس ووطنى ولكن المصيبة هى من المستفيدين حوله، وانضم مجموعة من خيرة ضباط الجيش إلى يوسف.

وهذه المجموعة لم تفعل شيئا ضارا بالجيش أبدا.. ولم تتجسس أبدا على ضباط

الجيش وكنا نحن الضباط الأحرار نعرفهم بالاسم، وهم يعرفوننا ونحن الذين أسميناهم الحرس الحديدى».

وهذه الشهادة كما نقلها موسى صبرى نفسه لا تنفى أن السادات كان عضوا بالحرس الحديدى.

السادات يؤكد:

السادات نفسه فى كتابه «البحث عن الذات» يتحدث عن علاقته بيوسف رشاد«ص ١٣٨» الذى كان يقدم له المعلومات «المضللة» وكان يوسف رشاد يثق فى معلوماته، وأنه بهذه الصفة قد ضلله عن حقيقة الضباط الأحرار، وهوّن من شأن التنظيم، وأن عبدالناصر هو الوحيد الذى كان يعرف بهذه العلاقة.

أى أن السادات يعترف بأنه كان عميلا مزدوجا بلغة المخابرات.. ينقل المعلومات بين الطرفين، ولعل هذه الصفة هى التى جعلت عبدالناصر يجنده فى تنظيم الضباط الأحرار، ويكون تابعا له شخصيا فهو الوحيد بين الضباط الأحرار الذى لم يكن ضمن أحد خلايا التنظيم.

يقول السادات أنه قبيل الثورة «كان علينا أن نراجع حساباتنا وأن نعرف أين نقف بالضبط، وهنا تذكرت يوسف رشاد الذى أصبح طبيب الملك الخاص.. وصلة الصداقة التى تربطنى به.. لقد أن الأوان كى أستخدم هذه الصلة لمصلحة القضية التى نعمل من أجلها، واتصلت بيوسف رشاد، وكان فى ذلك الوقت صديقا شخصيا للملك كما كان على رأس جهاز المعلومات الخاص بالسراى.

«وجدت يوسف رشاد يأخذ كل ما أقوله له أمراً مسلما به.. فلا جدال ولا مناقشة ولاشك من أى نوع.. الطريق مفتوح إذن لتضليل الملك وتخديره حتى يقوم تنظيمنا بالثورة.

«والحقيقة أن هذا هو ما فعلت.. فكنت أقدم له معلومات خاطئة.. وعندما كان يعرض علىّ منشورات الضابط الأحرار.

«كنت أوهمه أنها من صنع خيال ضابط معروف بحب التظاهر والعظمة ولكنه فى الحقيقة لا حول له ولا طول.. وعندما كانت تصل إليه بعض الحقائق كنت أعمل جاهدا على تصويرها فى عينيه على أنها أكاذيب ومبالغات لا نصيب لها من الصحة.

«ولم يكن هذا كل دأبى. . فقد كنت دائم السعى للتحايل للتعرف على أخبار الملك وخططه ونواياه. . ونجحت إلى حد كبير فى تحقيق هدفى، فبعد حريق القاهرة بأيام عرفت من يوسف رشاد أن الملك بات يشعر أنه لم يعد له مكان فى مصر. . بل وأعد قائمة بأسماء من سيصاحبونه فى المنفى ومن بينهم يوسف رشاد طبعا. . . كما أنه بدأ يرسل الذهب فى طائرته الخاصة إلى بنوك جنيف، الأمر الذى جعلنى أنا وعبدالناصر نقتنع بأن حركة الضباط الأحرار لن تجد مقاومة تذكر من جانب الملك. . . فقد كان واضحا أنه قد بدأ ينهار فعلا وبناء عليه جمعنا الهيئة التأسيسية فى فبراير ١٩٥٢ وقررنا قيام الثورة فى نوفمبر ١٩٥٢ بدلا من نوفمبر ١٩٥٥. . لماذا نوفمبر؟

«باستثناء عبدالناصر لم يكن أحد يعلم باتصالاتى بيوسف رشاد الذى ظل سلاحا من أهم أسلحة معركتنا. . ولم نتوقف عن استخدامه إلى أن بلغنا هدفنا بالكامل».

العميل المزدوج:

وقد يبدو من شهادة السادات أنه كان فقط عينا للضباط الأحرار لدى الملك، وأنه لم يكن عميلا مزدوجا، ولكن الشهادة التى أوردها صديقه وزميله حسن عزت فى مذكراته توضح الجانب الآخر من الصورة، بأنه كان أيضا عينا للملك على الضباط الأحرار.

يقول حسن عزت بالنص «كان اليوزباشى السيد جاد يعرف الكثير عن الضباط الأحرار ونشاطهم ورغم أنه كان عضوا بالحرس الحديدى، إلا أنه لم يبلغ عن نشاط هذه المجموعة بأى شكل من الأشكال.

«وفى صباح ذات يوم بادر السيد جاد أحد أعضاء الضباط الأحرار قائلا: أنت تعلم أننى عضو فى الحرس الحديدى - وأنا أعلم الكثير عن حركة الضباط الأحرار - ولكننى لن أبوح بسر هذه الحركة - وإنما أطلب «اذا وقعت تشيلونى. . وإذا وقعتم أشيلكم».

«ومرت بضعة شهور ثم جاء السيد جاد ليبلغ عضو الضباط الأحرار بالآتى:

«صدرت تعليمات من «القصر» إلى البوليس السياسى لمراقبة بعض ضباط الجيش ذوى الميول اليسارية، وكذا المتعاونين مع الإخوان المسلمين، وأخشى أن تؤدى هذه المراقبة ولو بنوع الخطأ - إلى أن يضع البوليس السياسى يده على بعض أعضاء حركة الضباط الأحرار وتتعرض الحركة إلى نكسة خطيرة، وقام عضو الضباط الأحرار بإبلاغ هذا الخبر إلى

عبدالناصر فى منزله بكوبرى القبة، ودعى عبدالناصر إلى اجتماع عاجل لأعضاء خليته وحضر الاجتماع خالد ـ عبدالحكيم ـ زكريا ـ كمال حسين ـ السادات.

«وأبلغ عبدالناصر هذا النبأ إلى زملائه وطلب وقف نشاط واجتماعات الخلايا إلى حين صدور تعليمات أخرى».

«ولم تمر فترة يومين حتى جاء السيد جاد وهو فى حالة ذعر شديد وسأل عضو الضباط الأحرار: كيف تسرب هذا الخبر وعاد ثانية إلى القصر؟ وأضاف بأن د. يوسف رشاد استدعى أعضاء الحرس الحديدى، وتحدث معهم وهو فى حالة من الغضب الشديد، وتساءل عن كيفية وصول هذا الخبر إلى بعض الضباط، ثم تساءل السيد جاد «من الذى نقل إلى يوسف رشاد الخبر بأن ضباط الجيش قد أخذوا علما بمراقبة القصر لهم»؟

«وإذا استعرضنا أسماء المجتمعين مع عبدالناصر فى تلك الليلة لمعرفة من الذى أفشى بهذه المعلومات إلى القصر، فإننا نستبعد فورا معظم الحاضرين، وتضيق الدائرة وتظهر علامات الاستفهام حول «محمد أنور الساداتى» إذ إنه كان وثيق الصلة بالدكتور يوسف رشاد فضلا عما ثبت ـ مع الوقت ـ بأنه كان عضوا بارزا فى «الحرس الحديدى» وكان عليه أن يؤدى خدمات إلى القصر نظير ما يتقاضاه من مرتبات شهرية ومكافآت.

وهكذا كانت حركة «الضباط الأحرار» ستتعرض إلى ضربة قاضية لولا موقف اليوزباشى السيد جاد من الحركة، وبإبلاغه لقادتها عن نية القصر ومرقبة البوليس السياسى لهم، وتمر السنين مليئة بالغيوم فى سماء مصر، إلى أن تبزغ شمس الثورة لتضىء سماء مصر وأرضها.

«ونعجب معا أن تصدر الثورة قراراتها الأولى ويأتى اليوزباشى السيد جاد على قمة القائمة للضباط المطرودين من الجيش.. رغم ما قدمه من خدمة جليلة للضباط الأحرار.. قبل الثورة.

«ونزداد تعجبا معا حينما نرى الرجل الآخر.. العضو البارز فى الحرس الحديدى الذى أفشى سر الضباط إلى القصر.. نرى هذا الرجل عضوا فى مجلس قيادة الثورة.

«ثم تدفعه الظروف ـ كل الظروف ـ على طريق... إلى القمة.. فى تاريخ مصر.

«والخطير فى هذه الشهادة أنها تشير إلى أن السادات كان عميلا مزدوجا. فقد كان جاسوسا للسراى على الضباط الأحرار، ينقل أخبارهم فورا إلى السراى، وهذا يفسر إغلاق

الأموال من السراى عليـه، التى ينفقها بدوره على مـعبودته السيدة جـيهان، وهنا لابد من وقفة للـتأمل. فهل كانت السـيدة الفاضلة زوجتـه تعلم... يقينا أن مرتبه حـوالى أربعين جنيها كأى رائد فى الجيش» وهكذا تنتهى شهادة حسن عزت الواضحة، والتى لا تحتمل أى تأويل!

مهام الحرس الحديدى:

وسوف نضطر فى هذه القضية بالذات إلى الاعتمـاد على شهادة حسن عزت، باعتباره صديق السادات، ورفيق كفاحه تلك الفـترة، وأقرب الناس إليه، وهو ينقل واقعة رواها له السفيـر جمال الدين منصـور عن الضابط الشاب ج.م الذى قدم تقـريرا وصل إلى مجلس قيـادة الثورة يحوى قـائمة أسـماء ضبـاط تنظيم الحرس الحديدى الـذى كان هدفه حـماية العرش.

وتساءل فى التقرير عن حكمة الـتفرقة فى معاملة ضباط الحرس الحديدى.

فمنهم من تولى مناصب رفيعة بعد الثورة.

ومنهم من طرد من الجيش مثل اليوزباشى السيد جاد والذى ينقل عنه قوله:

«إن مجموعة الحرس الحديدى قامت بعمليات خطيرة بإذن الملك ومن بينها إطلاق النار على رفيق الـطرزى فى مصر الجـديدة لمنافسـته للملك على إحدى الـراقصات، والاعـتداء بالقنابل والرشاشـات على منزل النحاس باشا، وكانت هذه المجـموعة تقوم بأعـمال تتعلق بالحياة الـشخصية للمـلك ـ ومنها متابعـة الملكة فريدة.. وكانت المعلومات تبلغ تـباعا الى الملك بواسطة د. يوسف رشاد.. وأضاف سيد جاد قائلاً: إن كل ضابط من هذه المجموعة كان يتـقاضى مرتبا شـهريا ٨٠ ج.م يأخذه من د.يوسف رشاد. وكـانت لكل منهم عربة صغيرة يتنقل بها، ويذهب إلى لقاء زملائه للاتفاق على تدبير وتنفيذ ما يأمر به الملك عن طريق طبيبه الخاص.

«وعندما خرج السادات من السـجن بعد براءته فى قضية قتل أمين عثـمان ـ تلقفه د. يوسف رشاد وأحاطه برعايته وهو يعلم عنه أنه مـعدم لا يملك شيئا، وانضم السادات إلى الحـرس الحديدى وأصـبح له نفس المـزايا والمرتبات ـ وزاد عـلى ذلك أن أعطاه د. يوسـف رشاد مبلغ ١٠٠ج.م حتى يستطيع أن يرتب أموره وأحـوال عائلته، بعد فترة السجن وطرده من الجيش».

بـلاغ لعبدالناصر:

وقال حسن عـزت إن هذا الضابط التقى فـيما بعد بجـمال عبدالناصـر وروى له قصة علاقة السادات بالحرس الحديدى.

وما أن انتهى من روايته حتى قال عـبدالناصر نحن نعلم هذا عن السادات وكان الشك يخالجنا أحـيانا ـ ولكن تأتى هذه التفاصـيل لتثبت أن الســادات كان عليه الكثيـر من المآخذ وتنهد عبدالناصر قـائلا: «أنا مش عارف ابن. . ده جنس ملته إيه. . على أى حال أنا وراه والزمان طويل».

وتمر الأيام بسرعة عجيبة ــ ويتأزم الأمر فى سلاح الفرسان بسبب المطالبة بالديمقراطية وأسباب أخرى. .

ويجتمع مـجلس الثورة ويبدأ عبدالناصـر موجها حديثـه إلى أنور السادات: ويقول له «نحن نعرف أنـك كنت فى الحرس الحديدى وكـان لك مرتب شـهرى من السرايا وأعطاك يوسف رشاد مبلغ ١٠٠٠ ج بعد خروجك من السـجن وانضمامك إلى الحرس الحديدى، ولم يرد السادات، واستطرد عبدالناصر قائلا:

ـ إن التحـدث عن أحد من أعضاء مـجلس الثورة وماضـيه غيـر المريح قد يؤثر على المجلس كله، إنى لاأريد أن أهز الكراسى من تحتكم ولكنى أود أن أنبهكم إلى أن أى نكسة للثورة لن تأتى إلا على يد ضباط الصف الثانى».

وينهى حسن عزت شـهادته قائلاً: وإن أصابع الاتهام تشيـر إلى أن السادات كان على رأس ضباط الحرس الحديدى فكما ورد فى شهادة اليوزباشى سـيد جاد، أن مجموعة ضباط الحرس الحديدى «١٩٥٠» تتكون من الضباط[1]:

ـ القائمقام طبيب يوسف رشاد، رئيس الحرس الحديدى «طبيب فاروق الخاص».

ـ اليوزباشى حسن التهامى «رئيس المؤتمر الاسلامى، وساعد السادات الأيمن».

ـ اليوزباشى مصطفى كمـال صدقى «الذى نسبت إليه قضية قذف خـادمة السيدة ناهد رشاد من بلكونة منزلها ولقيت مصرعها».

ـ اليوزباشى عبدالله صادق «قائد المطافى فى الحرس الملكى».

---

(١) هذه القائمة نشرها حسن عزت، وهى شهادته، وهو مسئول عنها، ولا نعرف مدى صحة كل الأسماء.

- اليوزباشى عبدالرؤوف نور الدين.

- اليوزباشى سيد جاد.

- اليوزباشى عبدالله سالم.

- اليوزباشى فوزى.

وغيرهم من المدنيين مثل المهندس على حسنين وزملائه الذين قدموا للمحاكمة فى مقتل اليوزباشى مهندس عبدالقادر طه سنة (١٩٥١) وأحد أوائل الضباط الأحرار، وخادمة السيدة ناهد رشاد زوجة الدكتور يوسف رشاد ووصيفة الملك فاروق والله أعلم بغيرهم.

الحرس الحديدى ضد الوطن:

ويقول «إنه بناء على تعليمات الملك المخلوع فاروق لقائد الحرس الحديدى، المرحوم القائمقام د. يوسف رشاد رئيس الحرس الحديدى قام بالجرائم الآتية - والكلام مازال لحسن عزت:

- إطلاق الرشاشات والقنابل على المرحوم زعيم مصر مصطفى النحاس باشا، خصم القصر الأول وقتئذ، وزعيم الأغلبية الشعبية، وخليفة المغفور له سعد زغلول زعيم ثورة عام ١٩١٩.

- إطلاق الرصاص على رفيق الطرزى بمصر الجديدة، لسبب حقير، هو منافسته لجلالته على إحدى الراقصات.

- قتل المرحوم اليوزباشى مهندس عبدالقادر طه.. وغيرها من الجرائم.

- كما كانت تقوم أيضا بأعمال حقيرة. مثل التجسس على الملكة فريدة.

وجميع هذه الجرائم كما نرى خيانة للوطن. وخدمة لأغراض الملك فاروق الخاصة وحماية لحياته الدنسة.

وتبين أن المقابل الذى حصلوا عليه - هكذا يقول حسن عزت:

«لو صحت رواية اليوزباشى سيد جاد، وهو أحد أعضاء الحرس الحديدى وشهادة الزميل الرائد محسن عبدالخالق، وشهادة الزميل جمال منصور، وأعتقد أن شهادتهم لاتشوبها شبهات، لتبين أن:

اليوزباشى محمد أنور السادات بعد ترك العمل معى فى المقاولات، بعد أن حصل منى على مبلغ ألفى جنيه (وهو مبلغ خرافى وقتئذ) التحق بالحرس الحديدى مقابل إعادته للجيش، لينعم بالاستقرار العائلى، مع عروسته الفاتنة جيهان (وهذا من حقة بلا نقاش).. بدلا من الأشغال الشاقة فى المقاولات.. «وقرف حسن عزت» التى كانت تبعده عن عروسته من السابعة صباحا حتى الحادية عشرة مساء... علاوة على ثمانين جنيها شهريا وسيارة خاصة ومكافآت بلغت حوالى ألفى جنيه كما ذكر الزميل محسن عبدالخالق وغيره، لشدة ضائقته وحاجته المالية، وهى أرقام خيالية وقتئذ (١٩٥٠)، إذا قيست بمرتبه كضابط بالجيش (حوالى أربعين جنيها شهريا).

تحقيق فى النيابة:

كان أنور السادات قد هاجم حسن عزت فى أحد اجتماعات مجلس قيادة الثورة...

وكان حسن عزت قد عاد إلى القوات المسلحة بعد الثورة تكريما لدوره وأسندت إليه مهمة تدريب الطيارين فى قاعدة بلبيس..

وذات يوم وهو يجلس فى بلبيس فوجئ بأنور السادات عضو مجلس قيادة الثورة يزوره فى منزله، ويطلب منه أن يتوجه إلى النيابة عندما تستدعيه، ليشهد لصالحه لأن «على حسنين» الذى حوكم فى قضية مقتل عبدالقادر طه وحكم عليه بالسجن قد أبلغ عنه أنه كان عضوا بالحرس الحديدى، وأن عبدالناصر قد حول البلاغ إلى النيابة للتحقيق.

وقال السادات لحسن عزت على نحو ماروى لى حسن عزت: إنك ياحسن الشاهد الوحيد الذى عاصرنى فى تلك الفترة، وإذا كانت شهادتك لصالحى فإنها ستبعد عنى هذه التهمة، لأن على حسنين والشاهد الآخر مجرحان وشهادتهما مشكوك فيها.. وقال له إن نيابة جنوب القاهرة سوف تطلبك لأخذ أقوالك وعليك أن تذكر العيش والملح.

«وفى اليوم التالى طلبنى الأستاذ موافى رئيس نيابة جنوب القاهرة وسألنى عن علاقتى بأنور السادات طوال العشر سنين الماضية، فذكرت الحقيقة وركزت على وطنية وصدق أنور السادات، وصلته القوية بالله سبحانه وتعالى، من يوم أن دخل السجن إلى أن افترقنا، وسألنى عن سبب الخلاف بيننا، عندما ترك المقاولات وعاد للجيش، فقلت له إنه خلاف شخصى وعائلى ولاصلة له بالسياسة والكفاح، ثم عرج على كيفية رجوعه للجيش.

«فقلت له: أنا أعرف أنه صديق شخصى ليوسف رشاد وزوجته ناهد رشاد من أيام ماكان «يوزباشى» فى «الجراولة» وأنها صداقة شخصية بريئة لاعلاقة لها بالملك أو السياسة.

«فسألنى: هل تعلم أن أنور السادات كان مشتركا مع المهندس البحرى المحكوم عليه بالسجن المؤبد على حسنين فى قضية الحرس الحديدى، ومقتل الضابط عبدالقادر طه؟

«فاستنكرت بشدة وقلت: إن أنور السادات الوطنى الذى أعرفه وقاسمته السجن سنوات طويلة، يستحيل أن ينحدر إلى هذا المستوى، بل إلى هذه الخيانة وأقسمت أننى لم أفارقه لحظة، وأن عملاقا مثله فى الوطنية لايشترك فى مثل هذه الخيانات، ولايعقل أن الرجل وضع يده على المصحف وأقسم أن يكون أول هدف هو خلع الملك الطاغية عن عرشه أن ينحدر ويخون هذا القسم ويعمل لحساب الملك بل ويشترك فى تصفية الضباط الأحرار زملائنا!!

«هذا مستحيل ولايمكن أن يصدقه أى عقل.

«فقال لى أن على حسنين ذكر لك عندما زارك مرتين فى مكتبك وحذرك أن أنور السادات أثناء شهر العسل مع جيهان كان على اتصال يومى بيوسف رشاد ومتعاونا معه من أجل رجوعه للجيش.

«فقلت: نعم حضر مرتين لزيارتى لأننى رئيسه عندما كان مهندسا بشركة السويس للملاحة البحرية وكنت كبير المهندسين للشركة البحرية وأنا الذى ألحقته بالعمل فى الشركة وخاصة أنه بلدياتى من بنى سويف.

«فواجهنى بعلى حسنين الذى كان محكوما عليه بالسجن فى هذه القضية التى قتل فيها عبدالقادر طه، فاتهمته بالكذب والافتراء وتمسكت بموقفى فى تبرئة أنور السادات من الاشتراك فى الحرس الحديدى بأى شكل من الأشكال، وأكدت أنها مجرد صداقة بين يوسف رشاد وأنور السادات، الذى استغله لرجوعه للجيش بغرض تكملة المشوار مع الضباط الأحرار.

«وثار على حسنين وقال: «ولكنه تبين لك صدق قولى وتحذيرى من أنه سيخونك ويترك العمل ويعود للجيش». فقلت أمام النيابة: إننى أعرف على حسنين جيدا من سنتين وأنه «حشاش» وسكير وأكذب من مسيلمة، ورجحت أن «على» قد غرق، ويريد إغراق أنور معه.

«واستطردت: أننى أعرف أنور السادات منذ عشر سنوات، وأنه وطنى ومتطرف ضد الملك ومصل وصالح وتقى وعلى صلة عظيمة بالله سبحانه وتعالى وصاحب هدف وطنى مثلى وأكثر منى.

«فقال لى رئيس النيابة: وبأى مقابل أعاده يوسف رشاد للجيش؟!

فقلت له: لمجرد الصداقة البحتة.

«فقال لى: طيب وماهو هدف أنور السادات برجوعه للجيش وترك العمل معك؟

«فقلت له: أنور السادات رجل وطنى كان يهدف بالعودة إلى الجيش، الاتصال بالضباط الأحرار ويعاونهم من خلال صلته بيوسف رشاد بأن يضلل الملك خصمهم اللدود، وهذا الهدف يكفى لأنور السادات كما أعرفه لكى يضحى بالمادة فى سبيل المبدأ وإلا كيف تفسر موقفى الآن، فقبل أن أعود للجيش كنت فى رفاهية وأقطن فى فيلا فى الدقى إيجارها يعادل ما آخذه اليوم من مرتب فى الجيش.. فما بالك بالمأكل والملبس ومصاريف الأولاد».

«وأضفت قائلاً: ياسيادة النائب إن المال هو آخر ما يفكر فيه الوطنى الحر مثلى ومثل السادات».

«فتعجب رئيس النيابة وقال: ولكن تركه لك عرّض أموالك للخطر وكان كما قال المتهم على حسنين عملية خيانة لك وتنكيلا، بل وتدميرا لمصالحك».

«فقلت له: أرجح أن أنور السادات وضع مصلحة الوطن فوق مصلحتى ومصلحته الشخصية وهذا هو مبدأه الذى أعرفه من أوائل الأربعينيات.

«فسألنى رئيس النيابة عن علاقتنا بعد أن تركنى فى المقاولات وعاد للجيش.

فقلت له: كل خير ومودة ومحبة.

«فقال لى: وما علاقتكما بعد أن أصبح عضوا بمجلس قيادة الثورة؟ فأجبت والألم يعصرنى: علاقتنا كلها إخلاص ومحبة وثقه متبادلة.

«وفى اليوم التالى جاءنى أنور السادات مهموما كالمرة الأولى فقصصت له الأقوال والحوار الذى سجله رئيس النيابة بخصوصه ومواجهتى بعلى حسنين، فأخذنى بالحضن واغرورقت عيناه بالدموع وقال: صحيح أنك ابن أصل وأنك تصون العيش والملح».

«وعانقنى وبكى ثم انصرف».

عودة السادات للجيش:

والحقيقة أن شهاده حسن عزت أمام النيابة - كما رواها فى مذكراته - كانت مجرد مجاملة لصديق رحلة العمر وهو يعلم أنها لم تكن صحيحة وأن «على حسنين» كان صادقا، وهو نفسه يقول الحقيقة فى مذكراته، فبعد زواج السادات «بجيهان» التى تعرف عليها فى بيت حسن عزت، وذهابهما لقضاء شهر العسل فى الإسكندرية جاءه على حسنين «وأخبرنى بأن لديه معلومات تؤكد أن أنور السادات سيعود إلى الجيش ويترك العمل معى وأنه جاء ليحذرنى حتى لا أصدم. . لكننى استبعدت أن يقدم أنورعلى خطوة كهذه ويتنكر لوعوده وقسمه ويعرض الشركة للخراب. .

واتهمت على حسنين بالكذب والافتراء فانصرف. وبعد أسبوع من هذه الواقعة عاد أنور من الإسكندرية وقال إن «جين» تريد بعض الفساتين والملابس قبل سفرها وطلب مائة جنيه أخرى سلمتها له، إلا أنه عاود وطلب مائه أخرى لسداد باقى ديون عليه عاجلة، فعرضت عليه وضعنا المالى وخطورة مركزنا، وحرجنا أمام الإدارة الهندسية فأقسم أن هذا هو آخر مبلغ يسحبه كى يختتم به فرحه السعيد ويعود إلى العمل «ليأكله أكلاً بيديه وأسنانه» حتى يتمه، فصدقته وسلمته المائة جنيه الأخيرة بيد مرتعشه وانصرف بعد أن اتفقنا على أن أتصل به هاتفيا بالفندق الذى سيقيم به فى الزقازيق.

«وقبل اليوم المحدد حضر إلىّ على حسنين ثانية وأكد لى أنه جاء ليحذرنى لأنه يخاف على مصلحتى، فأنا كنت رئيسه فى الشركة، كما أنه بلدياتى من بنى سويف، وأقسم أن أنور سيعود إلى الجيش وأن يوسف رشاد جاد جدا فى محاولة إعادته، وانه فاتح الملك شخصيا فى هذا الموضوع وأن «حيدر» وزير الحربية سيتلقى قريبا أوامر إعادة أنور للجيش. . ولم أصدق على حسنين وتعجبت كيف يعرف كل هذه التفاصيل عن يوسف رشاد وعن الملك، وقلت له: إنك يا على شيطان رجيم، وأن أنور ليس بهده الخسة، والنذالة، كى يخرب بيتى بعد ما قدمته إليه فقال «ياباشمهندس أنت خيرك علىّ وأنا أحذرك وأنت حر».

«كنت فى المنيا فاتصلت بالفندق الذى يسكن فيه أنور فى الزقازيق لأسال عليه وعلى زوجته فعلمت أنه لم يحضر إلى الفندق منذ حوالى شهر ونصف. .

«أصبت بما يشبه الجنون وغادرت المنيا إلى القاهرة، وفى اليوم التالى ذهبت إلى منزل صفوت رؤوف فى «الروضة» ومعى زوجتى والمرحومة والدتها وعندما دخلنا وجدت أنور

أمامى بملابسه العسكرية وبجواره عروسته بملابس الزفـاف يستعدان أمام المصور لأخذ صورة تذكارية لهما.

كانت الصدمة عنيفة فتسمرت فى مكانى قلت له إيه ياأنور «أنت رجعت الجيش؟».

وبخجل شـديد قال «دى رغبة مـولانا ياحسن.. أعمل إيه؟.. أنت عـارف لما مولانا يكون له رغبة ويصدر نطق ملكى»..

وأمام جمـيع أفراد العائلة وجدت نفـسى أقول له «صحيح.. إذا لم تسـتح فاصنع ما شئت».

علامات استفهام تؤكد:

ولعلنا أكثرنا من تأكيدات حسن عزت على عضوية السادات للحرس الحديدى.. بأكثر من شهادة، وأكثر من صفحة جاءت فى مذكراته، وخلال حوار طويل معى مسجل.

علامات الاستـفهام، التى رأى أنها تزيد فى التأكيد على عـضوية السادات فى الحرس الحديدى، وهى كما طرحها حسن عزت بالنص:

* عندما كان السادات فى السجن فى قضية مـقتل أمين عثمان عام ١٩٤٥ ضبطت فى جيب البيجامة التى كان مفروضا أن يتسلمها شقيقه طلعت لغسيلها جملة: «التشكيل الأول سقط، التشكيل الثانى مستعد للعمل.. منتظر تعليماتكم Iong live our man من هو our man عزيز المصرى لا، جمال عبدالناصر لا، فاروق؟؟ الله أعلم».

* بعد خطوبة السادات لجيهان عـام ١٩٤٨، قال لى إيه رأيك ياحسن نأخذ زوجتك، وجين «يقصد زوجته» ونعرفهم بيوسف وناهد رشاد؟ فكان ردى عليه بجفاء:

«لا يا عم أنا راجل صعيـدى وبحب مراتى وماحبش حد يشاركنى فـيها... ده وسط مش بتاعنا يا أنور.. أنت حر فى مراتك أما أنا... فيفتح الله».

* عند حضور «على حسنين» إلى مكتبى مرتين بـعد زواج السادات من عروسته وبعد ذهابه إلى شهر العسل ١٩٤٩، أكد لى على حسنين أن السـادات على علاقة يومية بيوسف رشاد، وأنه سيعود إلى الجيش وإن الملك سيأمر حيدر باشا بذلك ولم أصدقه..

حصـل السادات على مـبلغ ١٠٠٠ جنيه من يوسف رشـاد طبيب الملـك عام ١٩٥٠

وبعدها بقليل على ١٠٠٠ جنيه أخرى، وكانت وقتها ثروة كبيرة جدا ولم يكن السادات عاطلا بل كان ضابطا بالجيش بالعريش.. ففى أى مقابل يعطى الملك ٢٠٠٠ جنيه للسادات؟؟ وهو نقيب بالجيش...

* فى ١٩٥٣ بعد الانقلاب وبعد أن طعننى فى مجلس القيادة.. حضر إلىّ مذعورا فى قاعدة بلبيس الجوية، وكنت قائدها الثانى وطلب منى أن أنفى عنه انتمائه إلى الحرس الحديدى عند أخذ أقوالى فى نيابة جنوب قاهرة بحق أخوتنا فى السجن وسلطانية الفول المدمس.... لماذا؟؟

واخـــيرا:

هل هناك ذرة شك واحدة بعد كل ذلك بأن السادات كان عضوا فى الحرس الحديدى؟

وهل هناك شك فى ولائه المزدوج.. وهل يفسر ذلك سبب ضمه إلى قيادة الضباط الأحرار ليكون عين التنظيم على السراى الملكية؟ ويكون بعيدا عن تشكيلات التنظيم فى نفس الوقت؟ وهل أدى المهمة تماما؟؟

دور السادات فى ثورة يوليو

«كدت أجن.. فكيف تقوم الثورة أمام عينى.. وأنا لا أشارك فيها؟!»

«أنور السادات ـ البحث عن الذات»

حول مشاركة أنور السادات فى الثورة، يدلل موسى صبرى على أن السادات لم يتهرب من المسئولية ليلة الثورة أيضا بشهادة الدكتور محسن عبدالخالق أحد الضباط الأحرار. . .

يقول عبدالخالق: «إن جمال عبدالناصر أرسل حسن إبراهيم بالطائرة لإبلاغ أنور السادات بالحضور إلى القاهرة قبل يوم ٢٣ يوليو، وحضر أنور السادات، ولما لم يجد خبرا أو رسالة من جمال عبدالناصر حتى حوالى الساعة الثامنة أو التاسعة كما يقول بالنص:

اصطحب زوجته إلى السينما وترك خبرا لدى البواب باسم السينما وأبلغه أنه إذا حضر أى شخص له وترك رسالة أن يحضرها إلى السينما، وأبلغ مدير السينما بأنه فى الداخل وينتظر صديقا، أو رسالة منه ورجاه أن يخبره إذا حدث ذلك. . .

ذهب جمال عبدالناصر لأنور السادات وكانت الثورة قد عرفت وترك رسالة سريعة للبواب. . لم يتصرف البواب. . انتهت السينما وخرج أنور حوالى الساعة ١٢,٤٥ أو ١٢,٣٠ بعد منتصف الليل ووجد رسالة جمال عبدالناصر، فلبس الملابس العسكرية، وذهب فورا إلى مقر القيادة فى كوبرى القبة».

هذه هى بالنص الشهادة التى اعتمد عليها موسى صبرى لينفى عن السادات هروبه من المشاركة ليلة الثورة، وهى تنسب التقصير إلى البواب المسكين الذى لم يتصرف.

وهى شهادة غير صحيحة. . على الأقل لأنها تتناقض مع شهادة أنور السادات نفسه.

ولايمكن أن ننسب إلى أنور السادات دوراً هو نفسه ينفيه، أو نعرف مادار ليلة الثورة، ونبرره له، فى حين أن له كلمات فى كتبه قاطعة. . تكذب تماما هذه الشهادة. . بل إن السادات نفسه كتب أن عدم مشاركته فى الثورة تحول إلى نكتة يضحك عليها زملاؤه أعضاء مجلس الثورة كلما رأوه. . ويعايرونه بهذا الموقف. .

قال لى حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة أنه طار إلى العريش وأخطر أنور السادات بأن موعد الثورة هو ليلة ٢٣ يوليو.

أى أن السادات كان يعرف موعد قيام الثورة على وجه التحديد..

وحتى لو لم يحدد له الموعد، وطلب منه حسن إبراهيم مجرد التواجد فى القاهرة فى وقت كان يعرف أن هناك تحديداً لموعد قيام حركة الجيش فما كان يجب أن يهرب، ويبرر عدم تواجده ليلة الثورة، بأنه لم يجد عبدالناصر فى انتظاره على محطة القطار كعادته..

وهو عندما كتب «قصة الثورة كاملة»، أو «ياولدى هذا عمك جمال» الذى يروى فيه قصة علاقته بجمال عبدالناصر، لم يذكر أبدا أن جمال عبدالناصر كان ينتظره عندما يأتى من العريش..

وكان قطار العريش يغادرها فى الصباح، ويصل إلى القاهرة حوالى الساعة الثانية بعد الظهر.

ولو أن جمال عبدالناصر كان معتاداً على انتظاره على محطة القطار، وأرسل يستدعيه لأن موعد الحركة قد تحدد، حتى ولو لم يعين الموعد بالضبط ـ ولم يجد جمال عبدالناصر فى انتظاره كعادته، فقد كان ذلك أدعى إلى أن يبحث عنه، لا أن يتركه ويذهب ألى السينما.

كيف تصرف أنور السادات بعد أن ابلغه حسن إبراهيم بموعد الثورة، يقول السادات «البحث عن الذات ص ١٤٠»:

«وفى يوم ٢١ يوليو ١٩٥٢» أرسل عبدالناصر رسالة لى مع حسن إبراهيم تسلمتها فى مطار العريش يطلب منى فيها أن أنزل إلى القاهرة يوم «٢٢ يوليو، ولكنى لم أجد عبدالناصر فى انتظارى على محطة السكة الحديد كعادته فقلت فى نفسى لابد أن الوقت لم يحن بعد، لذلك توجهت إلى بيتى واصطحبت زوجتى إلى السينما ولكنى عندما عدت إلى البيت فى منتصف الليل وجدت بطاقة من عبدالناصر يطلب منى فيها أن أقابله فى منزل عبدالحكيم عامر الساعة ١١ مساء، وعلمت من البواب الذى سلمنى هذه البطاقة أن عبدالناصر قبل أن يترك البطاقة أتى إلى بيتى مرتين مرة فى الساعة الثالثة مساء، ومرة أخرى فى الساعة العاشرة مساء»!

فى شهادة أنور السادات نفسه لم يقل أنه ترك عنوان السينما مع البواب أو أنه أوصى مدير السينما.

وهو عندما يروى الواقعة فى «قصة الثورة كاملة» يضيف إليها أنه ذهب إلى السينما مع

زوجته وأولاده، وكانت السينما صيفية وتعرض ثلاثة أفلام طويلة ولم يذكر أنه ترك رسالة لعبدالناصر مع البواب.

فالتبرير الذى يقدمه محسن عبدالخالق - والذى اعتمد عليه موسى صبرى - غير صحيح إذن باعتراف أنور السادات نفسه!!

والأهم من ذلك أنه جاء ولم يجد جمال عبدالناصر فى انتظاره، وقرر الذهاب إلى السينما، والسينما الصيفية لايبدأ عرضها إلا بعد غروب الشمس وبداية الظلام، فلماذا صحب زوجته وأولاده وخرج من المنزل قبل الساعة الثالثة بعد الظهر.. لأنه لو كان هناك أحد فى البيت لترك له عبدالناصر الرسالة فى البيت، أو لأبلغها البواب لأسرته فى وقت مبكر..

معنى كلام السادات نفسه أنه جاء من العريش، وأخلى شقته فصحب زوجته وأولاده - قبل الساعة الثالثة - وهوموعد مرور عبدالناصر الأول - ولم يعودوا إلى البيت إلا بعد منتصف الليل.

ألا يكون ذلك عن موقف متعمد، ولا تكون المسألة هنا، هى الذهاب إلى السينما الصيفية المسائية، ولكن الاختفاء حتى ما بعد منتصف الليل فى وقت كان مستدعى فيه من العريش لعملية محددة...

هذه هى الملاحظة الأولى...

ولنستمر فى قراءة ما كتبه السادات «فى البحث عن الذات» حول مشاركته فى الثورة.. «بعد أن عدنا من السينما» غيرت ملابسى وأخذت مسدسى معى وتوجهت إلى منزل عامر، وطبعا لم أجده، فذهبت إلى ثكنات الجيش فى العباسية لم أكن أعرف كلمة السر بطبيعة الحال، فمنعونى من الدخول، وعندما تبينوا رتبتى طلبوا منى أن الزم بيتى، فهذه هى الأوامر بالنسبة للضباط العظام، وناورت وحاولت كثيرا، ولكن دون فائدة... كدت أجن، فكيف تقوم الثورة أمام عينى، وأنا لا أشارك فيها؟

لقد كرست كل حياتى لهذه اللحظة بالذات.. من أجلها، كافحت، وعانيت، بل وكنت فى كل مرحلة من مراحل العمر.. ففيم كان كفاحى، وفيم كان كيانى، وأنا أقف موقف المتفرج مما أعطى لهذا الكيان مبررا لوجوده».

باعترافة هو يقول أنه كاد يجن... لأنه لم يشارك فى الثورة ليلة قيامها...

البــواب لايعــرف:

نستمر فى شهادة أنور السادات - نفسه - ففى كتاب قصة الثورة كاملة «ص٨٧» «طلب حسن منى أن أسافر على الفور إلى القاهرة لمقابلة جمـال عبدالناصر، وقال جمال سالم إنه مادامت الخطة ستنفذ خلال هذه الفترة، فإنه سيبقى فى العريش لينهى بعض الأعمال العاجلة، ثم يطير إلى القاهرة يوم الخميس».

«وتركت حسن إبراهيم لأعود إلى رفح سريعا، وأعددت حقائبى على الفور، ثم استأذنت من قائدى فى السفر، بعد أن أخبرته أن والدتى مريضة جدا.. وكان القطار الذى يسافر إلى القاهرة يقوم فى الصباح..!

«فى صباح ٢٢ يوليو كنت جالسا فى قطار القاهرة وفى محطة القاهرة وكانت الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر، ورأيت أن أقضى السهرة مع أولادى فى إحدى دور السينما الصيفية القريبة من منزلنا... اعتزمت هذا على أساس أننى سأتوجه فى الصباح التالى لأقابل جمال عبدالناصر وأتلقى منه ما يخصنى من أوامر لتنفيذ الخطة...

وكانت دار السينما تعرض - كالعادة - ثلاثة أفلام مرة واحدة.. وجلست مع الأولاد فى السينما نتابع الروايات الثلاث.

وفى خلال تلك المدة كان جمال قد ذهب إلى منزلى بسيارته الأوستن المشهورة ولم يجدنى، ولم يعرف البواب دار السينما التى ذهبنا إليها وعاد جمال يسأل مرة أخرى بعد ساعة ولم يجدنى، وترك لى بطاقة مع البواب كتب عليها المشروع ينفذ الليلة.. المقابلة فى بيت عبدالحكيم الساعة ١١... وجمال فى تلك الليلة كان يلف بسيارته فى جميع أنحاء القاهرة كالنحلة تماما ليوزع الأدوار على الزملاء».

فأنور السادات نفسه يقول إن البواب لم يكن يعرف السينما.. فكيف يقال بعد ذلك أنه ترك خبرا لدى البواب، وأن مدير السينما كان يعرف مكانه؟..

وكان قد تردد فى تلك الفترة أنه افتعل مشاجرة داخل السينما وأنه أصر على أن يحرر فى نقطة منيل الروضة محضرا بالمشاجرة، وتدخل مدير السينما لفض المشادة وإنهاء الخلاف البسيط، ولكن السادات أصر على ضرورة تحرير محضر بالواقعة..

والمفهوم أن يكون المحضر دليلا على تواجده فى السينما وقت تحرك الجيش!

وقد سألت مصطفى كامل مراد الذى كان يسكن إلى جواره فى منيل الروضة عن صدق الواقعة فقال إنه سمعها فى ذلك الوقت، ولكنه لايستطيع أن يؤكدها أو ينفيها. . .

وعلى كل حال، فإن الثابت أن أنور السادات لم يشارك فى قيام الثورة وأنه عندما ذهب بعد منتصف الليل إلى مقر القيادة، كانت قوات الجيش قد استولت فعلا على السلطة كما يقول هو بنفسه.

ولعله يوضح دوره بصورة أكبر فى كتاب «أسرار الثورة المصرية» «ص٢٥٢»، حيث يقول «ولعلى لست مستطيعا أن أؤرخ تأريخ شاهد العيان للأيام التى سبقت ٢٣ يوليو مباشرة فقد كنت آنذاك فى رفح، وعندما وصلنى الأمر من جمال بالعودة، عدت مباشرة، ولكنى لم أكن أفطن أن الحركة مدبرة فى الليلة نفسها، ولعل القراء يدهشون إذ أروى لهم أنى جئت من السفر، وتوجهت مباشرة ـ هذه نص كلماته ـ إلى إحدى دور السينما، فما أن عدت فى منتصف الليل إلى منزلى حتى وجدت إشارة التنفيذ، فلم ألبث لحظة واحدة ـ وإنما مضيت من فورى إلى القيادة.

«وهناك أصبحت نكتة تروى، ونادرة يتندر بها الزملاء، فما أن يسأل واحد منهم فى أى اجتماعاتنا ـ حتى اليوم ـ أين أنور؟

حتى يجد من يجيب: فى السينما!».

السادات يعترف أن دوره فى تلك الليلة تحول إلى نكتة. . يضحك عليها كل زملائه.

فلم يكن له ـ إذن ـ باعترافه إلا دور النكتة!

ومع ذلك فإن الذى يقول عن نفسه أنه لم يشارك فى الثورة قرأ بيان الثورة الأول. .

فى كتاب «قصة الثورة كاملة» «ص١٠٩» يقول السادات أنه بعد الاستيلاء على قيادة الجيش جلسنا فى مبنى القيادة بعد أن أعد عبدالحكيم البيان الذى سيذاع على الشعب فى صباح ٢٣ يوليو، وكنا فى تلك اللحظات قد اطمأنت قلوبنا على الحالة تماما وكان اللواء نجيب قد عرف أن الجيش قام بثورة بعد أن سأل جمال عن الحكاية فرواها له، وأخبره أن الضباط الأحرار قد سيطروا على الجيش ثم طلب أن يحضر فورا إلى مبنى الرئاسة وأرسل له سيارة لتعود به!».

وقال لى حسين الشافعى أن السادات لم يشارك فى الثورة، ولقد كانت مسئوليته

كضابط إشارة هى أن يقطع الاتصالات التليفونيـة، وعندما جاء بعد عودته من السينما كان كل شئ قـد تم، وكنا قد أصبـحنا فى حاجـة إلى الخطوط التليـفونيـة لنستخدمها نحن، وجلسنا جميعا نكتب البـيان الأول كل شخص يمـلى كلمة، أو جملة، أو يعـترض على لفظ، وكان السادات هو الذى نمليه ما نقوله ثم طوى البيان الذى استقر الرأى عليه، وطلب إليه عبدالناصـر أن يذهب به ليلقيه.. مسألة لم تستغرق تفكيـراً، فربما تم ذلك أنه الوحيد الذى كان بلا مهمام من بيننا جميعاً!».

الثورة هى بيان السادات:

أذاع السـادات البيـان الأول للثورة فى المرة الأولى ـ على أرجح الأقـاويل ثم أذاعـته الإذاعة بصوت المذيعين بعد ذلك حتى سجل بصوت السادات بمناسبة مرور عام على حركة الجيش فى عام ١٩٥٣ كجزء من تراث الحركة...

ولكن السادات فيما بعد ـ وهو رئيس ـ استغل هذه الواقعة أبشع استغلال...

أولاً: أصبحت إذاعة السادات لبيان الثورة جزءا من المادة الدراسية المقررة على المدارس ـ فى عهده ـ حتى أن الكتب المدرسـية إذا ذكرت ثورة يوليو تقرنها بإذاعـة السادات للبيان، لأنها لم «تسـتطع أن تقول إن السادات هو الذى قـام بالثورة ولكنها كـانت تقول «إن ثورة يوليو ـ التى أذاع بيانها الرئيس السادات».

ثانياً: أعـاد السادات ـ بعد أن أصـبح رئيساً ـ تسجيل البـيـان الأول للثورة بصوته فى ظل ظروف أكثر تمكنا من كل النواحى، وكان هذا أيضا جزءا من هوايته التمثيلية.

ثالثاً: يكرر السادات أكثر من مرة ـ فى البـحث عن الذات ـ هذه الواقعة التى سبق أن ذكرها فى جملة واحدة فى كتبه السابقة:

«ما أن طلع صباح ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ حتى هرعت إلى الإذاعـة أعلن ميـلاد الثورة، ليشاركنى الناس ما أنا فيه من سعادة «ص ١٤٢».

«قبل أن أعلن الثورة «١٤٣» كنت الوحيد من بين أعـضاء مجلس الثورة الذى ـ كتبت عليه مواجهة جميع الأحداث منذ إعلانى قيام الثورة، إلى خروج الملك من مصر فقد تسبب هذا فى خلق حساسيات كثيرة بينى وبين زملائى فى مجلس الثورة خاصة وأننى كنت الاسم

الوحيد المعروف بينهم لدى الجماهير نتيجة لنضالى السياسى، وبعد أن خلقت منى الصحف والمجلات بطلاً أسطوريا فى قضية أمين عثمان «١٤٧» و «أعلنت ميلاد الثورة» «ص ١٥٥».

والنماذج كثيرة لاستغلال السادات لواقعة قراءة البيان الأول للثورة الذى يقول زملاؤه أنها لم تكن عملية مقصودة.

خلاف حول البيان:

قال لى كمال الدين حسين حول دور السادات ليلة الثورة: «لقد استدعى السادات من العريش بعد أن تحدد موعد الثورة. . وأخطر بهذا الموعد. . وكان يعرفه جيدا. .

«لقد ذهب إليه حسن إبراهيم وأخبره بالموعد وليس من المعقول وهو يعرف الموعد أن يحضر فيجد من ينتظره فى محطة السكة الحديد. .

«ثم لماذا لم يحاول الاتصال بنا ليتعرف على حقيقة الموقف، بدلا من أن يذهب إلى السينما إذا كان يريد فعلا الاشتراك فى الثورة التى جاء من أجلها وبناء على معلومات مؤكدة حددت له الموعد. .

«لقد كان مفروضا وفقا للخطة أن يقوم بالسيطرة على التحويلة التليفونية فى رئاسة الجيش، وبحث كيفية السيطرة على مصلحة التليفونات، ولكنه جاء متأخرا بعد أن تم كل شئ. . فلم يجد له عملا. . وهكذا أسندت إليه مهمة إلقاء البيان الأول للثورة».

وقال لى كمال الدين حسين: «ربما كان هناك من أذاع البيان قبله. . لقد كان لدى مهام فى تلك الليلة. . ولم أكن متتبعا بالضبط من الذى أذاع البيان فى الأول. . ولم تكن هذه قضية. . ولم يتصور أحد أن تكون ذات يوم قضية محورية تدور حولها المناقشات ويكثر الحديث عنها. . لم نكن نتصور أنه سيأتى يوم يقف شخص ليقول إن أمجاده أنه أذاع بيان الثورة بصوته. . !

«إن هذا البيان لم يذع إلا بعد أن سيطرت الثورة سيطرة كاملة على كل شئ. . . فلم يكن عملا فدائيا. . لأنه تم فى ظل تأمين كامل. . وبعد أن سيطرنا على كل شىء».

ردا على التآمر:

ويقول جمال حماد أنه اعتكف مع عبدالحكيم عـامر فى غرفة مستقلة، ووضعا النقاط الأساسية، فى البيان، الذى صاغه، وأضاف عليه محمد نجيب بعض الكلمات وكان الاتفاق أن يتولى جمال حماد إذاعة البيان إلا أن زكريا محى الدين كلفه بمهمة لتأمين الثورة، وسيتولى زكريا الاتفاق مع عبدالناصر لتكليف ضابط آخر بإذاعة البيان، وبعد قليل تسلم السادات البيان لإذاعته».

وفى تقديرى أنه إذا كان قد وقع الاختيار على السادات بالذات لهذه المهمة،لم يكن ذلك فقط لأنه بلا عمل بعد أن قامت الثورة، ولم يشارك فيها.

ولكن ربما أيضا ردا على تآمره، بذهابه إلى السينما، وافتعال مشاجرة لإثبات أنه كان بعيدا عن حركة الجيش إذا فشلت.. وذهب ليتأكد من نجاحها، فلما وجد أن الأمور طيبة، انضم إلى الركب..

فهناك رأى يقول إن زملاءه ـ أرادوا أن يورطوه فى إذاعة أول بيان بصوته ردا على تآمره... وهروبه!

بداية الردة على الثورة

«قال لى الليثى ناصف - قائد الحرس الجمهورى - إنه جاهز تماماً، وكانت تفصيلات خطة القبض على مجموعة مايو عنده ومعدة.. قبل ذلك بشهرين»

«أنور السادات»

يردد موسى صبرى الأكاذيب التى قالها السادات حول انقلاب مايو.. والتى ثبت كذبها حتى أمام المحكمة الخاصة التى شكلها لمحاكمة شركائه فى الحكم، والذين باعترافه هو قد وضعوه فى مقعد الرئيس عندما كانوا يسيطرون على كل مرافق الدولة الأساسية من تنظيم سياسى، إعلام، وقوات مسلحة..

وموسى صبرى فى حديثه عن انقلاب مايو لا يأتى بأى جديد، فقد سبق أن أصدر هو بنفسه مجلدا ضخما جمع فيه كل أكاذيب السادات حول هذه القضية، فى محاولة لتبرير تآمر السادات لانفراده بالسلطة.

ولم يكن موسى صبرى محتاجا لإرهاق نفسه ـ فيما يدعى أنه تسجيلات خاصة لحوار دار بينه وبين السادات، فإن نص كلمات هذا الحوار ـ إذا صح ـ كتبها السادات فى كتابه المشهور، كما أنه رددها فى كل خطاباته تقريبا!

ولقد كان من المنطقى ألا يردد موسى صبرى نفس الكلمات التى تثبت كذبها حتى أمام المحكمة الخاصة التى شكلها السادات، وحاكمت مجموعة مايو محاكمة سرية..

وكانت المحكمة ـ التى أطلق عليها محكمة «بدوى» نسبة إلى رئيسها حافظ بدوى ـ مشكلة من حافظ بدوى الذى عينه السادات رئيسا لمجلس الشعب خلفا للدكتور لبيب شقير الذى أسقطت عنه عضوية مجلس الأمة ورئاسة المجلس، والذى ألقى القبض عليه بينما كان يتمتع بالحصانة البرلمانية.

والسيد حسن التهامى الذى يقول حسن عزت إنه كان زميلا للسادات فى الحرس الحديدى الملكى، والذى قال إنه أبلغ السادات بتآمر مجموعة مايو ليلة وفاة عبدالناصر، وكان من أشد أعداء هذه المجموعة، مما يشكك فى عدالته، أو صلاحيته لمحاكمة أشخاص أدانهم بالتآمر قبلها بشهور..

أما عضو المحكمة الثالث فهو المستشار بدوى حمودة ـ رئيس المحكمة الدستورية،

والذى أعلن أنه سوف ينتحر بأن يلقى نفسه فى النيل احتجاجا على طلب السادات بإصدار أحكام بالإعدام على بعض الذين اتهموا فى هذه القضية!

وهذه المحكمة الخاصة جدا، لم يثبت لديها أن الإذاعة كانت محاصرة. . وقال السادات وردد موسى صبرى من قبل، وفى كتابة الأخير أيضا، أن الذى فجر قضية مايو هو حصار الإذاعة. .

ويصر موسى صبرى على ادعاء أن محمد حسنين هيكل كان يعرف بهذا الحصار الذى أجرى مسح شامل لبحث مدى صحته، سئل أكثر من مائة شخص ما بين ضباط شرطة، ومسئولين فى مبنى الإذاعة، موظفين وسعاة، وأفراد وحراسة، ثم قال التحقيق أن هذا الحصار كان وهميا، وأن الواقعة غير صحيحة، ولذلك فإنها لم تقدم للمحاكمة. .

وهذه المحكمة الخاصة جدا بعد تحقيق استمر أياما طويلة، وسئل خلاله العشرات، لم يثبت لديها أن خزائن جمال عبدالناصر قد فتحها سامى شرف!

وهذه المحكمة الخاصة جداً بعد تحقيقات قام بها مدعٍ اشتراكى عين خصيصا للتحقيق مع المتهمين بعد أن قرر النائب العام أنه لاجريمة، ولاقضية، هذه المحكمة لم يثبت لديها أبدا كل ما ردده السادات، ومن بعده موسى صبرى عن قضية مايو التى كانت بداية الانقلاب على طريق عبدالناصر الذى تعهد السادات بالسير عليه، وانتخب رئيسا على أساس الالتزام به كما قال هو نفسه!

أحداث مايو:

تتلخص رواية موسى صبرى التى نقلها عن السادات فى كتابه الأخير عن انقلاب «١٥ مايو» فى أن الخلاف بدأ مع مجموعة مايو عندما أراد السادات أن يلغى الحراسات، ولم يكونوا موافقين «وكانت مبادرتى أمام البرلمان فى ٤ فبراير بغير علمهم وقد فوجئوا كلهم».

«بعد ذلك ركزوا على نقل الصراع على عمليات الوحدة».

«بدأ الصراع فى اللجنة العليا المركزية قبل ذلك بشهرين، على صبرى تجاوز حدوده وكذلك ضياء داود، وكانت الأصوات فى اللجنة العليا ضد الوحدة خمسة ضد ثلاثة، وتصوروا أننى سأتراجع، ولكنى صممت على دعوة اللجنة المركزية، ولم أتراجع، وقلت أنا عاوز رأى اللجنة، نعم أو لا. .» ثم أقال على صبرى بعد احتفال عيد العمال فى

حلوان، الذى هتف فيه العمال باسم جمال عبدالناصر، ثم استدعى شعراوى جمعة، وطلب منه حل الاتحاد الاشتراكى كله.

«ومساء ١١ مايو جاءنى ضابط بالشريط» «فيه حديث بين فريد عبدالكريم ومحمود السعدنى. وفى هذا الحديث يسأل السعدنى: عملتم حساب الإذاعة، ورد فريد عبدالكريم نعم عاملين حسابها».

وربما كانت هذه هى المؤامرة، لأنه بعد ذلك قال موسى صبرى فيما نقله عن السادات أن مجموعة مايو أرسلت استقالاتها إلى السادات مع أشرف مروان «وطلبوا من الفريق فوزى أن يتدخل بالجيش فقال أنه لايحتكم على دبابة واحدة، وأنه لو طلب من أحد أن يتحرك فإنه سيضرب بها »!

إذا كان هذا هو رأى السادات نفسه، أن فوزى قال أنه لايستطيع تحريك دبابة واحدة، ولو طلب من أحد من القوات المسلحة ذلك لأطلق عليهم الرصاص.. فما هى المؤامرة التى أعدوها لقلب نظام الحكم إذن!

وبعد ذلك يروى السادت لموسى صبرى مجموعة حواديت، على طريقة السادات.. طريقة مصطبة العمدة، وكيف جاءه سامى شرف، وكيف أبلغه بإقالة شعراوى جمعة، وكيف استدعى ممدوح سالم، وكيف انهار محمود رياض الذى لامناسبة له فى الأمر، وظل وزيرا لخارجية السادات.

ثم يحكى موسى صبرى.. ويكرر قصة سرقة خزانة جمال عبدالناصر، التى فتحت قبل مرور أقل من ٤٠ يوما على وفاته، وكان السادات يدرك أن هناك صراعا ثقيلا، لذلك لم يتهم سامى شرف بسرقة الخزانة.

ملخص رأى السادات، ومن بعده موسى صبرى فى كتابة الأخير حول أحداث مايو ١٩٧١ أن الخلاف ينحصر فى:

* إلغاء الحراسات الذى اعترضت عليه مجموعة مايو.

* مبادرة ٤ فبراير التى قدمها السادات، واعترضت عليها نفس المجموعة.

* قضية الاتحاد الثلاثى الذى عارضه على صبرى وشركاؤه.

* أن مجموعة مايو كانت تحاصر الإذاعة حتى تمنع السادات من إلقاء بيان للشعب.

* أن سامى شرف قد فتح خزينة جمال عبدالناصر ولم يبين السادات ماذا سرق من الخزانة، وإن كان قد تحدث حول هذا الأمر فى خطبه.. وأيضا كشف موسى صبرى فى كتاب سابق له عن أسباب سرقة الخزانه.

البداية من أكتوبر:

بدأ الاستعداد لعملية مايو عقب تولى السادات السلطة مباشرة وكان السادات قد ذهب إلى مجلس الشعب ليقدم إلى نواب الشعب برنامجه الانتخابى قبل الاستفتاء كرئيس للجمهورية خلفا لجمال عبدالناصر.. ورآه الناس على «شاشة التليفزيون» وهو ينحنى أمام تمثال جمال عبدالناصر فى حركة تمثيلية متقنة..

قال فى بيانه ٧ أكتوبر ١٩٧١: «لقد جئت إليكم على طريق عبدالناصر، وأعتبر أن ترشيحكم لى بتولى رياسة الجمهورية هو توجيه بالسير على طريق جمال عبدالناصر، وإذا أبدت جماهير شعبنا رأيها فى الاستفتاء العام بنعم فإننى سوف أعتبر ذلك أمراً بالسير على طريق جمال عبدالناصر الذى أعلن أمامكم بشرف أننى سأواصل السير فيه على أية حال ومن أى موقع!

ثم وضع السادات ٦ نقاط أكد عليها، منها مواصلة النضال من أجل تحرير كل الأرض العربية المحتلة من عدوان ١٩٦٧، وهى القدس وغزة والضفة الغربية للأردن، والمرتفعات السورية، وصحراء سيناء المصرية، وذلك مع الحرص الكامل على حقوق الشعب الفلسطينى - ونحن مطالبون بمواصلة النضال من أجل وحدة الأمة العربية».

وبتحديد أعداء أمتنا تحديدا لاشبهة فيه، وأعداؤنا هم إسرائيل والصهيونية الدولية والاستعمار العالمى - والتمسك بسياسة عدم الانحياز، وكما علمنا عبدالناصر فهى ليست موقفا سلبيا وإنما هى انحياز لاستقلالنا وانحياز لحريتنا وانحياز للسلام، وانحياز للتقدم - إننا جزء من حركة التحرر الوطنى العظيمة باتجاهها التقدمى الاشتراكى «والحفاظ على المكاسب الاشتراكية التى تحققت لجماهير قوى الشعب العامل، والمضى فى هذا الطريق الذى رسمه وحدده لنا جمال عبدالناصر وترجمة أمينة لآمال جماهير الشعب العامل وحتمية مصيره ووجوده».

وقد أنهى السادت تعهده أمام الشعب قبل الاستفتاء عليه كرئيس خلفا لجمال عبدالناصر بأنه «ليس فى مقدورى، ولا بمقدور أى شخص أن يتحمل ما كان يتحمله جمال

عبدالناصر، ولذلك فإنه من الضرورى، إعادة توزيع المسئوليات ضمانا لأداء الأمانة كما يجب أن تؤدى الأمانة، وفاء لحق الشعب وتكريما لذكرى قائده».

إذن فإن السادات انتخب على أساسين:

الأول: هو أن يسير على طريق جمال عبدالناصر.. وهو الأمر الذى ثبت كذبه المطلق، وربما أحس الشعب بفطنته، لذلك فقد انتشرت نكته تقول أن السادت تعهد ان يسير على خط عبدالناصر «بأستيكة» أى أنه سيمسحه.. أو يمحوه.. هكذا رأى الشعب السادات.

الثانى: أن يقوم بتوزيع المسئوليات بينه وبين شركائه فى الحكم، وهو ما أكد عليه البيان الذى أصدرته اللجنة العليا واللجنة المركزية، اللتان رشحتاه، وأرسلتا بيانهما لمجلس الشعب قبل ذلك!!

وقدكانت قضية توزيع المسئوليات، هى الخلاف الأول بينه وبين مجموعة مايو، عندما أراد أن ينفرد بالسلطة وحده.. ومن هنا بدأت الخلافات، هو يريد أن يحكم بمفرده، بعيدا عن كل المؤسسات، وهم يرون أنهم شركاء له فى الحكم وأن هناك تعهدا، واتفاقاً على ذلك، وسوف نرى أن انفراد السادات بالسلطة وراء كل الخلافات.

قضية الحراسات ملفقة:

بعد حرب ١٩٥٦ تقرر فرض الحراسة على أموال رعايا الدول المعتدية.. رعايا إنجلترا وفرنسا، ثم فرضت على أموال اليهود الذين بدأوا يهاجرون بالجملة ويتركون مصر، وكان من أهداف عملية فرض الحراسات على أموال الأجانب، تمصير الاقتصاد المصرى.

وقد امتدت الحراسات إلى بعض المستغلين وأيضا إلى تجار المخدرات، والذين لم يستطيعوا تبرير مصادر ثروتهم، ثم فرضت أيضا على بعض السياسيين السابقين وأيضا لبعض الإقطاعيين وفقا لقرارات لجنة تصفية الإقطاع.

لم تفرض الحراسة إلا لأسباب، وبقرار مكتوب يبين أسبابه ويشرح أهدافه، وبعد القبض على مجموعة مايو تم التنقيب فى كل مستندات الحراسة بحثا عن شخص واحد وضع تحت الحراسة دون أسباب أو دون قرار مكتوب، أو لأهداف شخصية فى محاولة لتوجيه الاتهامات «لمراكز القوى» ولكنه لم يعثر على حالة واحدة ليس هناك أسباب موضوعية لفرضها.

وكان السادات قد أصدر فى غيبة عبدالناصر بموسكو قراراً بفرض الحراسة على اللواء صلاح الموجى للاستيلاء على القصر الذى كان يملكه فى منطقة الهرم، أمام فيللا السادات القديمة التى تحولت إلى مدرسة والذى يقول موسى صبرى أنه كان بيتا صغيراً، وكان قرار الحراسة يقضى بوضع قصر الموجى بشارع الهرم تحت الحراسة، وليست كل أموال الموجى، وكانت السيدة جيهان قد زارت القصر وتفقدته والعمال يعدونه، قبل أن يسكنه اللواء الموجى، وقبل أن يصدر قرار الحراسة وأبدت إعجابها به وكانت تستعد لسكنه..

وقضية تصفية الحراسات، كانت إحدى الأكاذيب التى اخترعها السادات، وصدقها..

فلم يكن من المنطقى أن مجموعة مايو تختلف مع السادات حول تصفية الحراسات إلا إذا كانت هى التى فرضتها لأسباب شخصية ولم يثبت ذلك على حالة واحدة.

وكان السادات قد قال فى البحث عن الذات ص ٢٨٧ «فى ديسمبر ١٩٧٠ أصدرت قرار تصفية الحراسات، كانت للشعب آمال تراوده وكان هذا أحدها، لذلك لم أدهش عندما علمت أن القرار قد استقبل بحماس شديد ليس فقط من جانب أولئك الذين كانوا قد وضعوا تحت الحراسة بل وأيضا لدى جماهير الشعب العريضة التى لن يفيدها القرار فى شئ مثل سائقى التاكسى وغيرهم».

والحقيقة أنه لم يصدر فى شهر ديسمبر أى قانون يتعلق بالحراسات..

وأن قضية الحراسة لم تكن إلا على عدد محدود جداً من الذين انطبق عليهم.

وكان عبدالناصر قد أصدر قرارا بتصفية كل الحراسات قبل وفاته، وبدأت اللجان تعمل لتصفية إدارة الحراسة ذاتها.. وصدرت قرارات بعدم تجديد مدة إعارة أى موظف إليها، وكان كل موظفيها من المعارين.. والمسئولون فيها كلهم من السلك القضائى... ولم يبق تحت الحراسة إلا حوالى مائتى حالة حتى نهاية سنة ١٩٧٠ تحتاج لإجراءات طويلة ومعقدة..

والسادات يكذب نفسه، فهو فى خطابه فى مدينة طنطا «٨ يناير ١٩٧١» قال بالنص «حاجات كثير كان جمال الله يرحمه عايز الوقت لتنفيذها، وأنا الآن أنفذها فقد اتخذ قرار تصفية للحراسات».

فلم تلغ الحراسات فى ديسمبر، وإنما صدر قانون بتنظيم فرض الحراسة عام ١٩٧١ بعد القبض على مجموعة مايو، ومن المفارقات أن د. لبيب شقير، وضياء الدين داود، اللذين كانا فى السجن ضمن «مراكز القوى» هما اللذين وضعا المذكرة التفسيرية للقانون.

والدليل على كذب السادات فى هـذه القضية، المناقشة الـتى دارت فى مجلس الشعب والتى سجلتـها مضبطة ١٨ مـارس ١٩٧٢، ومجموعة مـايو فى السجن.. فقـد سأل أحد اعضاء المجلس عن عدد حالات الحراسة والإجراءات التى تتـخذ بشأن تصفيتها «وقال وزير الدولة وفقا لما جاء فى مضبطة الجلسة:

«إن عدد الحالات التى فرضت عليها الحراسة بموجب قانون الطوارئ الصادر عام ٥٨، وتشمل الأجانب قد صفى الجزء الأكبر من حالاتهم بناء على اتفاقيات دولية، وتضم ١٧٩٦ حالة وأخرى تضم ١١٣٤ منشأة وقد تم رفع الحراسات عليها جميعا.

«وأن هناك حالات فرضت عليـها الحراسة بمقتضى إجراءات الأمن، وقـد أطلق عليها حراسة الأمن، وهى الحراسـات التى فرضت على أشخاص بسبب ارتكابهم لأعـمال بقصد إيقاف العمل بالمنشآت والإضـرار بمصالح العمال، أو التعارض مع المصـالح القومية للدولة وقد بلغ عدد الحـالات التى شملتها هذه الحراسة ١٧٧١ وحـدة عددها ١٦٥٠ عائلة مكونة من ٨٧٧٩ فردا، وواصل الوزير كلامه قائلا:

«إنه قد تم رفع الحراسة عن هذه الحالات كلها بقرارات جـمهورية فيما عدا ١٢٨ حالة «٥٧٧ فردا».

«وبعد انتـفاضة ١٥ مايو صـدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحـراسة، وتأمين سلامة الشعب».

وزير السـادات قـال أنه قـبل مـايو ١٩٧١ لم يكن هناك إلا ١٢٨ حـالة فـقط، وهى الحالات التى قال عنها الوزير المختص أنها كانت صعبة لذلك تأخر البت فيها، واستمر إلى فتـرة طويلة ولكن الذى قرأ ما يردده السـادات يتصور أن نصف الشعب المصـرى كان تحت الحراسة، حـتى أن الجماهيـر استقبلت قـراره المزعوم بالابتهاج، والسـرور.. وهو أمر لم يحدث إطلاقا.

هذه هى قضية الحراسة التى يدعى أنه اختلف مع مجموعة مايو حولها.

المبادرة.. الخلاف الثانى:

ونصل إلى الخلاف الثانى حول ما سمى بمبادرة ٤ فبراير..!!

وكان السادات قـد أعلن فى مجلس الشعب ما أسماه أول مـبادراته للسلام «فى وقت كانت الأنظار كلها تتجه إلى الحرب».

وهو يروى قصة هذه المبادرة - فى كتاب البحث عن الذات ص ٣٠٠ - قائلاً: «فى ٤ فبراير ١٩٧١ أعلنت أمام البرلمان للعالم كله ولشعبنا وللأمة العربية مبادرة أساسها أنه إذا انسحبت إسرائيل من ضفة القناة إلى المضايق فإننى على استعداد لفتح قناة السويس، بعد أن تعبر قواتنا إلى شرق القناة وسوف نمد الثلاثة أشهر الواردة فى مبادرة روجرز إلى ستة شهور بدلا من ثلاثة، وسيكون هناك وقف رسمى لإطلاق النار، وأيضا سوف أعيد العلاقات مع أمريكا.

«لم أخبر أحدا من مراكز القوة بمبادرتى هذه، فوجئوا بها يوم أعلنتها فى خطاب ٤ فبراير فى مجلس الشعب، فأصيبوا بوجوم شديد».

ولم يكن ما كتبه السادات صحيحا، الصحيح أنه قال فى مجلس الشعب بالنص: «إننا نضيف إلى كل الجهود الرامية إلى حل الأزمه مبادرة مصرية جديدة نعتبر العمل بمقتضاها مقياسا حقيقيا للرغبة فى تنفيذ قرار مجلس الأمن، إننا نطالب بأن يتحقق فى هذه الفترة التى نمتنع فيها عن إطلاق النار انسحاب جزئى للقوات الإسرائيلية بغية تنفيذ بنود قرار مجلس الأمن، فإذا تحقق ذلك فى تلك الفترة، فإننا على استعداد للبدء فورا فى مباشرة تطهير مجرى قناة السويس للملاحة الدولية، ولخدمة الاقتصاد العالمى».

وقال السادات فى البحث عن الذات: «عندما أعلنت هذه المبادرة غضب مجلس الحكماء، كانوا يتصورون أنهم مجلس وصاية»!

وموقف السادات محير. . فقد أعلن عن مبادرة دولية لحل مشكلة الشرق الاوسط دون أن يستشير نوابه الاثنين، ولا رئيس الوزراء ولا وزير الخارجية، ولا وزير الحربية ولا التنظيم السياسى، بقيادته الجماعية، لم يستشر أى أحد من شركائه فى الحكم، وعندما غضبوا قال إنهم كانوا يريدون مجلس وصاية علىّ، أى أنه كان يريد الانفراد باتخاذ القرار وهذا ما يكشف بوضوح جوهر الأزمة.

وهو يقول فى كتاب موسى صبرى «كانت مبادرتى أمام البرلمان فى ٤ فبراير بغير علمهم وقد فوجئوا كلهم وكانوا موجودين فى مجلس الشعب وأنا قلت يومها عند خروجى من البرلمان لن أحضر أى اجتماع، وفيه هذه الأشكال مرة أخرى».

أى أنه عندما علم برفضهم لانفراده بإعلان مثل هذا القرار الخطير، قرر. . ألا يراهم.

وربما أحس فى هذه اللحظة أكثر من أى وقت آخر أن عليه أن يتخلص «من هذه

الأشكال» حتى يمكن أن يعلن ما يشاء دون أن يكون هناك ما يعرقل قراراته أو يراجعها.. أو يتصور أنه مجلس حكماء...

ثم يدعى السادات بعد ذلك أنه ديمقراطى.. وأنه يقيم دولة مؤسسات.

لذلك فقد وضع بعد ذلك، بأيام من هذه المبادرة خطة القبض على شركائه فى الحكم.

فى تحقيقات قضية مايو يروى على صبرى قصة مبادرة ٤ فبراير فيقول: «أنه فى يوم ٢ فبراير ١٩٧١ عقد اجتماع مجلس الدفاع القومى قبل أيام من انتهاء فترة وقف إطلاق النار التى قبلتها مصر ضمن قبولها لمشروع روجرز لمدة ثلاثة شهور انتهت بعد وفاة عبدالناصر، وقبلت مصر تجديدها لمدة ثلاثة شهور أخرى.

«عرض الفريق محمد فوزى تقريرا عن الموقف العسكرى، وكانت عملية بناء القوات المسلحة تتقدم حسب البرنامج الموضوع بشكل مطمئن، وكانت عملية بناء قواعد الصواريخ أرض جو توشك على الاكتمال.

«ثم استمع المجلس إلى تقرير السيد محمود رياض وزير الخارجية وتركز حول الاتصالات التى يجريها السفير جونار يارنج مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ واستطلاع آراء الأطراف المتحاربة على أسلوب المكوك ـ حول اقتراحاتهم لتنفيذ قرار الأمم المتحدة».

«وكانت مهمة يارنج تتعثر بسبب التعنت الإسرائيلى.. والواقع أن القيادة السياسية منذ أيام عبدالناصر كانت ماضية فى إعداد الجيش لمعركة التحرير. وماضية فى نفس الوقت فيما كان يسمى بالجهود الرامية إلى التوصل لحل سلمى.. ولكن القيادة السياسية كانت واضحة الفكر فى المجالين».

كان جمال عبدالناصر يكرر دائما قوله لنا وللجماهير «أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة.. وأن ما أخذ بالحرب لايمكن أن يسترد على مائدة المفاوضات».

«ومع ذلك كان عبدالناصر حريصا على ألا يرد مسعى سلميا لحل القضية، وكان هدفه من ذلك كسب التأييد العالمى لمصر لحظة تفجير المعركة».

«وقد أوشكت مهمة يارنج على الفشل فى حين أشرفت مدة وقف إطلاق النار على الانتهاء، فناشد أمين الأمم المتحدة مصر بتجديد وقف إطلاق النار أربعة أسابيع».

«وفى هذا الظرف الدقيق اجتمع مجلس الدفاع القومى فى جلسته الطويلة ليستمع إلى تقرير الفريق فوزى، والسيد محمود رياض ويناقش الموقف».

«وبعد استعراض الموقف فاجأنا السادات باقتراح أن يقوم بإعلان مبادرة فى مجلس الأمة لتحريك الموقف كما قال».

«ومع أنه لم يرو تفاصيل محددة فقد لخص نظرته بأن تنسحب إسرائيل انسحابا جزئيا شرق القناة وفتحها للملاحة الدولية».

«نظرت إلى محمود رياض، وإلى الفريق فوزى متطلعا فقرأت فى وجهيهما أنهما لم يطلعا على هذا الاقتراح، ولم يستشارا فى شأنه من قبل تلك اللحظة».

«ودار حديث قصير متحفظ فى أول الأمر، فقال الرئيس مؤيدا لفكرته أن المبادرة ستكسبنا رأيا عاما، فقلت على العكس فإنها ستحول الرأى العام العالمى عن الاهتمام بتنفيذ قرار مجلس الأمن إلى الاهتمام بمجرد فتح قناة السويس للملاحة الدولية، حتى لو تم هذا على حساب المصلحة المصرية والعربية».

«فلو أثارت مصر قضية فتح قناة السويس مقابل انسحاب جزئى لاقيمة له، سيسقط اهتمام أوروبا بأرض مصر المحتلة، وبالأرض العربية المحتلة، سيتحول الضغط الأوروبى علينا نحن بدلا من إسرائيل بعد أن تجمع الضغط ضدها أثر مطالبة يارنج لها بالانسحاب الكلى.

«أن يارنج يطالب إسرائيل بانسحاب شامل، فكيف يتفق أن نناقص نحن عليه، فنطلب انسحابا جزئيا يتيح للعالم حل مشكلة الملاحة الدولية، وكيف يعبأ بعدها بحل القضية».

«وقلت أنه على فرض قبول إسرائيل الانسحاب بضعة كيلو مترات وفتحنا نحن القناة ستصبح الملاحة الدولية، وأمن الملاحة الدولية ورقة رابحة وابتزازا دوليا ضدنا لو فكرنا بشن الحرب لتحرير أراضينا وعرضنا بذلك السفن للنيران».

«وقلت أن ورود فكرة فتح قناة السويس قبل الانسحاب الكامل سيعرض أمن الجبهة العسكرية وأمن الجيش وحشوده وأسلحته للخطر».

«وقلت لاداعى لهذه المبادرة، وأنه يجب الاكتفاء حاليا بمبادرة يارنج ومطالبته إسرائيل بالانسحاب الشامل حسب جدول زمنى، والاستعداد للحرب لأن إسرائيل لن تقبل الانسحاب إلا بالقوة».

«ومع أن مجمل تعليقات الأعضاء كانت تتفق مع رأيى، أصر السادات على فائدة مبادرته فطلبت على الأقل تعديل فتح قناة السويس إلى دراسة تطهير قناة السويس بعد الانسحاب الإسرائيلى الجزئى حسب جدول زمنى يتفق عليه».

«وكان قد تقرر أن يلقى الرئيس بيانا فى مجلس الأمة يعلن فيه تجديد وقف إطلاق النار، ويشرح الموقف السياسى والعسكرى العام».

«عقدت جلسة المجلس يوم ٤ فبراير قبل مضى ٤٨ ساعة على اجتماع مجلس الدفاع».

«وأثناء دخولى صالون المجلس استرعى انتباهى نقاش ساخن يدور فى جانب من الصالون بين الرئيس وشعراوى جمعه ومحمود رياض وسامى شرف، انتحيت جانبا وجلست ولم يصل إلى سمعى حديثهم، ولكنى استنتجت فحواه، السادات يزمع إعلان المبادرة، ويبدو أنهم يحاولون إثناءه عن عزمه، أصابنى انزعاج، ها هو الوضع الذى كنا نشكو من ظروفه الشكلية يصل إلى جوهر القضية الوطنية... قضية الحرب والتحرير. مبادرة لم يستشر فيها الجيش ولم تستشر فيها الخارجية، وتقرر تعديلها جوهريا فى مجلس الدفاع القومى، ثم ينفرد الرئيس بإعلانها رغم معارضة مجلس الدفاع، وألقى السادات بيانه وأعلن فيه المبادرة».

بعدها أبلغ على صبرى شعراوى جمعة أنه يريد الاستقالة فاقترح عليه شعرواى أن يذهب للرئيس ويصارحه بالأمر، وذهب إليه فعلا فى القناطر، ويروى على صبرى ما دار فى هذه المقابلة قائلا: «بدأ الحديث بيننا باستعراض الموقف السياسى والموقف العسكرى، وأبديت له رأيى من جديد فى أنه لاسبيل للحل السلمى، إلا إذا امتلكنا القوة لتحرير الأرض.

«فقاطعنى السادات قائلا: فعلا أنا كنت أفكر فى هذا طول النهار، وقام وأحضر خريطة عسكرية كبيرة وأخذ يناقشنى فى الخطوط التى يمكننا استخدامها لبدء القتال، فانتهينا إلى رأى موحد أو هكذا خيل إلىّ، وطلبت منه أن نبدأ سلسلة من الاجتماعات السياسية تمهيدا للمعركة فأعلمنى أنه سيبدأ يوم ٢٠ أبريل فعلا فى اتخاذ خطوات لمجابهة إسرائيل عسكريا والعمل السياسى الداخلى..

«عندئذ لم أجد من المناسب أن أثير موضوع عرض المبادرة على اللجنة التنفيذية العليا لأنه بهذا الشكل تكون المشكلة قد انتهت».

«وكان موشى ديان قد قدم فى شهر أكتوبر السابق ما أسماه أيضا بمبادرة للسلام، تتطابق فى خطواتها الرئيسية مع ما أعلنه السادات، التى جاءت كرد عليه، فقد كانت مبادرة ديان تقضى بانسحاب إسرائيل عدة كيلو مترات نظير فتح قناة السويس.

«وعرض أمر مبادرة ديان على اللجنة المركزية فى الجلسة الوحيدة التى عقدتها بعد وفاة عبدالناصر بتاريخ ١٦ ديسمبر، وقال السادات بنفسه إننا نرفض تماما اقتراح ديان لأنه سيؤدى إلى وقف دائم لإطلاق النار.

كانت إسرائيل قد أطلقت على لسان ديان هذه المبادرة، كاختبار لقوة السادات وحقيقة نواياه ومدى صلابة موقفه، ثم رفضت مبادرته عندما رأت أنه ابتلع الطعم، وقدم مبادرة شبيهة بما قدمته وكانت هذه هى عادة السادات - فى تبنى اقتراحات الآخرين على أنها مقدمة منه - وقد أورد كسينجر نماذج كثيرة على ذلك..

وأعلنت جولدا مائير ماسمته مشروع إسرائيل للسلام، وبالتدقيق فى هذا المشروع نجد أنه فى جوهره هو نفسه اتفاقيات كامب ديفيد التى وقعها السادات بعد ذلك بسنوات.

جاء فى المشروع الذى أعلن على لسان جولدا مائير - جريدة التايمز ١٢ مارس ١٩٧١ - أن إسرائيل لن توافق على السلام إلا على الأسس الآتية:

* استمرار إسرائيل فى الاحتفاظ بشرم الشيخ لأن مضايق تيران حيوية بالنسبة لميناء إيلات.

* عدم عودة قطاع غزة للإشراف المصرى وستعنى إسرائيل بشئون اللاجئين، ومن الممكن أن تصبح غزة ميناء أردنيا.

* تبقى القدس موحدة جزءا من إسرائيل وتحتفظ إسرائيل بمرتفعات الجولان.

* يجب إجراء مفاوضات حول الحدود فى الضفة الغربية على ألا تعبر أية قوات عربية إلى الضفة الغربية لنهر الأردن وينبغى ألا تكون الحدود النهائية بين إسرائيل والضفة الغربية سببا للفصل بل يجب ألا تكون عاملا للربط بين العرب والإسرائيليين.

* يجب ضمان حق الطرفين فى الوصول إلى الأماكن المقدسة الواقعة فى أراضى الطرف الآخر.

* معارضة إسرائيل لفكرة الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية.

وكانت مبادرة السادت أول محاولة لتسوية منفردة مع إسرائيل جاءت فى وقت تم الاتفاق فيه على الحرب، كما كانت قرارا منفردا منه بعيدا عن كل معاونيه باعترافه هو نفسه. . . !

وكانت الاتصالات بين الولايات المتحدة والسادات قد بدأت برسالة سرية تلقاها يوم عيد ميلاده يوم ٢٥ ديسمبر بعد وفاة عبدالناصر بثلاثة شهور فقط دون علم شركائه فى الحكم، الذين رصدوا هذه الاتصالات عن طريق مكتب برجس القائم بالأعمال الأمريكى.

ولقد بدأت ردود الفعل لمبادرة السادات بين أعضاء الاتحاد الاشتراكى، وقياداته وخاصة شباب منظمة الشباب، واستدعى السادات شعرواى جمعة، وطلب إليه حل الاتحاد الاشتراكى، ولكن شعرواى رفض باعتبار أن الاتحاد الاشتراكى هو أعلى سلطة فى الدولة، ولا يملك أحد إصدار قرار بحله. . !!

وبعد مناقشات طويلة، طلب شعراوى مهلة لبحث الأمر من الناحية القانونية، وعندما سأل المستشار القانونى «على كامل» أفتى بعدم جواز الحل، وفيما بعد سوف يستدعى «على كامل» للتحقيق لسؤاله فقط لماذا أصدر هذه الفتوى القانونية؟

على أى حال فإنه فى أوراق قضية مايو، تفريغ لتسجيل لحوار دار بين على صبرى وشعراوى جمعة ليلة إعلان المبادرة. . قال فيه على صبرى لشعراوى مقارنا بين موقف السفير جونار يارنج، وموقف السادات. . «الخواجة طلع وطنى عنه»!

هذه هى قصة القضية الثانية. . .

مبادرة السادات الأولى للصلح المنفرد مع إسرائيل، وموقف مجموعة مايو منها.

الاتحاد.. الخلاف الثالث:

وكانت قضية الاتحاد الثلاثى بين مصر وسوريا وليبيا هى القضية التى أنهت الصراع داخل السلطة بين من يريد الانفراد بها، ومن يريدون المشاركة وإبداء الرأى.

وكانت مباحثات الاتحاد قد بدأت منذ فترة مبكرة على أساس أن يكون الاتحاد رباعيا ويدخله السودان، ولكن جعفر نميرى اعتذر فى اللحظة الأخيرة لظروف خاصة به!!

وقد برز الموضوع فجأة، فى ظل الاستعداد للحرب. . . وفى مناقشة مع السادات فى اللجنة العليا حول قضية الاتحاد وأسباب التسرع فيها، قال إنه يريد فقط الورقة فى جيبه!

وفهم أنه يرى أن مشروع الاتحاد الثلاثى، سيجعله فى مركز أقوى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فمعه سوريا، وليبيا، وقد تركز الخلاف حول الاتحاد الثلاثى فى مسألتين:

الأولى: انفراد السادات باتخاذ القرارات وإجراء محادثات ومشاورات حتى من خلف ظهر أعضاء اللجنة التى شكلها هو بنفسه للتفاوض حول قضية الاتحاد.

الثانية: أنه كان ثمة ملاحظات أساسية على بنود الاتفاقية التى وقعها السادات منفردا وقد وافقت اللجنة المركزية على هذه الملاحظات، وعدلتها بالفعل، بل إن الاتفاقية التى صدق عليها كانت معدلة وفقا لما رأته اللجنة المركزية.

وكانت المسألة قد انتهت، والخلاف قد سوى.. ولكن الذى لم ينسه السادت هو موقف شركائه فى الحكم، الذين ظهر واضحا أنهم قيد على حركته المنفردة، بدليل أنهم عدولوا فى نصوص الاتفاقية التى أقرها، ووقعها فعلا.. لذلك كان لابد من اتخاذ موقف منهم، ولقد بدأ هذا الموقف بإقالة على صبرى، بسبب معارضته للسادات وهو إجراء اتبعه السادات مع جميع معارضيه فيما بعد، حيث أقصاهم عن مواقعهم، حتى ولو كانت بالانتخاب... وجلس على صبرى فى منزله منذ ٢ مايو حتى قبض عليه يوم ١٣ مايو بتهمة التآمر على السادات، وقلب نظام الحكم.

ومحضر اللجنه التنفيذية العليا ينص على أن شركاء السادات لم يوافقوا على مشروع الاتحاد، وأنهم اعترضوا على الأسلوب، وأيضا على بعض النصوص.

وفى محضر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا أدلى على صبرى بوجهة نظره، لأنها تلخص المشكلة كلها.. فقال أنه كعضو فى وفد مباحثات الاتحاد لم يعلم شيئا، فالسادات وحده عقد اجتماعات مغلقة «وظللنا أنا وحسين الشافعى فى الانتظار حتى زهقنا فعدنا لبيوتنا ثم طلب إلينا السفر إلى بنغازى وتكرر نفس الشئ هناك»..

وكان واضحا أن نغمة على صبرى فى الرفض أكثر مما يتحمله السادات، لذلك فإن الدكتور محمود فوزى طلب تأجيل الاجتماع يومين للمناقشة ولكن السادات أصر على أن يستمع إلى كل الآراء، وأن يحدد كل عضو موقفه فرفضوا جميعا، وأنهى السادات الاجتماع بضرورة عرض الموضوع بأكمله على اللجنة المركزية.

وكان واضحا أنه يريد أن يصعد الموضوع، لأن اللجنة المركزية نفسها هى التى أعطت فى انتخابات اللجنة العليا أصواتها بما يشبه الإجماع لعلى صبرى، بينما كان ترتيب السادات السادس فى الأصوات، الأمر الذى أغضبه فى ذلك الوقت حتى هدد بالاستقالة.

ولم توافق اللجنة المركزية، وتقرر تأجيل الاجتماع خمسة أيام، تم خلالها تسوية الموضوع بعد أن أجريت تعديلات جوهرية على المشروع الذى وقعه السادات..

وسافر سامي شرف على رأس وفد إلى كل من سوريا وليبيا لبحث هذه التعديلات، ومن بينها أن المشروع الأساسى كان ينص على تشكيل مجلس رئاسة الاتحاد من رؤساء الجمهوريات ويتخذ قراره «بالأغلبية» فعدلت إلى أن المجلس يتخذ قراراته «بالإجماع».

ومن التعديلات الحظر على أى تنظيم فى أى دولة ممارسة نشاطه فى الدولة الأخرى..

ونصت التعديلات على أن يبين دستور كل دولة «كيفية» تنفيذ التشريعات الاتحادية.

على أن أهم التعديلات وربما هى التى أزعجت السادات أن المشروع الأساسى كان ينص على إقامة «دولة» اتحاد الجمهوريات، وقد اعترض على كلمة «دولة» وصدر القانون «يعلن قيام اتحاد الجمهوريات العربية»، دون دولة.

وبهذا أفرغ المشروع من أساسه ولم يصبح السادات رئيس دولة ثلاثية الأقاليم، ولكنه أصبح رئيس الاتحاد فقط!

ولم يكن اعتراض مجموعة مايو على الوحدة أو الاتحاد وإنما كانت اعتراضاتهم على شكل ممارسات السادات للسلطات، وانفراده بكل شئ، ثم توقيت الاتحاد تصوروا أنه يشد الأنظار إلى قضية أخرى فى وقت كان الحديث كله عن المعركة..

وأيضا بعض نصوص المشروع المقدم، وهى التى تم تعديلها، وبمجرد أن عدلت تمت موافقة كل الأجهزة السياسية فى نفس اليوم، حيث وافقت اللجنة المركزية، ثم الحكومة ثم مجلس الشعب فى نفس اليوم وصدر مشروع الاتحاد الثلاثى معدلا، بيد أنهم لم يعلنوا عن التعديلات التى أدخلت على المشروع مما دفع السادات إلى استغلال هذه النقطة ضدهم وهو يكذب، ويمثل، إذ يتساءل فى خطابه أمام الناس أنه لم يفهم لماذا رفضوا ثم لماذا وافقوا.

«قال السادات ـ ١٤ مايو ١٩٧١ ـ أن على صبرى أضاع أربع ساعات فى مناورات سياسية وأنه حاول مقاطعته».

«لقيت هيصة فى اللجنة المركزية، ثم بدأت الاستراحة، واجتمعت اللجنة العليا كلها فى مكتب السيد عبدالمحسن أبو النور، وكان موجودا أيضا الأستاذ هيكل، وكان موجودا السيد سامى شرف إلى جانب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا.

«واحنا قاعدين فى الاستراحة وقالوا لى بلاش نكمل المناقشة، ويعنى الليلة تؤجل.. ونقترح لجنة تشوف الصياغة لأنه واضح دلوقت بعد كلام الدكتور مصطفى أبو زيد أنه مفيش خلاف إطلاقا على جوهر الموضوع إنما نشكل لجنة تعمل صياغة.

«قلت لهم أنا: شوفوا جوهر الموضوع، والاتفاق فى ذاته أنا مؤمن بيه وأنا عاوز أسمع آراء اللجنة المركزية الأول ولازم أسمعه واحنا ماسمعناش غير واحد بس.. واستماتوا فى أنه مافيش داعى نكمل الجلسة الليلة دى.. وأن الأعصاب و.. و.. و.. وخصوصا لأنه كان واضحا عمليات تهريج فى قاعة اللجنة المركزية زى أى مجتمع احنا يعنى لما نشوفه بيتناقش.. يعنى أنا الحقيقة كنت عايز ليلتها أكمل المناقشة ونحدد المواقف زى ما حددت للشعب.

«وبعد يومين تيجى اللجنه المركزية تجتمع تانى، واتشكلت اللجنة من أعضاء من اللجنة المركزية واحنا قاعدين فوق زى ماقلت لكم واللجنة العليا كلها موجودة، بالإضافة إليها السيد محمود رياض وزير الخارجية والأستاذ هيكل والسيد سامى شرف.. السيد شعراوى جمعة بيقول لى: والله أرجو إنك تعتبر الكلام اللى قاله السيد على صبرى كأنه لم يكن وصفوا النفوس خلاص.

«وقلت أنا إذا كانت هناك حاجة بتوجه لشخصى أنا مستعد أتسامح فى حق نفسى، أو فى شخصى والسيد على صبرى كان قاعد جنبى قلت له أما السيد على صبرى فى هذا وفى هذه الجلسة وفى هذا الأسلوب لأول مرة احنا بنلجأ لشئ جديد خالص فى السياسة احنا قضينا عليه من يوم ٢٣ يوليو اللى فات، أسلوب على صبرى كان أسلوب هدم، أنا لا أستطيع أن أكون راجل منافق أمامكم وأنتم جميعا أعضاء اللجنة العليا والحاضرين.

«أنا بقول إذا كان هذا هو حيكون الأسلوب. وهو أسلوب الهدم واستخدام الأسلوب ده فى المناورة السياسية والله أهدمها على دماغ الجميع علشان خاطر أحافظ على الأمانة للشعب، إنما أنا غير مستعد أفرط فى الأمانة أبدا بحضور الكل.

«صراحة شكلنا اللجنة وانتهينا وجينا تانى اجتماع. شى مضحك اللجنة لم تتعرض للمشروع إلا فى كلمات فنية قالتها فى تقريرها صياغة فنية أما جوهر المشروع فلم يمس.

«وبعد مناقشة قصيرة طلب بعض أعضاء من اللجنة أننا نأخذ الأصوات وأفاجأ لما طلبت الأصوات أن اللجنة المركزية بالإجماع بترفع إيديها. الله طيب المشروع جوهره هوه

هوه الكلام اللى اتغير فيه كلام قانونى، قالوا فنى موش فى جوهر الموضوع الله طيب كان إيه حكاية اللى جرى فى الجلسة اللى فاتت وإيه اللى جرى فى الجلسة دى بالإجماع شئ غريب فعلا كان أمر مؤسف حقيقة لأنه يبدى صورة مش كريمة.

«الكلام دا كله بالأصوات وأصوات معروفة ومسجلة أسرار اللجنة العليا اللى فى إيديها مقدرات مصر، بتلتوى ومناقشاتها بتنقلب إلى صراع للسلطة، وتستغل تنزل وتطلع بره تذاع للناس بتستغل اللجنة المركزية منظرها تهييج وعمل كتلة جوة وبتاع على طريقة أحط المجتمعات ويعنى فى أسلوب العمل تهييج وصريخ وزعيق ودبدبه على الأرض... اللجنة المركزية اللى هى قال إيه تبقى أعلى مستوى موجود، تخبيط بالرجلين على الأرض وزعيق وتهريج زى... سيما أونطة.. والكلام ده.. ودى أكبر مستوى فى الاتحاد الاشتراكى وفى قانون الاتحاد الاشتراكى المفروض نقرر استراتيجية الدولة، الإذاعة محاصرة وأنا مش دارى وأجهزة الأمن بتاعتى طب ماتقوليش. دا.. هيه اللى أتاريها محاصرة الإذاعة لمنع الرئيس إذا حاول أنه يروح يتكلم للشعب».

يصف اجتماع اللجنة المركزية بأنه على شكل أحط المجتمعات، وتهييج وإثارة، وأن اللجنة رفضت، ثم عادت فى اجتماع آخر ووافقت نتيجة ترتيب، وهذا الأمر هو الذى دفعه إلى حل اللجنة المركزية..

وكعادة السادات فى أن يحكى الواقعة الواحدة بأكثر من طريقة، وكل واحدة منها تتناقض مع الأخرى بل تكذبها. فإنه يكذب هذه الواقعة بعد ذلك فى «البحث عن الذات» ويقول إن اللجنة المركزية كانت تقف إلى جانبه تماما وأن «مراكز القوة» فوجئوا.

«ولم يكونوا جاهزين للمفاجأه من جانبى حين طلبت عرض الموضوع ونتيجة التصويت على اللجنة المركزية ولم يكونوا جاهزين لهذه المفاجأة كما قلت فحاولوا كسب الوقت بإعادة الدراسة ولكننى أصررت على عرض الأمر كله على اللجنة المركزية التى لم يستطيعوا بكل الجهود اليائسة التى بذلوها كسبها إلى جانبهم، ووافقت اللجنة المركزية بالإجماع وهكذا انتهى اختبار القوة معى إلى انتصارى المطلق وتسليمهم ولكن إلى حين» ص ٢٩٩.

وبعد ذلك عاد يروى الواقعة بطريقة مختلفة فى مجلة أكتوبر «١٥مايو ١٩٧٧» فقال:

«لاحظت أن خمسة فقط من أعضاء اللجنة المركزية وعددهم ٢٢٠، يمسحون الأرض بأقدامهم كما يفعل تلامذة المدارس، عندما يدق جرس نهاية الحصة، والمدرس مايزال ماضيا

فى الشرح وكما يفعل جمهور كرة القدم يتعجلون الحكم أن يطلق صفارة إنهاء المباراة.. هؤلاء الذين يدبدبون بأقدامهم كانوا خمسة من ٢٢٠ عضوا وانتهت هذه المعركة أيضا بالتسليم بما أردت».

لقد دفع السادات الأمر إلى أن يعرض على اللجنة المركزية لاستعجال الصدام.. وعندما انتهى الأمر وتم استيعاب الخلاف، كان لابد أن يبحث عن قضية أخرى ليتخلص من المعارضة تماما وينفرد بالسلطة.

ولقد وجد الحل.. فى صورة قضية وهمية.. هى حصار الإذاعة.

السادات سرق خزينة عبدالناصر:

ليس معروفا على وجه التحديد علاقة فتح خزانة جمال عبدالناصر سواء سرقت أم لم تسرق بقصة حياة السادات. فالذين تحدثوا عن السادات وحياته دائماً يتحدثون عن سرقة خزينة جمال عبدالناصر.

كما أنه ليس معروفا أيضا علاقة سرقة الخزانة بقضية مايو خاصة وأن قضية الخزانة حققت ثلاث مرات بواسطة النائب العام المستشار على نور الدين، ثم النائب العام المستشار محمد ماهر حسن، ثم المدعى العام الاشتراكى الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى، وجاءت نتيجة التحقيقات أن سامى شرف لاعلاقة له بفتح الخزانة.

وكان السادات قد أعلن عن سرقة الخزانة ـ مشيراً ـ إلى اتهام سامى شرف فى خطابه يوم ٢٠ مايو ١٩٧١، لكى ينتهى إلى أن ماسرق هو أوراق تزوير انتخابات الاتحاد الاشتراكى الأمر الذى يدعو إلى تصحيح ما كان عبدالناصر يريد أن يصححه.

واتخذ من هذه القصة مبررا لإصدار قرار بحل جميع تنظيمات الاتحاد الاشتراكى،وكان أكثر «كرما» فقد حل جميع التنظيمات المنتخبة فى الدولة، من نقابات عمالية ومهنية ومجالس إدارات وغيرها.

وكانت الشماعة التى علق عليها السادات القرار الذى اتخذه لحل الاتحاد الاشتراكى هو أن جمال عبدالناصر كان يريد، وقد فتحت الخزانة، وسرق منها ماكان يريد أن يفعله.

فقد اتخذت قصة فتح الخزانة فقط كحجة لتمرير مثل هذا الإجراء لذلك يكون غريبا إعادة ترديدها فى كتاب عن السادات.

وكان السادات كعادته قد روى نصف الحقيقة بطريقته الخاصة، فالخزانه قد فتحت بعد رحيل جمال عبدالناصر، وبحضور السادات وبناء على طلب من السيدة زوجة الرئيس، ولقد شك أولاد الرئيس فيما بعد أن الخزانة قد فتحت فأبلغوا السادات الذى انتهز الفرصة وأسرع إلى بيت الرئيس، وأبلغ شعرواى جمعه الذى أرسل خبيرا فى البصمات، كما ذهب النائب العام المستشار على نور الدين، وفتح تحقيقا أثبت فى بدايته أنه عند فتح الخزانة وجد بها أموالاً من المصروفات السرية للدولة أو التبرعات وقد سلمت إلى وزارة الخزانة بموجب إيصالات أثبتت أرقامها فى بداية التحقيق.

وسأل على نور الدين جميع الذين ترددوا على المنزل.. وأعد خبير البصمات تقريره، ولكنه وصل إلى أنه لا آثار لفتح الخزانة، وأنها لم تفتح أبدا إلا بمفاتيحها الخاصة.

وقال لى محمد أحمد سكرتير الرئيس عبدالناصر أن الخزانة لم تفتح أبدا وأن واقعة فتحها غير صحيحة..

وقال لى ـ على نور الدين ـ النائب العام الذى حقق القضية لأول مرة أنه لم يثبت لديه أن الخزانة قد فتحت، ولذلك فقد حفظ التحقيق، أما أقوال أولاد جمال عبدالناصر فقد عللها بأن الخزانة قد فتحت لأول مرة أمامهم فى ظل ظروف صعبة، من الناحية المادية ومن الناحية المعنوية.

فمن الناحية المادية، كانت حجرة مكتب عبدالناصر تجرى بها بعض الإصلاحات، وقد انقطع عنها التيار الكهربائى لذلك فقد فتحت الخزانة على ضوء قداحة، مما لم يمكن أولاد عبدالناصر من معرفة ماذا فى الخزانة، خاصة وأنها المرة الأولى التى تفتح فيها الخزانة أمامهم ولذلك فإنهم عندما يقولون فيما بعد أن الخزانة لم تكن مرتبة على النحو الذى كانت عليه فى المرة الأولى، يكونون معذورين فضلا عن أن فتح الخزانة للمرة الأولى، كان عقب رحيل الزعيم الخالد مباشرة، والأعصاب مشدودة، ومتوترة، والأحزان كثيفة لذلك فإنهم أيضا لم يكونوا فى ظل ظروف معنوية عادية تمكنهم من استيعاب ما بداخل الخزانة حتى يمكن أن يحكموا ما إذا كانت قد فتحت وعبث بمحتوياتها أم لا.

على أى حال فإن أرجح الأقوال تقول أن الخزانة قد فتحت، رغم أنه ليس هناك تأكيد على من الذى فتحها.

التأكيد الوحيد يستبعد تماما دخول سامى شرف فإنه لم يكن يملك المفاتيح، ولا الشفرة الخاصة بالأرقام.

ويقول السادات فى كتاب موسى صبرى أن الخزانة كان لهـا طاقمين مفاتيح تسلمهما سامى شرف، وأعطى واحدا لجمال عبدالناصر، واحتفظ بالثانى سرا، وعبدالناصر لا يعرف، كما احتفظ بالأرقام السرية لفتح الخزانة، بيد أن السادات يتهم سـامى شرف الذى أعلن العداء له، إلى حـد توصيـة المحكمـة الخاصـة بضرورة الحكم عليـه بالإعـدام هو وعلى صبـرى وشعراوى جمعة، وفريد عبدالكريم.

السادات رغم هذا العداء لـم يعلن فى خطابه الذى تحدث فيه عن فـتح الخزانة ـ وكان ذلك بعد أن أدخلهم جـميعاً السـجن ـ أن سامى شرف كان يحـتفظ بمجموعـة المفاتيح من خلف ظهر عبدالناصر، لأن سامى شرف لم يكن لـيجرؤ على الاحتفاظ بالمفاتيح من خلف ظهر عبدالناصر طوال السنوات.

ثم ماذا يكون الهدف من الاحتفاظ بالمفاتيح طوال سنوات إلا أن يكون سامى قد قرر أن يسرق الخزانـه ذات يوم بعد رحيل عبـدالناصر، أو أثناء غيابه، وهو منطق غـير سليم، ولايصلح أن يكون مـبررا لإبعـاد الاتهام عن الذين قـاموا فعـلا بسرقـة الخزانة، لحساب السادات أو لصالحه. . إذا كانت قد سرقت!

على أننا يمكن أن نقدم بعض المؤشـرات التى تجعلنا نعتقد أن الخزانه قـد فتحت بعلم السادات، ولصالحه:

أولا: ليس من المعقول أن تزوّر «مراكز القوى» انـتخابات الاتحاد الاشتراكى من خلف ظهر عبـدالناصر، فقدكان عبـدالناصر حاكما قويا، وإذا زورت الانتـخابات فلابد أن يكون ذلك لحسابه وبعلمه.

ثانياً: إذا سلمنا أن الانتـخابات قد زورت فـما هى مصلحة سـامى شرف بالذات فى سرقة أوراق تزوير الانتخابات، مع ما فى فتح الخـزانة وسرقة ما بها من مخاطر، ولم يكن مسئولا عن الانتخابات، وإذا كان عبدالناصر يـعرف أنباء التزوير ولم يتخذ قرارا فماذا كان يمكن أن يفعل السادات وقد كان حتى ذلك الوقت على الأقل ضعيفا ومفاتيح السلطة كلها ليست بيده. .

ثالثا: إذا كـانت الانتخابات قـد زورت فعلا، فهل كـان الأمر يحتـاج إلى أن يسجل عبدالناصر هذا التـزوير فى مفكرة خاصة ويضعها فى خزانتـة الخاصة، ألم يكن قادرا على اتخاذ إجراء مـا ضد المزورين، ثم ماقيمة الاحـتفاظ بملاحظاته على الانتخابات، ومـا قيمة هذه الأوراق حتى يخاطر أى شخص بسرقتها.

رابعا: لم يقل موسى صبرى فى كتابه وثائق ١٥ مايو الذى كتبه لحساب السادات وبعد انقلاب مايو مباشرة. . لم يقل أن الذى سرق من الخزانة هو «أوراق الانتخابات» ولكنه أضاف واقعة تعطى مؤشرا هاما، وتدين السادات نفسه، بأنه هو الذى سرق الخزانه بواسطة رجاله ولحسابه، قال موسى صبرى وهو يتسائل عما سرق «إن من عادة جمال عبدالناصر أن يجمع أدلة وأخطاء إن صدقا أو كذبا ضد أعضاء مجلس الثورة، وكان يحب أن يحتفظ بهذه الأوراق والوثائق كسيف اتهام لأى مأزق، إن الذى فتح الخزانه «قد استولى على جميع الأوراق التى كان يحتفظ بها جمال عبدالناصر عن جميع زملائه من أعضاء مجلس الثورة.

وليس هذا هو المهم، المهم هو ما قرره وفى زمن السادات، فى كتابه عندما قال بالنص «وأكاد أجزم أنه كان من بين هذه الأوراق ما هو مزور ضد أنور السادات، ولست فى حل من ذكر التفصيلات».

يكاد يجزم موسى صبرى أنه كان بالخزانه أوراق ضد التصرفات الشخصية للسادات. . . ويكاد يجزم أنها مزورة. . وهو ليس فى حل من ذكر التفصيلات، وهذا يعنى أنه رأى هذه الأوراق، أو قيل له عنها، وأنه اكتشف تزويرها.

خامسا: قال لى عبداللطيف البغدادى أن الذى سرق من الخزانة هى أوراق تعيينه نائبا لرئيس الجمهورية بدلا من أنور السادات وأنه يرجح أن تكون الخزانة قد فتحت لحساب السادات لسرقة قرار تعيينه نائبا بدلا منه.

سادسا: قال حسن التهامى إن السادات تفاوض بطريقته الخاصة مع الذى فى حوزته المستندات، وأخبره السادات بعد ذلك بشهور أن مذكرات عبدالناصر الشخصية وهى إحدى الأشياء التى أخذت من الخزانة أصبحت فى حوزته. وهو يقرؤها بتفاصيلها، وقد قرر الاحتفاظ بها عنده وأن السادات كان يعلم بتفاصيل ما أخذ من الخزانة، وأنه استرد بعضها على الأقل «وكنت أعرف منه أن هناك مجموعة تسجيلات فى غاية الأهمية لم يمكنه استردادها وقد يكون غيره ممن كان فى حوزته هذه المتعلقات بعبدالناصر، ووضعوا أيديهم عليها منذ أن استولوا عليها من الخزانه أقدر منى على تحديد مكانها الآن».

ومعنى شهادة حسن التهامى أنه ليس سامى شرف هو الذى سرق الخزنة، وأن الأوراق التى سرقت منها قد وصل بعضها إلى السادات الذى كان يعرف السارق ويتفاوض معه.

لذلك لا نكون متجنين إذا قلنا أن السادات هو الذى سرق الخزانة . . بواسطة بعض أعوانه من أجل إخفاء، أشياء معينة، وكل ماذكرناه من الأدلة يؤكد صدق هذا الاستنتاج.

ثم يكون من حقنا بعد ذلك أن نتساءل لماذا يحوم السادات دائما حول قضية سرقة الخزانة، إذ لم تكن لها أية علاقة بقضية مايو، فلم تدخل الادعاء . . ولم تكن السبب فى القضية؟!

اجتماع مجلس الشعب:

من طرائف قضية مايو ما ذكره السادات نفسه فى مجلة أكتوبر ١٥مايو ١٩٧٧ عن يوم ١٤ مايو قال بالنص «ص ١٨» عند الظهيرة بلغنى خبر غريب . . لقد اجتمع مجلس الأمة، وعزل رئيسه لبيب شقير و ١٦ عضوا آخرين، لقد أسعدنى هذا الخبر، وأذهلنى، وكانت مفاجأة تامة، ولم يكن فى حسابى مطلقا، فقد كان من الضرورى موافقة ثلثى أعضاء المجلس على هذا القرار، وأشهد أن مصطفى كامل مراد الذى هو اليوم زعيم المعارضة كان وراء هذا الموقف كله . . وكانت سعادتى لا حد لها»!

ولقد ردد السادات كثيرا قصة «مفاجأته» باجتماع مجلس الأمة الذى أسقط العضوية عن رئيسه ووكيليه، و١٤ عضوا من أعضائه.

والمعروف أن أبسط القواعد البرلمانية ألا تسقط العضوية عن عضو البرلمان الذى يتمتع بحصانة، إلا بعد تحقيقات، وبأغلبية ساحقة من أعضاء المجلس ولأسباب جوهرية . . . وقد نصت كل الدساتير على حصانة أعضاء البرلمان.

وفى ظل الحديث عن الديمقراطية تم إسقاط العضوية عن كل هؤلاء الأعضاء دون مساءلة أو دون معرفة ما جرى . . بل أنه تم اعتقالهم قبل رفع الحصانة عنهم، وقبل استئذان المجلس.

لم يكن اجتماع مجلس الشعب مفاجأة للسادات . . لأنه هو الذى وقع قراراً بدعوة المجلس للاجتماع كما تقول مضبطة المجلس «أنه بناء على طلب موقع من ٢٦٣ عضوا يطالبون بدعوة المجلس لاجتماع عادى لأنه وقعت فى البلاد أحداث هامة خلال الأربعة وعشرين ساعة الأخيرة، وتقاعس رئيس المجلس ووكيليه عن دعوة المجلس «بل إنهم انزلقوا فى عملية خسيسة هدفها طعن الوحدة الوطنية».

فالسادات إذن هو الذى وقع قرار دعوة المجلس.. فكيف فوجئ بالاجتماع.

وكان الاجتماع كما تقول مضبطة الجلسة فى الساعه الثامنة وأربعين دقيقة مساء فلم يفاجأ الرئيس وقت الظهر كما يدعى!

فالاجتماع تم عقب البيان الذى ألقاه مباشرة مساء ١٤ مايو، وفى هذا الخطاب أعلن السادات عن الأحداث كلها، من وجهة نظره، إذن فالاجتماع كان مرتبا قبل إلقاء الخطاب، لأن أحدا لم يعرف بما حدث - أكثر من الاستقالات - إلا من خطاب السادات نفسه الذى شرح فيه أبعاد «المؤامرة»!

والحقيقة أن السادات رتب منذ فترة لاجتماع مجلس الأمة، ولإسقاط عضويته عن عدد من الأعضاء، كما رتب أمر القبض على المجموعة قبلها بفترة طويلة.

ويقول سيد مرعى فى مذكراته أن الرئيس استدعاه مساء يوم ١٣ مايو فوصل إليه فى منتصف الليل «وقد كلفنى بمهمة أصبح علىّ أن أنجزها فى مجلس الأمة فى اليوم التالى - الجمعة ١٤ مايو - نظرا للعلاقات المستمرة بكثيرين من أعضاء المجلس وهى الخاصة بإسقاط العضوية عن رئيس المجلس والأعضاء القليلين الذين كانت تحركهم مراكز القوى».

أى أن السادات لم يفاجأ باجتماع المجلس ولا بإسقاط العضوية، وإنما رتب للأمر وكلف بهذه المهمة سيد مرعى.

ويقول مصطفى كامل مراد الذى ذكر السادات أنه صاحب الدور الأساسى «ذهبت إلى منزل السادات وكان معى من أعضاء مجلس الأمة الذين أصبح بعضهم وزراء، وهناك اتفقنا على كل شئ، واتفقنا أن نعد لقلب التآمر من القضاء على السادات للقضاء على المتآمرين.. واستقر الرأى على ضرورة تغيير ١٣ عضوا من المجلس».

وقد أعد السادات القائمة وكتبها بخط يده، ووضعها مصطفى مراد فى جيبه، وقد «عين» السادات حافظ بدوى رئيسا للمجلس بدلا من الدكتور لبيب شقير رئيس المجلس الذى ستسقط عنه العضوية.

فالسادات إذن لم يفاجأ بشهادة الذين قاموا بمعاونته فى إهدار الدستور والقانون بإسقاط العضوية عن هذا العدد الضخم من الأعضاء فى ظل الحديث عن الديمقراطية وسيادة القانون.

أكذوبة حصار الإذاعة:

بقيت فى قضية مايو قصة حصار الإذاعة التى قال السادات أنها فجرت الأزمة عندما سمع الحوار المسجل الذى دار بين فريد عبدالكريم ومحمود السعدنى.

ولم يثبت أن الإذاعة كانت محاصرة بل أن حصار الإذاعة لم يدخل ضمن قائمة الإدعاءات المقامة على المتهمين فى القضية لسبب بسيط هو.. أن الإذاعة لم تكن محاصرة.

وبداية فإن السادات لم يذهب إلى الإذاعة ولم يكن فى نيته أنه سيذهب إلى الإذاعة لإلقاء بيان حول خلافه مع مجموعة مايو حتى تحاصر..

وقد أعد رئيس مكتب الأمن بوزارة الإعلام فى ذلك الوقت صلاح الدين محمد على دراسة بناء على طلب الجهات المختصة قال فيها إن الإذاعة لم تكن محاصرة..

ونفى الأستاذ أمين حماد مدير الإذاعة حصار الإذاعه، وكذلك مفتش فرع المباحث العامة بالقاهرة محمد صالح داود..

وأرسل السيد فهمى الذى تولى مسئولية المباحث بعد أحداث مايو إلى النيابة العامة نتيجة الدراسة التى قام بها قال فيها أنه بالنسبة للحراسة المشددة حول المبنى هناك تعليمات صادرة بتاريخ ٩ يوليو ١٩٧٠ من قائد كتيبة الحراسات المشددة المقدم محمد أحمد حمودة تقضى بضرورة عمل تجارب تصور الاحتمالات المختلفة لأسلوب العدو فى مهاجمة الأهداف الحيوية، وإثبات هذه التجارب بالدفتر الخاص، وبالإطلاع على دفتر سجل قيد التجارب لمبنى الإذاعة والتليفزيون وجدنا ما يفيد إجراء تجارب يومية بناء على أمر رئيس القوة فى مواعيد تتراوح بين الساعة ١٠ ص و ٩ م.

وأنه بعد أن تردد أن الرئيس سيزور مبنى الإذاعة كان هناك نشاط أشبه بحالة الاستعداد لاستقبال ضيف كبير».

وكان رئيس مباحث القاهرة قد روج إشاعة عن ذهاب الرئيس للإذاعة، وقال فى التحقيقأنه سمعها من الصحفيين الذين لايذكر أسماءهم، وأنه اتضح له أنها إشاعة كاذبة بعد أن استفسر عن صحتها من المسئولين فى الإذاعة.

وسئل أحمد سعيد جنيد رئيس مكتب أمن وزارة الإعلام فقال أنه لم يلاحظ أى شئ غير عادى، ولم يسمع أن الرئيس سيزور المبنى.

وسئل قائد كتيبة الحراسات أحمد محمد يوسف حمودة فقال أنه لو كانت هناك تعليمات لمحاصرة الإذاعة لأخذ علما بها لأنه المسئول..

وكانت المفاجأة عندما سئل العسكرى عبدالنبى جودة على سالم الذى كان عليه أن يأمر بإجراء التجارب اليومية عما حدث فى ذلك اليوم فقال «كنت يومها تعبان ولذلك اختصرت فى التجربة»!

وهكذا ثبت أن الإذاعة لم تكن محاصرة وكان الرئيس نفسه يعرف ـ كما قلت ـ أنه لن يذهب إلى الإذاعة، وخاصة وأن إشاعة حصار الإذاعة كانت فى اليوم الأول لاجتماع اللجنة المركزية الذى تم فيه تأجيل نظر مشروع الاتحاد الثلاثى.

وثبت أن المؤامرة التى كان السادات قد اكتشفها من خلال شريط التسجيل كانت غير صحيحة.

وكان محمود السعدنى يسأل فريد عبدالكريم ماذا لو أنه فى حالة تفجر الخلاف أن ذهب السادات لإلقاء بيان فى الإذاعة.. ورد عليه فريد من الذى سيمكنه من ذلك!

مجرد احتمالات فقط فى حوار بين اثنين لم يكن أى منهما مسئولاً فى موقع تنفيذى، كما أنها لم تكن واردة فى ذهن السادات نفسه، وهو ماتأكد بعد تحقيقات مضنية...

والغريب أن السادات عندما ذكر هذه الواقعه بعد ثبوت كذبها وبعد محاكمة مجموعة مايو بسنوات، وبينما هم فى السجن يرددها فى كتابه «البحث عن الذات»، ويضيف عليها من خياله، أنهم كانوا قد أعدوا خطة لاغتياله فى المبنى فقد قال بالنص «ص٣٠٤» أنه استمع إلى شريط التسجيل واتضح منه كيف أن الإذاعة كانت محاصرة يوم جلسة اللجنه المركزية للاستفتاء على مشروع الوحدة حتى إذا لجأت إلى الإذاعة لأخاطب الشعب أحاصر هناك ويغتالونى».

وبعد كل ذلك يردد الكثيرون الواقعة الكاذبة، والتى يعرفون كذبها ربما كانوا يرددونها لأنهم يريدون مهاجمة محمد حسنين هيكل بتهمة أنه كان يعرف أن الإذاعة محاصرة ولكنه لم يخطر السادات خوفا من مراكز القوى.

شهادة الزيات:

وهناك شهادة لمحمد عبدالسلام الزيات المساعد الأول للسادات فى انقلاب مايو حول محاكمة هذه المجموعة، وإصدار أحكام ضدهم يقول عن قضية مايو بالنص:

«تولت النيابة العامة التحقيق فيها وكان النائب العام «المستشار محمد على ماهر» يشرف على التحقيق ويطلع السادات أولا بأول على نتائجه، وأشهد أننى سمعت من الكثيرين شهادة طيبة عن نزاهته واستقامته، وأذكر أنه كان هو وشقيقته الدكتورة سعاد ماهر صديقين للسادات وأسرته، قبل أن يصبح السادات رئيسا للجمهورية، وأنهت رئاسته للجمهورية على هذه الصداقة، كما أنهت على كل الصداقات السابقة عليها.

«وكنت كغيرى، مطمئنا على سير التحقيق، ولكن فجأة سحب التحقيق من النيابة، وحولت القضية إلى المدعى العام، وهى وظيفة جديدة استحدثها القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب، وعين لها الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى الذى كان أستاذا فى كلية الحقوق قبل ذلك.

«وعلمت بعد ذلك أن سبب هذا التحول فى التحقيق أن النائب العام، فى مقابلة أخيرة مع السادات، أخطره بأن أقصى عقوبة يمكن أن يحكم بها على أى من المتهمين فى قضية مراكز القوى، لن تتجاوز ثلاث سنوات إذا عرضت القضية على محكمة الجنايات.

«ومن هنا جاء قرار السادات بإقصاء النيابة العامة عن التحقيق فى القضية، وتكليف المدعى العام بها، ومن هنا أيضا كانت فكرة إحالة القضية إلى محكمة خاصة.

ويقول الزيات أنه بعد انتهاء المحاكمة، اتصل بى حافظ بدوى، وكان رئيسا لمجلس الشعب ورئيسا للمحكمة الخاصة، التى شكلها السادات لمحاكمة المتهمين فى قضية مراكز القوى، وطلب منى موعداً عاجلا على أن يكون ذلك فى منزلى لأهمية الموضوع وسريته، جاء حافظ بدوى إلى منزلى فى حالة هلع شديد، بادرنى بشكر طويل فى شخصى وبأننى الوحيد الذى يستطيع أن ينقذه من المأزق الذى وقع فيه.

«سألته أن يوضح لى الموضوع فقال أن هناك ضغوطا شديدة على المحكمة للحكم بالإعدام على بعض المتهمين، وأن السيد بدوى حمودة رئيس مجلس الدولة السابق ـ وأحد أعضاء هذه المحاكمة الخاصة ـ قد هدد بالانتحار بإلقاء نفسه من على كوبرى قصر النيل، للحكم بالإعدام على بعض المتهمين، ولكنه عاد واستجاب، بعد ضغوط شديدة، بشرط أن يعد السادات وعدا صريحا بتخفيف حكم الإعدام».

«وقال لى حافظ بدوى أننى الوحيد الذى يستطيع أن يحصل من السادات على هذا الوعد.

«وقع على هذا الخبر وقع الصاعقة فأكثر المتهمين كانت تجمعنى بهم علاقات عمل،

وقبل ذلك علاقات إنسانية، وقد اختلفت معهم واختلفوا معى، وآمنت أننى على صواب، وآمنوا أنهم على صواب، ودخلنا معركة كان كل منا يعرف أنها قد تكلفه الكثير، ولكن أن يصل الأمر إلى الإعدام جعل الصورة تبدو أمامى مروعة ومخيفة.

«هذا من جانب ومن جانب آخر لم أكن أريد للسادات، وأنا مستشاره، أن يبدأ عهده بمذبحة دموية، تذكرنا بمذبحة المماليك، وفى قضية مهما قيل حولها فهى قضية سياسية، لا تتجاوز صراعا على السلطة، حسم لصالح السادات.

«استحلفنى حافظ بدوى أن أتوسط لدى السادات، واستعجلنى لأن الأحكام ستعرض فى ظرف يومين على السادات للتصديق عليها. كنت أعرف أن السادات يستجم فى حلوان ولم يكن قد بدأ بعد فى «هواية جمع الاستراحات» فاستأجرت له الرياسة فيلا صغيرة فى حلوان كانت تملكها وتديرها كفندق سيدة يونانية، وذهبت إليه وكان كعادته مسترخيا، وعرضت عليه بعض المسائل ثم فاتحته فى الموضوع، سألته إن كانت هناك نية مبيتة على إعدام أحد المتهمين، فرد علىّ قائلا أنه عقد العزم على إعدام على صبرى وسامى شرف ولم يستقر بعد على رأى نهائى بشأن آخرين.

«حاولت بكل وسيلة هدانى الله إليها أن أثنيه عن نيته، واستمرت محاولاتى أكثر من أربع ساعات، قصصت فيها قصصا من التاريخ وعرجت على مواقف الرسول صلى الله عليه وسلم وعفوه حتى عن الكفار، وانتقلت من الترغيب إلى التهديد وأنا أشير إلى أن الإعدام يحول المتهم السياسى إلى شهيد، وأنه سيخلق منهم أبطالا فى التاريخ..

«وفى تلك الجلسة رأيت وجها جديدا للسادات أصابنى بالرعب والإحباط، وإصراره يزداد، وعبارات الكراهية تتكرر على لسانه، وهو يردد أنه انتظر هذه اللحظة منذ وقت طويل، وأدركت فجأة، وبعد أربع ساعات من محاولة إثنائه عن عزمه، استحالة محاولتى، ونظرة متعطشة إلى الدماء تطل من عينيه.

«انتفضت واقفا بلا وعى وأنا أقول: يستحيل علىّ وأنا مستشارك أن أتحمل عبء هذا القرار.

«ولفحتنى أمواج الكراهية والتهديد، وهو ينفجر فى ثورة عارمة قائلا: إذا كنت تريد أن تستقيل فالباب مفتوح ولاتتصور أن لك فضلا علىّ وحسابنا سيكون فيما بعد..

«وعدت إلى منزلى واعتكفت فيه، ولم أذهب إلى مكتبى فى اليوم التالى، صممت

على ألا أكون جزءاً من نظام يلوث يديه بالدماء، وعانيت يومها فيما يشبه الحمى، العجب من هذا الوجه الجديد الذى اكتشفته فى السادات، والشك فى إمكانية أن يؤدى نظامه إلى البعد الديمقراطى السليم، الذى كنت أتطلع أن أكون من بين العاملين على إضافته للبعد الاجتماعى لثورة ٢٣ يوليو.

«وفى الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم التالى اتصل السادات بى تليفونيا فى منزلى وقال: طلبتك فى مكتبك لأننى أعرف أنك دائما فى مكتبك، ولكن قيل لى أنك لم تذهب اليوم إلى مكتبك، وسأنتظرك فى الساعة السادسة فى منزلى «منزل الجيزة».

«ذهبت فى الموعد المحدد، وعرفت وأنا فى طريقى إلى الصالون، أن السادات مجتمع بهيئة المحكمة العسكرية التى نظرت قضية الفريق أول محمد فوزى فى مكتبه، وفى الصالون وجدت هيئة المحكمة التى حاكمت بقية المتهمين ومعها ممدوح سالم وزير الداخلية. كان السيد بدوى حموده يجلس صامتا، والحوار محتدم بين حافظ بدوى وحسن التهامى «العضو الثانى فى المحكمة الخاصة» وموضوع الحوار حول «الفسيخ» وهل يعتبر من الميتة التى حرمها القرآن. كان حسن التهامى يدافع عن هذا الرأى بينما كان ينكره حافظ بدوى، «وويل للشجى من الخلى» سلمت على الجميع وجلست صامتا وانتظرت طويلا حتى رأيت هيئة المحكمة العسكرية تغادر مكتب السادات...

«طلبنى السادات بعد ذلك لمقابلته ولم أكد أجلس على مقعدى حتى بادرنى إلى القول أن أحدا من المتهمين لن يعدم، وأضاف أنه مضطر إلى تخفيف أحكام الإعدام لأن المحكمة العسكرية التى كانت تحاكم الفريق أول محمد فوزى المتهم الأول فى القضية لم تجد فى القانون العسكرى ما يسمح لها بتوقيع حكم الإعدام على الجرائم التى ارتكبها، وعلى ذلك لم يصبح من المناسب أن يصدق على حكم بالإعدام، على المتهمين المدنيين وبنفس الجرائم، وأكد السادات أنه يخفف حكم الإعدام لا استجابة لرجائى أو تهديداتى ولكن بسبب موقف المحكمة العسكرية وطلب منى أن أعود إلى مكتبى..

«على أن القصة لم تنته، فقد نجح السادات فى إملاء أحكام مسبقة على خصومه عن طريق تحقيق وادعاء تولاه المدعى العام، وهو موظف عام يستطيع السادات أن يعينه وأن يقيله وقتما يشاء، وعن طريق محكمة خاصة كان على رأسها رئيس مجلس الأمة، وكان شيخا من شيوخ القضاه فى مصر «رئيس مجلس الدولة السابق». عضوا فيها شكل كل ذلك قناعة عند السادات بأنه من الممكن تحقيق أطماعه وطموحاته بالقانون والقضاء.

«وحاول السادات منذ البداية أن يستميل القضاء مرددا بعض الشعارات عن دولة المؤسسات وسيادة القانون واستقلال القضاء، مستجيبا إلى ما طلبه القضاة من عودة زملائهم الذين سبق أن أبعدوا عن القضاء (فيما سمى بمذبحة القضاء) ومستجيبا أيضا إلى بعض المطالب الخاصة برجال القضاء واتخذ من وشاح القضاء شعارا له».

وشهادة صديق السادات ومستشاره الأول فى ذلك الوقت تضيف معلومات جديدة حول التلفيق فى قضية مايو...

مايو بداية الردة:

وهناك الكثير مما يقال عن انقلاب مايو الذى كان بداية الردة على كل الخطوط الأساسية لثورة يوليو.. وقد اعترف السادات بأن اسم مراكز القوى أطلقه عبدالناصر على مجموعة المشير عام ١٩٦٧، ولم يكن مقصودا به مجموعة مايو»[١].

كان السادات يريد الانفراد بالسلطة وبالحكم، وهو بطبيعته متآمر... فتآمر على شركائه، ووضعهم فى السجن.

لقد وضع السادات خطة للقبض عليهم قبل أحداث مايو بشهرين كاملين عندما يقول[٢] على لسان السادات فى صفحة ٢٣٩ «قال لى الليثى ناصف - قائد الحرس الجمهورى - أنه جاهز، وكانت تفصيلات الخطة عنده، ومعدة قبل ذلك بشهرين، والواجبات موزعة، دون أن يشعر أحد».

أى أنه قبل الخلاف على أية قضية مع شركائه فى الحكم كان يعد للقبض عليهم.

والحقيقة أنه كان على السادات أن يتخلص من هذه المجموعة حتى يتجه غربا، ويقيم دولته التى يحكم ويتحكم فيها دون أن يكون لأحد فضل عليه، لذلك فإنه نسف مجموعة مايو، ونسف أيضا كل المجموعة التى عاونته للتخلص من مجموعة مايو.. وبعد ذلك أقام نظامه من موظفين خاضعين للولاء له، ولايشاركونه المسئولية، ولا يسألونه ولايناقشونه وانما فقط يطيعونه!

(١) كتاب انقلاب مايو - للمؤلف.
(٢) كتاب موسى صبرى

ديمقراطيـة المفرمـة

«كل شىء بالقانون.. وإذا لم يعجبنى القانون.. سألجأ إليكم لتغيروه»

«السادات ـ لأعضاء مجلس الشعب»

هو بنفسه قال أنه لم يكن مع الديمقراطية فى بداية ثورة يوليو، وكان إصراره عنيفا على أن الديكتاتورية هى الحل الأمثل لحكم مصر!

وهو بنفسه قال أنه كان معجبا بالفاشستى موسيلينى، وكان دائم التقليد له منذ صغره!

وهو بنفسه تحدث عن إعجابه بهتلر منذ وقت مبكر.. وارتدى ملابس النازى عندما أصبح رئيسا، وقلد خطواتهم حتى فى المشى!

وهو بنفسه الذى قال وهو يتحدث عن الديمقراطية أن من يعارضه «سوف يفرمه» فرما وأن للديقراطية «أنيابا وأظافر طويلة»!

وهو بنفسه قال عن معارضيه أنه لن يرحمهم... ولكن كل شئ بسيادة القانون، إذا لم يعجبنى القانون سوف أضع عن طريق مجلس الشعب القانون المناسب الذى يعجبنى!

وهو بنفسه الذى وضع من القوانين المقيدة للحريات، مالم يشهد لها أى بلد مثيلا، حتى قيل أن السادات وضع ترسانة من القوانين السيئة السمعة!

وهو بنفسه الذى أجرى من الاستفتاءات العديدة المتناقضة..

وأصل الاستفتاء فى العالم كله أن يقول المواطن رأيه حول قضية واحدة نعم أو لا..

ولكن استفتاءات السادات كانت ليقول المواطن رأيه، فى عدد من الموضوعات تفوق العشرة!

وكانت النتيجة أيضا لاتقل عن ٩٩٪.. وكان وزير داخليته يقف أمامه فى مشهد تمثيلى يراه الناس على الشاشة الصغيرة ليقول أننا نعرف الذين قالوا لا... فهم قلة من العناصر المشبوهة، والمعروفة لدينا.. فالمعارضون لابد أن يكونوا من العناصر المشبوهة.. وإلا لما عارضوا..!

وهو بنفسه قال لصحفى أجنبى ردا على سؤال وجهه إليه أنه لولا الديمقراطية لأطلق عليه الرصاص!

وكان الصحفى يسأله عما إذا كان قد استشار الولايات المتحدة في اعتقال ١٥٠٠ من قيادات المعارضة، وذبح عدد من الصحفيين وأساتذه الجامعة بأن نقلهم من أعمالهم إلى أعمال أخرى فى الوزارات المختلفة بالمخالفة لكل قانون!!

هو بنفسه الذى خصص قاضيا معينا ليحكم بمصادرة صحف المعارضة كل أسبوع وفى النهاية أصبح هذا القاضى وزيرا...

ما أكثر ماقاله هو.. وما أكثر ما فعله هو تأكيدا «للمناخ الديمقراطى الذى حققه!

والحقيقة أن بداية حديثه عن الديمقراطية كانت ملفقة، وعن غير اقتناع لأنها جاءت نتيجة المصادفة.. فقد كان يستعد لإلقاء خطاب يوم ١٤ مايو عقب القبض على شركائه فى الحكم، يبرر فيه هذا الإجراء الذى اتخذه لكى ينفرد بالسلطة وحده، دون أن يشاركه أحد بالرأى.. ودون أن يكون لأحد فضل أو جميل عليه.. وقال أنه سوف يتحدث فى خطابه للناس عن أنهم منعوه من مقابلة روجرز وزير الخارجية الأمريكى، ولكن محمد حسنين هيكل نصحه، بأن يتحدث عن قضية الديمقراطية

وهكذا كان أول حديث له عن الديمقراطية ملفقا ولأنه لم يكن مقتنعا به وجاء نتيجة المصادفة البحتة، لذلك فإنه بعد كلامه عن الديمقراطية قال فى نفس الخطاب أنه سوف يفرم من يعارضة.

وبعد هذا الحديث بنصف ساعة أسقطت عضوية مجلس الامة عن كل معارضيه، دون أن تتبع أية إجراءات دستورية أو قانونية وكانوا قد اعتقلوا دون أن ترفع عنهم الحصانة البرلمانية، وسميت هذه الإجراءات المنافية للدستور، ولأبسط القواعد القانونية «ثورة» وأصبح يوم إهدار الدستور ديمقراطية.. بل عيداً للديمقراطية يحتفل به كل عام فقد كان يحتفل بعيد مجلس الشعب يوم ١٤ مايو من كل عام فى هذه المناسبة..

ولقد كانت بداية انفراد السادات بالسلطة اعتقال معاونيه كلهم.. وإسقاط عضوية مجلس الأمة عنهم.

ثم أعلن - فى ديمقراطية شديدة أنه سوف يغير اسم مجلس الأمة إلى مجلس الشعب - وفعلا تغير الاسم لأنه أراد ذلك رغم النص الدستورى الذى يقول بوجود مجلس أمة لا مجلس شعب.

وأصبح إسقاط عضوية مجلس الشعب عن المعارضين أسلوبا متبعا، فلم يحدث فى أى

برلمان فى مصر، فى أى عصر، ما وقع لمجلس الشعب فى عصر ديمقراطية المفرمة والأنياب التى أقامها السادات!!!

مذابح مجلس الشعب:

ولقد بدأت مذابح مجلس الشعب بإسقاط العضوية عن رئيس مجلس الأمة ووكيليه و١٤ عضوا ثبت أن بعضهم لاعلاقة له على الإطلاق بالذين اتهموا فى قضية مايو.

بل إن بعضهم لم يستدع للتحقيق أبدا، ولكن يبدو أن السادات وضع أسماء المطلوب إسقاط العضوية عنهم فى عجلة من أمره، أو أن البعض قد أضاف إليهم أسماء أخرى من عنده لتصفية حسابات قديمة وبعدها توالت المذابح فى مجلس الشعب.

إسقاط عضوية كمال الدين حسين:

قدمت الصحافة كمال الدين حسين الذى حصل على أغلبية كاسحة فى انتخابات مجلس الشعب عن دائرة بنها، على أنه بطل اضطهد أيام جمال عبدالناصر.

ولم يكن كمال الدين حسين سعيدا بهذه التقدمة، لأن خلافه مع عبدالناصر كما يرى، كان خلافا موضوعيا، وليس مجالا للمزايدة أو الاستثمار من جانب أية قوى، كما أنه يقول أن مجرد التفكير فى المقارنة بين عبدالناصر والسادات هى إهانة للشعب المصرى يرفضها كمال الدين حسين، فعبدالناصر كان زعيما، وكان بطلا، وكان وطنيا، وكان صادقا!!!

وقد وقع كمال الدين حسين فى فخ ديمقراطية السادات ودخل مجلس الشعب بالانتخاب، وعقب انتفاضة ١٨، ١٩ يناير أرسل برقيه للسادات من مكتب تلغراف الزمالك... جاء فيها:

«إن قراركم مستغلا المادة ٧٤ من الدستور الذى فسر لمصلحة الفرد الحاكم قرار خاطئ، وباطل دستوريا أحملكم وزره، وهو ازدراء بعقلية المصريين وإرادتهم وحريتهم وامتهان لمجلس الشعب وضرب بكل القيم الدستورية الحقة، ملعون من الله ومن الناس كل من يتحدى إرادة أمة أو يمتهن كرامة شعب. حسبى الله ونعم الوكيل، وإنا لله وإنا إليه راجعون».

وطلب السادات إلى مجلس الشعب إسقاط العضويه عنه بسبب هذه البرقية.

واجتمعت اللجنة فى نفس اليوم..

واتخذت كل الإجراءات فى نفس اليوم..

وأعد تقرير «قانونى» بإسقاط العضوية فى نفس اليوم، ويلاحظ فى كل قرارات إسقاط العضوية عن أعضاء مجلس الشعب التى تكررت كثيراً فى عهد السادات، أنها تتم بسرعة مذهلة.. وفى نفس اليوم..

ويروى القصة التقرير الذى أعدته اللجنة التشريعية برئاسة حافظ بدوى، وقد قرأه فى المجلس بجلسة ١٣ فبراير ١٩٧٧ العضو فتحى الكيلانى وقد جاء فيه:

١ ـ أحال المجلس بجلسته المعقوده بتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٧ إلى اللجنة التشريعية الاقتراح بإسقاط العضوية عن السيد كمال الدين حسين عبدالرحمن يوسف عضو المجلس عن دائرة بنها لدراسته على وجه الاستعجال.

٢ ـ تدارست اللجنة الموضوع بجلستها المعقودة مساءيوم ١٢ ـ ٢ ـ ١٩٧٧ ولم يحضر السيد العضو كمال الدين حسين عبدالرحمن يوسف هذا الاجتماع.

٣ ـ وقد تدارست اللجنة المناقشات التى دارت بجلسة المجلس صباح يوم ١٢ من فبراير سنة ٧٧ بشأن البرقية التى أرسلها السيد العضو إلى السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٧٧.

٤ ـ وقد استبان للجنة أن المادة (٤٧) من الدستور قد نصت على أن حرية الرأى مكفولة، كما قضت بأن «النقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى».

٥ ـ قد استبانت اللجنة أن السيد العضو كمال الدين حسين عبدالرحمن يوسف قد استغل فرصة إعلان بيان السيد الرئيس عن استخدامه كرئيس للدولة لسلطاته المقررة فى المادة (٧٤) من الدستور وإصداره القرار بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ لمواجهة الأخطار المحدقة بالوطن والتى كشفت عنها أحداث الشغب والتخريب التى وقعت يومى١٨، ١٩ يناير الماضى للنيل من شرعية الدستور، والمساس بالهيبة والاحترام الواجب لهما ولرئيس الدولة، وبأسلوب ينطوى على الطعن والتشهير والإساءة، والإهانة.

٦ ـ وقد عمد السيد العضو إلى إثبات العبارات الجارحة وغير اللائقة التى تضمنت كل

ذلك فى برقية أرسلها إلى رئيس الدولة وهو يعلم أنها بحكم طبيعتها تتداول بين العديد من الأشخاص بل لم يكتف بذلك وإنما أرسلها فى ذات الوقت إلى رؤساء تحرير الصحف قاصدا إلى نشرها، وقد تم نشرها بالفعل.

٧ ـ واستنادا إلى ما سبق جميعه فقد خلصت اللجنة إلى أن البرقية التى أرسلها السيد كمال الدين حسين عبدالرحمن يوسف إلى رئيس الجمهورية تنطوى على امتهان بالغ للقيم والتقاليد والأساليب الدستورية السديدة، وتمثل عدوانا على دستور الشعب، ورئيسه المنتخب فى زمن أزمة وفتنة، الأمر الذى ترى معه اللجنة أن ماارتكبه السيد العضو يعد خروجا جسيما على واجباته كعضو يمثل الشعب وعدوانا جسيما على حق الوطن والمواطنين.

٨ ـ ورغم إجماع اللجنة على أن ماوقع من السيد العضو يعد خطأ جسيماً فى أداء واجباته كنائب عن الشعب فإن أقلية من أعضائها تمثلت فى كل من السادة الأعضاء (ممتاز نصار، عادل عيد، أحمد ناصر، حسن عرفة) قد اتجهت إلى أن إسقاط العضوية عن السيد كمال الدين حسين عبدالرحمن يوسف يمثل أشد جزاء يجوز أن يوقعه مجلس الشعب على أى عضو من أعضائه وأنه قد يكون من المناسب ـ وما وقع من العضو من مخالفات جسيمة يشكل جرائم جنائية ـ أن يقدم للمحاكمة الجنائية عن هذه الجرائم بعد رفع الحصانة عنه على أن يتخذ المجلس قبله الإجراءات النظامية واللائحية المناسبة استنادا إلى ما يصدر ضده من أحكام قضائية.

إلا أن أغلبية أعضاء اللجنة لم توافق على هذا الرأى استنادا إلى أنه وإن كانت الأفعال التى اقترفها السيد العضو قد تنطوى على جرائم، فإن المطروح ليس مساءلته جنائيا عنها ولكن محاسبته عن السلوك الذى تنم عنه هذه الأفعال وينطوى على الخروج على واجبات العضوية.

٩ ـ وبناء على ما سبق جميعه وتطبيقا لنص المادة (٩٦) من الدستور ولأحكام المواد (٣٠٩) وما بعدها من اللائحة الداخلية للمجلس وللأسباب الواردة فى هذا التقرير فقد وافقت اللجنة على إسقاط العضوية عن السيد كمال الدين حسين عبدالرحمن يوسف لإخلاله الجسيم بواجبات عضويته، وتوصى اللجنة المجلس بتقرير ذلك».

ووافق مجلس الشعب على إسقاط العضوية بأغلبية ٢٨١ عضوا موافقون وغير الموافقين ٢٥ عضوا، وامتنع ثلاثة عن التصويت، وتغيب عن حضور الجلسة ٥١ عضوا.

وشهادة موسى صبرى تقول أن السادات هو الذى أصر على ضرورة إسقاط عضوية مجلس الشعب عنه.

وأنه بذلت محاولات للتوسط على أن يعتذر كمال الدين حسين، ولكن كمال الدين حسين ألقى بيانا بعيدا عن الاعتذار، فأصر السادات على إسقاط العضوية عنه..

أى أن السادات هو صاحب فكرة إسقاط العضوية وأن المجلس كان منفذاً فقط، ومن الغريب أن كمال الدين حسين أعاد ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب عن نفس الدائرة عقب إسقاط العضوية عنه. إلا أن السادات بديمقراطيته أصدر قانونا عن مجلس الشعب ينص على أن من تسقط عنه العضوية لايجوز له إعادة ترشيح نفسه.. وقد صدر القانون قبل الانتخابات بيومين وكان المقصود ألا يتمكن كمال الدين حسين من إعادة الترشيح..

بعدها أخذت عمليات إسقاط العضوية عن أعضاء مجلس الشعب المعارضين تتوالى.

ذبح الشيخ عاشور:

فى ظل الديمقراطية أيضاً أسقط مجلس الشعب عضويته عن الشيخ عاشور محمد محمد نصر، بعد أن قدمته صحافة السادات على أنه بطل مناضل ضد جمال عبدالناصر، وأنه راح وراء الشمس نتيجة لشجاعته فى مهاجمة عصر الديكتاتورية..!

ثم عادت الصحف بعد ذلك، وبعد إسقاط العضوية عنه، تقول إنه لم يكن مناضلا ضد عبدالناصر، وأنه لم يصبه أى أذى على الإطلاق.

وسوف نلخص قصة الشيخ عاشور عن طريق المذكرة التى أعدتها لجنة الشئون التشريعية برئاسة حافظ بدوى، والتى قرأها العضو على الجمل فى جلسة ٢٧ مارس ١٩٧٨:

١ ـ أحال المجلس بجلسة ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ إلى اللجنة الاقتراح بإسقاط العضوية عن السيد عاشور محمد محمد نصر.

٢ ـ تبين للجنة أنه قد صدر عن السيد العضو عاشور محمد محمد نصر خلال انعقاد جلسة المجلس صبيحة يوم ٢١ من مارس سنة ١٩٧٨ أثناء مناقشة السياسة التموينية، عدة عبارات تمس المجلس، كما صدر عنه هتاف بسقوط السيد رئيس الجمهورية.

٣ ـ عقدت اللجنة اجتماعها الأول لنظر طلب إسقاط العضوية مساء يوم ٢١ من مارس سنة ١٩٧٨ . . وقررت اللجنة تأجيل نظر الموضوع إلى مساء يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٨.

٤ ـ استعادت اللجنة المادة (٤٧) من الدستور.

٥ ـ وفضلا عن النصوص والأحكام، فإن التقاليد البرلمانية والعرف الدستورى، يحتمان أن يحاط المجلس، باعتباره مؤسسة دستورية تتكون من ممثلى الشعب المصرى المعبر عن إرادته، بالتوقير والهيبة والاحترام، ويتفرع على ذلك ضرورة احترام نظام الجلسة طبقا للائحة الداخلية للمجلس، واحترام الدستور والنظام الذى تتضمنه هذه اللائحة.

٦ ـ أن الديمقراطية الحقة بما تكفله من حرية الرأى، وحرية الفكر، وحرية النقد تقوم فى جوهرها على الحوار الموضوعى الحر، الذى يقرع الحجة بالحجة والدليل بالدليل، والبينة بالبينة.

٧ ـ أنه لا مراء فى أنه يوجد فرق شاسع، بين إبداء الرأى، وعرض الفكر والمناقشة الديمقراطية، والحوار الحر السليم، الذى تحميه وتقدسه أحكام الدستور.

٨ ـ رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، المختار من الشعب فى الاستفتاء العام بناء على ترشيح مجلس الشعب، ورمز الوحدة الوطنية الذى تتجسد فيه كرامة الأمة، وهيبة الدولة.

٩ ـ ثبت للجنة من مطالعة مضبطة مناقشات المجلس بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ ومن أقوال السيد العضو عاشور محمد محمد نصر أمامها أنه أثناء مناقشة السياسة التموينية وقف السيد العضو للكلام دون إذن من السيد رئيس المجلس، فطلب منه الجلوس إعمالا لأحكام اللائحة الداخلية، فقال العضو احتجاجا على ذلك أنه سوف يغادر القاعة، ووافق المجلس على إخراجه من القاعه فاندفع العضو إلى الهتاف قائلا «يسقط أنور السادات».

١٠ ـ ولما كان السيد العضو قد اعترف أمام اللجنة، بما هو ثابت فى مضبطة المجلس، وأضاف أنه ليس صغيرا لكى يعتذر عما قاله، وذكر تبريرا لما بدر منه، بأنه يعانى منذ تم انتخابه عضوا بالمجلس من عدم عناية الجهات المختصة بتحقيق شكاوى المواطنين التى تقدم بها وإهمال هذه الجهات بحثها، وإهانتها له.

١١ ـ تقدم العضو المستشار ممتاز نصار باقتراح رأى فيه الاكتفاء باستنكار ما وقع من

السيد العضو، فى ضوء دفاعه الذى أبداه أمام اللجنة، وذلك بصفة أصلية، وطلب إحالة ما ارتكبه السيد العضو إلى القضاء.

١٢ ـ ولا تجد اللجنة أى سند فى الدستور او القانون أن المجلس لايملك النظر فى اسقاط العضوية عن العضو لمابدر منه فى حق المجلس باعتباره مجنيا عليه.

١٣ ـ وترى اللجنة أن ما وقع من السيد العضو وهو ما اعترف به وأصر عليه أمامها، يعد إهانة لمجلس الشعب.

١٤ ـ ولاشك أنه مما يدعو للأسى والأسف، أن السيد العضو قد اندفع دون أية مقدمات، أو مبررات معقولة من سياق المناقشة التى كانت تجرى بالمجلس يوم ٢١ من مارس سنة ١٩٧٨ وبصورة غير مسبوقة فى تاريخ الحياة البرلمانية، إلى التطاول على السيد رئيس الجمهورية، رمز الدولة، ورئيس السلطة الشرعية فى البلاد، وعلم الوطن الذى رفعه الشعب فى قمة السلطات الدستورية، وذلك عندما انطلق فجاة يلقى قنبلته الصوتية،كما عبر عنها أمام اللجنة فى صورة هتاف بسقوط رئيس الدولة.

١٥ ـ وترى اللجنة أن التفسير الغريب الذى أدلى به العضو لتبرير مسلكه الشائن فيما ارتكبه، لايمكن لعقل سليم أن يقبله.

١٦ ـ وأنه لمن المؤسف أن يتذرع العضو أمام اللجنة تبريرا لما ارتكبه بأنه ممنوع من الكلام فى المجلس، وهو يتمتع بالحصانة البرلمانية، وأن حقه فى الكلام داخل جلسات المجلس ولجانه المختلفة تكفله أحكام الدستور.

١٧ ـ وترى اللجنة أنه تأسيسا على كل ماسبق فإنه لايتصور على أى أساس معقول يقبله المنطق السليم، أن يسمع أحد استماعا حسنا لمن تبدر منه هذه الإقوال، والهتافات التى صدرت عن السيد العضو.

١٨ ـ وجه السيد العضو هتافه إلى السيد الرئيس محمد أنور السادات الذى لايعد رئيس للدولة فحسب، بل زعيم أمة وقائد شعب، ومناضل حرب وسلم، شهد التاريخ بنضاله منذ صباه، وسجل بتضحياته أسمى قيم الحياة، وكان دائما نموذجا للمصرى، الذى يقدس الوطن وثراه أنه قد فتح للحرية بابها، وأوسع للديمقراطية رحابها، وأكد لمصر حقها وأعلى فى الدنيا شأنها.

حقق للقانون سيادته، وأعاد للقضاء قدسيته، وسجل للوطن عزته وكرامته، فقد أغلق

المعتقلات وأرسى دولة المؤسسات، وكتب لمصر الأصيلة فى مبادئها وقيمها وتقاليدها وحبها أنصع الصفحات وكانت بطولته الكبرى فى السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ حيث عبر بقواتنا المسلحة إلى النصر، الذى رفع رؤوسنا وحقق آمالنا، وجعلنا القوة التى تخشى وتهاب ويحسب لها ألف حساب وحساب.

الزعيم المنتصر الذى بادر من موقع القوة بعرض السلام العادل من منطلق الحضارة العريقة التى يمثلها شعبنا، فكان بطل السلام العالمى الذى أثار إعجاب كل شعوب الأرض فتركزت أبصارها عليه وعلى وطنه الذى يعمل من أجل تحقيق السلام.

أنور السادات الذى عاش فى قلوب شعبنا إنسانا قويا فى إيمانه منتصرا فى حربه وسلامه.

وبناء على ماسبق جميعه - وتطبيقا لنص المادة (٩٦) من الدستور وأحكام اللائحة الداخلية للمجلس، يكون السيد العضو عاشور محمد محمد نصر قد أخل إخلالا جسيما بواجبات عضويته بما ثبت قبله وما بدر منه على النحو السالف ذكره، ومن ثم فقد انتهت اللجنة إلى الموافقة على الاقتراح المقدم من أكثر من خمس أعضاء المجلس بإسقاط العضوية عن السيد العضو.. وقد وافق المجلس فعلا على ما رأته اللجنة بعد أن انسحب ممثلو حزب الوفد، ورفض ١٦ عضوا.

ويقول موسى صبرى «إن الرئيس كان مستعدا لمعالجة موضوع الشيخ عاشور بعقوبة جزئية مثل وقفه بعض الوقت كما تنص لائحة المجلس وكان هناك رأى عام بين المثقفين المؤيدين للرئيس السادات بأنه أكبر من أن يكون طرفا مقابلا للشيخ عاشور».

واتصل موسى صبرى بالرئيس كما يقول وأقنعه، وطلب منه أن يكتب نص رسالة يبعث بها إلى رئيس مجلس الشعب ليعفو عن الشيخ ولكنه عدل عن رأيه لأنه وجد أن هدف بعض فصائل المعارضة هو الهجوم على شخص الرئيس!!

أى أن موسى صبرى يعترف أن الذى أسقط عضوية الشيخ عاشور هو السادات، وليس مجلس الشعب، ومجلس الشعب كان مجرد واجهة لتنفيذ رغبات الرئيس وتوجيهاته!

ذبح عبدالفتاح حسن:

فى يوم واحد أسقط مجلس الشعب العضوية عن اثنين من أعضائه، هما عبدالفتاح

حسن الذى حصل فيما بعد على حكم من القضاء بأن إسقاط العضوية عنه كان باطلا، وحصل على تعويض عن هذا القرار الجائر.

فى نفس اليوم أسقط المجلس عضويته عن أبوالعز الحريرى عضو حزب التجمع الوطنى.

وكان أحد عضوين يمثلان الحزب فى مجلس الشعب، ولكن السادات الذى لم يكن يطيق حزب التجمع عز عليه بديمقراطيته الفريدة أن يكون للحزب مجرد عضوين اثنين بالمجلس..

ولقد جاء إسقاط عضوية عبدالفتاح حسن بعد استفتاء حماية الجبهه الداخلية الذى أجرى عقب انتفاضة ١٨، ١٩ يناير، وحظر على السياسيين السابقين ممارسة الحياة السياسية، عندما أعاد العزل السياسي الذى كان مطبقا من قبل لمدة محدودة.. ولقد وضعت اللجنة التشريعية برئاسة حافظ بدوى مذكرة طالبت فيها المجلس بإسقاط العضوية عن عبدالفتاح حسن، وقد جاء فيها:

١ ـ أحال المجلس بجلسته المعقودة فى ١٣ ـ ٦ ـ ١٩٧٨ إلى اللجنه التشريعية كتاب المدعى العام الاشتراكى رقم ٣٣ والمؤرخ ٧ ـ ٦ ـ ١٩٧٨ والموجه إلى السيد رئيس المجلس والمرفق به بيان أسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وقد تضمن هذا البيان اسم السيد عبدالفتاح حسن حيث تولى وزارة الشئون الاجتماعية منتميا لحزب الوفد القديم.

وقد استبان للجنة مما سبق أنه قد ورد اسم السيد العضو عبدالفتاح حسن فى بيان المدعى العام الاشتراكى عمن تقلدوا مناصب وزارية لأحزاب سياسية عدا الحزبين الوطنى والاشتراكى (مصر الفتاه) فيما قبل ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ ـ وذلك تحت رقم (٢).

وقد تبين للجنة من الاطلاع على اقتراح إسقاط العضوية عن السيد العضو عبدالفتاح حسن ـ أن هذا الطلب قد قدمه أكثر من خمس الأعضاء إلى رئيس المجلس بالنيابة فأحاله المجلس إلى اللجنة التشريعية بجلسته المعقودة صباح ٢٤ ـ ٦ ـ ١٩٧٨ ـ وقد أسس الأعضاء اقتراحهم على أساس أن انطباق المادة الرابعة من القانون المذكور على السيد العضو يترتب عليها حرمانه من حقوقه السياسية.

٣ ـ انتهت اللجنة إلى انطباق أحكام المادة الرابعة من القانون رقم(٣٣) لسنة ١٩٧٨

بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى على السيد العضو عبدالفتاح حسن وحرمانه من الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو مباشـرة أى حق أو نشاط سياسى نتيجة لذلك وقبول الاقتراح المقـدم من بعض السادة الأعضاء بإسقـاط العضوية عنه لهذا السبب من الناحـيتين الشكلية والموضوعية.

ولم يوافق على ما انتهت إليه اللجنة طالبا إثبـات اعتراضهم بالاسم السادة الأعضاء (المستشار ممتاز نصار ـ د. حلمى مراد ـ أحمد ناصر ـ بهنساوى وزير بهنساوى).

وقد أرفقت اللجنه بمذكرتها بياناً بأسماء ثمانية أشخاص تقلدوا مناصب وزارية لأحزاب سيـاسية عدا الحـزب الوطنى والحزب الاشتراكى (مـصر الفتـاة) فيما قـبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، مقررة حرمانهم من حقوقهم السياسية وهم:

ـ فؤاد سراج الدين. . تولى وزارات الزراعة، المواصلات، الداخلية منتميا لحزب الوفد القديم كما عمل سكرتيرا لحزب الوفد القديم.

ـ عبدالـفتاح حسن محـمد. . . تولى وزارة الشئـون الاجتماعيـة منتيما لحـزب الوفد القديم.

ـ إبراهيم فرج مـسيـحة ـ محـام ـ تولى وزارة الشئـون البلدية والقروية لحـزب الوفد القديم.

ـ عبدالمجيد عـبدالحق إبراهيم سليمان ـ محام ـ ولى وزيرا للدولة منتمـياً لحزب الوفد القديم.

ـ إبراهيم عبـدالهادى المليجى، رئـيس الحزب السعـدى وتولى رئاسة الوزارة ـ منتمـيا لحزبه.

ـ حامد زكى مصطفى، محام وتولى وزيرا للدولة منتمياً لحزب الوفد القديم.

ـ محمد زكى عبدالمتعال سيد، محام، تولى وزارة المالية منتمياً لحزب الوفد القديم.

ـ محمد صـلاح الدين أحمد عثمان، مـحام تولى وزارة الخارجية منتمـيا لحزب الوفد القديم. . .

وقد وافق المجلس على إسـقاط عضـوية عبدالفـتاح حسن ٢٧٣ عـضوا، ورفض ٢٦ عضوا.

أبو العز الحريرى:

أما قصة إسقاط عضوية مجلس الشعب أبو العز الحريرى فقد بدأت بتقارير من المباحث العامة للمدعى العام الاشتراكى أنه يقود مظاهرات وأنه كان يردد فى مظاهرة هتافات ضد الصلح مع إسرائيل، وأيضا ضد توجهات السادات الانفتاحية... والمذكرة التى أعدها حافظ بدوى رئيس اللجنة التشريعية لمجلس الشعب مطالباً بإسقاط العضوية تروى القصة... ويمكن أن نقرأ من صفحاتها الطويلة القضية باختصار:

١ - أحال المجلس يوم ٢٤ من يونية ١٩٧٨ إلى اللجنة التشريعية مذكرة السيد المدعى العام الاشتراكى المؤرخة ١٩٧٨/٦/٢٠ بشأن الأفعال التى ارتكبها السيد/ أبو العز حسن الحريرى عضو المجلس عن دائرة قسم كرموز بمحافظة الاسكندرية فى يومى ٢٥ أبريل، ١٦ من مايو سنة ١٩٧٨، كما أحال المجلس فى ذات الجلسة إلى اللجنة الاقتراح المقدم من بعض أعضاء المجلس بإسقاط العضوية عن السيد العضو لانطباق نص المادة (٩٦) من الدستور عليه لإخلاله بواجبات العضوية بناء على ماهو منسوب إليه فى مذكرة المدعى العام الاشتراكى.

٢ - استبان للجنة من مذكرة المدعى العام الاشتراكى أن السيد العضو أبو العز حسن الحريرى قد عقد العزم على تدبير التجمهر والتظاهر تحت قيادته بحجة الدعاية الانتخابية لمرشح حزبه ورغم تنبيهه من سلطات الأمن المسئولة إلى حظر التجمعات والمظاهرات فى هذا اليوم.

وأن التجمهر الذى قاده لم يكن له هدف يتصل بالمعركة الانتخابية ذاتها. بل كان هدفه ظاهر الهتافات إثارة الصراع الطبقى والتشكيك فى السلطات الشرعية المسئولة فى الدولة والتعريض بها والنظام الاشتراكى الديمقراطى، ومن أمثلة الهتافات، «عاوزين حكومة حرة.. العيشة بقت مرة».. «ياحرية فينك فينك» «ياحرية الأسياد.. عم الظلم والاستبداد».. «ياشعب غيّر. غيّر... العيشة بقت تحيّر».. «يايسار سير سير... احنا جنودك للتغيير»...

٣ - تبين للجنة من الاطلاع على تقرير مفتش مباحث أمن الدولة بالإسكندرية بشأن المقبوض عليهم بواقعة التظاهر آنفة الذكر أنهم من الماركسيين ومثيرى الشغب.. وذوى النشاط اليسارى الملحوظ بحزب التجمع الوحدوى التقدمى.

٤ ـ ذكر العضو فى أقواله أمام اللجنة أنه كان فى مظاهرة انتخابية وإنما فى شارع آخر غير ما ورد بتقرير المدعى العام الاشتراكى، وأن قوات الأمن قد حاصرتها من الأمام ومن الخلف ولم تستطع أن تقبض إلا على تسعة أفراد وهذا يدلل على أنه لم يكن عدد المتجمهرين أربعمائة شخص.

٥ ـ ترى اللجنة أن ما هو ثابت قبل العضو فى هذا الصدد ينطوى على إخلال بواجبات عضويته.

كذلك فإن اللجنة ترى أن مابدر من العضو من هتافات لا صلة بينها وبين المعركة الانتخابية والدعوة إلى المرشح الذى ينتمى إلى حزبه يمثل تعمدا مقصودا للإثارة والتربص مما يهدد السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية.

ولما كان كذلك، وكان الاقتراح المقدم بإسقاط العضوية محل البحث قد استوفى أوضاعه الشكلية التى حددتها أحكام اللائحة الداخلية للمجلس وما بعدها كما أنه يقوم على أساس سليم من الناحية الموضوعية كما هو ثابت قبل العضو من إخلاله إخلالا جسيما بواجبات عضويته.. فإن اللجنة قد انتهت إلى الموافقة على إسقاط العضوية عن السيد العضو أبو العز حسن الحريرى لإخلاله إخلالا جسيما بواجبات عضويته وقد عارض فيما انتهت إليه اللجنة السادة الأعضاء (ممتاز نصار، وحسين عرفة، وكمال سعد)...

وأحمد فرغلى أيضا:

وأسقطت عضوية مجلس الشعب عن النائب أحمد فرغلى أيضا!

ولقد كانت بداية إسقاط العضوية هو موسى صبرى الذى كتب سلسلة من المقالات طالب فيها باتخاذ هذا القرار!

كان أحمد فرغلى قد خاض المعركة الانتخابية لعضوية مجلس نقابة الصحفيين، ومنحه الصحفيون ثقتهم وفاز بعضوية المجلس...

كما كان قد هاجم المهندس عثمان أحمد عثمان بجلسة ١٣ مايو ١٩٨١، وطالب بإحالته إلى لجنة القيم بسبب هجومه على جمال عبدالناصر فى كتابه «صفحات من تجربتى».

ورفض أحمد فرغلى تقرير اللجنة التى شكلت لدراسة الكتاب وتراجع المهندس عثمان أمامها!!

وكانت أزمة أحمد فرغلى عضو حزب العمل المعارض، أنه قال فى مؤتمر صحفى للحزب خارج البرلمان أن الحكومة كانت تعد لاغتيال خالد محيى الدين فى بلدته أسيوط...

واعتبر موسى صبرى كلمات أحمد فرغلى تهدد السلام الاجتماعى، والأمن، وتدعو إلى فتنه.. فى مقال نشره فى جريدة الاخبار، التقطه بالاتفاق والتخطيط عضو مجلس الشعب للحزب الوطنى عن دائرة منوف نصر عبدالغفور جمعة، وقدم سؤالا لوزير الداخلية النبوى إسماعيل.. ثم أحيلت الأوراق كلها إلى اللجنة العامة لمجلس الشعب برئاسة محمد رشوان «الذى سبق أن أعد تقرير لجنة المجلس عن كتاب عثمان أحمد عثمان وبرأه فيه».

ووضعت اللجنة تقريرا يدين أحمد فرغلى، ويطالب بإسقاط العضوية عنه.

وفعلا أسقطت عنه العضوية بموافقة ٢٧٩ نائبا مقابل ١٧ نائبا رفضوا وامتنع خمسة نواب عن التصويت..

والتقرير الذى أعدته اللجنة كفيل بإعطاء أبرز صورة لديمقراطية عصر السادات قال التقرير:

ناقشت اللجنة العامة التقرير المرفوع إليها من لجنة القيم بتاريخ ٢٧يوليو ١٩٨١.. بشأن اتهام العضو للحكومة لايتصل بعمله البرلمانى من قريب أو بعيد وأن الاتهام ثابت بيقين من أقوال الصحفيين الذين حضروا هذا الاجتماع وما نشرته الصحف الأجنبية..

وقد تسلم أحمد فرغلى دعوة من رئيس اللجنة وقع عليها بالعلم تطلب منه الحضور الساعة الواحدة ظهر الاثنين ١٠/٨/ ١٩٨١..

وقد أشر السيد العضو على هذا الخطاب بأنه حصل على إجازة مرضية لمدة ثلاثة أيام وسيحضر فى حالة شفائه يوم الثلاثاء وإذا تعذر فسيحضر يوم الأربعاء ١٢/٨/ ١٩٨١.

وانتقل السيد وفيق عبدالعزيز الموظف بالمجلس بصحبة السيد الدكتور فاروق محمد بيومى المدير العام للشئون الصحية بالمجلس إلى مستشفى الأمل بجاردن سيتى حيث وقع السيد الدكتور فاروق بيومى الكشف على السيد أحمد فرغلى وأرسل إلى رئيس اللجنة أن

حالته الصحيـة متحسنة على العلاج السابق وصفه وأصـبح ضغط الدم والحرارة فى الحدود الطبيعية مما يسمح له بالحضور إلى المجلس..

وقد دارت مناقشـة عما إذا كانت الواقعة المنسـوبة للسيد العضو أحمـد فرغلى تخضع للمساءلة البرلمانية وما يترتب عليها من اتخاذ إجراءات تأديبية نحو العضو فى إطار الدستور والقانون...

وقد وافقـت اللجنة بالإجماع فيـما عدا ثلاثة أعضـاء من أعضائها على أن مـا ارتكبه السيـد العضو يمـثل إخلالا بواجبـات وظيفته مما يرتـب فقد الثقـة والاعتبـار وأنه يخضع للمساءلة البرلمانية...

وقد تأكدت اللجنة بعد المناقـشة من صحة ثبوت الواقعة المنسوبة للسيـد العضو أحمد فرغلى من خلال الأدلة الآتية:

أولاً: ما أثبـته السـيد نائب رئيس مـجلس الوزراء ووزير الداخليـة فى الجلسة الثـانية والخـمسـين عند نظر طلب الإحـاطة المقدم من السـيد العـضـو نصر عـبدالغـفور بتـاريخ ١٩٨١/٥/٢٣..

ثانياً: اعترافة أمام لجنة القيم، فقد ذكـر السيد العضو أمام لجنة القيم أنه أثناء حضوره إلى القاهرة تصادف جلوسه بجوار أحد القضاة الذى أبلغـه بحفظ التحقيق الخاص بالاعتداء الذى وقع فى مؤتمر حزب العمل فى محافظة أسيوط، وأن ذلك القول قد ترك فى نفسه أثرا جعله يتحدث فى المؤتمر قائلا بأن هناك إشاعة عن نية الاعتداء على خالد محيى الدين، ولا ريب فى أن هذا يعتبر اعترافا كاملا بصحة إسناد الواقعة إليه.

ثالثاً: هناك اعتراف آخر ذكره السيد العـضو، أمام لجنة القيم، حينما سئل عن تعريف الإشاعـة من وجهة نظره، فقـال «إن فى تقديره لاتوجد إشاعـة إلا ذا كان فيهـا جانب من الصحة».

ولاشك أن اتهام عضو بمجلس الـشعب الحكومة بتدبير اغتيـال رئيس حزب معارض، بل حتى مـجرد ترديده إشـاعة كاذبة فى هـذا الشأن، يؤدى إلى تكدير الأمن العـام وإلقاء الرعب بين الناس، فضلا عن مسـاسه بالسلام الاجتماعى، ويزيد من جسامـة المسئولية فى هذا الشأن أن يردد ذلك عضو فى مجلس الشعب تحرى الدقة فى كل مايصدر عنه من أقوال أو أفعال.

وقد استبعدت اللجنة افتراض حسن النية لدى العضو حيث كان فى إمكانه أن يتقدم بطلب إحاطة عاجل حول هذه الواقعة طبقا للائحة..

ويبين مما تقدم أن الوقائع المنسوبة للسيد العضو أحمد فرغلى وثبوت صحتها وجسامتها تستوجب المساءلة البرلمانية وإسقاط العضوية وهكذا أسقطت العضوية».

هل شهد العالم كله ديمقراطية مثل هذه؟!..

وهل تبينا التربص بقوى المعارضة، وإبعادها عن البرلمان فى ظل الحديث عن الديمقراطية لأسباب واهية وبحجج تافهة.

وذبح مجلس الشعب نفسه:

مجلس الشعب هو أحد الفصول فى ديمقراطية السادات..!

لم يشهد برلمان فى مصر منذ عرفت الحياة النيابية هذه المذابح للأعضاء المعارضين بالجملة مثلما حدث فى برلمان ولكنها كانت تجد باستمرار من يدافع عنها. .وعن السادات فى ظل الديمقراطية.. وسيادة القانون!

ولقد كان يملك الأغلبية الساحقة فى مجلس الشعب.. سواء جاءت نتيجة انتخابات صحيحة ـ! ـ أو غير صحيحة، وعن طريقها استطاع أن ينفذ ما يريد، وأن يصدر ما يشاء من قوانين..

عندما عارض خمسة عشر عضوا اتفاقية الصلح المنفرد مع العدو الصهيونى أصدر قرارا بحل مجلس الشعب كله حتى يتخلص منهم، أى أنه لم يطق مجرد معارضة خمسة عشر عضوا فقط من بين ٣٦٠ عضوا..

يوم ١٠ أبريل أحال مجلس الشعب المعاهدة إلى لجنة العلاقات الخارجية والشئون العربية والأمن القومى والتعبئة القومية، وعرض التقرير على المجلس يوم ١٩ أبريل.. وقد وافق على المعاهدة ٣٢٩ عضوا، وعارض ١٥ عضوا وتغيب عن الجلسة ثلاثة عشر عضوا، وامتنع عضو واحد عن التصويت.

وبعد الموافقة قامت السيدة فايدة كامل وهتفت بحياة الرئيس ومجلس الشعب، وغنت نشيد بلادى بلادى وغنى وراءها أعضاء المجلس... وانسحب المعارضون.

وقال الدكتور صوفى أبو طالب «نقول جميعا لأنفسنا مبروك».

ورفع الجلسة قائلا على نحو ما سجلت مضبطة الجلسة: ترفع الجلسة على أن يعود المجلس للانعقاد فى تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٩.

ومضى يومان على هذه المظاهرة الهادرة، التى غنى فيها أعضاء المجلس، وهتفوا بحياة الرئيس... ثم أصدر السادات يوم ٢٨ أبريل القرار الجمهورى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٩ بحل مجلس الشعب..

فهل حل المجلس بسبب خلاف مع الأعضاء، كنص الدستور أم لضيق السادات بمعارضة عدد من أعضاء المجلس وهم الذين تم إسقاطهم فى الانتخابات التالية جميعاً عن طريق التزوير!

وقبل الانتخابات الجديدة أصدر السادات مرسوماً بقانون بموجب التفويض الممنوح له ينظم عملية الانتخابات، ويحظر على المرشحين والناخبين مناقشة المعاهدة التى وقعها مع العدو الصهيونى.

وبعدها أصدر النبوى إسماعيل القرار رقم ٩٥١ لسنة ٧٩ ينص على أنه يحظر أن تتضمن الدعاية الانتخابية أية عبارة أو رسوم أو صور أو أية طريقة أخرى للتعبير، إذا كانت تنطوى على الدعوة إلى ازدراء أو كراهية أو مناهضة أو رفض المبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام ومبادئ تنظيم الدولة يوم ٢٠ أبريل١٩٧٩!

هذا فقط نموذج يعكس ديمقراطية عصر السادات، وأيضا حمايته لمعاهدته مع العدو الصهيونى، ومنع حتى مجرد مناقشتها مع الشعب! فلم يطق أنور السادات الديمقراطى ١٥ نائبا معارضا.. ومن أجلهم خالف الدستور وأصدر قرارا بذبح مجلس الشعب كله.

ديمقراطية الرأى الواحد:

وكان وزير الإعلام الدكتور جمال العطيفى قد تصور أن شعارات الديمقراطية التى يعلنها السادات صحيحة.. فنظم ندوات فى التليفزيون حول القضايا السياسية والاجتماعية اشترك فيها ممثلون عن كل التنظيمات السياسية المسموح بها، اليمين واليسار والوسط.

ونجحت التجربة، وسمع الناس لأول مرة آراء مختلفة تمثل الاتجاهات السياسية فى المشاكل التى تواجههم..

ولكن هذه الندوات لم تستمر أكثر من ثلاثة شهور، بعدها أصدر السادات تعليماته بمنع الرأى الآخر من أجهزة الإعلام الرسمية.. الإذاعة والتليفزيون والصحافة أيضا..

كانت ديمقراطية السادات ذات طبيعة خاصة.. هى الحرية الكاملة فى ترديد أى رأى بحيث يكون مطابقا لرأيه هو وحده فقط..

وعندما خالف وزير الإعلام هذه القاعدة.. أبعد الوزير نفسه..

لقد أقال الدكتور العطيفى من منصبه، وجاء من بعده الأستاذ عبدالمنعم الصاوى صهر المقاول عثمان أحمد عثمان.

وقال لى الدكتور العطيفى - فى حديث مسجل - أنه أبعد لأنه سمح للرأى الآخر أن يطل برأسه من خلال أجهزة الإعلام الرسمية وخاصة التليفزيون.

وكان السادات قد أبعد عن الإذاعة والتليفزيون عددا من خيرة المذيعين، والمذيعات، والمخرجين والفنيين لأسباب غير معروفة، بذل وزراء الإعلام المختلفين جهدا لدى السادات، أمكن خلاله إعادة بعضهم، ولجأ بعضهم إلى القضاء الذى حكم لصالحه ولكنه لم يعد إلى الميكروفون..

ولقد أشيع أن الذين أبعدوا هم من أعضاء تنظيم طليعة الاشتراكيين، ولكن يبدو أن ذلك ليس صحيحا فإن السيدة همت مصطفى أقرب العاملين فى التليفزيون إلى الرئيس، كانت هى مسئولة التنظيم الطليعى فى الإذاعة والتليفزيون.. وقد رقيت فى عهد السادات.. ولم تضر مثل زملائها، الأمر الذى يستبعد معه أن يكون سبب الإبعاد هو عضويتهم فى تنظيم طليعة الاشتراكيين.

استفتاءات السادات:

تجلت ديمقراطية السادات فى كثرة عدد الاستفتاءات التى قام بها وخاصة فى سنواته الأخيرة ونتائج الاستفتاءات دائما كانت متقاربة جدا، فهى ٩٩,٥٪ حتى لو كان المستفتى عليه قضايا تمس أمن الناس، وتعنى موافقة المواطن عليها أن يلقى هو بنفسه أو بأحد أبنائه فى السجن.

مثلا استفتاء ١٠ فبراير ١٩٧٧ بعد مظاهرات الخبز كانت تنص على الموافقة على عدد

من الأمور الغـريبة والمتناقـضة. . إذ ينص على حرية تكويـن الأحزاب وفقـا للقانون الذى «سيصدر» من السلطة التشريعية، وأن عقوبة الانضمام للتنظيمات السرية أو الدعوة لإنشائها هى الأشغـال الشاقة المؤبدة أو المؤقـتة ونفس العـقوبة لمن تجمـهر بقصـد تخريب أو إتلاف الأملاك العامة أو التعاونية أو الخاصة وتطبق أقصى العقوبة على المحرضين والمشجعين، كما يعاقب بالأشغال الـشاقة كل من دبر أو شارك فى تجمهر يؤدى إلى إثـارة الجماهير، والذين يضربون عن عملهم عمـدا متفقين فى ذلك أو مبتـغين تحقيق غرض مشتـرك، كما يعاقب بالأشغال الشاقة كل من دبر أو شارك فى تجمهـر أو اعتصام من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر. .

وقد تضمن الاستفتاء أيضا عقوبات على التهرب من الضرائب.

وكانت نتـيجة هذا الاسـتفتـاء ٩٩,٤٣٪، أى أن الجماهيـر التى خرجت غاضـبة فى ١٩،١٨ يناير قد وافقت على أن تدخل بنفسها السـجن، وعندما صدر قانون الأحزاب بعد ذلك وضع من القيود ما يحول دون حرية تكوين الأحزاب.

ثم كان هناك استفتاء جديد. . للعزل السـياسى ولوضع مزيد من القيود على الممارسة الديمقراطية. . فنص على عدم جواز تقلد وظائف الدولة أو الترشيح للتنظيمات المختلفة أو الكتابة فى الصحـف أو العمل فى أى وسيلة للإعلام كل من يثبـت أنه يدعو أو يشارك فى الدعـوة لمبادئ تتنافى مع أحكام الشـرائع السمـاوية، وأنه لايجـوز الانتماء إلـى الأحزاب السياسية أو ممارسة نشاط سياسى لكل من تقلد مناصب وزارية منتميا إلى الأحزاب السياسية قبل الثـورة، أو اشترك فى قـيادة هذه الأحزاب فـيما عـدا الحزب الوطنى، وحزب مـصر الفتاة، كذلك كل من أدانتهم محكمة الثورة ومن شكلوا مراكز قوى بعد الثورة وأحيلوا إلى المحكمة فى قضية مايو ١٩٧١.

وكذلك من أتى أفـعالا من شأنهـا إفساد الحيـاة السياسـية فى البلاد وتعـريض السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية للخطر أو نشر مقالات أو إشاعات كاذبة.

وعهـد الاستفـتاء إلى المدعى العام الاشـتراكى سلطة التحـقيق والادعاء بالنسـبة لأى مخالفة للقوانين التى يصدرها مجلس الشعب فى هذا الشأن.

وكانت الموافقة على هذا الاستفتاء بنسبة ٩٨,٢٧٪ وبناء على هذه النتيجة قدم عدد من الصحفيين إلى المدعى العام الاشـتراكى للتحقيق معهم، وأصدرت الجمعيـة العمومية لحزب الوفد قرارا بحل الحزب.

وقرر السادات إجراء استفتاء ثالث فى أبريل ١٩٧٩ بعد توقيع معاهدة الصلح مع إسرائيل نص على عدد من الأمور منها الموافقة على المعاهدة وحل مجلس الشعب، وإنشاء مجلس الشورى وتقنين الصحافة كسلطة رابعة. . وكانت نتيجة هذا الاستفتاء ٩٩,٩٣٪.

ثم جاء استفتاء رابع بتعديل الدستور وكان هدفه الأساسى السماح لرئيس الجمهورية بأن يتولى منصبه دون تحديد لمدة زمنية. . . وكان الدستور ينص على أنه ليس من حق رئيس الجمهورية أن يتولى منصبه أكثر من مرتين اثنتين فقط. .

ثم كان الاستفتاء الأخير على قرارات ٥ سبتمبر باعتقال ١٥٣٦ من القيادات السياسية، وبإغلاق ٦ مجلات، وحل الجمعيات الدينية، ونقل ٦٥ أستاذا جامعيا و٦٣ صحفيا إلى وظائف أخرى، وبإلغاء تعيين الأنبا شنودة بابا للإسكندرية. . وكانت الموافقة على القرارات بنسبة ٩٩,٥١٪ أيضاً.

والملفت أن السادات فى حديثه حول قرارات ٥ سبتمبر قال أنه يستخدم حقه فى الدستور حيث تنص المادة ٧٤ أنه إذا قام خطر فإن لرئيس الجمهورية أن يتخذ من الإجراءات مايراه ثم يستفتى الشعب عليها، وقال السادات أنه حتى إذا كان الدستور لايعطيه حق اتخاذ هذه الإجراءات فقد كان سيتخذها!

وقد عرضت هذه القرارات على القضاء الإدارى برئاسة المستشار سعد أبوعوف، وعضوية الأستاذين المستشارين عبداللطيف أحمد أبو الخير، وفاروق عبدالبر وحضور الأستاذ المستشار جودة عبدالمقصود فرحات مفوض الدولة.

وقالت المحكمة أن قرارات السادات باطلة وغير قانونية وحكمت بالإفراج عن المعتقلين وعودة الصحفيين، وأساتذة الجامعات، والصحف التى صودرت. . وكان الرئيس حسنى مبارك قد اتخذ قرارات تقضى بإلغاء ماحدث فى ٥ سبتمبر ١٩٨١. . .

وقد تضمنت قرارت ٥ سبتمبر على إبعاد ٦٥ من أساتذة الجامعات بسبب آرائهم السياسية، ونقلهم إلى الوزارات والمصالح الحكومية فى غير تخصصاتهم وهم:

د. إبراهيم صقر ـ د. شادية الشيشينى سعد ـ د. أمينة رشيد ـ د. أحمد عبدالحميد عامر ـ د. سعيد صلاح الدين النشائى ـ د . حسن حنفى حسانين ـ د. مختار تهامى ـ د. عمرو محى الدين ـ د. عواطف عبد الرحمن ـ د. يحيى الجمل ـ د. محمد عبدالمنعم تليمه ـ مهندس أحمد حسن الأهوانى ـ د. السيد محمد البحراوى ـ د. نصر حامد رزق ـ

د. جابر عصفور ـ د. محمد عبدالمحسن طه بدر ـ د. محمود عاطف على محمد البنا ـ د.صلاح عباس عبدالسميع ـ د. مصطفى زاهر سليمان ـ د. صبرى المتولى المتولى ـ د. محمد الإبراشى ـ د. فؤاد فوزى سعد جرجس ـ د.عاصم عبدالفتاح فهيم ـ د. محمد محمد إبراهيم شريف ـ د. شكرى محمود عرفه ـ د. محمود محمد السقا ـ د. نعمان جمعة ـ د. عبدالحميد محمد كمال حشيش ـ د. محمد حامد دويدار ـ د. حسن أبو السعود على ـ د. محمد عبدالمنعم خربوش ـ د. محمد عصمت زين الدين ـ د. عمر عبدالعزيز السباخى ـ د. أبو الحسن قطب عبدالعزيز محمود ـ د. على رفعت عبدالحميد حمدى ـ د. أحمد صبرى عبدالغفار ـ د. سامى عبدالمنعم محمد طعيمة ـ د. محمد عبدالرحمن سيد أحمد ـ د. محمد عبدالودود خليل ـ د. حلمى محمد صادق حتحوت ـ د. محمد أشرف بيومى ـ د. عادل أحمد على حشيش ـ د. رضوى مصطفى عاشور ـ د. مراد وهبه جبران ـ د.فرج أحمد فرج ـ د. ممدوح كامل الموصلى ـ د. لطيفة الزيات ـ د. حامد إبراهيم الموصلى ـ د. عزت محمد قرنى ـ د. عبدالخالق محمد لاشين ـ د. زكريا عبدالرحمن الحداد ـ د. عباس عبدالرحمن أبو عوف ـ د. أسامة خليل أبو العطا ـ د. ميلاد ميخائيل حنا ـ د. السيد محمد عبدالرسول ـ د. عبدالقادر عبدالنبى خليف ـ د. أحمد يس نصار ـ د. محمد السيد حبيب ـ د. جمال محمد محمود رماح ـ د. الشافعى محمد بشير ـ د. دسوقى حسن السيد شملول ـ د. محمد أحمد عبدالرحمن ـ د. متولى يوسف شلبى (وشهرته رؤوف شلبى) ـ د. خيرى الأشوح ـ د. عاطف البنا.

كما تضمنت القرارات إغلاق عدد من الصحف والمجلات وتضمن قرار السادات رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨١ على إغلاق الجمعيات الآتية:

جمعية الخلفاء الراشدين بمصر الجديدة ـ جمعية الطبية الإسلامية بالقاهرة ـ جمعية الدعوة الإسلامية ببنى سويف ـ جماعة أنصار السنة المحمدية ببورسعيد ـ جماعة أنصار السنة المحمدية بسوهاج ـ جمعية فجر الإسلام الخيرية بالإسكندرية ـ جمعية الهداية الإسلامية بالسويس ـ الجمعية الإسلامية للدعوة و تنمية المجتمع بأسيوط ـ جمعية النهضة الإسلامية بالفيوم ـ جمعية مسجد السلام باستانلى بالإسكندرية ـ جمعية أبناء خدمة الجيل بالقاهرة ـ جمعية الكرامة القبطية بالقاهرة ـ جمعية الإصلاح القبطى الأرثوذكسية بالإسكندرية ـ جمعية ثمرة الإيمان الأرثوذكسية بأسيوط.

اللعبة الأمريكية:

لقد كانت الديمقراطية هى لعبة السادات المفضلة وكان مشغولا بها، وتستنتج مندوبة التليفزيون الأمريكى بالقاهرة بأن سبب ذلك يرجع إلى أن هذه اللعبة أمريكية فى الأساس.

وأنه أدخل عليها تعديلات مبتكرة بحيث لم تصبح ديمقراطية شرقية أو غربية بل إنها كانت ديمقراطية موجهة بالكامل ضد المصريين «الذين لايعرفون مصلحتهم، ولاينبغى تعريضهم للتفكير لأنفسهم».

وتقول المندوبة الأمريكية «إنها كانت لعبة غير نظيفة، فالسادات هو وحده المسموح له بالغش فى اللعب، فإذا خطر لأى واحد من اللاعبين الآخرين أن ينقد بعض حركاته أو يتحدى بعض تحولاته المفاجئة فإنه سرعان ما يلقى خطبة عصماء عن تلك الحفنة من التافهين غير المسئولين الذين يسيئون إليه وإلى ديمقراطيته، وفى نهايتها يعلن إلغاء المسرحية بأكملها، ثم يبدأ من نقطة الصفر مرة أخرى بقواعد جديدة، ومجموعة أخرى من اللاعبين، ويطرح الأمر على الشعب فى استفتاء لايكاد يشارك فيه إلا بضع مئات، ولكن النتيجة دائما معروفة، وهى أن ٩٩,٩٧٪ من الشعب قالوا نعم»..

وفقا لديمقراطية السادات، وإعلانه عن إلغاء المعتقلات إلى غير رجعة أصدر أوامر باعتقال ١٩ ألف معتقل على امتداد سنوات حكمه، وكان متوسط عمر الوزارة سبعة شهور ونصف، فقد عين السادات ١٨٣ وزيرا فى سنواته حتى سنة ١٩٨٠، فى ١٨ تشكيلا وزاريا..أى أن الوزارة كان عمرها أقل من عام... ١٨ وزارة فى عشر سنوات.

وكانت نهاية مسرحية ديمقراطية السادات قرارات ٥ سبتمبر التى يقول مؤيدوه أنه كان يعتزم الإفراج عن كل المعتقلين بعد جلاء إسرائيل عن سيناء، ومعنى هذا أن الاعتقالات جاءت ترضية لإسرائيل.

والحقيقة أن السادات كان فى الولايات المتحدة فى نهاية أغسطس، وأبلغ الصحفيين أنه يريد مواجهة الجماعات الإسلامية.

وفى نفس الوقت كانت تجرى مفاوضات الحكم الذاتى بالإسكندرية، وقد أجل «يوسف بورج» رئيس وفد إسرائيل الاجتماعات حتى يعود السادات، ويلتقى به.

وبعد لقائه بالسادات أعلن أن المشاكل قد حلت..

وبدأت الاجتماعات الإسرائيلية...

وبدأ السادات حملة اعتقالات شملت كل معارضى إسرائيل من اليمين ومن اليسار، رجالا ونساء..

وقد احتار الكثيرون فى عدد من الأسماء التى أضيرت من قرارات سبتمبر بالاعتقال أو الإبعاد عن العمل، خاصة أن بعضهم لم يكن له نشاط واضح.. ونسى هؤلاء أن إسرائيل كانت قد اخترقت كثيراً من الأجهزة، حتى استطاعت أن تذيع فى إذاعتها محضر اجتماع لمجلس مدينة بنى سويف فى الصعيد..

وكانت تتولى أيضا مسئولية حماية السادات.

وكانت الموساد هى التى أوحت له بالهجوم المسلح على ليبيا كما كان قد أبعد من الأجهزة الذين رفضوا اللقاء مع الموساد الإسرائيلى..

فقد كانت إسرائيل تعرف أعداءها، وليس هناك شك فى أنها هى التى قدمت للسادات كثيرا من الأسماء التى شملتها قرارات سبتمبر١٩٨١.. ولأول مرة فى تاريخ مصر، يتدخل الحاكم فى تعيين بابا الأقباط، فقد ألغى السادات فى قراره رقم ٤٩١ لسنة١٩٨١ تعيين البابا شنوده الذى اختاره الأقباط رئيساً دينياً، وحدد إقامته وشكل لجنة للقيام بالمهام البابوية...

وكان البابا شنودة قد أصدر توجيها إلى الأقباط بعدم زيارة القدس، ومنع الحج إلا مع إخوانهم المسلمين مما أشعل غضب السادات وإسرائيل عليه.

القوانين سيئة السمعة:

بقى فى ديمقراطية السادات ترسانة القوانين المقيدة للحريات، التى قال عنها مجلس الشعب الذى يضم رجال السادات أنها قوانين سيئة السمعة.

وقال عنها القضاة فى بيان لهم: إنها أشد قسوة ضد الديمقراطية مما وضعه الاحتلال البريطانى عندما كان يحكم مصر..

وقالت عنها نقابة المحامين: إنها تضع قيودا على حركة المواطن وحريته، ورأيه ومعتقداته، وأنها تكبله بسلاسل لا يستطيع الفكاك منها ليمارس رأيه..

وقالت عنها لجنة حقوق الإنسان: إنها تمتهن كل حق للمواطن...

وطالبت كل القوى الحزبية والسياسية بإلغائها، ومازالت تنادى بهذه المطالب..

وشكلت فى مصر لجنة للدفاع عن حريات المواطنين ضد القوانين المقيدة للحريات، والتى تطبق على المواطن، وتضع قيودا على رأيه، وعلى حريته السياسية، وعددها ٣٤ قانونا وضعها السادات وهو يتحدث عن الديمقراطية التى حققها لأول مرة فى مصر، والتى لم تشهد مصر مثلها طوال حياتها....

ولقد كان صادقا..

فإن مصر لم تشهد أبدا مثل هذه الديمقراطية.... ديمقراطية... المفرمة..

حرية التشهير بالماضى

«صحافة عبدالناصر حولت الهزيمة إلى نصر.. وصحافتى حولت النصر إلى هزيمة.. وكان عبدالناصر يخطب فتردد الجماهير كلماته.. وأنا أتكلم كل يوم ولا أجد صدى لكلامى بسبب فشلكم كصحفيين.. لذلك فسأتولى إعلامى بنفسى»

«السادات لرؤساء تحرير الصحف»

لم تتمتع الصحافة المصرية فى تاريخها بحرية التشهير بالماضى، والتبشير برخاء المستقبل مثلما تمتعت به الصحافة الحكومية طوال السبعينيات.

فقد منحت أوسع قدر من الحرية للهجوم على الستينيات، وما قبلها، وكان السادات يقود بنفسه هذا الهجوم فى خطبه، وأحاديثه ومقالاته.

ومنحت أيضا أوسع قدر من الحرية للحديث عن المستقبل، وإغراق الجماهير فى الآمال وصولا إلى سنوات الرخاء.. حيث الثورة الخضراء.. وحيث يملك الفلاح فيللا، وسيارة، وقطعة أرض يزرعها لنفسه.

ولم يكن مسموحا فى الصحف القومية أن تنقد الحاضر، وعندما تصورت أن ذلك ممكنا، هاجمها السادات، واتهمها بالإثارة، والبلبلة، واستغلال معاناة الجماهير، «فالمشاكل معروفة، ومدروسة، ونحن نعمل على حلها، فلماذا استغلالها وإثارتها».

وعندما ألغيت الرقابة الرسمية على الصحف عام ١٩٧٥ والتى فرضت بعد انتهاء حرب ١٩٦٧، استمر مكتب الرقابة التابع لوزير الإعلام.. كما هو، وأطلق عليه اسم مكتب الصحافة، وظل يملى توجيهاته وتعلمياته للصحف، حول المسموح، والممنوع ولم يكن من قبيل المصادفة مثلا أن تنشر الصحف اليومية الثلاثة فى صدر صفحاتها الأولى مقالات بأقلام رؤساء تحريرها هجوما على بلد عربى، أو انتقادا لموقف معين، أو حتى مدحا لموقف معين، وأحيانا بنفس الكلمات أو المعلومات... مكتب الصحافة يتولى توجيه الصحف، ويحدد لرؤساء التحرير الخطوط التى يسيرون عليها. كما يحدد الأخبار الممنوعة.. واتجاه التعليقات أيضا، واستمر ذلك قبل وبعد صدور الصحف الحزبية، التى يقول موسى صبرى انه عندما رشح رئيس تحرير أول صحيفة حزبية قال للسادات إنه صحفى ناجح، وعندما قرر حزب العمل إصدار صحيفة امتدح موسى صبرى للسادات رئيس التحرير الجديد وأنه يثق فيه ثقه كاملة.. وعندما بدأت الجريدة تعارض معارضة جادة غضب السادات وقال لموسى صبرى.. ده طلع أنيل من رئيس تحرير جريدة الأحرار، أى أن السادات ـ كما يقول موسى صبرى ـ كان له رأى فى اختيار حتى رؤساء الصحف الحزبية.

الحب.. والكراهية:

ولايمكن مناقشة أوضاع الصحافة خلال فترة حكم السادات دون أن نضع أمامنا عدة اعتبارات..

فالسادات نفسه حاول أن يعمل بالصحافة، ولكنه فشل، وكانت عقدة فشله تحكم حديثه وعلاقاته بالصحافة.

والسادات نفسه لم يكن يطيق أى نقد، وكانت موجة النقد قد ارتفعت فى صحف المعارضة وامتدت الى الصحافة العربية فى كثير من الأقطار، وكان السادات يعرف أن ما يكتب عن الفساد فى مصر موجه إلى نظامه، وكان يخلط دائما بين شخصه، ومصر.. لذلك فقد صور الأمر على أن الصحفيين يهاجمون أمهم مصر! ووضع من القوانين ما يحول دون عمل الصحفيين فى الصحف العربية، وحول البعض منهم إلى المدعى العام الاشتراكى للتحقيق معه.. وقد وقف وزير الداخلية ـ النبوى إسماعيل ـ فى جلسة طويلة بمجلس الشعب يوجه الاتهامات للصحفيين بألفاظ يعاقب عليها القانون!

والسادات حاول أن يغير الصحافة من الداخل عن طريق فتح مجالات العمل لجيل جديد من الصحفيين، حيث تضاعفت أعداد الصحفيين فى عهده، وكانت مفاجأة أن الجيل الجديد من الصحفيين، ليسوا معه، كان يتصور أنهم لم يرتبطوا بالماضى، لذلك فإنه سيستطيع تشكيل أفكارهم، ولكنه لم يتمكن رغم محاولات بعض المؤسسات الصحفية بعزل الجيل الجديد عن الصحفيين القدامى، وتحذيرهم حتى من مجرد التحدث إليهم.

وكانت انتخابات نقابة الصحفيين باستمرار تأتى بنتائج ليست فى صالح السادات.. الأمر الذى جعله يتفرغ بنفسه لإدارة بعض المعارك الانتخابية بين الصحفيين.. ووضع الخطط السرية للعبور إلى نقابة الصحفيين، تماما كما وضعت خطط عبور خط بارليف.. وعبر إلى نقابة الصحفيين عن طريق نجاحه أحيانا فى فرض النقيب، ولكنه توقف بعد العبور.. وكانت تحدث ثغرة دائما، وهى أن غالبية أعضاء مجلس النقابة المنتخب من القاعدة العريضة للصحفيين تأتى من الصحفيين المعارضين.

وكان موسى صبرى أحد عوامل نسف الجسور بين السادات، والصحفيين ـ عندما صور له منذ البداية ـ أن القاعدة الصحفية هم أتباع «مراكز القوى»، ومن أعضاء التنظيم الطليعى ولذلك فقد سقط فى الانتخابات التى خاضها تحت شعار أنها استفتاء على خط السادات وذلك عقب انقلاب مايو بأسبوع واحد...

وإلى جانب ذلك كله إحساس السادات أن الشارع ليس مقتنعا به.. وكان ينسب عدم هذا الاقتناع إلى الصحافة.. وقد عبر عن ذلك صراحة عندما جمع رؤساء تحرير الصحف وقال لهم «إنهم جميعا لايساوون مليما، فصحافة عبدالناصر حولت الهزيمة إلى نصر، بينما صحافتى حولت النصر إلى هزيمة، وكان عبدالناصر يخطب، فيردد الشارع العربى فى اليوم التالى كلامه، وأنا أتكلم كل يوم، ولا أثر لما أقوله.. إن فشل صحافتى هو الذى جعلنى أتولى اعلامى بنفسى».

وطبعاً لم يكن العيب فى الصحافة ولا الإعلام.. ولكن الأغرب أنه لم يعترض أحد من رؤساء التحرير. الذين كان يلتقى بهم كثيرا، ويعطيهم دروسا فى الصحافة!

وكان السادات من أكثر رؤساء الجمهوريات فى العالم كله حديثا إلى الصحافة وأيضا حديثا عن الصحافة!

هذه العوامل التى أثرت فى علاقة السادات بالصحافة.. قد كونت فى النهاية أغرب علاقة.. الحب الشديد، الممزوج بالكراهية الشديدة.

فالسادات يحب الصحافة والتصوير حبا شديدا، ولكنه يكره الصحفيين كراهية شديدة أيضاً، الأمر الذى نستخلصه من الإجراءات التى اتخذها ضد الصحفيين طوال سنوات حكمة.

صحافة الستينيات:

وعقدة عبدالناصر التى كانت تحكم السادات، وتتحكم فى كل تصرفاته، هى التى جعلت موسى صبرى يتحدث عن الصحافة أيام عبدالناصر فى كتاب عن السادات فيقول «إن مباحث أمن الدولة كانت نشيطة بالنسبة للمؤسسات الصحفية، وقد جندت صحفيين عديدين وموظفين فى إدارات الصحف لكتابة تقارير عن كل ما يجرى فى هذه المؤسسات «وأيضا» كان فصل الصحفيين يتم بالجملة، وقرارات الوقف عن العمل والمنع من الكتابة تتم تليفونيا»!

وسوف يضحك الصحفيون.. بل والقراء أيضا على هذا التشخيص.. حول صحافة مباحث أمن الدولة التى لم يكن لها دور نشيط فى مختلف مجالات الحياة المصرية إلا ابتداء من النصف الثانى من السبعينات، عندما حكمت مصر كلها، وليس الصحافة وحدها..

وهو أمر رددته صحف المعارضة بوقائع محددة، بعضها وصل إلى شكاوى فى نقابة الصحفيين، وكان من المفروض أن يكون موضوع تحقيقات، وبعضها يعرفه الصحفيون جيدا، حتى وصل الأمر إلى تركيب أجهزة تسجيل للصوت فى مكاتب بعض الصحفيين..

ثم تأتى قضية فصل الصحفيين بالجملة.. وإيقافهم عن العمل، ولعل موسى صبرى متأثر بقضية إيقافه عن العمل بعد المذكرة التى تقدم بها صديقه الدكتور حاتم وزير الثقافة والإعلام وقال فيها إنه ليس لديه شرف، وطلب فصله من الصحافة فاكتفى عبدالناصر بإيقافه.. فيما عدا ذلك فإن وقائع الإيقاف عن الكتابة كان محدودا جدا ولأسباب معروفة.. والحقيقة أن الكثيرين ممن هم على شاكلة موسى صبرى يطيب لهم دائما أن يتحدثوا عن صحافة الستينيات المكبلة بالأغلال والحديد والنار وليس هذا صحيحاً على إطلاقه.

ولو لم تكن الصحافة حرة - فى حدود الميثاق - فى تلك الفترة لما حدث إبعاد لقلة من الصحفيين لايتجاوز عددهم أصابع اليدين لفترات محدودة من العمل الصحفى.. أبعدوا لأنهم كتبوا ما لم ترض عنه الأجهزة أو حتى عبدالناصر شخصيا.

الممنوعون وعصر السادات:

وموسى صبرى هو آخر من يصلح للشهادة حول أوضاع الصحافة سواء فى عهد عبدالناصر أو السادات.

فقد كان رئيسا للتحرير فى كلا العصرين.. ففى عهد عبدالناصر الذى رأى فيه انهيارا للصحافة وكبتا لحريتها، كان رئيسا لتحرير يبرر هذه الأخطاء ولم يبد عليه أبدا مطالبته بالحرية بل كان مدافعا عن كل تصرفات السلطة، ومشاركا فى الأخطاء بالدفاع وليس بالصمت.

وفى عصر الساداتى كان مشاركا بالفعل، فقد كان على اتصال دائم بالرئيس، يكتب له خطبه، ويتصل به تليفونيا، ويثق فيه، ومع ذلك فقد كانت بداية عمله لتصحيح مناخ الصحافة أن تقدم ببلاغ من تسع مقالات ضد الصحفيين الذين لم ينتخبوه معللا ذلك بأنهم ضد السادات، وكان هذا أول مطلب لتطهير الصحافة.

وقد اجتمع مجلس نقابة الصحفيين برئاسة على حمدى الجمال، وأصدر بيانا ضد مقالات موسى صبرى، إلا أن الرقابة لم توافق على نشره فى الصحف.

وكان موسى صبرى قد سعى إلى السادات فى قريته بميت أبو الكوم، وأمضى معه ساعات قبل أن يدخل المستشفى مدعيا إصابته بأزمه قلبية من جراء سقوطه فى أول انتخابات يخوضها. . . وهى غير انتخابات مجلس الأمة التى قال موسى صبرى أن عبدالناصر خاف منه لأنه سوف يكتسح دائرة قصر النيل فأصدر قرارا بقفل بعض الدوائر على بعض رجال الثورة.

ولم يكن من الممكن أن يكتسح موسى صبرى شنودة الصحفى المجهول عام ١٩٥٧ الانتخابات فى دائرة قصر النيل.

وكان عبدالناصر قد قال إنه يريد انتخابات حرة بلا تدخل، من أجل ذلك أغلق عددا من الدوائر على ضباط الثورة حتى لاتضطر الحكومة للتدخل للتزوير لصالحهم. . ولكن موسى صبرى يصوّر لنفسه دورا أكبر من حجمه آلاف المرات. . ولا بأس فالساداتى فعل نفس الشىء.

بعد أن فشل موسى صبرى فى انتخابات نقيب الصحفيين عقب انقلاب مايو مباشرة بدأت أولى أزمات السادات مع الصحفيين، وبسببه.

وفى عز تلك الانتخابات التى كانت تجرى تحت شعار حرية الصحافة. . منع محمد عودة، وسامى داود من الكتابة بجريدة الجمهورية.

وقامت ضجة فى النقابة أثناء الانتخابات، وعلى الفور حتى لايؤثر القرار على انتخاب موسى صبرى. . صدر قرار يلغى القرار الأول.

وبعدها تعرض عشرات الكتّاب للمنع من الكتابة، وتعرضت صحف بأكملها للإغلاق، لأن السادات لايوافق على خطها السياسى.

فقد أغلقت المجلات الأدبية التى كانت تصدرها وزارة الثقافة كلها. .

وأغلق محمد أنور الساداتى بواسطة يوسف السباعى وزير الثقافة مجلة الكاتب. .

وأغلق الساداتى بواسطة يوسف السباعى رئيس مجلس إدارة الأهرام مجلة الطليعة اليسارية. .

ومنع كل الكتاب اليساريين من الكتابة فى جريدة الأهرام، بل ألغيت صفحة الرأى. . لأنه لم يكن هناك رأى غير رأى الساداتى.

وترك محمد حسنين هيكل الأهرام، لأن الساداتى لم يرض عن المقالات التى يكتبها.

ومنع يوسف السباعى من الكتابة لطفى الخولى، ومحمد سيد أحمد، ود. لويس عوض، ويوسف إدريس.. وغيرهم.

بعد فترة سمح ليوسف إدريس بالكتابة.. ثم منع.. ثم سمح، وهكذا طوال فترة السبعينيات..

ومنع موسى صبرى كل كتّاب اليسار، والمعارضة من الكتابة فى جريدة الأخبار أيضا.

وكانت بداية عصر حريات السادات الصحفية أن نقل محمد عودة وعبدالحميد عبدالنبى من الجمهورية إلى روز اليوسف، ونقل حسين عبدالرازق من الجمهورية إلى الأخبار، رغما عن أنفهم!

ومنع حسين عبدالرازق من الكتابة فى الأخبار منذ نقل إليها، كما منعت أيضا زوجته السيدة فريدة النقاش.. ومنع أحمد بهاء الدين من الكتابة فى جريدة الأهرام، فهاجر إلى الكويت.

وكانت مصادرة جريدة «الأهالى» تتم أسبوعيا حتى اضطرت للتوقف.. وكما أن السادات لم يطق المعارضة اليسارية، فإنه لم يطق أيضا المعارضة اليمينية، فأغلق جريدة «الأحرار» اليمينية..

وعرفت مصر هجرة الصحفيين المصريين إلى الخارج بشكل مكثف، وفيما بعد سيبذل السادات جهداً لإعادتهم، وأوفد نقيب الصحفيين صلاح جلال فى جولة يطلب إلى الصحفيين الفارين بأنفسهم أن يعودوا، بيد أنهم لم يأمنوا على أنفسهم، ولم يعد أحد منهم..

وبعد أحداث ١٨، ١٩ يناير اتخذت روز اليوسف موقفا بإدانة الحكومة بأنها السبب فى الأحداث لأنها رفعت الأسعار فجأة، بينما كانت تقول للناس العكس.. رغم أنها أشادت بالسادات، وقالت فى عنوان ضخم أن «الحكومة أشعلت النار، وأطفأها السادات». ولكن السادات الديمقراطى لم يرض عن هذا الموقف....

وقرر أن يبعد عبدالرحمن الشرقاوى عن رئاسة المؤسسة، وكانت الصيغة أن يشعر الشرقاوى بالمرض فجأة، وأنه غير قادر صحيا على مواصلة العمل، ويطلب نقله لجريدة الأهرام.

ومن الغريب أن موسى صبرى ينشر خطاب استقالة الشرقاوى من روز اليوسف ضمن حديثه عن أحداث ١٨، ١٩ يناير . . .

أى أنه أبعد بسبب عدم رضاء السادات عن موقف المجلة.

وجاء من بعده مرسى الشافعى ليرأس تحرير المجلة، وكان من أكبر مايفخر به أن السادات قال له: إنه لم يعد يقرأ المجلة!

وكان قد قال له قبل تكليفه بالمسئولية أنه يقرأ كل أسبوع.

وعين فى نفس الوقت عبدالعزيز خميس مديراً لتحرير مجلتى روزاليوسف وصباح الخير، وكانت أول مرة فى التاريخ يعين مدير تحرير واحد لمجلتين المفروض أنهما متنافستين حتى لو كانتا تصدران عن دار واحدة. . وكان معنى القرار أنه عين رقيباً وعيناً للسادات على المجلتين وعلى مرسى الشافعى أيضاً.

وهدد السادات المراسلين الأجانب الموجودين فى مصر بأنه سوف يطردهم . .

وأصدر قرارات بمنع سفر عدد من الصحفيين إلى الخارج . .

وأصدر قانونا يحرم على من أسماهم الملحدين العمل بالصحافة وكان هذا مدخلاً فادعاء الإلحاد على شخص من الصعب إثباته أو إثبات عكسه . .

وقال إحسان عبدالقدوس «أن الحكومة أصبحت رئيس التحرير الذى يحدد سياسة الجريدة وموقعها وفى الواقع لايوجد فى صحافتنا رؤساء تحرير الآن. . لأن رئيس التحرير معناه أن يكون شخصية مستقلة استقلالا تاما» . .

وقد غضب موسى صبرى منه ورد عليه فى سلسلة مقالات وأخبار نابية بجريدة الأخبار.

وقال عبدالرحمن الشرقاوى وهو مرشح لمنصب نقيب الصحفيين بعد نقله من روز اليوسف «أنا الآن لست ممنوعا من الكتابة، ولكن ليس كل ما أكتبه ينشر».

وقال مصطفى أمين «فى كل العالم الكاتب يكتب للملايين، ماعدا مصر فإنه يكتب لقارئ واحد ـ يقصد الرئيس ـ الآن صحافتنا هى صحافة القارئ الواحد».

وطرد مصطفى أمين لأنه كتب فكرة لم تعجب السادات، وفى روز اليوسف منع

أحمد حمروش من الكتابة طوال فترة السادات. وعندماكتب فى نهاية عصره، غضب لأنه سمح له بالكتابة. . وأبلغنى مرسى الشافعى شخصياً أنه مطلوب منى ألا أكتب، ولم أكتب فى روز اليوسف لعدة سنوات!

وفى جريدة الجمهورية منع صلاح عيسى نهائيا، ومحمد العزبى لفترة.

وطبعاً منع محمد حسنين هيكل من النشر فى الصحف المصرية طوال الفترة السادات.

وهناك عشرات النماذج لمنع الصحفيين والكتاب من إبداء رأيهم فى ظل «مناخ حرية الصحافة الذى حققه السادات لأول مرة فى مصر»، بل لقد امتد المنع إلى التعامل مع الإذاعة أو التليفزيون فوضعت فيهما لأول مرة قوائم سوداء بأسماء أشخاص يمنعون حتى من دخول المبنى!

ومع اختلافنا مع جلال الحمامصى، ومع مصطفى أمين فقد أصدرا كتبا تناولا فيها حرية الصحافة فى السبعينيات، وأشارا إلى دور موسى صبرى بالذات فى إهدارها. . حيث مارس فى رأيهما أبشع أنواع الرقابة المتعسفة لحساب السادات!

ولقد دافع موسى صبرى عن نفسه فأفرد فى كتاب عن السادات فصلين: أحدهما عن جلال الحمامصى والآخر عن مصطفى أمين يوجه إليهما اتهامات بأسلوب لئيم. .

ففى حين أنه يعتبر أن «أول انفراج حقيقى فى الصحافة فى عهد السادات هو الإفراج عن مصطفى أمين» الذى كان إفراجا صحيا فى البداية دون إسقاط جريمة التجسس عنه، يشرح موسى صبرى المعارك الصحفية التى خاضها مصطفى امين لتشويه فترة عبدالناصر، وكان مسموحا له بكل الحرية حتى بدأ يكتب عن عصر السادات. وتدخل قلم موسى صبرى بالمنع.

ثم كتب مصطفى أمين ينقد هرولة أعضاء مجلس الشعب إلى الانضمام للحزب الوطنى بمجرد أن اعلن السادات عن تأسيسه دون إعلان برنامج الحزب، فمنعه السادات من الكتابه تماما. .

بل إن موسى صبرى ينقل عن السادات قوله «إذا كان الأمر كذلك فإننى سأكشف القديم والجديد بالنسبة لمصطفى أمين».

ويقول موسى صبرى «ورجوته ألا يفعل»!

ولم يقل موسى صبرى، ماهو القديم والجديد الذى كان سيكشفه السادات عن مصطفى أمين والذى تقدم إليه بالرجاء ألا يكشفه!!

إننا يمكن أن نستنتج ماذا كان يريد السادات أن يكشفه بالنسبة لمصطفى أمين، وهو بالتأكيد لا يخرج كثيرا عن أنه كان جاسوساً للأمريكان..

أما جلال الحمامصى فإنه فى كتابه «القربة المقطوعة» تحدث عن وقائع حرية الصحافة المزعومة فى زمن السادات، ودور موسى صبرى فى الحذف من مقالاته ثم منعه من الكتابة وقال:

«إن قص ريش الصحافة يجرى بمقصات أولادها الذين سيقوا إلى المناصب الرئيسية بعد أن استبدل السادات الرقابة الواضحة، والعلنيه باختيار شخصيات صحفية لها مواصفات معينة لرئاسة المؤسسات بحيث تكون لها القدرة على حظر النشر عن كل ما يتصل بالانحراف، ثم امتد الحظر بعد ذلك إلى كل ما هو سياسى وغير سياسى».

وكان محمود عوض أيضاً قد حصل على حكم قضائى بتعويض ٣٥ ألف جنيه ضد موسى صبرى لأنه منعه من الكتابة.

وحصل نبيل زكى على إذن خصومة من نقابة الصحفيين حتى يلجأ إلى القضاء ضد موسى صبرى لأنه منعه من الكتابة.

ومنع سمير تادرس من الكتابة طوال السبعينات، ولجأ إلى نقابة الصحفيين وإلى القضاء ضد موسى صبرى أيضاً!

وهناك عشرات الشكاوى فى أوراق نقابة الصحفيين حول قرارات المنع من الكتابة فى كل المؤسسات الصحفية.

وكانت المؤسسة التى يرأسها موسى صبرى صاحبة أكبر نصيب فى منع الصحفيين من الكتابة فى السبعينات وبقرارات منه.. وطبعا بتوجيهات من أعلى!

وفى إحصائية نشرتها إحدى الصحف «الأهالى ٩ يونيو ١٩٨٢» أنه قد منع وجمّد عن العمل الصحفى حوالى ٢٠٠ صحفى، وهاجر عدد آخر وصل عددهم إلى ٣٥٠ صحفيا للعمل خارج مصر، إما لأسباب اقتصادية أو بسبب أعمال التجميد المهنى والاضطهاد فى العمل.. وهؤلاء ظلوا يلاحقون، وبعضهم قدم للمدعى الاشتراكى أو فصل من عمله».

المذبحة الأولى:

ثم نصل الى أولى المذابح الجماعية للصحفيين. . وبالتاكيد فإنه ليس من قبيل المصادفة أن تحدث أولى مذابح الصحفيين فى عهد السادات، فى ظل مسئولية الدكتور عبدالقادر حاتم عن الإعلام. . وهو الرجل الذى قاد أول عملية فى تاريخ الصحافة المصرية بإبعاد الصحفيين عن جريدة الجمهورية فى عصر عبدالناصر.

وقد بدأت هذه المذبحة للصحفيين بقرار أصدرته هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكى يوم ٤ فبراير سنة ١٩٧٢ برئاسة «حافظ بدوى» بإسقاط العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكى عن ٦٤ من المهنيين.

ولما كان قانون الاتحاد الاشتراكى لايجيز أن يعمل بالصحافة أو الفن إلا أعضاء الاتحاد، فكان القرار يعنى فصلهم من العمل الصحفى نهائيا. .

وكانت قائمة الممنوعين الذين أسقطت عنهم عضوية الاتحاد الاشتراكى مما يعنى حرمانهم من العمل، تضم صحفيين وفنانين ومحامون وهم:

فيليب جلاب ـ محمد عودة ـ حسين عبدالرازق ـ مصطفى نبيل ـ كمال سعد ـ محمود المراغى ـ يوسف إدريس ـ عادل حسين ـ أحمد عبدالمعطى حجازى ـ فريدة النقاش ـ مكرم محمد أحمد ـ سمير تادرس ـ الأمير العطار ـ صلاح عيسى ـ صافيناز كاظم ـ مصطفى الحسينى ـ محمد العزبى ـ أمير اسكندر ـ سعيد حبيب ـ نبيل زكى ـ محمد محسن الخياط ـ فتحى عبدالفتاح ـ جمال الغيطانى ـ شوقى مصطفى ـ أسعد حسنى منصور ـ أحمد فاروق الطويل ـ زيد الشريف ـ الإمام الجميعى ـ محسنة توفيق ـ سامى السلامونى ـ على عبدالخالق ـ صلاح السعدنى ـ عدلى فخرى ـ فؤاد التهامى ـ محمد رجائى المرغنى ـ أحمد فؤاد نجم ـ الدكتور على الراعى ـ محمود أمين العالم ـ ألفريد فرج ـ أمل دنقل ـ إبراهيم فهمى منصور ـ دكتور لويس عوض ـ زكى مراد ـ عبدالله الزغبى ـ يوسف درويش ـ حامد رضوان الأزهرى ـ أحمد نبيل الهلالى ـ عبدالمحسن شاشة ـ عادل كامل فانوس ـ سعد حماد ـ جلال محمد رجب ـ عبدالعظيم الجزار ـ محمد عبدالعزيز علوان ـ لوقا قلدس النخيلى ـ رشوان فهمى ـ دكتور على نويجى ـ دكتور مصطفى السماع ـ مهندس عبدالمحسن حمودة ـ عبدالرحمن شوقى ـ نزيه أحمد أمين ـ عبدالرازق عبدالعال ـ بديع البشرملى ـ سمير عبدالباقى.

ثم صدر قرار آخر بنقل ١٠٤ من الصحفيين إلى هيئة الاستعلامات. . أى إبعادهم عن مهنتهم الأساسية ومنعهم من الكتابة أوحتى التردد على الصحف وهم:

أحمد بهاء الدين «رئيس دار الهلال» ـ أحمد حمروش «رئيس روزاليوسف» ـ لطفى الخولى «رئيس الطليعة» ـ عبدالرحمن الخميسى ـ سعد كامل ـ صلاح حافظ ـ رجاء النقاش ـ محمد ثروت أباظة ـ مصطفى بهيج طه نصار ـ ابتسام الهوارى ـ أمينة محمد شفيق ـ ميشل كامل مشيل ـ خيرى عزيز خليل يوسف ـ ألفريد مرقص بشارة ـ علاء الديب ـ فاروق القاضى ـ عايدة العزب موسى ـ السيد عبدالحميد محمد عزت ـ فتحى خليل ـ إلهام سيف النصر ـ زهدى العدوى ـ نجاح عمر ـ عبدالله إمام ـ حسين كروم ـ رعاية النصر ـ محمود سالم ـ فاروق أبوزيد ـ محمد بركات ـ محمد السيلى ـ رشيدى عبدالله ـ أحمد مالك ـ فتحى شريف ـ على ماهر ـ كمال عامر ـ على سلطان ـ أنس جاد الحق ـ عادل عمر ـ أمين المعداوى ـ صلاح عبداللطيف ـ حمدى الشامى ـ محمد عبدالعزيز حنفى ـ سعيد الشرقاوى ـ سعد التائه ـ فاروق عبدالسلام ـ حلمى التونى ـ إبراهيم عامر ـ راجى عنايت ـ عدلى برسوم عبدالملك ـ محمد كمال القلش ـ عبدالسلام زكى مبارك ـ جلال السيد إبراهيم ـ محمد أبوالحديد على ـ مصطفى كمال فؤاد ـ عبدالعال محمد ـ عبدالعال الباقورى ـ أمية محمد أبوالنصر ـ عبدالرحمن الخميسى ـ عبدالله نوار ـ كامل زهيرى ـ حسن الشرقاوى ـ محمد محمود حمدى ـ عبده مباشر ـ غالى شكرى ـ ناصر حسين ـ زكريا نيل.

ولم يكن هناك أى مبرر مقبول للإقدام على مثل هذه المذبحة فى ذلك الوقت المبكر من حكمه. وخاصة أنه كان قد بدأ الحديث عن الديمقراطية.

ويبرر موسى صبرى هذا التصرف بأن السادات قرر أن ينقل عددا من الصحفيين الذين وقعوا بيانا كان مظهره شيوعيا!

وورغم أن هذا السبب يتنافى مع ديمقراطية السادات التى أعلنها. . إلا أنه كذب تماما. . فالبيان الذى يتحدث عنه كتبه توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وثروت أباظة.

وهؤلاء الثلاثة لم تشمل أى واحد منهم قرارات النقل، وأهم من ذلك كله أن جميع الصحفيين الذين نقلوا إلى هيئة الاستعلامات لم يوقعوا على البيان، بل إن بعضهم لم يسمع به إلا بعد النقل. . بل إن بعض المنقولين كان يعمل بالخارج ولم تكن له علاقة بالبيان على الإطلاق. . !!

و كانت هذه أول محاولة للثأر من الصحفيين وعقاباً لهم على اتجاهاتهم السياسية، التي لم تكن تنشر لأن الرقابة التى كانت مفروضة على الصحف، كانت لاتسمح إلا بنشر مايريده السادات، وكان ذلك فى فبراير عام١٩٧٣ قبل الحرب.

وبعد مقتل السادات تنصل جميع المسئولين فى الاتحاد الاشتراكى من هذه القرارات وألقوا بها على الدكتور عبدالقادر حاتم.. الذى تنصل منها هو الآخر.. وأصبحت لقيطاً بلا أب شرعى لا تجد من يدافع عنها!

وكانت نقابة الصحفيين قد أعدت مذكرة قانونية عن المشكلة أرجعت فيها سبب ذبح الصحفيين إلى «أن كثيرا من الاحداث التى جرت فى النقابة قد نقلت بصورة أصابها التشويه والتحريف وكانت نتيجة ذلك أن ساد بين الصحفيين جو من القلق وهو أمر لم يرده أحد، وإن حرصنا على نقاء الجو، وإزالة آثار البلبلة وإيمانا منا بأن هذه قضية مهنية تمس مستقبل العمل الصحفى وانطلاقا من هدف وضع أسس قانونية ثابتة لإطار العلاقة بين النقابة والاتحاد الاشتراكى بما يكفل لجموع الصحفيين الاستقرار فى ظل سيادة القانون، ويطلق طاقاتهم للمساهمة بالبناء فى هذه المرحلة التاريخية».

وقالت مذكرة نقابة الصحفيين إن قرار «هيئة النظام» جاء دون أن يسبقه أى إجراء من إجراءات التحقيق معهم، وأن القرار ينطوى على عقوبة لايجوز توقيعها دون أن يسبقها اتهام وتحقيق ودفاع، وهذا ما أكدته المادة ١٤ من الباب السابع من قانون الاتحاد الاشتراكى».

ثم ناقش مجلس نقابة الصحفيين قضية سحب الترخيص بمزاولة العمل الصحفى وانتهى إلى أنه غير قانونى....!

وعلى كل فقد انتهت هذه المذبحة ـ يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣ ـ فى ذكرى رحيل جمال عبدالناصر ـ وقبل حرب أكتوبر بأيام ـ عندما أعلن السادات إعادة الصحفيين إلى أعمالهم.

وقد أرسلت له نقابة الصحفيين برقية وقعها النقيب بالنيابة عبدالعزيز عبدالله، قال فيها إن مجلس النقابة وقد عقد جلسة طارئة بعد منتصف الليل بعد الاستماع إلى خطابكم ليعبر لسيادتكم عن أبلغ مشاعر التقدير لقراركم الثورى العادل بعودة كل الصحفيين الذين تحققت وحدتهم اليوم تعدكم أن تناضل من أجل التحرير والنصر التزاما بمبادئ ثورة ٢٣ يوليو التى تقودونها بشرف وشجاعة وإصرار».

ولاشك أن مجلس النقابة عندما أرجع السبب إلى الأحداث التى جرت فى النقابة بصورة أصابها التشويه كان يشير إلى دور موسى صبرى بعد سقوطه فى الانتخابات.

شهادة بهاء الدين:

أما قصه البيان الذى قيل أنه كان السبب، فيرويها أحمد بهاء الدين قائلا أن توفيق الحكيم كتب بياناً عن حالة اللاسلم واللاحرب وقع عليه حوالى مائة صحفى وجاءت فيه فقرة ظل يرددها السادات دائما هى «لقد كثر الكلام عن المعركة دون معركة حتى صارت المعركة مضغة فى حلوقنا لانستطيع أن نبتلعها ولا نستطيع أن نلفظها».

وكان السادات بعد ذلك بسنوات طويلة إذا جاء ذكر تلك الأيام قال: هذا المخرف العجوز توفيق الحكيم الذى لا أعرف ماذا يعجبكم فيه، أليس هو الذى قال إن المعركة مضغة لا نستطيع أن نبتلعها ولا نستطيع أن نلفظها؟

ويقول أحمد بهاء الدين أن: الصحف أخذت تنشر أسماء المنقولين إلى مصلحة الاستعلامات مقرونة بصفات العملاء والخونة، وأنه كتب مقالاً محايداً فى الأهرام عنوانه «العنف المتبادل» وكان يستعد للسفر إلى لندن إلا أن محمد حسنين هيكل زاره ليلاً.

«وقال لى هيكل الخبر على دفعات، قال لى أولا إن المقال شطبه الرقيب.. وبعد قليل قال لى أنه صدر قرار من الرئيس بنقلى أنا أيضا إلى مصلحة الاستعلامات.

«كان رد فعلى الأول أننى اتصلت بالمطار لألغى سفرى إلى لندن، مشاركة للمعاقبين المذنبين...

«وقلت: إننى لن أقوم بالإجراء الشكلى وهو التوقيع على إقرار بتسلمى العمل فى مصلحة الاستعلامات وسأعتبر نفسى مفصولا.

«وقد عرفت فيما بعد من الدكتور عبدالقادر حاتم أن الرقيب قرأ له المقال على التليفون، وأن الدكتور حاتم اتصل بالرئيس وقرأ له الفقرات الهامة فى المقال فرد عليه الرئيس منفعلاً: ألا يكفيه أنه هو المحرض على كتابة الرسالة وأنه لم ينقل إلى الاستعلامات؟ اشطب المقال كله.

«وبعد خمس دقائق دق جرس تليفون عبدالقادر حاتم وقال له الرئيس بنفس الصوت الغاضب: هل شطبت المقال؟ طيب وانقله هو أيضا إلى مصلحة الاستعلامات.

«هكذا بدا وكأن كل المعرفة القديمة قد تحطمت على الصخور ولم يبق منها شئ منذ زيارتى للسادات عقب انتخابه مع الصحفيين العرب فى قصر الطاهرة، فلم أقابله قط منذ ذلك التاريخ».

ويقول أحمد بهاء الدين: إننا كنا قد علمنا تفاصيل ما دار فيما سمى «بلجنة النظام» فى الاتحاد الاشتراكى التى كانت ترسل لها الكشوف من الرئاسة لتصدر قرارات الطرد، وكيف كانوا يتحدثون عن المطرودين ويقسمونهم إلى فصائل وأنواع سياسية وأخلاقية غريبة. حتى أنهم لم يجدوا ما ينسبونه إلى عدد كبير من الشبان الصحفيين الذين عملوا معى فى فترات مختلفة فاختلقوا لهم الاتهامات، كما روى لى عضو اللجنة الوزير الأسبق الدكتور أحمد كمال أبوالمجد فيما بعد، وكان قد بذل أقصى جهده داخل اللجنة لتقويم هذا الأسلوب ولكن رئيس اللجنة محمد عثمان إسماعيل (محافظ أسيوط بعد ذلك ومن أقرب المقربين للسادات) كان ينهى كل جدل بأن هذه أوامر الرئيس شخصيا.

الصحفيون.. وقانون العيب:

انتهت أولى المذابح الجماعية للصحفيين فى عهد السادات.. ولكنها كانت البداية.

فلم تكن هناك فئة مستهدفة بالهجوم والنقد مثل الصحفيين..

ولقد بدأت الجولة الأكثر عنفاً بين السادات والصحفيين.. عندما اتخذت نقابتهم عددا من المواقف التى لم يرض عنها.. لم يوافق الصحفيون على تطبيع العلاقات مع إسرائيل واتخذت جمعيتهم العمومية التى تضم جميع الصحفيين قرارا ضد التطبيع نفذته النقابة...

عقد الصحفيون ندوات فى نقابتهم لمناقشة قرارالسادات مد مياه النيل لإسرائيل.

عقد الصحفيون الندوات لمناقشة قرار السادات ببيع هضبة الهرم..

واتخذوا موقفاً من قانون العيب.. وكان مجلس نقابة الصحفيين بضغط من جموع الصحفيين قد اتخذ قرارا بالإجماع نصه:

«عدم إقامة أية علاقات نقابية مع الصحفيين والإعلاميين الإسرائيليين إلا بعد إتمام الحل الشامل للقضية الفلسطينية....».

وقد اتخذت الجمعية العمومية للصحفيين قرارا مشابها!

وأرسل مجلس نقابة الصحفيين رأيه للسادات فى مذكرة أعدها حول قانون العيب جاء فيها، أن «العقـوبات الواردة فى المشروع بأنها من قبيل التدابير فـإنها بالقطع عقوبات يصل بعضها إلى حد العـدوان صراحة على حقوق المواطن الأساسية من حـرية العمل والعقيدة، والرأى والصحافة والتجمع، وتكوين النقابات وحرية التنقل، ومغادرة البلاد، وحظر الإقامة فى مكان معين.

«وإذا كانت المسئـولية المنصوص عليهـا فى المادة «٣» من المشروع قد اتصلت بالعـقيدة والرأى، والتعبير، فإنه من العنت أن نتصور صحيـفة واحدة رسمية ومعارضة، حكومية أو حزبية أو مستقـلة، تستطيع أن تستقيم لعائلتها رؤية واضحة أو يسـتقر لها قرار، وبذلك لا يصبح أمـام الصحفى الوطنى الذى يريد أن يشـارك فى بناء مجتـمعه إلا الصمت والسلبـية اتقاء للخطأ وهو ما لا يصبو إليه أى تشريع رشيد » . . .

وقال مجلس النقابـة فى نهاية مذكرته «إن مثل هذا التشريع بـل وهذا الاتجاه التشريعى فى تجريم الرأى وإضافة عـقوبات جديدة بنصوص غامضة، وسلـطات تحكمية، وجمع كل القيود، الاستثـنائية الموروثة بعضها من فترات الاحتـلال أو حكومات الأقليات الوطنية، أو الظروف الاستـثنائية التى مـرت بالمجتمـع المصرى، ومحـاولة جعل كل هذه الاسـتثناءات قاعدة، لاتستقيم مع الشرعية، ومبادئ الدستور، والديمقراطية»!

ومع ذلك صدر قانون حماية القيم من العيب الذى عارضه كل مثقفى مصر . .

نهاية العلاقة الدرامية :

لم يكن السادات راضيا عن موقف نقابة الصحفيين . . وبدأ حملة سافرة على الصحافة والصحفيين فى كل خطبه لأن الصحافة فيها انفلات «١٥ مايو ١٩٧٨ ».

وكتب مـوسى صبرى مطالبـا بتوقيع أشـد العقوبات على الصـحفيـين المارقين الذين يسيئون إلى «أمهم» مصر بكتاباتهم فى الخارج . .

وتقرر « ٢٩ مايو ١٩٧٨ » أن يقوم المدعى العام الاشتراكى بالتحقيق مع محمد حسنين هيكل، وأحمـد حمروش، ومـحمد سيـد أحمد، وصلاح عـيسى، وأحمـد فؤاد نجم فى مقالات نشروها خارج مصر . .

وفجـأة . . وفى يوم ٢٢ يونيو ١٩٧٩ أعلن الدكـتور صوفى أبو طالـب رئيس مجلس

الشعب أن حق قيد الصحفيين وتأديبهم سيتولاه المجلس الأعلى للصحافة المزمع إنشاؤه، وأن نقابة الصحفيين سوف تتحول إلى نادٍ اجتماعى مهمته الرحلات والخدمات والمعاشات!

وأعلن السادات أنه صاحب الفكرة ودافع عنها!

كما دافع عنها موسى صبرى أيضاً..

وتأزم الموقف بين كل الصحفيين وبين أنور السادات.

وعندما أجريت انتخابات نقابة الصحفيين يقول موسى صبرى بأن السادات كان يشرف عليها بنفسه..

وقد كان الشعار المرفوع فيها هو انتخاب نقيب يقيم الجسور بين السادات والصحفيين بدلا من العصف بالنقابة، وبالصحفيين، وخاصة أنه قد قرر تطهير النقابة، وكان التطهير يعنى إبعاد الصحفيين المعارضين وشطبهم من النقابة!

ومن أجل إقامة هذه الجسور، وبجهود كل رؤساء المؤسسات وتدخلاتهم وبضغط من وزارة الإعلام، تم انتخاب النقيب الذى أراده السادات، ولكن مجلس النقابة جاء معبرا عن حقيقة الصحفيين إذ كان يضم كل التيارات السياسية بما فيها تيار الحزب الحاكم، ولم يكن السادات سعيدا بهذه النتائج.

وكان لموسى صبرى بالذات دور رائد فى العمل على إنجاح مرشح الحزب الحاكم، كنقيب للصحفيين...

ولعب منصور حسن وزير الإعلام دوراً مؤثراً فى ترطيب الجو بين السادات والصحفيين وإقناعه بالعدول عن فكرة تحويل النقابة إلى نادٍ..

وأقيم احتفال مفتعل بعيد الصحفى، ليمنح السادات عضوية شرفية بالنقابة، وكذلك عضوية شرفية فى نقابة الصحفيين له وللسيدة زوجته، مع هدية ذهبية مناسبة لكل منهما، و ذلك لإذابة الجليد بين الصحفيين وبين السادات.

ورضى السادات، وانتفخ وهو يقول: «إن من دخل بيت أبوسيفان فهو آمن..».

ودعى الصحفيون بالخارج للعودة وتأمينهم على حريتهم، وسافر النقيب واجتمع بهم، ولكن أحداً لم يعد..

وكان النبوى إسماعيل وزير داخلية السادات قد وقف فى مجلس الشعب، ووجه سبا علنيا يعاقب عليه القانون إلى الصحفيين العاملين بالخارج.

وقد سلم مجلس نقابة الصحفيين رسالة إلى رئيس مجلس الشعب حول الألفاظ الخارجة على القانون وعلى الآداب التى وردت فى بيان وزير الداخلية «٥ فبراير ١٩٨٠» واعتبرها المجلس - وفقا لتقريره الرسمى - ماسة بسمعة المؤسسة الصحفية كلها من خلال مساسها بالسلوك الشخصى المنسوب لعدد من الصحفيين..».

وطلب المجلس إعلان رسالته فى أقرب جلسة علنية لمجلس الشعب، ولكنها لم تعلن حتى الآن!

وأمكن فى النهاية وبجهود مكثفة الإبقاء على نقابة الصحفيين.

وأنشئ مجلس الشورى ليتولى ملكية الصحف، وأصبح رئيس مجلس الشورى العضو فى قيادة الحزب الحاكم والذى يعينه السادات هو رئيس المجلس الأعلى للصحافة كما يعين أيضاً أعضاء المجلس الأعلى للصحافة..

ووضع قانون غريب للصحافة تسعى نقابة الصحفيين جادة لتعديله..

وكان على القانونيين أن يقننوا ما فى ذهن السادات من أن تتحول الصحافة إلى «سلطة رابعة»، وكان الحل التوفيقى هو النص فى الدستور على أن تكون الصحافة سلطة «شعبية»!

ولم تنته معاناة الصحفيين مع السادات ونظامه حتى كانت قرارات «٥ سبتمبر».

فى يوم ٤ سبتمبر التقى السادات برؤساء المؤسسات الصحفية، وطرح رأيه فى إبعاد عدد من الصحفيين عن العمل الصحفى، وسأل عبدالعزيز خميس عما إذا كان ذلك ضد قانون النقابة - وقال السادات إنه يستخدم حقه الدستورى!

وطلب أن يذهب رؤساء المؤسسات فى المساء ليجتمعوا بالنبوى إسماعيل وزير الدخلية لمعرفة أسماء الصحفيين المبعدين، وهناك اعترض مكرم محمد أحمد على أن ينقل أحد من دار الهلال وقال إنه مازال جديداً فى رئاسة دار الهلال ولا يجب أن يبدأ عمله بمذبحة، أما بقية رؤساء المؤسسات جميعاً فقد وافقوا على العصف بزملائهم..

وتقدم أحد رؤساء الصحف بقائمة تحمل الذين يريد إضافتهم لكشف المبعدين.

والطريف أنه كان بين هؤلاء عضو فى لجنة الإعلام العليا بالحزب الحاكم وعضو فى

المجلس الأعلى للصحافة، وأيضا عامل تليفون المؤسسة، ومندوبة المؤسسة فى رئاسة الجمهورية!

وقد تمت محاولة احتواء الخطأ بالنسبة لعضو مجلس الصحافة بعد أن نشر اسمه بالجريدة الرسمية فى قائمة المبعدين. .

وكان الهدف هو أن يتخلص رئيس مؤسسة دار التعاون من معارضيه هو أيضا أسوة بما يفعل الرئيس، لذلك وضع عامل تليفون المؤسسة فى قائمة الصحفيين.

وصدر يوم ٥ سبتمبر ١٩٨١ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٩ « بنقل الصحفيين وغيرهم من العاملين فى المؤسسات الصحفية القومية والعاملين باتحاد الإذاعة والتليفزيون الذين قامت دلائل جدية على أنهم مارسوا نشاطا له تأثير ضار فى تكوين الرأى العام أو هدد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو سلامة الوطن. . إلى هيئة الاستعلامات أو غيرها من الجهات الحكومية التى يحددها رئيس مجلس الوزراء» وأرفق بالقرار أسماء ٦٣ صحفيا. . كان بينهم صحفييون يعملون بالخارج من سنوات وهم:

فهمى هويدى ـ مصطفى بهجت بدوى ـ محمد سلماوى ـ رفعت السعيد ـ ممدوح طه ـ سامى منصور ـ أمينة شفيق ـ خيرى عزيز ـ محمد سيد أحمد ـ أحمد لطفى الخولى ـ صلاح الدين حافظ ـ محمود عوض ـ سعد كامل ـ جلال عارف ـ حسين فهمى ـ أحمد شوقى عبدالحكيم ـ حامد زيدان ـ سمير تادرس ـ إبراهيم يونس ـ فريدة النقاش ـ حسين عبدالرازق ـ محمد عبدالقدوس ـ كامل زهيرى ـ سهام بيومى ـ بدوى محمود ـ سمير فريد ـ أحمد فرغلى ـ عادل سليمان ـ محمود عبدالمجيد ـ عز الدين كامل ـ عبدالقادر السعدنى ـ طلعت رزق حنا ـ محمد صيفى ـ أحمد مصيلحى موسى ـ مصطفى إبراهيم العيارى ـ نوريس عبده أحمد ـ عبدالحميد غازى ـ حسنين كروم ـ حازم محمد هاشم السمان ـ جابر عبدالسلام السلامونى ـ محمد صلاح أحمد زكى ـ طاهر أبو زيد ـ شفيع شلبى ـ كاريمان حمزة ـ يوسف يعقوب مرزوق وشهرته عبدالملك ـ ليلى محمد عبدالمجيد مندور ـ حسن ضادق رستم ـ رشدى أبو الحسن ـ محمد عوده ـ أحمد حمروش ـ تحية عبدالوهاب ـ عبدالله إمام ـ محمد عثمان ـ السيد محمد إبراهيم الملاح ـ ألطاف شطا ـ سهام هاشم ـ سيد الغضبان ـ محمود أحمد السيد سالم ـ جلال شافعى عشرى ـ محمود محمد محمد على ـ حسين شعلان ـ وديع أمين حنا عطية....

وكان من نصيبى شخصياً النقل إلى وزارة الزراعة، والطريف أننى لم أكن أكتب فى

الصحافة فى ذلك الوقت بعد أن منعنى مرسى الشافعى قبل ذلك بسنوات، وإنما كنت قد أصدرت كتابا ردا على كتاب صهره وصديقه المقاول المهندس عثمان أحمد عثمان، فيما ردده من أكاذيب حول فترة عبدالناصر.

وفى نفس الوقت صدر القرار رقم ٤٩٤ بإلغاء التراخيص الممنوحة لعدد من الصحف والمطبوعات والتحفظ على أموالها، وهى مجلات الدعوة، والاعتصام، والشعب، والمختار الإسلامى، ووطنى، والموقف العربى، والكرازة المرقسية.

وقد لجأ بعض الصحفيين إلى محكمة القضاء الإدارى، التى حكمت لهم بالعودة إلى مواقعهم الصحفية.

وكان الرئيس حسنى مبارك قد أصدر قرارا بعودتهم قبل صدور حكم مجلس الدولة بثلاثة أيام.

ولقد كان موسى صبرى يؤيد أيضا قرارات ٥ سبتمبر وكتب سلسلة من المقالات يدافع عنها.. ويصفها بأنها ثورة!

وهو يقول فى كتابه «إنه لم يكن فى رأيى أن هناك أى داع للتحفظ على الصحفيين أو لنقل عدد آخر إلى هيئة الاستعلامات».

وهو رأى جديد، فهو لم يعترض.. ولم يبد أى رأى مخالف.

وقال موسى صبرى فى مقالاته أنه يدافع عن هذه القرارات رغم علمه بأن الناس سوف يتهمونه بأنه كلب السلطة!

لم يكن يهمه اتهام الناس له بأنه كلب السلطة..!

كان يهمه فقط القارئ الوحيد الذى كانت تصدر صحف مصر من أجله.. وتنشر صوره وأخباره، وتمضى يوما معه لتصوره وهو يحلق ذقنه، وهو يركب دراجة، وهو نائم.. مثل نجوم الدرجة الثالثة فى السينما.

هذا القارئ الواحد... الذى كانت الصحف تصدر من أجله، وتتفنن فى العمل على كسب رضاه.. كان هو المرحوم محمد أنور الساداتى!

السادات ذبح قضاة مصر

«عزيزى سامى شرف.. طيه كشف بأسماء المطلوب تطهيرهم من القضاة»

«أنور السادات»

ذهب أنور السادات فى مظاهرة إعلامية ضخمة إلى قاعة المحكمة التى حوكم فيها بتهمة الاشتراك فى اغتيال أمين عثمان وأقام احتفالا، وأنعم على القاضى الذى حكم عليه بالبراءة بلقب صاحب المقام الرفيع، وقال إنه أرفع لقب فى الدولة، وليس هناك من هم أولى بحمله من القضاة!

وعندما ذهب إلى القضاة يحتفل معهم فى ناديهم بعيد القضاء وجه خطابه إلى أصحاب المقام الرفيع القضاة!

ولم يكن السادات يعنى ما يقول بالنسبة للقضاة، خاصة عندما أعلن أن عهد ذبح القضاة قد انتهى، وأنه جاء عصر تكريمهم إشارة إلى أن جمال عبدالناصر ذبح القضاة والسادات كرمهم، وأنصفهم، وأنعم عليهم بأرفع لقب فى الدولة.

وكان هذا كذباً مفضوحاً فإن هذا اللقب كان قد ألغى بعد ثورة يوليو مباشرة... وهو لقب كان ينعم به الملك على عدد من رؤساء الوزارات السابقين، وألغته الثورة فى شهرها الأول، ضمن الألقاب التى أصدر مجلس الثورة قرارا بإلغائها!

وكان القرار يعنى منحهم لقباً ليس له وجود على الإطلاق.. وهو ما تأكد بعد ذلك...

وكان قد صدر يوم ٣١ أغسطس عام ١٩٦٩ قانون بإعادة تشكيل الهيئات القضائية، وأعيد تشكيلها من جديد مغفلة ١٨٩ من رجال القضاء والنيابة عند التشكيل الجديد، وكان هذا يعنى إبعادهم عن القضاء...

وكان فى مقدمة المستبعدين المستشار ممتاز نصار رئيس نادى القضاة!

ومع بداية الهجوم على جمال عبدالناصر، وبعد الإفراج الصحى عن مصطفى أمين الذى كان قد حكم عليه بالسجن المؤبد فى قضية تجسس لحساب المخابرات المركزية الأمريكية بعد ضبطه متلبسا..

بعد هذا الإفراج، بدأ مصطفى أمين فى شن حملة على جمال عبدالناصر فى النصف الثانى من شهر سبتمبر نفس ذكرى رحيل جمال عبدالناصر . . .

وقال إن عبدالناصر ذبح «مئات» من رجال القضاء لأنهم أصدورا أحكاما عادلة أغضبته . .

وكان قد وقع خلاف بين عبدالناصر ونادى القضاة الذى أصدر بيانا سياسيا وزعه على وكالات الأنباء والسفارات وطبعه سراً . .

كما كان لعبدالناصر رأى فى إبعاد القضاة عن السياسة، وعدم إلحاقهم بالتنظيمات السياسية للثورة ومن أجل ذلك فإنه ـ كما قال بنفسه ـ أبعد القضاة عن القضايا السياسية التى يكون للنظام رأى فيها . . وسواء أكان ذلك سليماً أم غير سليم . . فقد كان عبدالناصر يرى أن فى تصرف القضاة ما يستلزم وقفة . . وخاصة بعد أن تصاعدت الأزمة.

وشكلت لجنة لدراسة هذه الأزمة واقتراح أنسب الحلول لها . .وكانت اللجنة برئاسة أنور السادات . . !

وكان أنور السادات صاحب فكرة «ذبح» القضاة . . وهو الذى اقترح تطهيرهم . . وإبعادهم عن مواقعهم . . وقدم كشوفا بذلك . . كما اقترح إصدار قانون جديد للسلطة القضائية . .

وقد أرسل السادات كل مقترحاته إلى سامى شرف ليعرضها على الرئيس . . لم يكن السادات يتصل إلا بمدير مكتب الرئيس . .

الوثائق موجودة بخط يد أنور السادات ورجاله . . . مرفق بها كشوف بأسماء الرجال الذين يطلب هو إبعادهم . . .

وبعض هذه الكشوف موضح بها بعض الأسباب . . . أى أن السادات هو الذى ذبح القضاة وفقا لما كتبه بخط يده . .

كما كتب أنورالسادات صيغة لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بمشروع قانون رقم لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية . .

وقد أرسله أنور السادات إلى سامى شرف بعد أن أشر عليه بخط يده «مشروع قانون كان مقترحا ورفضه عادل يونس فى مجلس القضاء» «التوقيع أنور السادات».

والذين طلب أنور السادات تطهيرهم ضعف العدد الذى أخرج فعلا من القضاء.

الملفت أنه استعان فيما بعد بعدد منهم فى مواقع مختلفة من المسئولية.

فقد كان فى أول الكشوف التى طلب السادات تطهيرهم من القضاء مثلا المستشار عادل يونس الذى استعان به السادات بعد ذلك وعينه وزيرا للعدل.

كما كان بينهم أنور أبو سحلى الذى عينه نائبا عاما، بعد أن اشتهر كقاضٍ بمصادرة جريدة الأهالى ثم عينه بعد ذلك وزيرا للعدل.

كتب أنور السادات بخط يده إلى سامى شرف يقول[1]:

«عزيزى سامى مرفق طيه كشف المطلوب تطهيرهم من القضاء مقترح من المجموعة التى تعمل معى بواسطة رئيس النيابة سعد زغلول ماهر الذى كان سكرتيرا لنادى القضاة قبل الانتخابات الأخيرة مع تحياتى ـ أنور السادات».

ملاحظات على الوثائق:

وهناك بعض الملاحظات على الوثائق التى كتبها السادات بخط يده، فى مقدمتها:

أن السادات طالب بإبعاد أضعاف العدد الذى أخرج فعلا، وأنه هو الذى اقترح إبعاد المستشار محمد ممتاز محمد نصار عبدالله، وأنه لم يشر إلى وضع قواعد عامة يمكن أن تطبق على القضاة وغيرهم، وإنما أخذ المسألة بشكل شخصى كما هى عادته دائما.

والكشوف التى قدمها تضمنت أسماء رجال لم يخرجوا... فاللجنة التى راجعت الأسماء فى رياسة الجمهورية أصرت على وضع قواعد باستبعاد القضاة الذين لن يعودوا إلى مواقعهم بعد حل الهيئات القضائية وإعادة تشكيلها من جديد.

ولقد كان من بين هذه القواعد استبعاد من طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعى، واستبعاد من أضيروا من القوانين الاشتراكية، وكذلك استبعاد من أدانتهم تقارير رجال التفتيش القضائى، والذين قاربت مدة خدمتهم على الانتهاء لبلوغهم السن القانونية إلى جانب الأسباب السياسية بطبيعة الحال.

(١) وثائق الكتاب.

وقد أدت هذه القواعد إلى استبعاد ١٢٩ قاضيا و٥٨ من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى.

ولقد طالب السادات بما أسماه - بخط يده - تطهير القضاء، ولكن الذى حدث فعلا أن هذا العدد لم يستبعد نهائياً عن طريق التطهير وإنما قسموا عدة أقسام:

البعض أحيل إلى التقاعد.

والبعض نقل إلى وظائف أخرى.

والجزء الثالث تولى الإدارات القانونية فى شركات القطاع العام.

ولا يكتفى السادات باقتراح «تطهير القضاء» من هذا العدد الهائل من القضاه، الذين أوردهم فى الكشوف للأسباب التى ذكرها. بل يتتبع الموضوع إلى نهايته فيرسل كشفا آخر إلى سامى شرف، مرفق به ورقة صغيرة نصها:

عزيزى سامى.. من طيه كشف مقترح لملء المناصب الحساسة فى وزارة العدل بعد التطهير مقترح من نفس المجموعة التى تعمل معى، علما بأن الأكثرية منهم من رؤساء المحاكم أو المفتشين القضائيين يعملون فعلا فى نفس هذه الوظائف، مع تحياتى أنور السادات».

ثم يرفق بهذه المذكرة الصغيرة كشفا يحوى أسماء خمسين من رجال القضاء الذين يرشحهم لكى يحلوا مكانهم، بل إنه يقترح نائبا عاما، ووكيل وزارة، ووكيل وزارة لشئون الشهر العقارى ومديرا لإدارة المحاكم، وآخر لإدارة التشريع.. وإثنى عشر مفتشا قضائيا أول غير المفتشين القضائيين من رؤساء المحاكم.

أما بالنسبة لرؤساء المحاكم فقد اقترح تعيين ١٨ مستشارا لرؤساء المحاكم، وحدد أماكن تعيينهم فى ٣٠ محافظة هى محافظات مصر فى ذلك الوقت حيث كانت محافظة الإسماعيلية مهجرة، وكذلك سيناء كانت المحافظتان الوحيدتان اللتان أغفلتهما التعيينات التى اقترحها السادات هما محافظتا مرسى مطروح والوادى الجديد وكانت أعمال إحداهما تضاف إلى محكمة الإسكندرية، وأعمال الأخرى تضاف إلى محكمة أسيوط.. المحافظتين المجاورتين لهما.

ومن المصادفات أن الدكتور جمال العطيفى هو الذى أعد مشروع قانون حل الهيئات

القضائية فى عهد عبدالناصر، وهو الذى عـرض على مجلس الشـعب مشروع قانون أعده لإعاده بعضهم فى عهد السادات. .

كان هذا هو رأى السادات فى القضـاء. . فهو الذى اقترح تطهير القضـاء وأخذ موقفا منهم حاول تغطيته فى بداية حكمه.

عندما لاحت أول فرصة كان أكبر صدام بين السادات وبين القضاة.

شـهادة الزيـات:

يشهـد محمد عـبدالسلام الزيات حـول علاقة السـادات بالقضاء وبالقـانون قائلا: إن السادات استطاع عن طريق حكمه البوليسى ووزير داخليته النبوى إسماعيل أن يطوع مجلسه - ولا أقول مـجلس الشعب - لما أراد ولكن اسـتعـصى عليه أن يطوع القضـاء لما يريد رغم الضغوط التى باشـرها السادات على القضاء ورغم الأسـاليب الفاضحة التى لجأ إليها وزير عـدله «أنور أبو سحلى» فـى التدخل فى القـضـايا وفى التأثيـر على القـضاة وفى إمـلاء تشكيلات وأشخاص معينة فى المحاكم وفى النيـابات وفى التأثير فى انتخابات نادى القضاة صمد القضاة وانتفض القضاء المصرى عملاقـا شامخا - كما كان دائما - وكان لنادى القضاة موقفه الحاسم فى رفض قانون حمـاية القيم من العيب، هذا القانون الذى ختم به السادات ترسانة القـوانين الاستثنائـية البغيـضة التى توالت على مـصر فى عهـده منذ ١٩٧٧ وحتى حادث اغتياله فى ١٩٨١.

وصدر حكم مـحكمة أمن الدولة العليا برياسـة حكيم منير وعضوية الأسـتاذين على عبدالحكيم عمارة وأحـمد محمد بكار - المستشارين بمحكمـة استئناف القاهرة فى ١٩ أبريل ١٩٨٠ فى قضية أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٩، والتى أسماها السادات بانتفاضة الحرامية - صدر حكم المحكمة بإسقـاط دعوى السادات وأحكامه المسبقة على الـشرفاء والوطنيين التى ظل يرددها طوال أكـثر مـن ثلاث سنوات، ووضعت المحكـمة هذه الأحـداث فى إطارها الصحيح محددة أسبابها ومسبباتها الاقتصادية الاجتـماعية، بوصفها انتفاضة شعبية تلقائية، تعبيرا عن سخط الجماهير، على رفع أسعار الحاجات الضرورية والتضخم والغلاء والإنهاك الاقتصادى والاجتماعى الذى أذل القاعدة العريضة من الشعب.

ودفعـت هذه المواقف وغيـرها - كثـير وعظيم - السـادات على أن يكشف عن وجـهه الحقيقى وكراهيـته لرجال القضاء والقانون فإذا بتشريعات مـجلسه (مجلس الشعب) تتوالى

تسحب من النيابة اختصاصها فى التحقيق فى بعض القضايا، وتقيم أشكالا وصورا جديدة من المحاكم يجلس فى مجلس القضاء منها أشخاص من غير القضاة الطبيعيين وإذا بالسادات يحمل حملة شعواء على القضاة لموقفهم من قانون حماية القيم من العيب، جاءت حملته مرة بصفته رئيسا للجمهورية فى خطابه إلى مجلس الشعب فى ١٤ مايو ١٩٨٠ ومرة بصفته المزدوجة كرئيس للجمهورية وكرئيس للحكومة فى الاجتماع الذى عقده لمجلس الوزراء الموسع فى ١٩ مايو ١٩٨٠ وطالب السلطة القضائية فى خطابه الأول بأن تتولى أمر المعارضين لمشروع القانون من داخلها وطلب إلى وزير عدله «أنور أبو سحلى» فى الاجتماع الثانى بمواجهة الأمر بلجنة للقيم من داخل القضاء.

ونادى القضاة:

وامتداداً لغضبة السادات على رجال القانون بسبب تمسكهم باحترام الشرعية جاءت إجراءاته الاستثنائية ضد المجلس الشرعى لنقابة المحامين على وقفته ضد القوانين المقيدة للحريات والإجراءات الاستثنائية وفى مقدمتها قانون العيب، إلى جانب مواقفهم الوطنية ضد تنازلاته الوطنية والقومية، وامتداد ذلك إلى نادى القضاة..

ولقد بدأ الصدام فى أبريل ١٩٨٠ عندما أقيمت ندوة فى نادى القضاة تحدث فيها المستشار وجدى عبدالصمد مهاجما قانون العيب.. وغضب السادات، وقرر أن يعصف بنادى القضاة.. وأن يتدخل فى الانتخابات لإسقاط المستشار الذى تحدث فى الندوة والذين شاركوا فيها..

وكان مقررا أن تجرى الانتخابات فى شهر مايو ١٩٨١.. وطاف أنور أبو سحلى وزير العدل جميع المحافظات من أسوان حتى دمنهور..

التقى بالقضاة، ليقوم بالدعاية الانتخابية، فى محاولة جادة لإسقاط وجدى عبدالصمد، وجاءت نتيجة الانتخابات كاسحة فحصل على أعلى نسبة من الأصوات.

كان السادات قد ذهب قبلها إلى نادى القضاة ليحتفل معهم بعيد القضاء يوم ١١ أكتوبر، ولم يكن سعيدا بكلمة وجدى عبدالصمد التى قال فيها :

«تعلمون أن القضاء ولاية، ليس وظيفة ولا مرفقا، ولن يكون، فالقاضى لا يلغى حكمه أو يعدله إلا قاض مثله، وللقضاء فى الأزمنة كافة، وفى بلاد العالم المتمدنة

جميعها، شأنه وخطره، وقدسيته وجلاله، لسهره على حماية الحريات وصون الحقوق وتطبيق القوانين، ومهما غلا ثمن الحصول على العدالة فإن الظلم أكثر فداحة وغلوا».

ورغم أن المستشار وجدى عبدالصمد قد امتدح السادات الذى «بوأ القضاء مكاناً عالياً وأسبغ على رجاله مقاماً رفيعاً..».

وانه أرجع مناقشة قانون العيب فى ذكاء إلى السادات «فإذا حدث ما أغضبك، فلا تغضب إلا من نفسك فأنت الذى أطلق الحرية».

ثم طالب بأن يكون للقضاء السيادة، «ونحن واثقون من أن حرصك على كل أولئك يزيد على حرصهم، فلا عليهم إذا هم قابلوا محاولة الافتئات على سلطتهم بغضبهم، ولا عليهم إذا هم استغاثوا بك، وأنت راعى الحدود بين السلطات بحكم الدستور، لتحمى سلطتهم من اعتداء وشيك عليها حين كان المشروع ينص على أن يجلس معنا نحن القضاة، أعضاء من مجلس الشعب، لا قدحا فى مهمتهم الجليلة، ولاغضاً من قدر الأعضاء الذين يختارون، وإنما لأن الدستور قد قصر مهمتهم على الرقابة والتشريع، فإن هم جلسوا مجلس القضاء، اغتصبوا سلطة الحكم، وافتاتوا على السلطة القضائية بما ينال من استقلالها عن كلتا السلطتين التشريعية والتنفيذية».

ولم يكن السادات سعيدا. فكل ما أشار إليه المستشار وجدى عبدالصمد وما طالب بإلغائه، كان من فكر السادات ومن رأيه، وتحول المشروع إلى قانون فعلا.. هو قانون العيب رغم اعتراض القضاة.

وكان قد اجتمع قبل هذا بعام بأعضاء مجلس نادى القضاة، واعترضوا على المبالغ التى يصرفها السادات لوزير العدل، والتى تخصص للقضاة عندما يعانون ظروفا معينة.

وطالب رئيس نادى القضاة بأن تتحول هذه المبالغ إلى النادى ليكون وحده مسئولا عن الشئون الاجتماعية للقضاة دون تدخل من السلطة التنفيذية، وقال له السادات «إنه يرسل مبلغا لعاطف»..!!

وكان يعنى أنه يرسل مبالغ للدكتور عاطف غيث لنادى هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية... ورد المستشار وجدى عبدالصمد: نعم أنت ترسل للدكتور عاطف.. ولا ترسل لوزير التعليم!

واتفق فى هذا الاجتماع على أن يخصص نصف هذا الرصيد فقط للنادى.

وقال سكرتير نادى القضاة للسادات «إنه كان فى رحلة إلى أمريكا وأن السادات هو

أعظم زعيم فى العالم.. وأن له شعبية هناك تفوق شعبية الرئيس الأمريكى.. وأن هناك من يشوه سمعة مصر فى الخارج»!

كل ذلك حدث قبل انتخابات نادى القضاة.. ولم ينس السادات للسكرتير هذا الموقف.

وقرر أن يغير ـ بالديمقراطية ـ أعضاء مجلس إدارة النادى، وعلى الأخص رئيسه لذلك كان جهد وزير العدل المستشار أنور أبوسحلى!

وأقنع الوزير الرئيس أنه قد أنجز المهمة، وأن تغييرا جذريا سيتم بالطريق «الديمقراطى» بعد جولاته على كل القضاة!

وجاءت النتيجة عكس ما توقع السادات.. فقد أصر القضاة على إعادة انتخاب مجلسهم، الذى لا يتمتع بثقة السيد الرئيس، ولا بثقة السيد الوزير!

بعد الانتخابات بيومين.. وقعت مفاجأتان مذهلتان:

الأولى أن المستشار وزير العدل ذهب إلى الإسكندرية، بالقطار ليلتقى بالرئيس هناك، وعندما وصل إلى محطة سيدى جابر، وجد هناك من ينتظره، ويقول له أنه مطلوب فى القاهرة على الفور.. وحملته طائرة إلى القاهرة.. إلى منزله.. لأن قرارا قد صدر بإقالته بعد فشله فى «عملية» العبور إلى نادى القضاة فقد قرر السادات ألا يبقى فى الإسكندرية دقيقة واحدة.

المفاجأة الثانية أن الرئيس أصدر قرارا بتعيين وزير جديد للعدل: الوزير الجديد هو نفس سكرتير النادى الذى سبق أن امتدحه فى الاجتماع الذى سبق اللقاء العام.

وليست القضية أن يعين الرئيس وزيرا امتدحه، فإن تصرفات السادات فى غالبيتها كانت محكومة بالطابع الشخصى..

القضية هى أن الوزير الذى عين كان قد رشح نفسه لعضوية مجلس نادى القضاة.. وفشل فى الحصول على عضوية مجلس إدارة النادى.. بعد أن حجب القضاة ثقتهم عنه..

أى أنه عين الرجل الذى رفضه القضاة، وزيرا.

فى المرة الأولى وهو نائب رئيس... ذبح القضاة.

فى المرة الثانية كانت وسيلة مختلفة..

وعندما قتل كانت المعركة مازالت قائمة بينه وبين القضاة!

الخديوى وأهرامات مصر

«هل أتتك الأخبار يامتنبى..

أن كافـور فكـك الأهـرام؟»

«نــزار قــبانى»

كان السادات يجلس مع صديقه «كرايسكى مستشار النمسا» الذى طلب منه أن يدفن النفايات الذرية فى صحارى مصر . .

ووافق السادات فورا وعهد إلى وزير الكهرباء بتنفيذ هذا الأمر.

وقال العلماء إن هذا القرار خطير، لأنه يؤثر على سلامة الإنسان المصرى، كما يؤثر على الزراعة، وعلى الحيوانات، وأن مصر لايمكن أن تكون مكانا لدفن نفايات العالم الخطيرة بعد أن رفضت كل الدول دفنها حرصا على سلامتها.

وكان السادات قد وافق. . وظلت الموافقة معلقة، حتى قتلته الرصاصات. . فتوقف المشروع. .

وكان السادات يجلس مع صديقه عثمان أحمد عثمان، عندما وافق على بيع هضبة الأهرام فى جلسة مع «جليمور ومونك» بعد أن طردا من كندا نتيجة فضيحة مالية، وقالا إنهما سوف يتغيبان سنوات ويعودان بالمليارات من واحة أهرام مصر. .

وكانت هذه. . أغرب صفقة فى تاريخ مصر. . وبدأ المغامران فى التنفيذ حتى قبل التعاقد.

وقبل أن يعرض الاتفاق على مجلس الشعب الذى تم بعد ذلك، فقد نوقش الأمر فى مجلس الشعب بإلحاح من الأعضاء المعارضين وطلبهم مساءلة للوزير المختص. .

ورغم كل المناقشات فمازالت الأسباب الحقيقية لهذه الصفقة مجهولة حتى الآن:

من دفع لمن. . ومن تقاضى عمولات. . ومن مهد للمشروع. . ومن استفاد منه. .

وكيف تمت الموافقات هكذا بهذه السرعة ـ كلها خلال يومين اثنين فقط ـ على مشروع سياحى لم يحضر وزير السياحة مناقشته بين الرئيس، والمستثمر الأجنبى اكتفاء بالمهندس عثمان أحمد عثمان. .

وفيما بعد سوف يكون التبرير أن عثمان هو وزير الاسكان.. ولكن المشروع سياحى، وليس مشروعا اسكانيا..

الصفقة المشبوهة:

المهم أن يكون هناك تبرير فقط.. ولقد تولت شركة المقاولون العرب فورا بعض الأعمال فى هضبة الهرم..

والقصة يمكن أن نقف على تفاصيلها من خلال المناقشات التى دارت فى مجلس الشعب حول بيع هضبة الأهرام بعقد امتياز لمدة ٩٩ عاما ونظير نصف مليون جنيه وقالت مضبطة مجلس الشعب «٧فبراير ١٩٧٨»:

«إن عقد تأسيس الشركة وهو آية الآيات، قد اتفق فى هذا العقد على استغلال منطقة هضبة الأهرام الموضحة الخرائط للاستغلال السياحى، وأن «أس.ب.ب» مع شركة الفنادق المصرية أنشأت شركة جديدة وهى شركة للتنمية السياحية يملك العنصر الأجنبى فيها ٦٠ فى المائة والعنصر المصرى ٤٠ فى المائة فى منطقة الأهرام».

رأس مال هذه الشركة ثلاثة ملايين وأربعمائة الف دولار أمريكى يدفع الجانب الأجنبى منها مليونين وأربعين ألف دولار أمريكى خلال خمس سنوات.

يدفع فى السنة الأولى ٥١٠ آلاف دولار فقط.

وفى السنة الثانية ٤٠٠ ألف دولار.

وفى السنة الثالثة ٤٠٠ ألف دولار.

وفى السنة الرابعة ٤٠٠ ألف دولار.

وفى السنة الخامسة ٣٣٠ ألف دولار.

مجموع ذلك كله يمثل الحصة النقدية التى وعد بسدادها خلال خمس سنوات.

أما حصة مصر المتمثلة فى حق الانتفاع فتبلغ مليونا وثلاثمائة وستين ألف دولار أمريكى، وتحصل الشركة على حق الانتفاع فى أربعة آلاف فدان فى هضبة الأهرام و١١٠٠ فدان فى منطقة رأس الحكمة وذلك لمدة ٩٩ عاما أى أنه عقد امتيار مثل عقد شركة قناة السويس الاستعمارية.

وتبدأ الشركة من السنة السادسة وحتى السنة العاشرة زيادة رأس المال إلى ٢٠ مليون دولار، حتى يصبح للجانب الأجنبى فى نهاية السنة العاشرة ١٢ مليون دولار مع استمرار نصيب الجانب المصرى فى المشاركة بنسبة ٤٠٪ أى ٨ ملايين دولار.

ففى السنة السادسة تدفع الشركة ٢٥٪ من الزيادة ثم تدفع فى السنة السابعة مليون دولار.

وفى السنة الثامنة تدفع مليونين ومائتين وخمسين ألف دولار.

وفى السنة التاسعة تدفع مليونين ومائتين وخمسة وسبعين ألفاً من الدولارت.

وفى السنة الأخيرة تدفع ٣ ملايين دولار بحيث يرتفع نصيبها فى رأس المال فى السنة الأخيرة... تدفع ٣ ملايين دولار بحيث يرتفع نصيبها فى رأس المال فى نهاية السنة العاشرة إلى ١٢ مليون دولار.

هذا مع العلم بأن السنة السادسة تبدأ بعد سنة ١٩٨٠، وفى مقابل كل هذا يصبح للشركة حق الانتفاع على ٦٠٠٠ فدان فى هضبة الأهرام لتكمل ١٠,٠٠٠ فدان، وعلى ١٨,٩٠٠ فدان فى رأس الحكمة لتكمل ٢٠,٠٠٠ فدان.

كل ذلك نظير القروش القليلة التى وعدت بسدادها بعد مراحل وأزمان طويلة، وبعد ذلك تستمر الشركة ٥٠ سنة على هذا الأساس، ثم بعد هذه المدة تزيد حصة مصر بنسبة ١٠ فى المائة فى هضبة الأهرام لتصبح ٥٠ فى المائة.

ولقد تضمن العقد ما هو أخطر من ذلك.

لقد تضمن مسائل تمس سيادة مصر، إذ اعتبر العقد أن الشركة الأجنبية هى صاحبة المشروع مع أن حصتها تمثل باتفاقها ٦٠ فى المائة.

بل والأخطر من ذلك أن لها وحدها بالإضافة إلى حق الإدارة، حق المراجعة والمحاسبة، ولها أن تمنح التراخيص الذى هو عمل من أعمال السيادة لايجوز التفريط فيه، لاتملك أية جهة التفريط فيه.

إن هذه الارض منطقة آثار، وهى أموال عامة حيث نص قانون الآثار على أنها من أموال الدولة العامة، فهى مال عام لا يصح التصرف فيه أو فى جزء منه لأن حق المنفعة هو جزء من حق الملكية وعنصر مكمل لها.

ولقد خالف مشروع هضبة الأهرام أحكام المادة ١٣٣ من الدستور لأنه يشكل التزاما بمرفق عام، كما خولفت أيضا قوانين الآثار ١٤ لسنة ١٩١٢، ٣١٥ لسنة ١٩٥١.

كما أن هناك قانونا آخر يمنع تملك الأجانب عموما لم يحترم وهدف قانون الاستثمار أن تأتى أموال تستثمر فى مصر لا أن تستنزف أموال مصر.

ولقد جاءت الشركة المستغلة لهضبة الأهرام بنحو ٩٠٠ ألف دولار وهى جملة ما دفعته لمصر، ولكنها حصلت على ما يقرب من ٦ ملايين فى بيع حق الانتفاع لمدة ٩٩ سنة لـ٥٪ من أرض هضبة الأهرام ورأس الحكمة.

بعد أن قامت الشركة بتقسم الأرض فى عام ١٩٧٦، وبيعها فى عام ١٩٧٧.

وعقدت اتفاقا مع شركة «المقاولين العرب» على أن تقوم بعمل المرافق العامة نظير خمسة ملايين من الجنيهات.

ومبلغ الـ٩٠٠ ألف دولار التى دفعتها الشركة، أنفقت مرتبات لأعضاء مجلس الإدارة وللموظفين خلال السنتين - ١٥ ألف دولار مرتبات، ودفعت ١٥ ألف دولار بدلات، ودفعت آلافاً غيرها من الدولارات كمنح. . وكانت الشركة قد التزمت بتشغيل ألف عامل مصرى فى السنة الأولى، وألفين فى السنة الثانية، ولكن لم يتم تشغيل إلا ٥٤ شخصاً من المصريين فقط.

وقد بلغت إيرادات الشركة ٢,٨٩٨,٣٦٣ دولار فى حين أنه دفعت ٩٠٠ الف دولار وباعت أيضاً أرضا بالنقد المصرى بمبلغ ١,٤٥٢,٣٠٠ جنيه.

وقد حصلت الشركة على قرض قيمته ١٢ مليون دولار بدون جدول زمنى للسداد ولا كيفية سداده أو أسلوب الانتفاع به.

وعندما بدأت البلدوزرات تعمل فى المنطقة، أسرع مندوب الآثار وأبلغ النيابة طالبا حماية الآثار.

ولكن أحدا لم يستمع إليه، بل إنه عوقب على ذلك.

فقد كتب «دافيد ليمور» خطابا ١٩/ ٥/ ١٩٧٥ لرئيس الجمهورية يطلب فيه أن تكون مدة الانتفاع بالأرض ٩٩ عاما وليس ٥٠ عاماً.

وقد وافق السيد رئيس الجمهورية على طلبه، ثم استقبل رئيس الجمهورية، رئيس

وأعضاء مجلس إدارة شركة «أس. بى. بى» العالمية وحضر المقابلة كل من عثمان أحمد عثمان وزير الإسكان والتعمير، ورئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق.

واستقبل النائب الأول لرئيس الوزراء الدكتور عبدالعزيز حجازى وزير السياحة ورئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق جميع ممثلى الشركة، الذين عرضوا عليه فكرة المشروع، فوافق عليها من حيث المبدأ مشترطا ألا يقل نصيب الجانب المصرى والعربى فى رأس مال الشركة المشتركة عن ٥٠٪، ولكن هذا الشرط لم يحترم.

بداية المقاومة:

وكانت الدكتورة نعمات فؤاد قد قادت حملة شرسة ضد المشروع، وكشفت عن أن الشركة باعت حصة قدرها ٢٨٪ لمليونير عربى وقبضت منه اثنى عشر مليونا من الدولارات.

كما باعت حصة أخرى قدرها ٢٣٪ قبضت فيها خمسة عشر مليونا من الدولارات أى أنها قبضت فى خبطة واحدة سبعة وعشرين مليونا من الدولارات..! وأنها قبضت ألفين وأربعمائة مليون جنيه من المصريين أصحاب البلد وأصحاب الهرم بعد أن باعت لهم أرضا...

والاتفاق المبدئى للمشروع أن يكون سياحيا هدفه المحافظة على المنطقة وتنميتها سياحيا لا المتاجرة فى أرضها فى الداخل والخارج، وتساءلت الدكتورة نعمات عن العبقرية فى تقسيم الأرض وبيعها. وهو أمر يقوم به أصغر مقاول مصرى، ولايستحق أن تقوم بها شركة محلها فى هونج كونج.

ولقد نشرت جريدة الأخبار مقالا على صفحتين للدكتور صلاح عبدالوهاب - مدير مكتب الدكتور عبدالقادر حاتم سابقا رئيس مجلس إدارة شركة مصر لتنمية السياحة - يشيد فيه بالشركة ويشيد بكراماتها ويعدد الفنادق التى تملكها، وكان معروفاً أن الشركة قد دفعت ثمن نشر الصفحتين.

وأرسلت الدكتورة نعمات إلى الأخبار ردا على رئيس مجلس الإدارة الممثل للمصالح الأجنبية فى الشركة، من منطلق الحفاظ على المصالح المصرية فامتنعت الجريدة عن نشره، وقالت الدكتورة نعمات:

إن هناك حقائق واضحة غير منكورة ولا يجرؤ أحد على إنكارها:

* إنه فى مقابل كل دولار أعطته الشركة لمصر كحصة عينية نظير تخليها عن حق الانتفاع لمدة ٩٩ عاما بأراضى هضبة الأهرام حصلت على ٥٢٥ دولاراً نظير تخليها عن هذا الحق ذاته للأفراد.

* قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٥ بالترخيص فى تأسيس الشركة المصرية لتنمية السياحة نص فى مادته الثانية على أن «غرض هذه الشركة هو تنمية المناطق السياحية فى منطقة الأهرام ورأس الحكمة.. فإذا بالشركة تنقلب إلى شركة تقسيم للأراضى وسمسرة وتنص فى العقد الابتدائى لتأسيسها فى المادة ٣ فقرة ٦ على أن (لها الحق فى بيع حق الانتفاع بالأراضى الصحراوية بمنطقة الأهرام ومنطقة رأس الحكمة).

غضب مصر:

وغضب كل مثقفو مصر .. وغضبت كل نقابات مصر ... وأقيمت عشرات الندوات فى كل مكان فى محاولة لإنقاذ أهرامات مصر التى وقع السادات بحضور صهره عثمان أحمد عثمان ـ صك بيعها.

وغضب السادات، واتخذ موقفا من كل الذين ثاروا على المشروع...

غضب على نقابة المحامين لأنها عقدت ندوات فضحت فيها الصفقة...

وغضب على نقابة الصحفيين لأنها فى دارها نوقشت قضية بيع تراث مصر وأرضها بموافقة رئيس الجمهورية الذى أقسم على المحافظة على سلامة أراضى الوطن...

وغضب من نادى القضاة الذى ناقش القضية..

وغضب من المسئولين فى هيئة الآثار الذين صرحوا بأن هضبة الأهرام هى أرض أثرية مليئة بالآثار..

وفوق كل ذلك.. فقد كانت الصفقة فاضحة التجاوز.. ولم يكن ممكنا أن يبيع السادات أهرامات مصر.. ويسكت الناس..

فأعلن عدوله عن المشروع بعد توقيع عقوده قائلا أن «الإجراءات سليمة ولكنها قضية رأى عام»..

ولجأت الشركة إلى القضاء فى الخارج..

وحصلت على ١٢ مليون كتعويض مبدئى..

ثم صدر حكم بمنحها ٣٨ مليون دولار، أى أن السادات وحاشيته قبضوا.. ومصر هى التى تدفع!

ولجأت مصر إلى التحكيم ومازالت القضية مستمرة.

وكانت هناك صفقة أخرى كان قد أعلن عنها..

هى بيع منطقة بولاق لمستثمرين أجانب، وطرد المستأجرين والملاك منها بعد تعويضهم.

وبدأ الحديث عن «هضبة بولاق».

وخشية من غضبة أخرى أشد عنفاً لأنها ترتبط بجماهير تملك بيوتاً وأراضى وتستأجر مساكن، فقد تخلى عنها السادات ونظامه..

ويبدو أن العمولة فى هذه الصفقة لم تكن مجزية تماماً!

ضـــوء أخضـــر للفســـاد

«جهاز الرقابة الإدارية يكبد الدولة دم قلبها.. ويشكك فى الناس ويكتب عنهم مايرضيه إذا لم يرضوه أو يرضوا موظفيه، وارتبط وجوده بمراكز القوى عندما أظلموا مصر وظلموها، ولقد كنت ضد الجهاز وطالبت بإلغائه منذ كنت وزيراً.. حتى أصدر الرئيس القرار»

«عثمان أحمد عثمان»

أصدر محمد أنور السادات قرارا منطقياً جدا مع النظام الذى أقامه.. هو إلغاء الرقابة الإدارية. . . الجهاز الذى يتعقب الفساد، ويواجه الانحراف، ويتصدى للنهب، ويلقى القبض على المرتشين!

وكان القرار منطقيا فى ظل نظام يقوم على الانحراف، والنهب، والرشوة..!

كما أنه كان بمثابة الضوء الأخضر للفساد بأن ينطلق بأقصى طاقاته..

وقد دافع موسى صبرى - وغيره - عن قرار إلغاء الرقابة الإدارية الذى صدر فى يونيو ١٩٨٠، فجأة، بنفس الحماس الذى أيدوا به قرار عودة الرقابة الإدارية الذى أصدره الرئيس حسنى مبارك عقب توليه المسئولية مباشرة..

ولأن السادات أصدر القرار فجأة.. دون تفسير فقد اختلف المبررون..

وكانت أبرز التبريرات أن جهاز الرقابة الإدراية قد خالف مهمته لأنه يقوم «بأبحاث عملية». . يمكن أن تقوم بها أجهزة أخرى!

وكان السادات فى الإسكندرية عندما أصدر القرار. . فقد جمع عددا من الوزراء على عجل، دون أن يعرفوا سبب استدعائهم، وما كادوا يجلسون على مقاعدهم أمامه حتى قال لهم أنه قرر إلغاء الرقابة الإدارية..

وكان الوحيد الذى رد هو النبوى إسماعيل وزير داخلية السادات الذى امتدح القرار الحكيم قائلا:

- إن أى أمين شرطة يمكن أن يقوم بعمل الرقابة الإدارية!

وقال الرئيس: على بركة الله.

وانتهى الاجتماع بعد دقيقة واحدة.

وخرج الوزراء بعد أن عقدوا اجتماعا طارئا عاجلا استمر دقيقة ناقشوا خلاله قضية إلغاء الرقابة الإدارية.

وكان على النبوى إسماعيل أن يقوم بمهمة عاجلة، للتخلص من كل وثائق الرقابة، ففيها كل أسرار الفساد، والعفن الذى طفح على سطح المجتمع خلال سنوات السبعينيات.

وأرسل النبوى إسماعيل «جيشا» من الأمن المركزى بسيارات نقل إلى مقر الرقابة، ومنعوا الموظفين من الدخول، وعبأوا الوثائق كلها فى جوالات، وشحنوها فى السيارات إلى أفران شركة الورق بمسطرد، وهناك القيت فى الأفران، لتلتهمها النيران.

وكان على المسئولين أن يقدموا تفسيرا لهذا القرار المفاجئ.

ولم تكن التفسيرات التى قدمت منطقية، كما لم يكن ما اتبع ضد أفرادها من نقل، وضد وثائقها من إحراق منطقيا..

موسى صبرى قال إنه كان جهازاً سطحياً.

وفؤاد محيى الدين - القائم بعمل رئيس الوزراء - قال إنه كان جهازا بحثيا..

وكل فرقة العارفين قالت إنه كان جهازا إرهابيا.. ولم يوضح أحد مظاهر السطحية وعيوب البحث و الإرهاب.. ولا ضد من هذا الإرهاب؟

الوحيد الذى قدم تفسيرا واضحا هو المهندس عثمان أحمد عثمان عندما قال فى كتابه «تجربتى» أنه طالب بإلغاء الرقابة الإدارية لأنها كانت تضع تقارير ملفقة، فقد كتبت عن أحد مهندسى كوبرى رمسيس - الذى غير السادات اسمه إلى كوبرى ٦ أكتوبر - أنه يشرب الخمر، وهو يراقب العمل.. بينما هذا المهندس من أكفأ المهندسين».

ولم يكن من المنطقى أن يلغى جهاز ضخم من أجهزة الدولة لأنه كتب مذكرة ضد مهندس فى إحدى شركات عثمان.. حتى ولو كانت هذا المذكرة كاذبة.. فإن أعضاء الرقابة الإدارية يحتفظون بمائتى وستين خطابا تلقوها من الوزراء - فى نفس الوقت - يشكرونهم فيها على تقاريرهم الموضوعية..

الكتاب الأسود:

ولقد كانت بداية النهاية لجهاز الرقابة الإدارية يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٨.

يومها فوجئ كل العاملين بالجهاز بخبر صغير فى الصحف يقول أن «كمال الغر» الذى أشرف على بناء الجهاز منذ بدايته فى عام ١٩٦٤ قد نقل إلى المجالس القومية المتخصصة..

وكان القرار المفاجئ يعنى إبعاد الرجل عن موقعه دون سبب ظاهر.

وكان كمال الغر قد أصدر - عن جهاز الرقابة - كتيبا سريا جدا من ثلاثة أجزاء عنوانه «أوجه القصور والخلل فى الجهاز الإدارى للدولة من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٦» وانتهت طباعته فى منتصف عام ١٩٧٨.

والكتاب يحوى وقائع الخلل فى كل الوزارات، وهو الكتاب الثالث للجهاز، إذ سبق أن أصدر كتابين من قبل عن الفترات السابقة.. ولكن البعض حاول تصوير الأمر كما لو كان جهاز الرقابة الإدارية برئاسة كمال الغر تعمد أن يركز على هذه الفترة - وهى فترة السادات - بما فيها من خلل وفساد، بل وزاد الأمر سوءاً أن إحدى صحف المعارضة وصفت الكتاب بأنه «الكتاب الأسود»، رغم أنها لم تتعرض لما جاء به لأنها لم تقرأه، فقط نشرت خبر صدور الكتاب..

وما جاء بالكتاب ظل سريا جدا، فلم يكن المقصود التشهير بأحد، إذ يضع الجهاز خلاصة آرائه ودراسته التى انتهى إليها أمام المسئولين الكبار حتى يمكن أن يتبينوا وسائل الإصلاح... والجهاز فى النهاية هو أحد أجهزة الدولة.. وأسئ فهم الهدف من إصدار هذا الكتاب السرى عن قصد، رغم أنه جاء فى مقدمته التى كتبها كمال الغر أن أول تقرير قدمته الرقابة فى هذا المجال يعود إلى عام ١٩٦٥ وأنه تلاه تقرير آخر عام ١٩٧١.

وأن ما دفع الرقابة إليه هو احساسها بأن مختلف القادة والعاملين فى مجالات الإشراف والتنفيذ أو مجالات البحث والدراسة والتخطيط يشاركونها الرغبة الأكيدة فى النهوض بها ورفع شأنها.

وقد تضمن الجزء الأول من الكتاب الحديث عن العاملين فى الحكومة والقطاع العام، وعن التشريعات والظروف الاقتصادية للوحدات واللوائح المنظمة للعمل.. بما يعد تشخيصاً أميناً لعهد السادات، وسنوات حكمه..

وكان ماورد فى الكتاب صريحا رغم أنه حرص على عدم ذكر أسماء القيادات أو المواقع الاقتصادية التى يتناولها.. «فالعاملون يعانون فى حياتهم اليومية، تبذل لهم الوعود المتكررة التى تضخمها أجهزة الإعلام بأن المشاكل فى طريق الحل، بينما يحسون بأنهم مختلفون عما كانوا عليه بالنسبه لمختلف فئات المواطنين حيث كان دخل الموظف مهما قل يضمن له حياة كريمة، ومستوى اجتماعياً مناسباً.... فضلاً عما يشعر به الموظف من عدم

المساواة والمجاملة فى مجالات التعيين والترقيه والندب والإعارة وتوزيع المكافآت... ويحس بعض المجدين بأن جهدهم لا يلقى التشجيع الكافى، وأنهم يتساوون فى المعاملة مع باقى العاملين الذين لا يبذلون جهداً ويفتقر العاملون إلى القدوة الصالحة فى بعض القيادات... وقد ترك إحساسهم بانعدام الأمن على أنفسهم وأولادهم أثراً سلبياً لا يزال مترسباً فى نفوسهم رغم زوال أسباب القلق والخوف بعد أن تم إرساء مبدأ سيادة القانون!!!

«أما القادة فإن بعضهم يفتقر إلى مقومات الوظيفة العامة لضعف الكفاءة أو السلبية أو الانحراف ومرتباتهم المنخفضة إذا قورنت بالشركات الاستثمارية أو البنوك الأجنبية، التى تم إنشاؤها مع الانفتاح الاقتصادى....

«ويشعر بعضهم بعدم استقرار، أو الاطمئنان للبقاء فى مناصبهم خاصة بالنسبة لوحدات القطاع العام، حيث أصبح من أبرز الصور التى تثير جوا من عدم الاستقرار هو ما يثار من وقت لآخر حول تصفية أو فصل أو تغيير بعض القيادات وهو ما يصاحب معظم التعديلات الوزارية...

«وأحياناً يتم تعيين وزراء جدد دون أن يكون الوزير السابق قد انتهى من التشكيلات المعلن عنها، فتعاد التشكيلات المقترحة للوزراء الجدد حيث يعاد النظر فيما تضمنته من ترشيحات وكثيرا ما يفاجأ القادة بهذه التغييرات من الصحف مباشرة».

المافيا فى كل مكان:

وتعرضت الرقابة الإدارية أيضا إلى ظاهرة الشللية وإلى القيادات الإدارية فى عصر السادات فقالت:

«إن بعض رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة يمتلكون مكاتب خاصة يزاولون فيها أعمال التصميمات أو المقاولات أو الأنشطة التى تدخل فى النشاط الأساسى لشركاتهم أو يدخلون كمؤسسين فى شركات مقاولات خاصة فى دول أخرى تعمل فى نفس مجال شركاتهم والتى لها أنشطة فى هذه الدول..

«كما أن بعض كبار العاملين فى شركات الإنتاج يزاولون نشاطا صناعيا مماثلا لنشاط شركاتهم مستغلين قنوات الاتصال الرسمية بحكم عملهم لتسيير إنتاجهم الخاص..

«وبعض العاملين فى الشركات التجارية يمارسون نشاطا خاصا فى توريد مهمات

ومعدات لشركاتهم عن طريق مكاتب يمتلكونها بأسماء أخرى مستغلين عملهم فى نفس المجال..

«ولقد تخصصت عصابات فى سرقة أموال الدولة.. تحت سمع وبصر كل المسئولين.

«وهذه العصابات لا تسرق نقودا سائلة تخفيها، ولكنها تسرق مساحات كبيرة من الأرض الزراعية وغير الزراعية المملوكة للحكومة..

«وبعض هذه العصابات لا تكتفى بالاستيلاء على هذه المساحات من الأرض لنفسها بل إنهم يتاجرون فيها.. ويعلنون عن بيعها فى كل وسائل الإعلام. ولم يتحرك مسئول واحد.. يسأل عن مال الدولة، ويحاول حمايته وكأن الأمر لا يعنى أحدا»..

ولقد رصد رجال الرقابة ظاهرة التعديات على أملاك الدولة.. ونبهت «الرقابة» كل المسئولين.. فأعدت سبع دراسات أرسلتها إلى الجهات المختصة تقول فيها أنه رغم أن القانون المدنى كفل حماية ممتلكات الدولة بمنع سريان عنصر التقادم عليها كسبب من أسباب الملكية فضلا عما أباحه القانون من إزالة التعديات بالطرق الإدارية دون انتظار لحكم القضاء.

رغم ذلك تفاقمت هذه المشكلة فى السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت ظاهرة عمت العديد من المحافظات وظهرت عائلات تخصصت فى هذا السلوك. كما شارك فى هذا الأسلوب موظفون عموميون، الأمر الذى يوجب التدخل الجاد لوقف هذا التيار».

هذا بالنص هو ما قالته الرقابة الإدارية فى مذكراتها التى أرسلت لكل المسئولين، ولكن أحدا لم يتحرك ليحاسب المغتصبين.. أو يحاسب الموظفين.. ولكن الذى حوسب هو الرقابة الإدارية ذاتها.. لأنها تجرأت ورصدت هذه الظاهرة وغيرها من ظواهر الفساد!

وهكذا شخصت الرقابة الإدارية عصر السادات بدراسات عملية وموضوعية مدعمة بالوثائق.. وكشفت كل الأخطاء والانحرافات والتجاوزات..

وكانت هذه الدراسات هى أبلغ شهادة على عصر السادات وهى شهادة جهاز حكومى ليس موتورا... ولا حاقدا.. ولا شيوعيا!

سكرتير الهانم:

ومن البديهى أن السادات لم يكن سعيدا بهذا الكتاب رغم السرية، وكل الحرص والتحفظات التى وضعها رجال الرقابة وهم موظفون حكوميون فى النهاية.

وكان «الكتاب الأسود».. نقطة فى ملف إلغاء الرقابة المليئ بالقصص والحواديت التى تساهم أيضا فى رسم صورة دولة السادات ومراكز القوى فيها وكيفية إدارتها.. وأن ما قاله عثمان أحمد عثمان ضد الرقابة الإدارية لم يكن صحيحا.. ولكنه طالب باتخاذ هذا الموقف لأسباب أخرى بعد أن أصبح ممثلا للطبقة الجديدة التى تنهب وتُفسد والتى تحارب الرقابة الإدارية.. ووثائق الرقابة التى نجت من الحريق لوجودها خارج المبنى تشير إلى وقائع انحرافات عديدة فى مختلف المجالات، منها وقائع خاصة بالمهندس عثمان أحمد عثمان شخصيا بعضها مسجل بالصوت.. من بينها مثلا اعترافات أحد أطباء العيون، وكان عثمان قد عينه مديرا للعلاقات العامة!

وفى هذه التسجيلات ما لا يجوز نشره.. لأنه يتعلق بالأعراض، وبفضائح نسائية، ومباذل كثيرة ومتعددة التنوع. فهى شهادة رجل وثيق الصلة بعثمان داخل العمل.. وخارج العمل!!

اعترض جهاز الرقابة على تصرفات عثمان قبل أن يصبح وزيرا للإسكان.

وتقدم بمذكرة رسمية بشأن الشركات الخاصة التى أنشأها خارج مصر، وساهم فيها بأمواله الخاصة وتحمل اسم «المقاولون العرب».

وقد اضطر المهندس عثمان أن ينفى علاقته ببعض هذه الشركات عندما أثيرت فى مجلس الشعب، وقال أنها فقط تستغل اسم وشهرة «المقاولون العرب».

ولكن جهاز الرقابة الإدارية رفع مذكرة معلومات لرئيس الوزراء، فى ذلك الوقت السيد ممدوح سالم قال فيها:

«إن المهندس عثمان شخصيا شريك بأمواله فى هذه الشركات وأنه ليس صحيحا ما قاله فى مجلس الشعب».

وحول رئيس الوزراء المذكرة إلى عثمان شخصيا!!

وفى الشهر الأخير من عمر الرقابة الإدارية قبل إلغائها استدعيت مذيعة التليفزيون نجوى إبراهيم لسؤالها فى شكاوى وصلت للرقابة حول تبديد أموال من قيمة التبرعات لأحد البرامج الإنسانية التى تقدمها فى التليفزيون.

وجاءت نجوى إبراهيم إلى مبنى الرقابة وبصحبتها شاب هو زوجها المذيع أحمد فوزى.

وعندما سـألها عـضو الرقـابة حول الشكاوى التى تلقـاها الجهاز وطلـب إبداء رأيها، استعد أحمد فوزى للرد.. فقال له عضو الرقابة الإدارية أنه ليس من حقه أن يتحدث بل ولا أن يحضر التحقيق، ولكنه وافق على جلوسه معها لأنه زوجها.

وتلقى عضو الرقابة أغرب إجابة عندما قال المذيع أحمد فوزى: أنا سكرتير الهانم..

وسأله عضو الرقابة: هانم مين..؟

فرد: مدام جيهان.

واعتبر عضـو الرقابة ذلك تهديدا، وأصر على طرده وعدم حضوره التـحقيق، وخرج أحمد فوزى متوعدا بأنه سوف يبلغ الهانم!!

عصمت السادات أيضا:

وقالت الرقابة الإدارية رسمياً إن عصمت السادات مدين للجمارك بمبلغ مليونى جنيه، وعلم عـصـمت بالأمـر وأرسل ابنه إلى شـاكـر عـبدالسـلام مـدير فـرع الرقـابة الإدارية بالإسكندرية، ليهدده بأنه سوف يبلغ عمه الرئيس السادات.

وطرده شاكر عبدالسلام من مكتبه.. وبعـدها بأسابيع طرد الجهاز نفسه من على خريطة أجهزة الدولة..

وفى الفتـرة نفسها أرسلت الرقـابة الإدارية إلى ناصف طاحون وزير التموين تـعترض على قرار اتخذه بخصوص عصمت السادات أيضا..

وكان عصمت قد طلب شراء ألف طن لبن جاف تلقـتها وزارة التموين من هيئة المعونة الأجنبية، وقال فى طلبه إنه علم أن هذه الكمية بها تلفيات ولا تصلح للغذاء الآدمى.. وأنه سوف يشتريها لتكون غذاء للماشية.

واشترى الكمية فعلاً بسعر مائة جنيه للطن، وكانت عيون الرقابة الإدارية ترقب الأمر.. وقالت فى مذكرتها لرئيس الوزراء إن الألبان سليمة وصالحة للاستهلاك الآدمى وأن عصمت كان يبيع الطن بألف ومائتى جنيه!

وكانت الرقابة أيضا قد رصدت ما أطـلق عليه عصمت السادات اسم مكتب التخليص «وهو فى حقيقته مكتب التوسط والرشوة».

وفى أوراق الرقابة الإدارية مذكرة تتضمن أن محمود على حسن وزير الصناعة الأسبق، وكان يعمل وكيلا لشركة سويسرية، قد عرض عن طريق الشركة، نوعا من المخابز الآلية أفضل بكثير من الأنواع الموجودة.. وأوصدت الأبواب فى وجهه، حتى وجد من يدله على مكتب للتخليص.

وذهب إليه بصحبة مندوب الشركة السويسرية، وقابلهما مدير مكتب التخليص وعرف مطلبهما، واتصل بمدير مكتب وزير التموين يسأل عن الوزير، وجهاز التليفون فى مكتبه من النوع الذى يمكن للغير سماع المكالمات، وهو أمر مقصود طبعا..

وقال مدير المكتب أنه يريد الوزير لأمر يتعلق بالمخابز الآلية، ولما كان الوزير غير موجود فقد أبدى مدير المكتب استعداده لأى خدمة فعقد المخابز سيوقع اليوم أو غداً، مع إحدى الشركات الهولندية فهل لسيادته رأى آخر؟!

ووضع سماعة التليفون وقال لوزير الصناعة الأسبق إنه يمكن أن يحسم الأمر لصالح الشركة السويسرية نظير حصوله على ١٠٪ من السعر، وأن الأمر يتطلب سرعة البت فورا .. وتشاور الوزير الأسبق مع وكيل الشركة السويسرية، ووجدا أن العمولة مبالغ فيها جدا وأنها تؤثر على ربح الشركة وخاصة أنهم تقدموا فعلاً بالأسعار وبها هامش ربح قليل، لذلك فقد رفضا.

وهكذا رست عملية المخابز الآلية على الشركة الهولندية..

وكان جهاز الرقابة الإدارية قد أعد دراسة عن مشروع هضبة الأهرام أرفق بها الخطابات التى كانت ترسل للجهات المسئولة، وكلها تبدأ بكلمة «وافق السيد الرئيس» وتشق الإجراءات طريقها إلى التنفيذ بسرعة البرق!

وكانت قد تجمعت لدى كمال الغر رئيس الرقابة معلومات حول مدير بإحدى المؤسسات الصحفية الكبرى استغل أموال الإعلانات الخارجية، وحقق ثراء فادحا بلغ ملايين الجنيهات، حتى أنه أنشأ مكتبا خاصا فى سويسرا.

وذهب كمال الغر لمقابلة السادات، حتى لا تتدخل الرقابة فى إحدى المؤسسات الصحفية الكبرى دون علم الرئيس..

وعندما جلس مع السادات بادره قائلا:

«اسمع يا كمال.. ليس لدى أحد فوق القانون إذا جاءتك شكوى فى تصرفاتى أنا نفسى تعالى وحقق معى..».

وهنا تحدث كمال الغر حول موضوع المدير بإحدى المؤسسات الصحفية، وشرح للسادات الموضوع، وفوجئ بأن السادات يقول له: أنت قصدك فلان! أنا أريد الوثائق.. لا أريد اتهامات بدون أدلة..

ووضع كمال الغر أمام السادات الدوسيه الذى يضم كل الوثائق.. وكل المستندات. .

بعدها.. قرأ كمال الغر ذات صباح بأنه تم نقله إلى المجالس القومية المتخصصة!

وبعدها أيضا رقى المدير.. وأصبح مسئولا كبيرا فى المؤسسة الصحفية.

وجاء إلى الرقابة الإدارية مدير جديد هو اللواء «عبدالخالق شوقى» وكانت سياسته تهدئة الجو.. والتقليل من متابعة الأخطاء، وحظر النشر تماما على أعمال الرقابة.

ولكن الرجل بحسه الوطنى وأمام سيل الفساد المنهمر أمامه، لم يجد مفرا من أن يصدر أمرا بمتابعة الفساد.. من أجل الوطن.. فمصر أبقى من إرداة السادات.

ولابد من وضع كل المسئولين فى صورة التدهور فى كل المرافق والخدمات، والخراب الذى أصاب الذمم والقيم..

وواصل جهاز الرقابة الإدارية ـ الذى كان يعمل وفقا لنظام الرقابة فى السويد ـ أعماله فى صمت مطلق.. وفى سرية تامة وكانت الأخبار تصل السادات كما كانت تصله الشكاوى من الذين يتابعهم الجهاز.. وكانوا يطلبون منه إلغاء الجهاز..

فساد شقيق السادات:

أثناء محاكمة عصمت السادات وأولاده وأمام المحكمة اتضحت واقعة جديدة.

قبل إلغاء الرقابة الإدارية بأيام .. ذهب جلال نجل عصمت السادات إلى «على هدايت» مدير مكتب رئيس الرقابة يسأله لماذا أرسلتم إلى وزير التموين ضد صفقة اللحوم التى استوردتها وقلتم إنها ليست مطابقة للمواصفات؟..

وحاول «على هدايت» إفهامه أن ذلك هو عمل الرقابة فى حماية الناس.. وتحذيرا من استيراد مأكولات ليست مطابقة للمواصفات، وأنهم من المفروض أن يكونوا أشد الناس حرصا على سلامة الإجراءات نظرا لصلتهم بالرئيس..

وكان رد جلال السادات: اشمعنى احنا..

ثم قال إنه ليس من مصلحة الرقابة تعقب عائلة السادات بالذات..

ولم يسكت على هدايت.. وطرده.

في اليوم التــالى.. كان عصــمت والد جلال يتصل بـ«على هدايت» ليـقول له إن لديه خبرا سارا.. سوف تلغى الرقابة الإدارية!

وطبعا لم يصدق أحد..

فإلغاء الرقابة ليس عملا سهلا..

والرقابة على كل حال أنشئت بقانون.. ولا يمكن أن تلغى إلا بقانون..

ومجلس الشعب الذى يصدر القوانين فى أجازة!

ومع كل ذلك.. فقد كان خبر عصمت السادات صحيحاً. .

صدر قرار من السادات يلغى القانون..

ويلغى الرقابة الإدارية..

ويعطى ضوءاً أخضر للفساد لينطلق بأقصى سرعته..

النقب هبة النيل

«عرضت عليكم أن أمدكم بمياه يمكن
أن تصل إلى القدس مارة عبر النقب
حتى أسهل عليكم بناء أحياء جديدة
للمستوطنين فى أرضكم»

«من رسالة السادات إلى مناحم بيجين»

... وكما تصرف السادات فى هضبة الأهرام بعقد منحه لمجموعة من الأفاقين والمغامرين.. فعل نفس الشئ بالنسبة لمياه النيل..

وإذا كانت الأهرام هى رمز الحضارة القديمة.. فالنيل هو الحياة والعطاء والزراعة والصناعة وتماسك الشعب..

إنه الحضارة القديمة والجديدة.. والوجود المصرى..

النيل هو حياة مصر.. بل هو مصر كلها!

ولقد منعت «وطنية» بيجين، ووفائه «المبادئه» فى أن يحصل على كل شىء ـ دون شروط ـ من أن تفقد مصر نيلها!.

لقد عرض السادات توصيل مياه النيل إلى إسرائيل... ورفض بيجين....!

وكانت المرة الأولى فى التاريخ الذى يعرض حاكم حياة وطنه.. هدية لتنمية عدو بلاده وإنعاشه ورخائه، ليكبر وينمو ليواجه شعبه..

فرط السادات فى نيل مصر..

ولم يخطر على فكر بشر من قبل، أن النيل يمكن أن يباع أو يكون محل مساومة..

ولكن ذلك حدث فى عصر السادات.. فقد عرض على إسرائيل كل مصر ممثلة فى نقل مياه النيل إليها.

وبعيدا عن كل معانى التفريط.. والخيانة لتراب الوطن، وأرضه فإن مياه النيل لإسرائيل تعنى حياة مختلفه تماما للعدو الصهيونى..

إنها تعنى ميلاد دولة عدوة جديدة..

يعطيها أكثر من عشرين ضعفا من مساحتها المزروعة الآن..

يسمح لها بأن تضاعف عدد سكانها ثلاث مرات..

النيل بالنسبة لإسرائيل يعنى أكثر من ثلاثة أرباع مليون فدان جديدة تستصلح فى النقب بجوار حدود مصر.

إن إسرائيل تهدد العالم العربى الآن، وثلاثة أرباع الأرض التى اغتصبتها وأقامت عليها الدولة صحارى.. فماذا لو أنها حولت كل الصحارى إلى أرض زراعية، وملأتها بالسكان.. الذين يكونون كثافة عالية فى صحراء النقب المجاورة لحدود مصر.

مليارات المياه لإسرائيل:

والقصة التى جاءت على لسان السادات فى اجتماع مغلق تدين السادات وتؤكد أنه كان جادا فى توصيل مياه النيل لإسرائيل.

لقد كان يرى أن إسرائيل لن تتزحزح عن الضفة الغربية فلماذا لا يعطيهم سببا للتراجع «شئ مقابل شىء».

أن يمد إسرائيل بمياه النيل..

ولخص السادات فكرته بأننا نرمى فى البحر مليارات الأمتار من مياه النيل لو أعطيناهم ٣٦٠ مليارا بعد مد خط أنابيب حتى يمكنها القيام ببناء المستوطنات فى النقب بدلا من الضفة..

وتم بحث «اتفاق مياه النيل»، واتضح أن القانون الدولى يعطى لإسرائيل حق الاتفاق على المياه بعد مرور سنة.

ولايمكن انتزاع هذا الحق منها.

كما أن اتفاقنا الدولى مع الدول الأفريقية لا يبيح لمصر أن تعطى المياه لدولة أخرى.

ويمكن لهذه الدول أن تطلب إعادة النظر فى هذا الاتفاق وخاصة أن علاقتنا مع أثيوبيا ليست على مايرام.

كما أن شعور الفلاح المصرى بأن إسرائيل ستأخذ مياه النيل حتى لو لم يكن فى حاجة إليها، أو أن الحكومة تسئ التصرف فيها، سيولد إحساسا بالمرارة، وسيكون له أثره السياسى الداخلى السيئ».

ومعنى هذه الشهادة المنشورة حتى الآن، أنه كان هناك اتفاق لتوصيل مياه النيل لإسرائيل، ولكنه لم ينفذ لأسباب عديدة يدخل فيها أن علاقتنا ببعض الدول الأفريقية التى بها منابع النيل سيئة وأنها قد تعترض..

أى أن التفريط فى مياه النيل كان مقررا عند السادات.. وحجته أننا نرمى مليارات من أمتار المياه فى البحر.. وسوف يتردد هذا التبرير كثيرا فيما بعد.. وهو تبرير غير صحيح لأن مصر لاتلقى قطرة واحدة من مياه النيل فى البحر، ولأنه معروف أن زراعة مصر تعانى أزمة فى المياه مما استعدى ضبطا لمناسيبها..

فالسادات يعرف أن السد العالى أقيم لحجز مياه النيل بدلا من إلقائها فى البحر، وأغلق تماما مصب النيل فى البحر.. لأن المياه تحجز فى بحيرة السد.

لقد تجاهل السادات ـ بهذا التبرير ـ أبسط المعلومات الجغرافية التى يعرفها تلميذ المدرسة الإبتدائية فى مصر..

ويقول موسى صبرى أنه «إزاء هذه العقبات التى نشأت ومنعت توصيل مياه النيل لإسرائيل.. فكر السادات فى تعديل اقتراحه بتقديم مياه الشرب فى القدس الشرقية، ولكن موشى ديان أبلغ الجانب المصرى أن بيجين لن يبيع عقيدته مقابل الماء ولكن السادات استمر مؤملا أن يقنع بيجن بالفكرة».

هذه بالنص كلمات موسى صبرى التى تعكس إصرار السادات على التفريط فى مصدر حياة مصر.. وتزويد العدو الصهيونى بطاقة مياه تضاعف من إمكانياتها البشرية، ومساحتها المزروعة وتواصل مزيداً من الاحتلال للأراضى العربية.

وعندما اجتمع السادات بالصحفيين قال لهم إنه يرمى فى البحر ٦ مليارات متر مكعب ـ وزير الرى اكتشف أنها ١٦ ملياراً بماء الصرف ـ إن مليون متر تحل مشاكلهم، ثمن مغرى ولكن لا يمس سيادتنا مطلقا.. مليون متر والحنفية فى إيدى أقفلها زى ما أنا عاوز، وقلت لبيجن كل مستعمرة تفكها فى الضفة الغربية أديك قصادها مية لمستعمرة فى النقيب.

ورد بيجن: ياسيادة الرئيس إننا لا نبيع أمانينا الوطنية بالثمن..

السادات: لا احنا جيران.. هات القدس.. وأعطيك ماء.

ثم قال السادات.. وعلى كل فقد انتهى هذا كله.. وقرارى الجديد أننى لن أعطى ماء إلا بركوع الإسرائيلين والفلسطينيين معا. . . إلا بطلب من الاثنين وبإلحاح، لأن رأيى أن الماء هو الحل لإسرائيل، والصفقة متعادلة».

أى أن ملف توصيل مياه النيل لإسرائيل لم يغلق.. فآخر ما قاله السادات أن الماء هو الحل لإسرائيل، وهو يريد أن يعطى شريان الحياة بالثمن.. أى ثمن لنيل مصر.. تاريخها وحضارتها. . واقعها.. حياتها.. والصفقة كما يراها السادات متعادلة.. والقرار هو قرار السادات وحده فى دولة الديمقراطية والمؤسسات.

وكانت مجلة أكتوبر قد نشرت ١٦ ديسمبر ١٩٧٩ «أن الرئيس السادات أمر بعمل دراسة كاملة عن توصيل مياه النيل للقدس عندما أعطى إشارة البدء فى حفر ترعة السلام المتجهة من قرب فارسكور تحت قناة السويس إلى سيناء لتكون مياه النيل هى سيناء الجديدة يرتوى منها المؤمنون بالأديان السماوية الثلاثة».

وقد أطلق على هذا المشروع اسم «زمزم الجديدة» التى تنبع من النيل فى محاولة لإضفاء مسحة دينية تبرر التفريط فى السيادة الوطنية..

وقد نفى الدكتور مصطفى خليل - وكان رئيساً للوزراء - فى مجلس الشعب أن هناك أية فكرة لتوصيل مياه النيل لإسرائيل «١٧ يناير ١٩٨٠» قائلا: إن مياه النيل لن تروى إلا الأراضى المصرية، ونحن نعلم جيدا أن هناك اتفاقيات للتصرف فى مياه النيل بيننا وبين الدول الواقعة فى حوضه، ونعلم أن التوسع الزراعى فى مصر له متطلبات بالنسبة للمياه، ونعلم أن زيادة عدد السكان فى مصر تجعلنا بحاجة لكل قطرة من ماء النهر، كذلك نعلم أن مياه النيل لو ذهبت إلى إسرائيل فسوف يشكل ذلك خرقا لاتفاقيات دولية لايمكن التهرب منها».

وبعد ذلك اتضح كذب ما قاله رئيس الوزراء مصطفى خليل، وأنه كان يتعمد هذا الكذب، بينما هو ضالع فى عملية توصيل مياه النيل لإسرائيل.

لقد أعلنت الرسائل المتبادلة بين السادات وبيجن، واتضح منها أن هناك عرضا قائما لتوصيل مياه النيل لإسرائيل، بل بعث السادات برسالة إلى الملك الحسن ملك المغرب حول قضية القدس يقول فيها أنه عرض مياه النيل على إسرئيل وأنه «لم ينفرد باتخاذ القرار بتقديم هذا العرض، ولكن شاركنى فيه رئيس الحكومة د. مصطفى خليل».

إسرائيل ومياه النيل:

ولقد كانت قوى الصهيونية تحلم بمياه النيل منذ أيام «تيودور هرتزل» وقبل قيام دولة إسرائيل عندما جاء لمصر يعرض مشروعا بإنشاء شركة يهودية فى سيناء والعريش، وأن يخصص مكان للهجرة اليهودية.

وطلب «هرتزل» من اللورد كرومر توصيل مياه النيل إلا أن كرومر - المستعمر الإنجليزى - رفض..

وظلت المحاولات للحصول على المياه.. لحل مشكلة إسرائيل بعد أن اغتصبت الأرض وأصبحت دولة - فقد ظلت وإلى الآن مشكلتها هى المياه - حتى أنها فكرت ذات يوم فى تحويل مياه نهر الأردن..

كان الإعلان عن ذلك هو مادفع عبدالناصر لطلب عقد أول مؤتمر قمة عربى.. وكان اجتماع الملوك والرؤساء العرب فى القاهر بمبنى الجامعة العربية عام ١٩٦٤ بسبب عزم إسرائيل الاستيلاء على جزء من المياه العربية.

ومن الملفت أن إسرائيل - بعد حرب أكتوبر مباشرة وفى عام ١٩٧٤ - تطلعت إلى توصيل مياه النيل إليها، فقد نشرت مجلة «أوت الإسرائيلية» مقالا بعنوان «مياه السلام» للمهندس اليشع كلى مدير التخطيط لشركة ناحال تحدث فيه عن:

«إحضار مياه النيل إلى النقب الشمالى لحل مشكلة المياه التى ستضطر إسرائيل لمواجهتها لبعض سنوات قادمة».

ولا تحتاج إسرائيل إلا ١٪ من مياه النيل أى حوالى ٨ مليارات متر مكعب فى السنة يمكن أن تصل إسرائيل عن طريق أنابيب تمر تحت قناة السويس ثم تنشئ ترعة مبطنة بالخرسانة إلى خان يونس.

وبعد زيارة السادات لتل أبيب بدأ فى إسرائيل التفكير جديا فى الاستفادة من مياه النيل «إذ أن المياه المصرية مع الخبرة والمهارة الإسرائيلية فى هذه المجالات تستطيع خلق المعجزات».

وزار مصر عام ١٩٨٠ المهندس «اليشع كلى» صاحب مشروع ترعة السلام.

والتقى بالمسئولين فى وزارتى الرى والزراعة وتقدم باسم هيئة «ناحال» بدراسة إلى وزارة الرى عن تقييم مشروع لاستصلاح الأراضى بصحراء الصالحية غربى قناة السويس.

وتقدم عالم إسرائيلى يدعى «شاوؤل أرلوزوروف» بمشروع لحفر ثلاث قنوات «تحت قناة السويس لتوصيل مياه النيل إلى نقطة ضخ رئيسية بالقرب من مدينة بالوظة، ومنها ترفع المياه عشرة أمتار لتدفع فى قناة مفتوحة تسير بمحاذاة ساحل سيناء الشمالى، ومن هذه القناة تتفرع عدة قنوات جانبية لمشروعات الرى فى المستوطنات التى تنوى مصر إقامتها لتوطين

مليون نسمة فى سيناء وتنتهى هذه القناة بعد أن تبدأ الحدود المصرية الإسرائيلية عند بداية جهاز الرى الإسرائيلى فى النقب.

ويتضمن المشروع وصول جزء من مياه النيل إلى مواطن الأرض المحتلة فى الضفة الغربية وغزة وإنشاء مشروع لإمداد مدينة العريش بالكهرباء المولدة من قوة اندفاع مياه النيل إلى النقب».

ولقد وجدت هذه المشروعات الإسرائيلية تجاوبا من السادات وكانت المبادرة الأولى هى تصريحه فى حيفا ـ ٦ ديسمبر ١٩٧٩ ـ «بأن صحراء النقب سوف تستفيد من مياه النيل التى ستروى سيناء».

وجاء التأكيد بمد العدو بشريان الحياة فى الرسالة التى بعث بها إلى بيجن حول قضية الحكم الذاتى وقد ورد فيها:

«ولعلك تذكر أيضا أننى عرضت أن أمدكم بمياه يمكن أن تصل إلى القدس مارة عبر النقب حتى أسهل عليكم بناء أحياء جديدة للمستوطنين فى أرضكم، ولكنك أسأت فهم الفكرة وراء اقتراحى، وقلت إن التطلعات الوطنية لشعبكم غير مطروحة للبيع...

وفى الواقع فلم يدر هذا بخلدى إذ عرضت عليكم تعاونا قد يؤدى إلى الخروج، بحل مرضٍ للطرفين..

«ورغم أن إزالة المستوطنات غير القانونية يجب ألا يعلق على أى شرط، إلا أننى على استعداد للذهاب إلى هذا المدى لحل هذه المشكلة باعتبار ذلك إسهاما آخر لمصر من أجل السلام.. إننى على علم بأنك لا تحتاج لأى أحد آخر ليجد لك سبيلا للخروج من هذا الموقف، ولكنه أمر مفيد أن تجد أو تأخذ فى اعتبارك وجود بعض البدائل والعروض..

وأحيانا فإن أخوتنا العرب يحتاجون أيضا لمثل هذه السبل بالنظر إلى عدد من التعقيدات التى تواجه مواقفهم، وهذا عبء أتحمل به كرئيس للشعب المصرى الذى وضعه قدره فى مقدمة الأحداث، والتطورات فى المنطقة بأسرها.. هذا هو تراث ماضينا ووعد مستقبلنا»..

ولكن بيجن فى رده على السادات «١٦ أغسطس ١٩٨٠» يكشف الموضوع فالسادات لم يعرض توصيل المياه إلى القدس، ولكنه عرض نقل المياه إلى النقب...

يقول بيجن فى رسالته «أعتقد ياسيادة الرئيس أن حديثنا فى العريش كان على النحو التالى:

(أ) اقترحتم نقل مياه النيل إلى النقب، وفى هذا الحديث لم تذكروا نقل الماء إلى القدس مطلقا.

(ب) ومن ناحيتى لم أذكر أن التطلعات القومية لشعبى ليست للبيع، وأعتقد أن مثل هذه اللهجة فيها تجاوز كبير لم أستخدمه مطلقا فى أحاديثنا، لقد أخذتم المبادرة، وقدمتم اقتراحا مزدوجا...

قلتم يجب أن نتصرف بحكمة وروية، وأنا على استعداد لأدعكم تحصلون على الماء من النيل لرى النقب ودعنا نحل مشكلة القدس، فإن حلها حل لكل شئ.

«وكان ردى ياسيادة الرئيس أن نقل الماء من النيل إلى النقب فكرة عظيمة، ورؤية عظيمة حقا ولكننا يجب أن نفرق بين القيم التاريخية والخلقية مثل القدس وبين النواحى المادية، فلنفصل بين الموضوعين.. القدس من ناحية، وماء النيل للنقب من ناحية أخرى».

ورغم ذلك يعيد السادات العرض بمياه النيل فى رسالة أخرى إلى بيجن فيقول له: «لقد ذهبنا إلى حد أن نعرض عليكم شريان الحياة - النيل - إذا نجحنا فى حل لمشكلتى القدس والمستوطنات وما كان بوسع أحد آخر أن يفعل مثل هذا من أجل التسوية الشاملة».

«وعندما يبعث الملك الحسن برسالة إلى السادات يناشده فيها باسم المؤتمر الإسلامى العودة الى الصف العربى، يجئ فى رده:

«إننى كحافز للجانب الإسرائيلى فقد عرضت عليه إمداد إسرائيل بجزء من حصة مصر فى مياه النيل، لاستخدامها فى تسكين المستوطنين فى النقب بعد إخلائهم من المستوطنات القائمة فى الضفة الغربية وغزة، وعلقت هذا الموضوع على شرط تعاون إسرائيل معنا فى حل مشكلة القدس والمستوطنات».

غضبة الشعب المصرى:

ورفض الشعب المصرى كله بمختلف اتجاهاته وتياراته قرار السادات المنفرد بالتفريط فى شريان الحياة لمصر.

ومرة أخرى تصدت كل نقابات مصر، وكل مثقفيها، وكل أحزاب المعارضة فيها لهذه المؤامرة التى يقودها رئيس مصر... ضد شعب مصر لصالح عدوه.

وتكونت جبهة وطنية تضم عددا من الشخصيات الوطنية التى لعبت دورا فى تاريخ مصر اتفقوا جميعا حول مقاومة هذا العدوان الشرس والخائن على حياة مصر.

وتساءل المهندس المرحوم عبدالعظيم أبوالعطا «الشعب ٢٣سبتمبر ١٩٨٠»:

«هل علم السياسيون فى مصر أن أمامنا ٢٠ مليار متر مكعب جديدة من المياه لاستصلاح ٤ ملايين فدان جديدة لكى نضمن فقط المستوى الحالى لنصيب المواطن المصرى من الأراضى الزراعية والذى لن يتجاوز ٤٠٠ متر مسطح فى عام ٢٠٠٠.

«إن ماء النيل يعطى إسرائيل مساحة زراعية تناهز ٢٠ ضعفا للمساحة المنزرعة حاليا، ويسمح لإسرائيل بمضاعفة سكانها الحاليين، والحصول على ٥٠٠ ألف فدان جديدة فى النقب.. وتولد إسرائيل الكبرى.

«وتجاوز مصر كثافة سكانية لم تحلم بها إسرائيل التى كانت مزعومة.. وتصبح إسرائيل دولة نيلية... لاقدر الله؟

«فى ظل الاحتلال الإنجليزى الغاشم، لم يستطع الاستعمار إلا أن يفرق بين صراعنا السياسى معه، ومصالحنا المقدسة فى مياه النيل، فكانت اتفاقية ١٩٢٩، واتفاقية ١٩٥٠، ولم تخضع أبدا مياه النيل للمساومات السياسية من أى نوع ولأى غرض.

«ومعنى إعطاء ١٠٠٠ مليون متر مكعب لإسرائيل من مياه النيل أن نعطيها دخلا إضافيا يساوى ١٠٠٠ مليون دولار سنويا على الأقل، وأن فى سيناء ٩٠٠ ألف فدان قابلة للاستصلاح على مياه النيل ويتراوح رفع المياه فيها بين ٣٠، ٦٠ مترا فوق سطح البحر.

«ونستطيع أن نوطن فى سيناء ٤ أو ٥ ملايين مصرى على هذه الأرض.. فأين تكون الأولوية للتوطين فى سيناء أم فى النقب؟».

واعتقل السادات عبدالعظيم أبو العطا رغم أنه كان وزيراً معه، وكان أحد قيادات حزب مصر... حزب السادات نفسه...

ومات عبدالعظيم أبو العطا فى سجون السادات ضحية لرأيه ومعارضته التفريط فى شريان حياة مصر..

النقب هبة النيل:

كان السادات سيجعل من النقب هبة النيل بدلا من مصر.

ورغم غضبة الشعب المصرى كله.. والمعارضة الكاسحة فقد استمر على وعده لإسرائيل حتى اللحظة الأخيرة من حياته..

قال أنه: «لن يعطى المياه إلا إذا ركعت إسرائيل والفلسطينين».

فاستعداده للتفريط فى شريان الحياة بمصر ظل قائما حتى صرعته الرصاصات.

والنماذج الثلاث التى عرضناها لقرارات السادات:

بإلغاء الرقابة الإدارية،

وبيع هضبة الأهرام،

والتفريط فى مياه النيل.

يمكن أن تضع أمام الدارس عددا من الملاحظات الجديرة بالمناقشة والبحث منها:

* أسلوب اتخاذ القرار عن السادات حتى فى أخطر القضايا والتى تمس حياة وأمن الوطن وسلامة أراضيه.

* مدى ديمقراطية السادات، وانفراده وحده باتخاذ القرارات الحيوية والخطيرة.. فى وقت كان إلى جانبه مؤسسات حزبية، وبرلمانية وتنفيذية.

* مدى التزام السادات فى قراراته بالدستور أو القوانين.

* العوامل التى كانت تتحكم فى اتخاذ السادات لقراراته، ومن معه... شركاؤه فى اتخاذ القرارات...

«عثمان أحمد عثمان مثلا كان وراء إلغاء الرقابة الإدارية، وحضر بيع هضبة الأهرام، واستجلب الإسرائيليين للزراعة فى الصالحية».

* ترى.. ماهى الأسباب التى يستنتجها الدارس، والتى تكمن وراء اتخاذ القرارات، ومدى النزاهة التى كان يتمتع بها السادات ونظامه؟!

شخصيات حول السادات

حسين الشافعى..

واللاإقرار الجبان

«لم أشارك فى جنازة السادات لأن الرسول نهانا عن تشييع المنافقين.. فقال صلى الله عليه وسلم: لا تصلِّ على أحد مات منهم أبداً، ولا تقم على قبره»

«حسين الشافعى»

فى قمة الأزمة، وقف حسين الشافعى مع السادات ضد مجموعة مايو، كان نائبا للرئيس وكان على صبرى نائبا ثانيا..

وعندما اختلف على صبرى مع السادات، كان حسين الشافعى فى صف السادات، وإلى جواره..

وعندما وضعت مجموعة مايو فى السجن، ظل إلى جانب السادات نائبا للرئيس، ولكنه سرعان ما اختلف معه، لانفراد السادات باتخاذ كل القرارات دون الرجوع إليه، بل انه من المفارقات المضحكة أن حسين الشافعى الذى كان يذهب إلى مكتبه كل يوم، لم تعرض عليه أية ورقة.. ولم تكن لديه أية مسئولية.

ظل نائبا للرئيس بدون أى عمل تماما حتى ١٤ أبريل ١٩٧٥، عندما انتهت علاقته بالسادات التى بدأت عام ١٩٣٦، عندما كانا زملاء فى الكلية الحربية.. فى ذلك الوقت لم يكن هناك أى تعارف، أو لقاء بينهما.. فقط هما زملاء دفعة واحدة!

وعندما تخرجا التحق حسين الشافعى بسلاح الفرسان، وذهب أنور إلى سلاح الإشارة.

ولم يكن هناك أى مجال للقاء أبدا.. مرة واحدة قبل الثورة ذهب حسين الشافعى إلى الوحدة المجاورة لوحدته التى كانت تعسكر فى مدينة رمسيس بإمبابة.. وهناك التقى بأنور السادات..

كان حسين الشافعى مثل كل ضباط الجيش مستفزا بما تردد عن نية بريطانيا سحب الأسلحة من الجيش المصرى الذى لن يدخل الحرب، لتستخدمه هى فى الحرب..

وكان ضباط الجيش ثائرون ـ دون أى تنظيم ـ يقاومون عملية جمع السلاح.. وذهب حسين الشافعى ليستطلع رأى الوحدة المجاورة.. وهناك التقى بأنور السادات ووجد لديه روحا طيبة لهذه الفكرة!

ومضت سنوات طويلة، قبل اللقاء الثانى بينهما عندما ظهر السادات بعد نجاح الثورة، والاستيلاء على مقر قيادة الجيش.

بعدها .. كان يلتقى به كثيرا، وخاصة فى منزل زكريا محيى الدين، الذى كان يحلو له أن يمضى وقتا مع السادات لأنه كان يضحكه ويسليه.

ولم يأخذ الشافعى السادات مأخذ الجد أبداً، من تلك الجلسات التى كان يقوم فيها أنور بدور المضحك!

وخلال المسيرة.. تكشف لحسين الشافعى أن السادات شديد الولاء لعبدالناصر.. شديد الولاء لعبدالحكيم عامر!

وعندما عرضت قضية مؤامرة رجال المشير على حسين الشافعى رئيس المحكمة أيقن أن عبدالناصر لو دقق لأدخل السادات القضية، كأحد رجال المشير، فإن دوره لم يختلف كثيرا عن دور عباس رضوان، كل ما فى الأمر أن عباس رضوان انكشف دوره.

ولم يكن عبدالناصر راغبا فى أن تتسع القضية، حتى أن النيابة كانت قد أعدت الاتهام، ووجهته إلى ١٦٢ ضابطا، رأى عبدالناصر اختصارهم حتى وصل إلى ٥٣ ضابطا فقط!

وكان حسين الشافعى قد تعرض للموت صبيحة يوم ٥ يونيو ١٩٦٧، فقد كانت هناك طائرة تقله هو ومعه طاهر يحيى رئيس وزراء العراق إلى مطار أبو صوير.

وعندما هبطت الطائرة فى المطار ضربت من الطيران الإسرائيلى العدو فى بداية عدوان ١٩٦٧.

ولدى حسين الشافعى اعتقاد يشبه اليقين، بأن هذا الاعتداء على طائرته ـ التى ضربت بعد لحظات من خروجه منها ـ كان مدبرا.. ويعتقد أكثر أن الذى دبره هو أنور السادات، حتى تخلو له الأقدمية.. ويكون هو الرجل الثانى بعد عامر..

ويعتقد أيضا أن هذا التدبير للتخلص من حسين الشافعى تم بمعرفته وبالتعاون مع بعض رجال المشير، وكان السادات صديقا لهم، لأنه واحد منهم!

وربما يزداد لديه هذا الاعتقاد، بعد أن تجرى أثناء رئاسة السادات محاولة أخرى لاغتياله..

وفشلت محاولة اغتيال حسين الشافعى عام ١٩٦٧ ـ كما يتصور ـ وبدأت محاولات السادات الثانية لاغتياله كما يقول..

المعروف أنه عندما توفى عبدالناصر كان أنور السادات نائب رئيس الجمهورية الوحيد.

ولكن حسين الشافعى ينفى ذلك قائلا لى: إن هذا غير حقيقى لقد كان السادات يخطط لهذا الأمر مبكرا جدا فبعد استقالة عبدالحكيم عامر وشمس بدران، تطوع السادات، وكتب استقالته، وقال إنه ذاهب ليحضر استقالتى زكريا محيى الدين وحسين الشافعى.

وحصل على استقالة من زكريا محيى الدين.

أما أنا، فلم يجرؤ على أن يقترب منى.. وعندما ذهب بالاستقالات لجمال عبدالناصر قال له جمال:

ـ الموضوع الخاص بعبدالحكيم انتهى، وأنه بهذه الاستقالات التى ليس لها مبرر يُحدِث انهيارا دستوريا.

فالاستقالات إذن لم تكن قائمة... ولم يكن السادات هو النائب الوحيد.

ويضيف حسين الشافعى فى حديثه معى، ردا على سؤالى حول أسباب تعيين السادات نائبا؟

هذا السؤال محير فعلا.. وللإجابة عليه فى رأيى عدة تساؤلات: هل كان جمال عبدالناصر فى ذلك الوقت مغلوبا على أمره؟

هل كان الوفاق بين روسيا وأمريكا قد أكد أن هذه المنطقة من اختصاص أمريكا وأن خير من يمثلها هو أنور السادات؟

ألم يكن ما حدث عام ١٩٦٧ كان هدفه التخلص من جمال عبدالناصر نتيجة هزيمة.. أبعاد التآمر فيها قد تشمل جهات وأطراف متعددة؟

ألم يكن أمر التنحى استفتاء أكد استمرارية وجود جمال على الرغم من الهزيمة؟

ثم ألم يكن ذلك مبررا للتآمر ضد جمال عبدالناصر للعودة مرة أخرى للسلطة والجيش من قبل المجموعة الأخرى، مجموعة عامر وشمس بدران.. ثم فشل المؤامرة وانكشافها وبالتالى المحاكمات التى صدرت أحكامها فى ١٩٦٨؟

ألم يكن ذلك كله مبررا لضرورة التخلص من جمال عبدالناصر لأنه يمثل عقبة أمام وضع سياسة جديدة للمنطقة لكل مُرتكبيها؟!

ثم من هو صاحب المصلحة الأساسية والمباشرة في التخلص من جمال عبدالناصر؟

حقيقة لم يكن واردا أن نجرى بحثا جنائيا حتى نتبين أسباب وفاة جمال عبدالناصر، لأنها كانت تبدو طبيعية. لكن ما نعلمه من أسرار هذه الأمور لا يمكن أن يبوح بها إلا مرتكبوها، ولا يعرف أبعادها إلا فاعلوها، ولا يمكن التحقق منها إلا إذا كان هذا الخاطر قد ورد قبل عملية دفن عبدالناصر، بمعنى آخر أن من يقوم بهذا العمل لن يترك أثرا يمكن الاستدلال به على الفعل الذى أدى إلى الوفاة.

أذكر أنه عندما شكل مجلس الرئاسة بعد الانفصال عام ١٩٦٢ ذهبت إلى جمال عبدالناصر أقول له إنه لايليق أن يكون فى مجلس الرئاسة جميع أعضاء مجلس الثورة السابقين بدرجة نائب رئيس إلا اثنين أحدهما أنور السادات.

ويومها قال لى الرئيس عبدالناصر بالنص: انت بتقول إيه.. عاوز السادات يبقى نائب رئيس، والناس تاكل وشنا. . انت مش عارف سمعته فى البلد إيه..

جمال عبدالناصر الذى قال لى ذلك عام ١٩٦٢، هو نفسه الذى عين السادات عام ١٩٦٩ فى الوقت الذى كان فيه حسين الشافعى نائبا للرئيس منذ عام ١٩٦١»..

المهم أصبح السادات نائبا للرئيس... وربما كان وراء ذلك أسباب عديدة نختلف أو نتفق فيها مع حسين الشافعى فليست هذه هى القضية الآن..

ثم كان رحيل جمال عبدالناصر المفاجئ الذى يلمح حسين الشافعى بأنه يمكن أن يكون وراءه إجراء جنائى.. وأن البحث عن المستفيد من وفاة جمال عبدالناصر، يدلنا عمن وراء هذا العمل الإجرامى الجنائى.. واستقر رأى على صبرى، «ومجموعته»، على ترشيح السادات لمنصب الرئيس..

وفى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى وكانت تمثل أعلى سلطة فى البلاد، عندما عرض د. لبيب شقير عضو اللجنة ورئيس مجلس الأمة أمر ترشيح السادات. يقول السادات نفسه - فى البحث عن الذات - إن حسين الشافعى اعترض.

ولكن حسين الشافعى يشرح الموضوع بطريقة مختلفة.. ذلك أن القضية الأساسية

بالنسبة له لم تكن السادات أو غيره، ولكنها كانت استمرار خط عبدالناصر، والحفاظ على ثورة يوليو، التى لابد أن تأتى فى المرتبة الأولى من الدراسة والمناقشة وبعدها يختار الرئيس القادر على مواصلة المسيرة.

قال لى حسين الشافعى: أنه اعترض فى الاجتماع على تعيين السادات رئيسا، وقال وفقا لما سجلته مضبطة الجلسة «إنه لم يدر بخلدى أن يكون الحديث منصبا على تعيين خليفة للرئيس جمال عبدالناصر، إلا من خلال مناقشة عامة تتناول كل الأوضاع، وفى الطريق إلى هذا الاجتماع حددت الموضوع الذى يجب أن يناقش.. وتصورى أن نبدأ بكيفية المحافظة على نظام جمال عبدالناصر وتأكيد استمرار ثورة ٢٣ يوليو، ومن خلال مناقشة هذا الهدف قد تأتى عملية اختيار الرئيس الذى يؤكد المحافظة على نظام جمال عبدالناصر، وتأكيد استمرار الثورة، والإسراع فى تعيين الخليفة يأتى من خلال مناقشة هذين المبدأين، فلابد أن نبحث فى تعيين أى شخص من هذا المنطلق، وعندما نحدد شخصا ما لابد أن نتساءل هل فى قدرته وإمكانياته أن ينفذ المهمة المطلوبة فلا نكتفى إذن بتحديد الشخص إذ لابد أن نلزمه وهذا الالتزام يعلن للناس فى البرنامج والمنهج والخطوات التى سيتم الارتباط بهما مع الشعب.

وقال لى حسين الشافعى «إننى أضرب مثلا بما حدث سنة ١٩٦٤ عندما كان هناك تجديد لانتخاب جمال عبدالناصر رئيسا، ولم يكن جمال عبدالناصر يحتاج إلى عملية دعائية أو برنامج انتخابى، فله رصيد ضخم لدى الشارع العربى كله، ومع ذلك فإنه لضخامة الحدث، وأهميته، قام بأكبر عملية إعلامية، وتوضيحية على مستوى الجمهورية بطريقة لم يسبق لها مثيل وقد اشتركت فيها.

«وبالنسبة لأى شخص بعد جمال عبدالناصر لن ننتظر عليه حتى يبنى سد عالى، أو ينفذ ما يؤهله للترشيح ولكن لابد أن يلتزم بمنهج وأن يعلن برنامج»!

لم يقل حسين الشافعى إنه لايوافق على اختيار السادات. ولكن نبرة الكلام الذى انفرد به دون زملائه أعضاء اللجنة العليا كانت تحمل معنى الرفض الموضوعى..

وقال لى حسين الشافعى إن على صبرى رد عليه متسائلا عن المقصود بإعلان البرنامج إذا كنا موافقين على أنور السادات.

ورددت عليه قائلا: إننى لم أتحدث عن أنور السادات، أنا أتكلم عن الثورة وضمان تأكيد استمرارها والمحافظة على نظام عبدالناصر بغض النظر عن من هو الشخص الذى يعبّر

عن هذه الأهداف.. وفهم من المضمون أننى لا أوافق كلية على انتخاب أنور السادات رئيسا خلفا لعبدالناصر».

وعندما يسترجع حسين الشافعى هذه الذكريات يقول لى: إننى لو كنت بعد هذه الأحداث أحسست أن أنور السادات يمشى فى الطريق الصحيح وينهج النهج الوطنى والنضالى والقومى الذى كنا نسير عليه فى مراحل الثورة، كنت أول من يضع نفسه فى خدمته، وعندما شعرت أن هذا غير موجود بالمرة، كان هو من الجانب الآخر يعمل على إبعادى، وقال فى نفسه إننى سأتجاهل حسين الشافعى لا أعهد إليه بأية مسئولية.. ولا أكلفه بأية مهمة، حتى يذبل ويسقط مثل أوراق الخريف بدون معركة.

«وتنبهت لذلك، لم يدعونى إلى أى اجتماع لمجلس الوزراء، كان من المفروض أن يجتمع الرئيس ونائبه بالوزراء، مرة كل خمسة عشر يوما، كان يذهب إلى مرسى مطروح ويلتقى بالقذافى، حتى لا أحضر اللقاء.

«فى أواخر عام ٧٣ و٧٤ بدأت عمليات فك الاشتباك واستقبالاته لكيسنجر، وبعضها تم فى أسوان، حتى لا أحضرها وتجاهل استدعائى تماما، وأحمد الله أننى لم أدع إلى أى من هذه الاجتماعات.

«قبل حرب ٧٣ مباشرة جاءتنى دعوة لزيارة كوريا الشمالية من نائب رئيسها، رداً فيها على زيارته لمصر، وكان مفروضا أن تكون زيارتى فى الربيع أو الخريف.

«وأرسلت إلى السادات أسأله هل الوقت مناسب للموافقة على هذه الدعوة وجاءنى الرد بعد ساعات بأنه يمكن أن أسافر وفورا، كان ذلك فى سبتمبر ١٩٧٣.

«ومن سوء حظ السادات أننى عدت يوم ٣ أكتوبر ٧٣ - قبل الحرب بثلاثة أيام - والذى زاد من إزعاجه، أننى عندما علمت بالحرب بصفة شخصية، من أحد موظفى مجلس الوزراء، فوجئ بوجودى فى مركز القيادة بجواره.

«وكان هذا هو اتصالى الوحيد به، وقد نزل عليه حضورى كالصاعقة»..

لقد بدأ السادات يخطط للتخلص من حسين الشافعى بعد أن تخلص من على صبرى مباشرة.

ففى يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧١، كان حسين الشافعى فى طريقه إلى منزل الرئيس جمال عبدالناصر لحضور الاحتفال بالذكرى السنوية.

وفى طريق صلاح سالم فاجأته سيارة كبيرة بمقطورة تأتى مسرعة من الجانب الآخر وتعبر الشارع فى تعمد واضح فى محاولة للاصطدام بسيارته.

ولكن سائقه كان مسرعا فنجا الشافعى من عملية القتل وأصيبت سيارة الحراسة التى كانت خلفه.

ويقول لى حسين الشافعى أنه رأى وكيل وزارة الداخلية يقف بسيارته فى أول شارع جانبى بعد الحادث مباشرة، ومع ذلك فإنه لم يجر أى تحقيق فى الواقعة.

ومعنى رواية حسين الشافعى أن السادات، حاول اغتياله، ولكنه فشل فى محاولته...

كانت العلاقة بين الرئيس ونائبه أغرب علاقة، فالنائب لا يشترك فى أمور الدولة، ويسمع أخبارها من الإذاعات.

بينما يذهب كل صباح إلى مكتبه، ولا يتصل بالرئيس أو الوزراء. هو لا يتصل بأحد.. ولا أحد يتصل به.

ومع ذلك فإنه عندما يأتى رؤساء أجانب، كان الشافعى يتواجد فى استقبالهم، بالمطار فقط محافظة على الشكل.

وذات مرة كان الرئيس البلغارى يزور مصر وذهب الشافعى إلى السادات وصحبه فى سيارته إلى المطار لوداع الزائر.

وبعد سفره فوجئ بأن السادات يصحب معه فى سيارته رئيس الوزراء عزيز صدقى ويتركه على أرض المطار.

غضب حسين الشافعى وأسرع إلى سيارة الرئيس، وفتح الباب ودفع عزيز صدقى إلى الداخل وجلس بجانبه وأغلق باب السيارة.

كان السادات مقررا أن يذهب مع عزيز صدقى لحضور اجتماع مجلس الوزراء، وفرض حسين الشافعى نفسه عليهما، حتى وجد نفسه يجلس على يمين الرئيس فى اجتماع مجلس الوزراء.. وفى هذا الاجتماع قال رأيه بصراحة فى سياسة السادات..

عزيزى هنرى:

لم يكن السادات سعيدا بحضور الشافعى الاجتماع، كما أنه لم يكن سعيدا بسماع رأيه، وتجاهل السادات حسين الشافعى بعد ذلك تماما فى كل المناسبات الرسمية وغير الرسمية.

ولم يلتق به أبداً بعدها . لم يجد حسين الشافعي أمامه ليقول رأيه فى سياسة السادات إلا أن يذهب إلى المساجد، بعد انتهاء صلاة الجمعة يقف خطيبا فى الناس، ويقول رأيه فى سياسة رئيس الجمهورية.

وكان غريبا أن يرى الناس نائب الرئيس كل أسبوع يوم الجمعة يهاجم سياسة الدولة فى المساجد لأنها الوسيلة الوحيدة أمامه لإعلان رأيه..

وكان واضحا أن السادات الذى يعلن باستمرار عن إيمانه بالديمقراطية لا يطيق الرأى الآخر، ويضيق به، حتى لو كان هذا الرأى لنائبه، لذلك أبعده عن المسئولية تماما، وانفراد بالسلطة تماما، ولم يجد نائب رئيس الجمهورية فى ظل المناخ الديمقراطى إلا أن يخطب فى المساجد العامة ليعبر عن رأيه!

وعندما سألت حسين الشافعى عن المساجد التى تردد عليها، قال لى اسألنى عن المساجد التى لم أتردد عليها، أى أنه ألقى خطبه فى معظم مساجد القاهرة على الأقل.

ذات مرة وقف حسين الشافعى خطيبا فى أحد المساجد وقال:

ـ أنه لما انهارت الدولة الفاطمية، وكان يقود الخلافة فى مصر العاضد بالله، وكان طفلا عمره ١٣ عاما، وأصبحت القضية هى الصراع على السلطة بين ضرغام وشاور، ولما قتل شاور، ضرغام، استنجد جيش مصر بسوريا، التى أرسلت جيشا بقيادة نور الدين شركو، وجاء معه ابن اخيه صلاح الدين..

وكان المانع الوحيد لتطلعات «شاور» أن يصل للملك والسلطة، وهو وجود جيش سوريا فى مصر.

فأراد شاور أن يستعين بجيش الملك «أمرى» ملك مملكة أورشليم، ليخلصه من وجود الجيش السورى فى مصر.

فأرسل رسالة اختطفها الوطنيون والمناضلون من مصر، وأحضروها لصلاح الدين الذى كان يتولى السلطة فى هذا الوقت وجاء فى الرسالة بالنص:

وبدأ حسين الشافعى يقرأ الرسالة، كما يحفظها وكانت بداية الرسالة تقول:

«عزيزى أمرى» .. وكان السادات قبلها بيوم واحد قد قال فى مؤتمر صحفى «عزيزى هنرى»..!

لذلك عندما نطق حسين الشافعى بداية الرسالة «عزيزى أمرى» ضحك المصلون، لأنهم ربطوا بين هذه الكلمات ونداء السادات على عزيزه هنرى كسينجر!

الرسالة تقول «عزيزى أمرى .. تعال وخلصنى من الجيش السورى، ومكافأتى لك، ستأكون أنت ملكا على الدلتا، وأنا أميرا على الصعيد».

ويواصل حسين الشافعى قائلا للمصلين «إنه ما كان من صلاح الدين عندما وقع فى يده دليل الخيانة إلا أن أطاح برأسه!».

لم يذكر حسين الشافعى اسم السادات، ولكنه كان واضحا ما يقصده!

ويقول لى حسين الشافعى: إنه لم يكن أمامى سوى أن أتكلم وتكلمت كثيرا جدا، فى البداية كنت أتكلم أمام من سيوصلون الرأى للسادات.. ثم وجدت أنه لابد أن يصل رأيى إلى الناس، ولذلك ذهبت إلى المساجد، وكان بالطبع يصله كلامى فكان يقول فى خطبه «اللى مش عاجبه أو اللى تعبان يمشى»، وكنت أفهم أنه يوجه الىّ هذه الكلمات..

وكنت أقول لمن أعرف أنهم سوف يبلغونه لماذا يقول السادات ذلك، إنه إذا كان هو تعبان يمشى هو!

كنت مصرا على الاستمرار فأنا صاحب البيت الذى يمثل ضمير الثورة!

اللاقرار الجبان:

يوم ١٤ أبريل ١٩٧٥ فوجئ حسين الشافعى برئيس الوزراء ممدوح سالم يطلبه، ويريد تحديد موعدا لمقابلته.

وطلب الشافعى من السكرتير أن يحدد له موعدا، فى نفس اليوم..

وكان الموعد فى الواحدة والنصف.. وتأخر ممدوح سالم عن الموعد خمس دقائق..

فقام الشافعى لأداء فريضة صلاة الظهر ..وعندما دخل ممدوح سالم، ومعه المصورون وكاميرات التليفزيون، فوجئوا بنائب رئيس الجمهورية يصلى..

وأطال حسين الشافعى فى الصلاة متعمداً. وممدوح سالم واقف، والمصورون واقفون، وأنوار عدسات التليفزيون أطفئت..

ولما أتم الصلاة مد ممدوح سالم يده ليصافح السيد النائب، ولكن حسين الشافعى أمام الجميع قال له: إننى لن أصافحك قبل أن تجيبنى على سؤال..

وانصـرف المصورون، وجلس ممدوح سـالم يسـأل السيـد النائب مـاذا حدث وأجـابه الشافعى: إنه جاء فى تسجيل أول يوم من محكمة قـضية الفنية العسكرية على لسان صالح سرية أمام المحكمة، أن أحد ضباط المباحث العامة، واسـمه عبدالقادر قد استدعاه وعذبه، وكشف عن آثار التعذيب أمام المحكمة.

وقال له الضابـط إنه لن يتركه ويخفف عنه إلا بعـد أن يشهد أن حسين الـشافعى هو رئيس هذا التنظيم بشعبـتيه المدنية والعسكرية.. وأخـرج له كشفا بأسماء ضـباط من الحرس الجمـهورى، والقوات المسلحـة والأمن المركزى بينهم أسمـاء الفريق محـمد أحـمـد صادق والفريق سعد الدين الشاذلى.

وعلل ممدوح سالم ذلك قائلا: إن أى متهم تحيط به الأدلة، لايجد أمامه إلا أن يدعى مثل هذا الكلام لينفى التهمة عن نفسه.

وسأل حسين الشافعى ممدوح سالم: أنت جاى ليه؟..

ورد ممدوح سالم: كنت جاى أبلغ سيادتك أن الرئيس أنور السادات ينوى تعيين نائب رئيس.

ورد عليه الشـافعى: هذه هى سلطاته الدستـورية، أن يعين نائبـا أو أكثر وفقـا لحجم المسئولية، ولتقديره.

وفوجئ ممدوح سالم بأن حسـين الشافعى لم يبد عليه أى أثر للنبـأ الذى سمعه، فلم يعرف كيف يتصرف إلا أن قال: يا أفندم ممكن تتصل بالرئيس..

ورد حسين الشافـعى: هل هو الذى كلفك بأن تبلغنى أن أتصل به، أم أنه اقتراح من عندك؟

وازداد ارتباك ممدوح سالم وهو يقول: أنتم زملاء يا أفندم..

ورفض حسين الشافعى أن يتصل بالسادات..

وهكذا أبعد عن المسئـولية. فيما يسميـه حسين الشافعى اللاقرار الجـبان.. فلم يصدر قرار بإنهاء خدمته، ولم ينشر أى شئ عن إبعاده عن المسئولية..

ويقول حسين الشافعى: إن هذه هى طبيعة السادات دائما، فهو لا يواجه أبدا..

هزيمة ثورة عرابى:

لم يسكت حسين الشافعى.. فقد استمر يقول رأيه فى سياسات السادات التى يرفضها، والتى يعتبرها ردة عن كل المقومات الأساسية لثورة يوليو.

واستمر أيضا يقول رأيه فى المساجد كلما أمكن ذلك..

وكان آخر ما قاله حسين الشافعى فى بداية عام ١٩٨١، وبالتأكيد فإنه استفز السادات الذى كان يسجل كل ما يدور فى مساجد مصر!

كان حسين الشافعى يؤدى صلاة الجمعة فى مسجد الخلفاء الراشدين، ومن فوق المنبر طلب إمام المسجد الدكتور سليمان ربيع من المصلين عدم مغادرة المسجد «لأن بيننا رجل عظيم نريد أن نسمعه هو السيد حسين الشافعى».

والحقيقة أن حسين الشافعى كما قال لى فوجئ أنه لم يكن جاهزا للكلام، ولا مستعدا له، ومع ذلك فقد وقف ليقول:

«إننا فى سنة ١٩٨١، وقد ذهب بى الفكر إلى عام ٨١ منذ مائة سنة: الذى كان مقدمة الاحتلال البريطانى، ويجب أن نعرف ماذا فعلت السلطات البريطانية بعد أن نجحت فى احتلال مصر.

«أول ما فعله الاحتلال البريطانى هو أنه ذبح كل رجال الثورة العرابية، ولكنه أبقى على الرمز ليغتال معناه، أبقى عليه ليحاكمه، ويدعى أنه انهار وطلب الرحمة من جلاديه، ومن الذين يحاكمونه.

«والشئ الثانى الذى فعله الاحتلال البريطانى أنه قال إن الجيش لا لزوم له.. بعد أن احتلت مصر، لابد من التخلص من الجيش فأقصوا الضباط الكبار، ووجدوا الطريقة المناسبة لإبعادهم.

كان الناس يتحدثون عن أن السادات دبر عملية قتل الفريق أحمد بدوى وعدد من الضباط الكبار الذين سقطت بهم الطائرة الهليوكبتر فى واحة سيوة.. لذلك ربط المصلون كما ظهر فى تعليقاتهم المسموعة بين الحادثين.

وواصل حسين الشافعى حديثه عن الجيش قائلا:

«إن الإنجليز بعد ذلك أرسلوا الجيش للسودان بافتعال ثورة المهدى، وقتل جوردن الإنجليزى..!

«والشئ الثالث الذى فعله الاحتلال البريطانى أنه قال إنه لم تعد هناك حاجة للمصانع الحربية . . وزيادة فى المهانة، فقد جعلوا من مركز هذه المصانع مركزا للكشف على الاومسات فى الحوض المرصود» . .

«الشئ الرابع الذى قام به الاحتلال بعد كل ذلك، أن اتجهوا إلى الاقتصاد المصرى، فحطموا كل الصناعات الوطنية، ثم أدخلوا البنوك الأجنبية، بنوك الرهونات لترهن ما تبقى من ثروة البلد، وليرهنوا الأرض، بعد أن يغرقوها فى الديون!

وأنهى حسين الشافعى خطابه القصير قائلا: ما أشبه الليلة بالبارحة . .

وكان الإسقاط واضحا . .

ولكن السادات لم يكن يستطيع أن يفعل شيئا لحسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية الذى لم يصدر قراراً بعزله، والذى لم يكن يحتل موقعا رسميا فى نفس الوقت . .

الرسالة المردودة:

بعد أن ترك حسين الشافعى المسئولية بسنوات، جاءه بعض زملائه الضباط فى سلاح الفرسان . .

وحكوا له قصة مؤلمة عن حال أحد زملائهم الضباط، وكان أيضا عضوا فى تنظيم الضباط الأحرار، وكان يعانى من سرطان فى الرئة . . وقد أرهقته نفقات العلاج حتى استدان.

وكان كل زملائه السابقين يجمعون من أنفسهم مبلغا كل شهر يذهبون به إلى زميلهم فى الفراش، ليعينه هو وأسرته على نفقات العلاج والحياة.

وضغط زملاء حسين الشافعى عليه، قائلين إنهم يئسوا من الاتصال بالرئاسة التى تنقل الفنانين والراقصات للعلاج على نفقة الدولة وأحيانا بطائرات خاصة، ولم يكن ذلك طعنا فى الفنانين، ولكنهم قالوا إن هؤلاء على كل حال فى ظل ظروف مادية، وأوضاع اقتصادية أفضل بكثير من زميلهم الذى لا يملك سوى معاشه والذى ينام فى الفراش منذ سنوات.

كان رأى الزملاء أن حسين الشافعى هو القادر على حل مشكلته عن طريق كلمة واحدة منه إلى السادات.

ولم يكن حسين الشافعى يعتقد أن ذلك صحيحا، كما حاول إفهامهم.

ولكنه إزاء إصرارهم، وحتى يخلص ضميره قال لى «تحاملت على نفسى وكم كان شاقا على نفسى، وكتبت له رسالة أطلب أن تتحمل الدولة تكاليف علاج الزميل عضو الضباط الأحرار والمناضل القديم. . وأرسلت الرسالة إلى السادات.

وفي يوم ٦ ديسمبر ٧٨ الساعة الثانية عشرة وخمسة وأربعين دقيقة وجدت مظروفا من رئاسة الجمهورية، معنونا باسم السيد حسين الشافعى من السيد الرئيس.

وفتحت المظروف فإذا بداخله الخطاب الذى أرسلته للسادات فى مظروفه مغلقا لم يفتح.

وعلى الظرف تأشيرة بخط يد السادات نصها «يعاد للسيد حسين الشافعى كما هو».

وكان سبب إعادة الرسالة أن السادات غضب من أن حسين الشافعى كتب على المظروف السيد/ محمد أنور السادات لذلك وضع تحتها خطا بيده، وكان يريد أن يخاطب باسم السيد الرئيس! أو على الأقل «الأخ»!

وكان زكريا محيى الدين أرسل له رسالة بنفس الطريقة، إلا أنه بعد أن قرأها مزقها!

وكان غاضبا جدا لما حملته الرسالة من رأى زكريا محيى الدين الواضح فى سياسته أولا.

وثانيا لأنه كتب على المظروف اسم السيد/ محمد أنور السادات دون أن يسقبه بكلمة الرئيس[١].

قضاء الله:

وربما كانت الرؤية واضحة تماما أمام الشافعى وهو يرفض دون كل زملائه فى اللجنة العليا الموافقة على اختيار السادات رئيسا.

وقال لى: إنه عندما قرر الجميع بالأغلبية اختياره رئيسا قلت «علىّ أن أحترم قضاء الله». .

وكان أمامى عدة احتمالات أهمها:

(١) وثائق الكتاب.

ـ الاحتمال الأول أن أستقيل. . وكنت أعتبر نفسى أمينا على هذه الثورة ووجودى يمثل الضمير!

وعلى كل فإنه لم يحدث أى شئ مضاد للثورة إلا بالهروب منى، وعدم مواجهتى.

ـ والاحتمال الثانى أن أستمر، وفى حالة الاستمرار فإن لى دورا لأننى مؤسس وصاحب بيت، وصاحب البيت لا يهرب منه، ولا يتركه للغاصبين!

وإذا كان هذا هو موقف حسين الشافعى بعد أن اختار أعضاء اللجنة العليا السادات رئيسا، فإن موقفه بعد مقتل السادات كان مختلفاً.

وعندما اتصل بعض زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة يطلبون أن يشترك معهم فى تشييع جنازته. . رفض.

وقد انفرد بهذا الموقف دون باقى زملائه الذين حاولوا إقناعه، وكانت وجهة نظره واضحة ومحددة، كما قال لى:

«إن امتناعى عن الاشتراك فى جنازة أنور السادات، ليس موقفا شخصيا، ولكنه نابع من رؤية موضوعية، كما أن له من الأسباب الجوهرية ـ من وجهة نظرى ـ ما دفعنى إليه وليس هناك مجال للحرج أو المجاملات فى القضايا الحيوية.

«لقد كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أكثر الخلق رقة ورحمة، وعندما يصدر إليه توجيه من الله، فهو يضع الأساس للقضايا المبدئية، والموضوعية والقيادية، وليس فى ذلك مجال للحرج، أو المجاملات. . وعندما يقول بالنسبة للمنافقين: **﴿ولا تصلّ على أحد منهم مات ابدا، ولا تقم على قبره﴾**.

وعندما يقول الله تعالى: **﴿أن استغفر لهم أو لا تستغفر لهم، إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم﴾**.

«فإن هذا يضع تحديدا للمواقف الأساسية ويعطى توجيها للقيادة ألا تتساهل فى مثل هذه الأمور، حتى لا يختلط الأمر على الناس.

«وسوف يقول البعض إن الموت أكبر من كل شئ وعفا الله عما سلف إذ أنه فى ذمة الله وحسابه عند الله. . إذا كان الأمر كذلك فلماذا قال الله تعالى لرسوله ولماذا أعطاه هذا التوجيه؟».

رسالة غاضبة:

طلب أحد المؤلفين غير المعروفين من حسين الشافعى أن يكتب له مقدمة لكتابه «مصر: إلى أين؟ وكيف؟».

وترك له مسودة الكتاب أكثر من ستة شهور قرأه خلالها حسين الشافعى، وفى مثابرة كان المؤلف يطلب المقدمة ويتردد على بيت السيد النائب حتى كتب له المقدمة.

حاول المؤلف الشاب أن يطبع الكتاب فى مصر، ولكنه فشل، فلجأ إلى أحمد نجل حسين الشافعى الذى تعرف عليه فى منزل النائب لكى يعاونه فى إرسال الكتاب للخارج.

وألقى القبض على أحمد نجل حسين الشافعى ومعه الكتاب.. وحقق معه، ولم تكن هناك قضية فأفرج عنه.

وكانت هذه هى نهاية علاقة حسين الشافعى بأنور السادات.

بقى أن حسين الشافعى أرسل للسادات رسالة غاضبة عقب الإفراج عن ابنه وبمناسبتها فقط.

لم يأت فى الرسالة ذكر واقعة القبض على ابنه، ولكنه حدثه فيها عن اللاقرار الجبان الذى «أصدره» والديمقراطية الكاذبة التى يتحدث عنها.

الصديق الحميم..
عـــدو لـــدود..

«أصر السادات على أن يصحب معه في رحلته لأمريكا شخصاً معيناً، ثم اتضح فيما بعد أنه جاسوس أمريكي»

«محمد عبدالسلام الزيات»

العلاقة بين محمد عبدالسلام الزيات، وأنور السادات نموذج لعلاقات السادات، بكل الذين عاونوه.. وخوفه الدائم منهم، وحرصه على ألا تكون لهم أية اتصالات به.

وهذه العلاقة أيضا كما رواها لى محمد عبدالسلام الزيات فى عدة جلسات، تلقى بكثير من علامات الاستفهام، خاصة حول علاقة السادات بالولايات المتحدة الأمريكية فى الستينيات.. وتكشف عن كثير من الغموض فى شخصية السادات غير السوية، والتى تحتاج إلى دراسة من العلماء المتخصصين.

كان محمد عبدالسلام الزيات صديق السادات، ومساعده الأول فى انقلاب مايو، والرجل الذى وقف إلى جانبه، أكثر من عشرين عاما انتهى به الأمر إلى أن أصبح ألد أعدائه..

هاجمه السادات...

واتهمه بالتخابر مع السوفيت...

وألقى به فى السجن إلا أن النيابة بعد اغتيال السادات لم توجه إليه أى اتهام.. وأفرجت عنه.. ولقد ثبت أن اتهام السادات، ووزير داخليته كان ملفقا..!

وكانت بداية التعارف بينهما عندما أصبح السادات وكيلا لمجلس الأمة فى أول برلمان بعد الثورة، وهو البرلمان الذى رأسه عبداللطيف البغدادى.

وكان انطباع الزيات الأول عنه أنه كسول فنادرا ما كان يتردد على مكتبه أو يمارس عمله «ولم أكن أتصور أن هذه طبيعته وظننت أن ذلك يرجع إلى مرارة فى نفسه، لأنه كان يطمع فى أن يعين رئيسا للمجلس».

«وفيما بعد، وحين عرفته جيدا تأكد لى أننى كنت مخطئا فالسادات يهرب من المشاكل ومن المتاعب.. ومن المواجهة أيضا ويحب الراحة.. ويعشق الرفاهية.

«عندما أصبح السادات رئيسا لمجلس الأمة فى بداية الستينيات بدأت العلاقات بيننا تتدعم، وتعدت حدود العمل، وامتدت إلى خارجه، فعلى المستوى الشخصى أصبحنا صديقين وعلى المستوى العائلى كنا نتبادل الزيارات..».

كان السادات يزور الزيات فى بيته وكان الزيات يتردد عليه فى منزله.

وكان يفتح له قلبه، ويحكى له فى مرارة عن زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة، والمناصب التى حصلوا عليها، بينما هو رغم كل تضحياته لم يحصل على شئ.

وقد صحب محمد عبدالسلام الزيات أنور السادات فى الرحلة التى سافر فيها عام ١٩٦٦ إلى أمريكا، وهو فى روايته لهذه الرحلة يترك كثيرا من علامات الاستفهام، حول علاقة السادات بالولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت الرحلة قد رتبها الزيات وهى خاصة بوفد من مجلس الأمة برئاسة السادات بدعوة من المستشار العمالى لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية وهو رجل أسود، لا تعجبه سياسة بلاده فى الشرق الأوسط.

ومما يثير الدهشة، وأول علامات الاستفهام أن أنور السادات طلب إضافة اسم أحد النواب إلى الوفد بعد تشكيله بحجة أن له ابنة تدرس فى الولايات المتحدة...

إلى هنا والأمر عادى ولكن إذا عرفنا اسم النائب كان الأمر غريباً. النائب هو «طناشى راندوبلو»..

وقد ألقى القبض على هذا النائب عام ١٩٧١ بتهمة التجسس لحساب الولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة جاناكليس، ومعه سكرتيرة القائم بالأعمال الأمريكية التى تم ترحيلها...

وقد انتحر «طناشى راندوبلو» فى ظروف غريبة، وأمر السادات نفسه بإغلاق ملف التجسس الخاص به.

ويقول الزيات «ربما لم أفكر فى هذا الأمر إلا بعد ذلك بفتره على وجه التحديد بعد القبض عليه بتهمة التجسس على المطارات المصرية وعلى الخبراء السوفييت فى تلك المنطقة لحساب المخابرات الأمريكية».

وكان السادات قد طلب أيضا إضافة زوجته السيدة جيهان، وقد سافرت فعلا معه...

وسافر الزيات قبل الوفد بأيام وهناك «اتصلت بالسفير الدكتور مصطفى كامل وكنت أعرفه من قبل، ثم التقيت مع المستر باركر رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية الأمريكية.. وكانت المناقشات حول ما يدور فى مصر، والعلاقات المصرية الأمريكية.

لم يكن السفير المصرى سعيدا بتدخلى فى كل الأمور، وفيما بعد امتدح السادات أمامى السفير، وقال إنه مقرب جدا من الرئيس جونسون الذى قال للسادات إنه أحد السفراء القلائل الذين يمكنهم الاتصال التليفونى به مباشرة».

وأعد برنامج للوفد ليقوم بزيارات كثيرة خارج واشنطن، وبقى السادات فى واشنطن فى انتظار تحديد موعد لمقابلة الرئيس الأمريكى.

علامة الاستفهام الثانية هى أن الزيات فوجئ بأن المرافق للرئيس لم يكن «باركر» كما توقع، ولكن حل مكانه «مايكل ستيرز» الذى سبق أن عمل فى السلك الدبلوماسى المصرى فى بداية الستينيات لعدة أعوام.

وفيما بعد سوف يلعب «مايكل» دورا فى الاتصالات التى جرت بين السادات وبين الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧١، مع «روجرز» ومع «سيسكو».. وكان السادات يصفه بأنه صديقه..

وعندما حدد الموعد لمقابلة الرئيس الأمريكى، ذهب الزيات مع السادات بصحبة السفير المصرى.

ودخل السادات، ومعه السفير المصرى إلى اجتماع مغلق مع الرئيس الأمريكى.. وبقى الزيات فى انتظار انتهاء الاجتماع.

بعد ذلك لاحظ الزيات أنه لأول مرة لا يسجل السادات محضرا عن هذا الاجتماع السرى بينه وبين «جونسون».

لقد قام السادات بعدة زيارات للخارج، صحبه فيها وكان من عادته إذا لم يحضر الاجتماع أن يطلب الزيات، ويسرد عليه تفاصيل كل مادار فى الاجتماع ليسجل محضرا بذلك، ولكنه خالف القاعدة هذه المرة، ولم يدل إليه بأية تفصيلات حول هذا اللقاء إلا بكلمات المديح للسفير المصرى.

وانتهت الزيارة.. وعاد الوفد المصرى.. وبقى الزيات فى الفندق يومين لإصابته بمرض..

أما السادات وزوجته فقد سافرا إلى بلجيكا. . وعندما عاد بعد أربعة أيام لم يكن السادات قد وصل الى القاهرة.

وهنا تظهر علامة استفهام جديدة. . لم يستطع أن يجد لها إجابة. . هى قصة الشيك. .

«اتصل بى ـ بعد العودة ـ جمال عبدالناصر تليفونيا ـ وكان يبدو غاضبا ـ يسألنى عن حكاية العشرة آلاف دولار».

«ولم أكن أعرف شيئا عن هذه القصة.

«بعد عودة السادات جاءنى فوزى عبدالحافظ يطلب منى أن أكتب مذكرة بأن المجلس تلقى تبرعا من الأمير عبدالله الصباح لعمل التوصيلات الكهربائية الخاصة بالمبنى الجديد الذى يقيمه المجلس ضمن مشروعات التوسعة. ولكننى لم أوافق، لأننى لم أتلق المبلغ.

«وأخذ فوزى عبدالحافظ يبحث عن ثلاثة آلاف دولار ليكمل المبلغ حتى يعيده إلى صاحبه ولا أعرف ماذا فعل. كما أننى لا أعرف من الذى أبلغ جمال عبدالناصر بقصة الشيك الذى كان قد كتبه عبدالله الصباح للسادات على أحد بنوك بلجيكا، وصرفه أثناء رحلته هناك ورغم تعمده أن يذهب إلى البنك وحيدا بعيدا عن السفارة المصرية.

«وكان السادات قد امتنع عن الذهاب إلى مجلس الأمة بحجة المرض حتى تمت تسوية قصة الشيك.

«وعندما عاد من أمريكا كان كل ما يشغله هو الكرسى «الهزاز» الذى يجلس عليه الرئيس الأمريكى، والذى رآه فى البيت الابيض. . كان كل حديثه حول هذا الكرسى، وطلب أن يحضر له كرسى «هزاز».

وطاف موظفون من مجلس الأمة القاهرة بحثا عن كرسى «هزاز» حتى وجدوه فى أحد المحلات فاشتروا اثنين، واحد لمكتب السادات وآخر لمنزله!

وإذا كان الكرسى «الهزاز» هو كل ما تعلق به السادات فى زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، فإننا سوف نجده فى زياراته للاتحاد السوفيتى بعد أن أصبح رئيسا قد تعلق بشئ غريب، وظل يردده، وطغى على كل الاتصالات والنجاحات التى حققتها الرحلة. . هذا الشئ هو كأس رفعها بريجنيف. . وكانت هذه الكأس سببا فى أزمة حادة بين السادات والزيات، بل ربما كانت أحد الأسباب الرئيسية للخلاف الذى وقع بينهما.

تمثيلية إعلامية:

«عندما مات عبدالناصر لم يكن الزيات فى مصر، وبعد أن عاد واختير السادات رئيسا وأدى اليمين الدستورية يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٠.

بدأت مرحلة جديدة من علاقته بالرئيس الجديد.. بدأت بقطيعة بيننا.

«بعد ماسببته مبادرة ٤ فبراير من عدم رضاء الحكومة والتنظيم السياسى أصبح السادات وحيدا.. وبحث فى دفاتره القديمة عن صديق يقف معه، فوجدنى فطلب إلى الدكتور فوزى أن يتصل بى ثم عيننى وزيرا لكى أسانده لذلك حاولت أن أخفف الأمر متصورا أنه مجرد نزاع على السلطة وأحسست منذ اجتماع اللجنة المركزية الذى وصفه بأنهم يدبدبون بأرجلهم أنه يفكر فى تغيير ما..

مساء هذا الاجتماع طلبنى، فذهبت إليه فى القناطر الخيرية، وجدت الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى يتحدث معه عن خطة تأمين الة هرة وهذه الخطة موضوعة منذ أيام جمال عبدالناصر.. وأنا جالس معهما وجهت سؤالا لليثى ناصف: من الذى يملك إصدار القرار بتحريك القوات؟

ورد الليثى قائلا: كان القرار فى يد الرئيس عبدالناصر وسامى شرف.

وتعقيبا على هذا سأل السادات: هل أنت واثق من سامى شرف..؟

قال الليثى: برقبتى..

سأله السادات: حتى لو خرج شعراوى..؟

وعاد الليثى يقول: برقبتى..

خرجت من الاجتماع وأنا أحس بأنه سوف يحدث شئ ما.. ولكن خلال هذه الفترة كنت أتصور أن المصالحة ممكنة.. وتطورت الأحداث حتى استدعاه مساء ١٣ مايو إلى منزله لكى يتسلم الإذاعة وذهب الزيات إلى الإذاعة، فلم يعترضه أحد حتى وصل مكتب وزير الإعلام وكتب قرار تعيينه وزيرا بنفسه.

فى اليوم التالى اتصل به السادات وطلبه لأداء اليمين الدستورية، بعد أن شكل الوزارة الجديدة.

بعدها أحرق السادات التسجيلات فى مظاهرة تمثيلية إعلامية ويقول الزيات: «إنه بعد

إحراق أشرطة التسجيل أمر السادات بفرض الرقابة على وزير الخارجية محمود رياض لأنه كان قد رفض التصديق بأن محمد فوزى شريك فى مؤامرة».

بعد كل هذه السنوات يرى محمد عبدالسلام الزيات أن أحداث مايو هى انقلاب وبداية ردة عن الثورة.

بعد أحداث مايو بدأ السادات يعد لبناء الاتحاد الاشتراكى.. وشكلت أمانة عامة رأسها الدكتور عزيز صدقى وتولى محمد عبدالسلام الزيات أمانتها.. وبدا السادات يقيم دولته الخاصة.. وكان واضحا أن الزيات من كبار معاونيه.. ومع ذلك فقد كانت هذه المرحلة هى بداية الخلاف بينه وبين أنور السادات.

«وبدأت تتسرب إلينا أخباراً من بيت السادات بأنه لاحديث لهم إلا الهجوم وتجريح جمال عبدالناصر ومرحلته والغمز واللمز حول كل ما قام به».

وبدأ المسئولون بالقاهرة يرددون فى مجالسهم هذه الأحاديث، التى تدور بين السادات وأصدقائه وأقربائه.

وظهر كما لو كانت هناك خطوط اتصال تتعمد نقل هذه الأحاديث إلى الأمريكان لينقلوها إلى واشنطن»..

ولما كثرت الإشاعات ذهب الزيات إلى السادات الذى كذب كل الإشاعات ودلل على ذلك بأن طلب منه أن يكتب بياناً يقرأه السادات، يؤكد فيه على هذه المعانى، وفعلاً كتب البيان، وأذاعه السادات فى ١٠ يونيو تحدث فيه عن تمسكه بكل خطوط عبدالناصر وسياساته، وبعد إذاعة البيان وقعت مفاجأة لم يكن يتصورها محمد عبدالسلام الزيات.. زاره فى منزله فى وقت مبكر الدكتور أحمد كمال أبو المجد الذى استدعاه السادات من موقعه كمستشار ثقافى فى الولايات المتحدة الأمريكية ليكون أمينا للشباب.

وقال الدكتور كمال أبو المجد إن البيان قد أقلقه جدا لأنه عرقل مهمته، بأن أغلق باب المصالحة التى يقوم بها بين السادات والإخوان المسلمين».

وعرف لأول مرة أن السادات يسعى للحصول على تأييد الإخوان المسلمين.

بعد ذلك لاحظ الزيات أنه كلما أعد للسادات خطابا يشير فيه إلى بيان ١٠ يونيو يحذف بخط يده كل ما يذكره بهذا البيان.

وقرر عزيز صدقى والزيات والمجموعة التى تعمل معهما على أن يؤكدوا الخطوط التى وردت فى بيان يونيو فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى. . لذلك «عكفوا على وضع برنامج العمل الوطنى».

وقد اشترك فى وضعه الدكتور عزيز صدقى وأجهزة وزارة الصناعة، والدكتور فؤاد مرسى والدكتور إسماعيل صبرى عبدالله، و الدكتور محمد الخفيف، وعن الفلاحين عبدالحكيم موسى. ولكن السادات لم يقرأ برنامج العمل الوطنى فى المؤتمر القومى.

«وكان الدكتور محمد الخفيف قد ذهب إليه، وأمضى معه ٤ ساعات يسرد عليه كل تفاصيل البرنامج، ولكنه قال فى النهاية إنكم تريدون منى أن أفعل مثل الأحزاب الشيوعية، ألقى خطابا وبيانا مكتوبا، إنى أريد أن أرتجل وأرفق البرنامج بالخطاب. ولم يذعه بنفسه، ولكنه صدر عن المؤتمر القومى الذى بدأ ينشط. . فقد كان الزيات يذهب يوميا للقاء الشباب وكان ممدوح سالم وزير الداخلية يتولى الحوار مع الجماعات الإسلامية.

ولم يكن السادات مقتنعا بمنظمة الشباب وكان يريد إلغاءها. .

وكان من رأى الزيات أنه لايمكن إهدار منظمة بها ١٥٠ الف شاب لذلك أقام معسكرات للشباب، وكان يسهر معهم حتى الفجر، وعندما اعتصم الطلبة بقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة، كان الزيات كأمين للاتحاد الاشتراكى ينوى الذهاب إليهم، ومناقشتهم ولكن السادات طلب منه ألا يذهب هو، ورشح الدكتور أحمد كمال أبو المجد.

كان من رأى ممدوح سالم وزير الداخلية ألا يدخل الأمن فى تصادم مع الطلبة.

«وذهبت إلى السادات، وطلبت إليه أن يستمر الحوار، ولكنه قال إنه إذا لم يفض الاجتماع الليلة، فإنه سوف يكلف الحرس الجمهورى بفضه بالقوة، وكان قد أنشأ جهاز أمن جديد. . بل إنه سوف يكلف الحرس الجمهورى بهدم القاعة، ونسفها بمن فيها».

«تعجبت من هذا الاتجاه الدموى فهناك طلبة يعتصمون فى القاعة الكبرى بجامعة القاهرة، وسوف يفضون الاعتصام اليوم أو غدا. . وسألت الرئيس السادات كيف تهدم القاعة على من فيها. . ؟؟

ورد علىّ أمام ممدوح سالم: أنا مش عارف انت عاوز إيه. . ولا انت مع مين. . مع عبدالناصر ولا معايا. . ؟؟

وازداد عجبى، فإننى كنت أسمع منه دائما أنه امتداد لعبدالناصر.

ورددت عليه: أنا عارف أن الاجتماع سوف ينفض وأنا كمستشار لك أرى أنه لاداعى لمثل هذه العملية الدموية، فأنت فى بداية حكمك تقتل ٥٠٠ طالب.. ثم إنه من الصعب علىّ أن أسمع حكاية «مع عبدالناصر ولا معايا».

وانتهى الاجتماع، بتعهد ممدوح سالم بأنه سوف يفض الاعتصام.

وبدأت خلافات الزيات مع السادات تزداد حدة فهو لايطيق أى رأى مخالف له، لذلك بدأ العد التنازلى لأيام الزيات معه مع بداية حكمه.

تلاشت الصداقة.. وأصبح السادات لايطيق حتى رأى مستشاره..

ثم كانت أزمة عندما وقع انقلاب هاشم العطا فى السودان، وكان يزور مصر مبعوث سوفييتى هو «بوناماريوف» الذى طلب إلى السادت التدخل لمنع إعدام الشفيع أحمد واتصل السادات بجعفر نميرى.

وكان الأسطول السادس يلتقط المحادثة، وسربها للسوفييت ليساهم فى أن تسوء العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى، وقد بدأ السادات حديثه للنميرى بالسؤال عن الأحوال فى السودان وطمأنه الرئيس نميرى أن الحال جيد، وأنه سوف يقطع دابرهم.

وقال السادات: أكلمك من أجل الشفيع..

ورد جعفر بأن كلام السادات لاينزل الأرض.

ـ لا أريد أن يعدم؟

ـ هل هذا مطلب شخصى منك، أم أن هناك من دفعك إلى التوسط؟

ـ لا.. حد طلب منى أن أتوسط.

ـ خلاص الشفيع أعدم فعلا..

ـ إذا كنت عملت كده ماتنساش رأس الأفعى.. عبدالخالق محجوب..

وكذب السادات فقال «لبوناماريوف» أنه يأسف لأن تدخله جاء متأخرا بعد أن أعدم الشفيع.

ولم يكن تسجيل المكالمة قد وصل إلى «بوناماريوف» بعد أو عرف بها أحد، فبعدها نشرتها الصحف الغربية.

فى جلسة مع «بوناماريوف» دارت مناقشات طويلة حول طلب السادات عمل استراتيجية مشتركة مع السوفييت. وتعجب الزيات ففى نفس الوقت كانت تدور اتصالات بالأمريكان بعيدا عن وزارة الخارجية.

بعد ذلك جاءت قصة عام الحسم التى اخترعها السادات لمواجهة الناصريين، لأنه كان يتصور أنهم هم الذين يسببون له المتاعب ويطالبون بالحرب.

وعارض الزيات فى أن يلقى السادات بيانا بعد انتهاء مدة وقف إطلاق النار... ولكن السادات أصر على إلقاء البيان الذى اخترع فيه حكاية الضباب الذى عرقل الحرب.

وكان يقصد بالضباب حرب «بنجلاديش».. وتحولت حجة السادات إلى نكتة.. بعدها فكر فى أن يقوم بزيارة للاتحاد السوفيتى.

ذهب الزيات مع السادات فى زيارة إلى موسكو وكانت هذه الرحلة هى النهاية الحقيقية للعلاقة بينهما.

فعندما زار «روجرز» وزير الخارجية الأمريكى القاهرة فى أبريل ١٩٧١، دارت تكهنات كثيرة حول اتفاق سيعقده السادات مع إسرائيل، وأن سيسكو سوف يطير إلى إسرائيل لعرض خطوط الاتفاق..

وطار «سيسكو» فعلا إلى إسرائيل، وكان مقررا أن يعود إلى القاهرة، ولكنه لم يعد، وسافر إلى أمريكا مباشرة..!

فى هذه الفترة كان الزيات يقابل السادات كل صباح... وكان السؤال الأول الذى يوجهه إلى الزيات:

ـ مافيش أخبار من الأمريكان.. والسؤال الثانى هو مافيش أخبار من السوفييت..

كان القائم بالأعمال الأمريكى «بيرجس» فى القاهرة يحاول أن يدفع الأمور إلى الأمام دفعا ذاتيا، بينما الاتصالات فاترة مع الاتحاد السوفييتى.

وجاء الصيف الذى يسميه الزيات بالصيف الغائم، وفيه طلب السادات من الزيات أن يسافر إلى موسكو.

أصيب الزيات بالدهشة فلم يكن، متوقعا مثل هذه المهمة، وجالت بخاطره الأسئلة التى يمكن أن يوجهها له السوفييت.

وحاول أن يتهرب من هذه المهمة بحجة أن مثل هذه المشاكل لا يحلها إلا لقاء على المستوى القيادى.

ولكن السادات أصر على أن يسافر الزيات فى مهمة سرية، ووصل عدم الثقة بينهما أن طلب الزيات منه كتابة التعليمات.. ماهو المطلوب.. والإجابات على الأسئلة التى يمكن أن توجه إليه..

وجلس السادات تحت الشجرة فى القناطر وكتب المطلوب بخط يده.. ماذا سيقول لهم.. وما هو المطلوب منهم، ومن بينها أن السادات يريد زيارة الاتحاد السوفيتى على أن تكون الزيارة بدعوة منهم..

وكان السادات يطلب سياسة مشتركة مع السوفييت.. وقد طلب ذلك من «بودجورنى» أثناء لقائهما، وقال له الزيات متعجبا: إن أى استراتيجية مشتركة مع أية دولة كبرى تعنى التبعية.. التى تخلصنا منها.

ولكن السادات رد عليه قائلا: إنه يريد دفع الاتحاد السوفيتى خطوات نحو المساعدة العسكرية.

سافر الزيات إلى موسكو، ومعه ورقة بخط السادات بالمطلوب ومازال يحتفظ بها.. قابل «بوناماريوف».. الذى لم يكن مقتنعا بالسادات، وكان رافضا للمقارنة بينه وبين عبدالناصر، رغم أن السادات كان قد عرض عليه البحر المتوسط ليكون بحيرة سوفييتية كما عرض عليه قاعدة فى مرسى مطروح..

ويقول لى الزيات: لم أنسَ رأى «بوناماريوف»، وأنا جالس معه فى موسكو أدافع عن السادات بكل ما أملك، وأحاول ضمان استمرار وصول المعدات العسكرية.. كنت أخشى أن يكون رأى وقناعات بوناماريوف قد انتقلت إلى القيادة السوفييتية».

«وعندما قابلت كوسجين لم أستطع أن أستشف من ملامحه أى شئ، قال فقط أنه سوف يراجع الطلبات العسكرية، ويستجيب إلى ما يمكن منها..

«وقلت له: نريد سياسة مشتركة..

«قال لى هل هناك سياسة أكثر من المعاهدة التى وقعناها معكم؟

«رحب بى «برجنيف» وقال إنه لا يحمل للسادات إلا كل خير... وأنه لابد أن يلجأ

لكل الوسائل والاتصالات لحل القضية، مادام ليس هناك تنازل، وأن الشحنات العسكرية ستصل.

«سألنى: ما هو رأيك لو وجهت القيادة السوفييتية دعوة للرئيس السادات؟..

«ورددت بأنها ستكون فرصة.

«وخيم الحزن على وجه «برجنيف» وهو يقول لى:

ـ أريد أن أفتح موضوعا يتردد فى القاهرة أنه حدث نوع من التآمر بينى وبين سامى شرف عندما زار الاتحاد السوفييتى للتخلص من السادات..

«لقد قابلنا سامى شرف لأنه مبعوث السادات، ودار الحديث بيننا حول مهمته، أنه يؤلمنى أن يقال أننى أتآمر مع سامى شرف..

«قلت له: إن المصلحة المشتركة أن تبقى العلاقات الطيبة.. والسادات لديه تقدير لك وهو يطلب استراتيجية مشتركة.. وأنت لديك نفس التقدير له.. وهناك من يحاول ومن يهمه إساءة العلاقات فيسعى لترويج لمثل هذه الإشاعات.

وعندما عدت إلى مصر نقلت الصورة للسادات، ووافق على اجتماع بينه وبين القادة السوفييت، كما أبدى ترحيبه بالنتيجة التى توصلت إليها.. وعندما وصلته الدعوة، حدد موعدا ليقوم بالزيارة فى ٨ أكتوبر..

«وكانت الزيارة الرسمية الأولى له لموسكو بعد أن أصبح رئيساً.. «الواقع أن السادات لم يكن يقرأ، كان يسمع فقط.. لذلك كنت على اتصال يومى به للإعداد للزيارة»..

«فى إحدى زياراتى للسادات وجدت السفير الإيرانى معه، وقال السادات فجأة إن زيارته للاتحاد السوفييتى ستبدأ بزيارة الكويت وإيران.

«كان السفير الإيرانى يعلمّه الكتابة باللغة الإيرانية، وأمضى أياما يمرنه على إلقاء خطاب باللغة الفارسية، كان قد كتبه السفير.. ويقوم السادات بحفظه، ونحن لانجد دقائق لنجلس معه لنتفاهم كمدنيين وعسكريين للإعداد لهذه الزيارة.. وماذا نريد من معدات عسكرية.. كان مهتما جدا بحفظ الخطاب الذى سيلقيه باللغة الفارسية أمام الشاه!

«فى الكويت أذكر أن رئيس الوزراء بدأ يتحدث عن قروض أخذتها مصر، ولم تدفع الأقساط فأسكته أمير الكويت لأن هذا ليس وقته».

«فى إيران كان السادات مسرورا جدا من الوزراء والمسئولين عندما ينحنون أمام الشاه، كان الشاه بالنسبة للسادات أسطورة وحاول أن يقلده ويتشبه به. . وجلسنا فى المطار. . بعد إلقاء الخطاب. . ثم بدأت المحادثات بعرض من «جريتشكو» بأنه فى تقدير جميع العسكريين أنه لاحرب، إلا أن تكون سوريا طرفا فى المعركة، ونحن نعامل الدولتين على أنهما جبهة واحدة. . وأن ما لدى الدولتين أكثر من إسرائيل، وسرد بالأرقام ما لدى مصر وسوريا معا وما لدى إسرائيل».

«وقد أشعرنا بيان «جرتشيكو» أنه إذا كنا نريد الحرب. . فإنه يمكننا أن نحارب، وخاصة أن السادات كان قد بدأ بالحديث عن عام الحسم، ورد عليه «برجنيف» بأننا معكم فى الحرب وفى السلام». .

وقرأ الفريق «محمد صادق» قائمة بالأسلحة المطلوبة وكانت كثيرة، اقتضت تأجيل الجلسة يوما حتى يعرض الأمر على الجهات المختصة.

«فى بداية الاجتماع التالى قال «برجنيف» إننا وافقنا على كذا وكذا وهذا يمثل ٨٠٪ من الطلبات.

«ورد السادات أنا لا أطلبُ أكثر من هذا، وأقيم حفل كبير فى «الكرملين» بعد نجاح الزيارة رفعت الكؤوس تحية للصداقة. .

«مرت فترة قصيرة. . قبل أن يقول «برجنيف»: إننا لا يجب أن ننسى جهود شخص كان له الدور الأول فى هذا الاجتماع، وفى تجديد الصداقة. . لنرفع الكؤوس كلها بما فيها كأس السادات تحية لمحمد عبدالسلام الزيات. . .

«وكانت الطامة الكبرى . .

«وعاد السادات إلى القاهرة ومرت الأيام. . ونسى الزيات أن برجنيف قد رفع الكأس تحية له، إذا بسيد مرعى يقول له إنك أصبحت صديقا حميماً «لبرجنيف» حتى أنه رفع الكأس تحية لك.

«لقد أخذ السادات يروى لكل من يقابله هذه الواقعة التافهة. .

«بعدها كان هناك اجتماع للجنة المركزية وفى الاستراحة، عاد محمد عبدالسلام الزيات إلى غرفته وذهب السادات ليستريح فى الغرفة نفسها. .

وكـان يجلس فى الحجـرة التى كان يجلس بـها من قـبل على صبـرى عندما دخلهـا السادات قال له ضاحكا:

ـ والله انت باين مصيرك هيكون زى على صبرى!

وكان السـادات مصـرا على أن يعدم على صـبرى ولكن الحكم صـدر عليه بالـسجن المؤبد!

بعدها.. وجد الزيات نفسه بعيدا عن الصورة.. تماما.. جلس فى بيته حتى أقيل من منصبه.

وكان قـد أصبح نائبا لرئيس الوزراء.. وإزاء حـجم التنازلات والتردى فى سيـاسات السادات على كل المستويات.. بدأ الزيات يستشعر مسئوليته وأخذ يتحرك..

ألف كتـابا عنوانه: «مصـر: إلى أين؟»، فصادره السـادات وبدأ يهاجمـه فى خطاباته العلنية.

وكانت قمة الهجوم اتهامه بالجاسوسية لحساب الاتحاد السوفييتى.

وكان رجـال السادات يتـابعونه ويطاردونه ويسـجلون كل تحركـاته وكلماته بـالصوت والصورة..

وكانت نهـاية القصـة المؤلمة عندما وضـعه هو وشـقيقـته الدكـتورة لطيفـة الزيات فى السجن، ضمن الذين شملتهم قرارات ٥ سبتمبر..!!

وثبت أن الاتهام باطل.. وأفرج عنه بعد نهاية السادات..!

مقاولــة هــدم مصــر

«قُل لـى : مَنْ صديقك ؟
أقـل لك : مــن أنـــت»

« مثل عربى قديم »

ليس هناك فضح لأنور السادات، وعلاقاته ونظامه، أكثر بلاغة من اعترافات موسى صبرى فى كتابه حول علاقة السادات بعثمان أحمد عثمان، رغم محاولاته التبرير لهذه العلاقة الشاذة.

قال موسى صبرى «إن بعض الصحف الأمريكية والأوروبية كانت تقول إن أى مشروع استشارى أجنبى لا يمكن أن يقبل فى مصر أو ينفذ إلا إذا كان عثمان مقرا له.. ولكن طبيعة التحدى فى السادات أبقت على عثمان إلى جواره، وأنه فى إحدى جولات الرئيس بمدن الصعيد ركب معه السيارة المكشوفة.. ولقد ذهب أحد أصدقاء الرئيس إليه وحدثه طويلا عن عثمان، وقال له إن شركة فرنسية دخلت مشروعا مع عثمان دون أن يعرض على هيئة الاستثمار «واستمع إلى الصديق الذى لايشك فى إخلاصه» وبعد يومين كان يلقى خطابا فى مجلس الشعب وخرج على النص وتحدث عن المهندس عثمان أحمد عثمان ودافع عنه، وهاجم المعارضين «وكان هذا الموقف مفاجأة كبرى للصديق الذى استقر رأيه بعد ذلك على عدم مفاتحة الرئيس فى موضوع علاقته بالمهندس عثمان».

وقد أسند الرئيس إلى عثمان مسئولية التنمية الشعبية «وهذا يعنى أنه لايمكن مساءلته دستوريا، أمام مجلس الشعب أو أمام الحكومة.. ولكن المهندس عثمان كان يتصل بالوزراء والمحافظين.. ويحدد لهم طلباته».

«ووفقاً لكلام موسى صبرى لم يكن السادات يعرف شيئا عن كتاب عثمان قبل نشره وعندما تألفت لجنة لتحقيق الموضوع، وكان من المقدر لهذه اللجنة ألا تصدر تقريرها، وأن تؤجل اجتماعاتها مرة بعد المرة حتى يموت الموضوع، ولكن التهاب الموضوع منع ذلك «وأصدرت اللجنة تقريرها واضح المغالطة».

«ولقد تصور عدد من الصحفيين أن السادات راض عن الكتاب فعلقوا بتمجيد الكتاب، ثم توقفوا عندما علموا أن السادات فى إحدى غضباته»[1].

(١) هذه هى ديمقراطية السادات، وحرية الصحافة عنده.

«وعندما رشح عثمان نفسه لنقابة المهندسين، حاول صديقان للرئيس السادات التأثير على عثمان لكى يعدل عن هذا الترشيح حتى لا يتيح الفرصة للأقاويل أن تتزايد عن علاقته بالرئيس، ولم يكن السادات يحميه فى أى إجراءات ترى الحكومة أنها خاطئة حتى أنه شكلت جمعية تعاونية وزعت فيها أراضى لاستصلاحها واعترض رئيس الوزراء على المشروع.

«ولقد كان يريد أن يثبت للسادات أنه قادر أيضا على الإنجاز السياسى، ولقد تدخل عثمان فى انتخابات ١٩٧٩، وبالذات فى دائرة محمود القاضى، ودوائر أخرى وحاول أن يكون له دور فى تهيئة علاقات طيبة بين النظام وبين الجماعات الإسلامية.

«وقد عهد إليه السادات بمشروع نفق الشهيد أحمد حمدى ، واستصلاح الأراضى، والأمن الغذائى وكان عثمان هو جليس السادات معظم الوقت، فى كل مكان ينتقل إليه الرئيس، وإذا غاب يوما واحد سأل عنه الرئيس السادات واستدعاه، وبدأ المهندس عثمان يمارس رياضة المشى اليومية مع الرئيس ويشاهد معه أفلام السينما، ويحضر المقابلات غير الرسمية.

وحتى يناير ١٩٧١ فى حفل افتتاح السد العالى كانت العلاقة بينهما يغلب عليها الطابع الرسمى».

هذه بالضبط شهادة موسى صبرى حول علاقة السادات بالمهندس عثمان أحمد عثمان..

وهذه الشهادة تقول إن عثمان تدخل فى السياسة، وأخرج من الوزارة حتى لا يخضع للمساءلة، وأبلغ الرئيس بتصرفاته، فدافع عنه.. وكان لدى مجلس الشعب فكرة ألا يصدر تقريرا عن كتاب المهندس عثمان، ثم أصدر تقريرا مليئا بالمغالطات!

والشهادة تقول إن صحبة عثمان للسادات تسئ إلى الرئيس، وأن المشاعر التهبت ضد عثمان بسبب كتابه الذى هاجم فيه عبدالناصر، مما دفع المجلس إلى إعداد تقرير يقول فيه عثمان إنه لم يكن يقصد، ويقول موسى صبرى إن هذا التقرير ملئ بالمغالطات..

ولم يقل لنا كيف أن روح التحدى لدى الرئيس تقبل كل هذه المخالفات والانتهاكات للدستور... وللقانون.. وللأخلاق..

وكيف أن ديمقراطية السادات تقبل أن يتدخل صهره فى السياسة لإسقاط مرشحين

لمجلس الشعب، كما أنه لم يفسر لماذا صمت الرئيس وصديقه الحميم يقول له «إن عثمان يستخدم اسمك كثيرا يا ريس فى كل جلساته، يقول إن الرئيس وافق على كذا. . الرئيس رفض كذا».

وأن شركة دخلت فى مشروع معه دون العرض على هيئة الاستثمار، ولكن الرئيس بدلا من أن يتخذ موقفا من عثمان بناء على شهادة الصديق الذى لا يشك فى إخلاصه. . . دافع عن عثمان وفى مجلس الشعب. . !!

هل يمكن أن يكون هذا التواطؤ إلا لأن ما بينهما من مصالح وروابط أقوى من المصلحة العامة، حتى أنه كان يركب معه السيارة المكشوفة رغم اعتراض رجال البروتوكول كما يقول موسى صبرى نفسه!

عثمان وأخلاق القرية:

ليس صحيحاً ما يدعيه موسى صبرى من أن علاقات السادات بعثمان كانت رسمية حتى سنة ١٩٧١، فعثمان أحمد عثمان نفسه يقول «إنه تعرف على أنور السادات فى بور سعيد بعد العدوان الثلاثى، عندما جاء ليشارك فى إعادة تعمير بورسعيد، ثم قام بزيارته فى منزله بالهرم، ووجد نفسه فى بيت رجل ريفى فلاح بسيط وأحبه عندما رآه يطبق أخلاق القرية فى بيته.

وطبعاً المعروف عن عثمان أنه رجل يعشق الأخلاق، وخاصة أخلاق القرية. . ويواصل عثمان روايته حول علاقته بالسادات قائلاً:

«وجدت أن ارتباطه بالريف وتجسيده لهذا الارتباط وصل الى حد أن أثاث منزله يضم «طبلية» لاتزال موجودة عنده حتى الآن، ليست للزينة أو للديكور أو للذكرى ولكنه لا يحلو له أن يتناول طعام غدائه فى منزله وسط أولاده إلا على الطبلية» «كتاب تجربتى ص ٣٩١ وما بعدها».

وليس هناك دجل وإفك أكثر من هذه الكلمات التى يقول بعدها إن السادات قام بتكليفه بتقفيل بلكونة تكلفت ستين جنيها. . أصر السادات على دفعها، والمعروف أن السادات كان يسكن فيللا تابعة للحراسة، وهى التى تقوم بالإنفاق على كل ما فيها، وعلى إصلاحها، وأن السادات قام فيها بإصلاحات على نفقة جهاز الحراسة وفقاً لما تحمله الأوراق وأن هذه الإصلاحات بلغت تكلفتها أكثر من ثمن الفيللا ذاتها!

وطبعاً يشهد بذلك حب السادات للمظاهر والرفاهية الذى عرفه الجميع واشتهر به بعد ذلك، وولعه بالحياة الأوربية، وولع زوجته وبناته بالنموذج الغربى فى الحياة والتصرفات، وهو ما يبعده تماماً عن القرية وما يجعل الناس تضحك على أنه يأكل هو وأولاده على «الطبلية».

ويروى عثمان أحمد عثمان زياراته المتكررة لمنزل السادات الذى كان يعرف أن «نظام الحكم» السابق سيقوم بتأميم شركتى وكنت فى زيارة له قبل أن يصدر قرار التأميم بعدها بأيام، ولم ينبهنى وقد أكبرته لأنه أخفى السر»..

وعندما ذهب إليه عثمان شاكيا من التأميم قال له السادات «عموما هذه أشياء سوف تنتهى وعليك بالصبر»!

وهو اعتراف غريب يثير كثيرا من الشبهات حول السادات، وحول عثمان نفسه.. فالسادات بعد أن جاء إلى الحكم حاول فعلا أن ينهى التأميم.

المهم أن عثمان، وسّط السادات لدى عبدالناصر لكى يسمح له بالعمل فى ليبيا، وبعد انقلاب مايو قال السادات لعثمان إنها زوبعة فى فنجان.

وعندما سمع عثمان استقالات مراكز القوى «قررنا أن يذهب بعض مهندسينا فورا إلى فرع الشركة فى شبرا.. لإخراج السيارات التى امتلأت بالعاملين ليتوجهوا إلى منزل السادات بالجيزة».

فعثمان نفسه يقول إن العلاقات بينهما قديمة رغم أنه يروى أكاذيب عن تواضع السادات والطبلية التى يأكل عليها هو وأولاده وعن البلكونة التى تكلفت ٦٠ جنيها، ودفعها السادات من جيبه.

الانحرافات فى مجلس الشعب:

موسى صبرى يرد بنفسه على ما قاله - فى نفس الكتاب - من أن السادات لم يكن يأبه بالروابط العائلية.. فالمقاول عثمان أحمد عثمان قد استولى تماما على السادات.. «وأخذه مقاولة» على حد التعبير الشائع فى مصر.. حتى أن موسى صبرى يقول إنه لم يكن يطيق أن يجلس مع غيره..

وفيما بعد فإن صلة عثمان بالسادات ستمكنه من أن يأخذ مصر كلها مقاولة.

ولنتصور أن لرئيس أى دولة مستشاره وناصحه وصديقه، وأن هذا الرجل هو مقاول.. وأن المقاول أصبح أيضاً رجل أعمال، يدخل فى مشروعات، بل هو المدخل للمشروعات الاستثمارية.

وكان الكلام كثيرا ما يتردد حول الصفقات والعمولات وحول ثروة المهندس المقاول.

ولكن الرئيس عهد إليه بالمشروعات الهامة، بل وأخرجه من الوزارة حتى لا يكون عرضة للمساءلة من مجلس الشعب، ولكى يتصرف كما يحلو له دون مساءلة!

ولقد ألغيت فعلا جمعية قرية أم الأبطال بالضفة الشرقية من القناة، وكانت الجمعية مكونة من ٣٠ شخصا، وضعت الرقابة الإدارية تقريرا بأسماء ٢٩ شخصا من الأعضاء، أما العضو «الأخير» فلم تشأ وضعه فى القوائم لأنه كان اسم السيدة جيهان السادات!

وقد بلغ بهم النهم أن استولوا على مساحات من الأرض مزروعة فعلا بحجة أنها أراض بور سوف يستصلحونها. وكان فى مقدمة المؤسسين لهذه الجمعية عثمان، ورئيس الديوان الجمهورى، وأفراد من عائلة عثمان، ومحافظ الإسماعيلية، وكان شكل الجمعية فجاً ووقحاً، ومثيراً، تناولته بعض صحف المعارضة فصدر قرار بإلغاء الجمعية، ولكن أحدا لم يسائل أحدا.. أبدا!

ولقد أنشأ المهندس عثمان أحمد عثمان نفق الشهيد أحمد حمدى، وقد قال عثمان ذات يوم للسادات إننا نريد إنشاء نفق تحت القناة... وعندما سأله السادات عن التكلفة رد أنه سيتكلف حوالى عشرين مليونا..

ورد السادات: اعمل لنا خمسة!

هكذا بهذه الصورة كانت تدار الأمور...

وبدأ عثمان بحفر النفق باعتماد ثلاثين مليونا، ووصلت التكلفة ١٢٥ مليون جنيه.. والملفت أن الذى أقام النفق هى شركة وهمية اسمها «عثماك» أقيمت خصيصا لإنشاء النفق بالتعاون بين شركة بريطانية وشركة المقاولون العرب!

ولقد أثيرت هذه القضية فى مجلس الشعب، وقال المهندس عبدالعظيم أبو العطا الذى كان وزيرا للرى: إن وزارة المالية قدمت إلى اللجنة الوزارية للإنتاج طلبا برفع المقايسة من ٣٠ مليون جنيه إلى ١٠٥ مليون «وقد رفضنا ذلك»!

وقد تساءل الدكتور محمود القاضى فى مجلس الشعب «١٠ يناير ٧٩» عن أن المقايسة

التقديرية للمشـروع قيل إنها بتكاليف قدرها ٣١ مليون جنيه تسليم المفتـاح. . فما هو مبرر هذه الزيادة الضخمة فى التكلفة. . ولمصلحة من؟!

ولم يجـد استجـواب محـمود القـاضى صدى فى برلمان «يـملك» السادات غـالبيـته الساحقة. .

ووقف بعض الوزراء يدافعون عن عثمان. . وعن هذه الزيادة الرهيبة فى التكلفة، ولم يتعرض أحد لشركة «عثماك». . التى أقامت النفق لصلة عثمان بالسادات!

وكان هناك استجواب حول صفقة للحديد قال عنه موسى صبرى إن عثمان أجاب عليه بكلمة واحدة أنه ألغى الصفقة. . ولم يكن ذلك صحيحا!

وكانت وزارة الإسكان ووزيرها عـثمان. . قـد أعلنت عن مناقصة لتـوريد الحديد بين الشركات العالميـة. . تقدمت لها ٧٣ شركة، من دول العالم، وكـان محددا لفتح المظاريف يوم ١٥ يناير ولكن وزارة الإسكان سبقت الأمر وتعـاقدت يوم ٩ يناير مع إحدى الشركات الأسبانية على توريد الحديد بسعر ٢٤٦ دولارا للطن، وقـالت مذكرة رسمية لوزارة التجارة إن إجمـالى فرق الأسعـار بين العرض الأسبـانى، والعرض الأنجلو فـرنسى - وفرق الزمن بينهما ستة أيام - ٤ مليون و٨٧٥ ألـف و٤٠٠ دولار فى إجمالى الكمية وقدرها ١٣٨ ألف ومائتى طن.

وقد أرسلت وزارة الإسكان إلى البنك الأهلى لإتمام خطاب الاعتماد «اعتماد مستندى غير قابل لـلإلغاء ومؤيد ومعزز برقيـا من الراسل فى الخارج بمبلغ ٢٨ مليون دولار و٢٢٦ ألفا». .

كان ذلك رغم أن البنك الأهلى قال إنه لا يملك فائضا فى الحساب القابل للتحويل مع أسبانيا يمكنه من سداد الجزء الأكبر من صفقة الحديد. .

وطلب الجانب الأسبـانى أن تصدر له مصر بترولا خـاما ومكررا بمبلغ ١٥مليون دولار ويكون له حق بيعه إلى طرف ثالث وتمت الموافقة على كل الشروط مع العلم أنه كان يمكن أن نحصل على تسهيلات ائتمانية مع آخرين.

وقـد دافعت وزارة الإسـكان عن الصفـقـة. . ودافـعت عنهـا لجنة الإسكان بمجلس الشعب. . ودافع عنهـا أعضاء حـزب مصر. . ودافع عـنها وزير مجلس الشـعب. . وكان إصرار المهندس محمود القاضى عنيفا على فضـح الصفقة التى تناولتها صحف المعارضة. . والصحف الخارجية. .

وقف وزير الإسكان عثمان أحمد عثمان يدافع عن الصفقة.. فى مجلس الشعب ولما وجد أن الأمر مفضوح أكثر من اللازم أعلن إلغاءها بعد أن تأخر مجلس الشعب فى نظر الاستجواب شهرين كاملين.. وكان الإلغاء هنا بعد الدفاع المجيد عن الصفقة المشبوهة.. لأن سمعة مصر تعرضت للخطر، الأمر الذى عبر عنه محمد رشوان وكيل مجلس الشعب قائلا «إننى أقترح مستقبلا عقد جلسات مغلقة لمثل هذه الأمور حتى لا يؤثر هذا علينا مستقبلا عندما نتعامل مع شركات لها سمعة دولية».

والطريف أن عثمان أحمد عثمان أرجع سبب استجواب محمود القاضى له، بأنه يرأس نادى الإسماعيلى الرياضى، ومحمود القاضى يرأس نادى الاتحاد السكندرى الرياضى، وأن النادى الإسماعيلى هزم النادى السكندرى فى كرة القدم خمسة أهداف مقابل هدفين.. ولهذا كان الاستجواب من وجهة نظره!

مقاولة هدم مصر:

فى كل مشروعات ما سمى بالأمن الغذائى، والتنمية الشعبية التى عرضت أمام القضاء، لما حوته من مخالفات واختلاسات، كانت أصابع الاتهام تشير من بعيد إلى دور للمهندس عثمان، كما أشارت إليه الأصابع فى عدد من قضايا الفساد، وكان هذا الأمر موضوع أحاديث الناس.. ولو أنه لم يصل إلى الوقوف أمام القضاء بعد.. فلقد كانت ثمة علاقة غامضة تربط عثمان أحمد عثمان مع رشاد عثمان.. وكانت ثمة علاقة واضحة تربطه بتوفيق عبدالحى!

وكان بنك قناة السويس الذى أنشأه المقاول ـ وهو البنك المصرى الوحيد الذى يتعامل مع إسرائيل ـ موضع مناقشة فى قضية الإتجار فى العملات أمام محكمة القيم أخيرا.

وكان المهندس عثمان بعلاقته بالسادات قد حصل على ٧٠٪ من أعمال المقاولات فى مصر لشركته. والغريب أن كل هذه المقاولات كان يسندها إلى مقاولى الباطن من القطاع الخاص.

وقد حققت نيابة الأموال العامة مع شركة «المقاولين العرب» أخيرا فى عمليات قامت بها بمعدات الشركة وأموالها وعمالها وصرفت ٤ مليون لمقاولين وهميين على أنهم هم الذين قاموا بها!

وإذا كنا نشكو اليوم مثلا مما سببه انفتاح بور سعيد غير المدروس فإن عثمان أحمد عثمان يقول إنه قال للرئيس إه بالطريقة التي يراها الخبراء فلن تتحول بورسعيد إلى منطقة حرة قبل مائة عام من الآن، أما إذا أردنا حلا عمليا سريعا فليس هناك من سبيل سوى أن نغلق الباب أمام كل هذه الانفعالات بأن نعلن أن المدينة أصبحت منطقة حرة ونقيم بوابات على مداخلها على كل بوابة نقطة جمارك. . وفعلا تم تنفيذ هذا الرأى «تجربتى ص ٥٩١».

وقد نشر المهندس عثمان بافتخار أنه أسس فى عهد السادات ١٣٢ شركة!

وكان لعثمان يد فى كل المشروعات الأخرى يوافق عليها أو يرفضها. . أو تقام من خلف ظهره فتتعثر، وأحيانا تفلس كما حدث لشركة «عربية» للطيران عندما تحداه المؤسسون وأقاموها بدونه فانتهى الأمر إلى إغلاق الشركة بعد تأسيسها بشهور قليلة!

ولقد كانت مصر طوال عهد السادات هبة للمقاولين العرب حيث امتد نشاطهم إلى كل المجالات، حتى المشروبات الغازية.

وكان آخر قرار أصدره السادات صباح يوم اغتياله بتعيين المهندس حسين عثمان مفوضا عاما على مستوى شرق الدلتا وسيناء بدرجة نائب رئيس وزراء مع تخويله كافة السلطات والصلاحيات والاختصاصات لاتخاذ كافة القرارات النافذة فى تخصيص الأراضى للمشروعات الزراعية فى الاستصلاح والاستزراع والبنية الرئيسية وإقامة الصناعات الغذائية والصناعات الرئيسية التى تخدم المشروعات الزراعية، وإقامة المدن الجديدة والتى تتمتع بنفس مزايا قانون المجتمعات الجديدة اعتبارا من اليوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ كما كتب السادات، بخط يده[(١)] تعليقا على مذكرة قدمت له «بصفته كبير العائلة المصرية».

أى أنه قتل، وهو أكثر وفاء للعائلة العثمانية التى حكمت مصر. . والتى زوجها إحدى بناته. . وكما يقول عثمان لأنه والسادات كانا جيراناً فى الهرم تتزاور العائلتان، وكان معجبا بطريقة تربية الرئيس لأولاده على التقاليد الريفية الأصلية ـ ! ـ وتمنى أن يفاتحه ولده محمود فى زواج إحدى كريمات السادات حتى جاءه محمود قائلا إنه يريد زواج جيهان الصغيرة. . وعرض السادات عليها فوافقت. . أما الرئيس وأنا فنحن صديقان قبل هذا الزواج وأثناءه وسنظل بإذن الله».

---

(١) وثائق الكتاب.

دفاع السادات:

اثنان فقط فى مصر لم يكونا يستخدمان السيارات ولا القطارات.. السادات.. وعثمان أحمد عثمان.

حتى رئيس الوزراء.... حتى وزير الحربية.. لم يكن مسموحا لهما بالانتقال بالطائرة.. لأن عثمان وزير فوق العادة..

وكان قد أخلى طابقا كاملا من عمارة شركة المقاولون العرب المملوكة للدولة وأجره لمحمود ابنه، وزوج السيدة جيهان الصغيرة، ابنة السادات، ليكون مكتبا لشركة خاصة أنشأها هو وآخرون لتصنيع المواد العازلة.. وقيمة الإيجار للطابق الكامل فى شارع عدلى واحد من أفخم شوارع وسط المدينة التجارية مع تقاطع شارع طلعت حرب «سليمان باشا» فقط مبلغ ٣٤جنيها شهريا.

وكان لعثمان عشرة وكلاء وزارة فى جهاز التعمير، مع أن وزارة الإسكان ذاتها كان بها أربع وكلاء وزارة فقط، لكنه كان لديه ثلاثون مستشارا، فيهم مستشار لشئون السينما.. وكلهم من الأصدقاء.

ولقد أثار الدكتو محمود القاضى فى مجلس الشعب انحرافات المهندس عثمان أحمد عثمان وهو وزير للتعمير وذهب السادات إلى المجلس ليقول إنه المقصود بهذه الحملة هو وأولاده.. فهو لم يسكت عن الهجوم على عثمان ولم يسمح به، ولكنه دافع عن انحرافات عثمان ووقف فى مواجهة الذين كشفوه «١٤ مارس ١٩٧٦».

ولإحساس عثمان أحمد عثمان بالتميز فقد هاجم كل رؤساء الوزارات وكل الوزراء الذين عمل معهم ووصفهم فى مذكراته التى نشرها بأنهم إمعات ولا رأى لهم.. ووجه إليهم اتهامات خطيرة اعتمادا على صلته بالسادات.

كان عثمان مقاولا، وأثناء حكم السادات تحول إلى صانع للقرار.. ولقد كانت للسادات علاقات خاصة بجهتين اثنتين.. أمريكا.. وعثمان أحمد عثمان..

ولاشك أن العلاقة بينهما سوف تتكشف أبعادها ذات يوم قريب..

ولم يكن عثمان عبقريا.. ولكنه كان الساعد الأول للسادات فى خلق طبقة الانفتاحيين والطفيليين الذين ساندوا حكمه وكانوا دعامته، واعتمد عليهم.

والمشروعات التى قيل إنه أقامها كانت مشروعات وهمية فى مجملها.. فتحت لافتة الأمن الغذائى، فتح الباب لاستيراد الدجاج الفاسد، واللحم المسمم، وطعام القطط والكلاب ليأكله المواطنون.

وتحت شعار الأمن الغذائى نهبت الملايين من البنوك بحجة إقامة مشروعات اتضح أنها وهمية.

أما مشروع الصالحية الذى استعان لأول مرة بالخبرة الإسرائيلية فإنه يحتاج إلى وقفة ليس لأن تكلفته باهظة «٤٠٠ مليون».. ولا لأن مانشر عنه مبالغ فيه كثيرا.. ولكن لأن المشروع بدأ استصلاحه قبل حرب ١٩٦٧، وتوقف العمل فيه بسبب ظروف العدوان لأنه يقع فى منطقة قناة السويس التى كانت منطقة حربية.. ولقد أشار سيد مرعى - صهر السادات الآخر - إلى هذا المشروع بالتفصيل فى كتبه..

وتقاضى عثمان أحمد عثمان مليون جنيه من الهيئة العامة لاستصلاح الأراضى عام ١٩٦٦، للبدء فى مشروع استصلاح منطقة الصالحية.. ويتردد أن مصير هذا الشيك مازال غامضا!

على طريقة السادات:

ليس فى مصر كلها من ينكر أن عثمان أحمد عثمان وراء الانهيار الذى أصابها فى مختلف الميادين وهذا ما يعترف به موسى صبرى نفسه عندما يقول إن الناس حذرت السادات منه.

تحول عثمان إلى رمز لعصر السادات.. لأنه جمع حوله الطبقة المستفيدة من النظام ومن الفساد.

ولا يهم بعد ذلك ما إذا كان السادات يعرف أن عثمان سيصدر كتاباً يهاجم فيه جمال عبدالناصر أم لا.. المهم أن موسى صبرى نفسه يقول إن السادات حول الأمر لمجلس الشعب لكي ينام ولكن ضغط المعارضة جعله يصدر تقريرا غير صحيح ولصالح عثمان.

المهم أن القيم التى حاول عثمان أن يغرسها فى نفوس الشباب فى تجربته - التى أصدرها فى كتابه - والتى تمشت مع عصر السادات ولم يتناولها أحد هى:

كيف أنه أصبح مليونيرا بالتحايل وبالغش والتدليس والتعاون مع الاستعمار واللعب

على الحبال والفهلوة، فقد ملأ كتابه بالأكاذيب، وهو الآن يتنصل من كل ما كتبه، إلى حد أنه صرح فى الصحف بعد وفاة السادات أنه لم يؤلف كتابا أى أنه أنكر حتى الكتاب الصادر باسمه والذى تم التحقيق معه بسببه.

كان عثمان يسير على طريق المرحوم السادات فى أن يقول الكلام.. ثم يقول عكسه تماما وفقا للظروف.

فبعد أن هاجم جمال عبدالناصر وملأ كتابه بالأكاذيب والصور عن «نظام الحكم» السابق ذهب إلى مجلس الشعب خائفا من غضبة الشعب، كاذبا، منافقا.. ليقول إنه لم يكن يقصد جمال عبدالناصر، ووفقا لنص تقرير لجنة تقصى الحقائق التى شكلها المجلس برئاسة محمد رشوان محمود الذى أصبح وزيرا لشئون مجلس الشعب بعد ذلك فقد قال:

«طلبنا من المهندس عثمان أحمد عثمان تفسيرا لما تضمنه كتابه حيث تناول بالإشارة بعض أحداث ثورة ٢٣ يوليه فأجاب سيادته:

أنه لم يكتب هذا الكتاب بهدف التأريخ لثورة ٢٣ يوليه فهذه ليست مهمته وأنه يسجل للحقيقة أمام اللجنة أن النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى قبل ثورة ٢٣ يولية كان فاسدا، وقد عانى هو شخصيا وأسرته من هذا النظام كما جاء فى كتابه.

وأن ثورة ٢٣ يوليه التى قادها الرئيس جمال عبدالناصر طردت الإنجليز والملك وقضت على الاستغلال والإقطاع وأحدثت تغييرا جذريا فى النظام الاقتصادى والاجتماعى لصالح الشعب.

وأضاف سيادته أن أحداً لايستطيع أن ينكر الإنجازات الرائعة لثورة ٢٣ يوليو.

«سألنا سيادته عن المقصود «بنظام الحكم» الذى ورد فى أجزاء كثيرة من كتابه وخاصة أنه ورد فى آخر الكتاب صورة وهو يصافح الرئيس الراحل عبدالناصر وقد ورد أسفلها كلمة «رأس نظام الحكم».

«أجاب سيادته أنه لم يقصد بنظام الحكم شخص الرئيس جمال عبدالناصر بل المقصود جميع الأجهزة الموجودة فى الحكم ومن بينها بعض الأجهزة التى انحرفت عن مسيرة الثورة، وانتهت بنا إلى هزيمة ١٩٦٧، وكذلك مراكز القوى التى أسقطتها ثورة ١٥ مايو، وأن نظام الحكم له مفهوم فى الدساتير سواء كان نظاما شموليا أو ديمقرطيا، وجاءت ثورة ١٥ مايو وأخذت بنظام المؤسسات وسيادة القانون».

«وأن محكمة الثورة سنة ١٩٧١ حاكمت تسعين من مراكـز القوى بتهمة الخيانة والتآمر واستغلال النفوذ بموجب تسجيلات بأصواتهم التى لم ينكروها.

«وقال سيادته أنه كبشر لاينسى أن هذه الأجهـزة قبضت عليه فى السجن الحربى لأكثر من ١٢ ساعة(١) فى الوقت الذى كان يقوم فيه ببناء قواعد الصواريخ ويحاول مساعدة ٤٠٠ أسرة تعرض عائلوها للموت من جراء الغارات الإسرائيلية، كما أنه كبشر لا ينسى أنه قبض عليه بتـهمة التخابر مـع إحدى البلاد العربية ولـم ينقذه إلا نشرة رسميـة صدرت من هذه الدولة كما جاء في كتابه.

وأنه شخصـيا مدين للرئيس عبدالناصر فى أمـور كثيرة فقد أعطاه حق السـفر للخارج دون الحصـول على قرار جمهـورى كما سمح له باسـتمرار نشـاطه فى قطاع المقاولات فى الدول العربية ولم يتوقف هذا النشاط إلا عندما أرادت مراكز القوى أن تجنده لحسابها.

«كما اختص الرئيس عبدالناصر شركـة «المقاولون العرب» بأن يكون لها نظام متميز فى الإدارة ولايتدخل فى شئـونها أحد، الأمر الذى ساعـد على نجاح هذه المؤسسة الضـخمة، كما شرفه الرئيس عبدالناصر بأن أسند إلى شركة «المقاولون العرب» بناء السد العالى ووقف بجانبه عندما أراد الخبراء السوفييت الدس له وقد ذكر ذلك كله فى كتابه.

«كما وضح أن ولاءه لثورة ١٩٥٢ لم يكن بالخطب أو الشـعارات وإنما بالأعمال وقال أنه عرض التنازل عن ٥٠٪ من شركـته للدولة قبل التأميم وأسهم فى تطهـير قناة السويس بعد عدوان ١٩٥٦ واستمر فى خدمة قطاع التعمير والبناء بعد تأميم شركته سنة ١٩٦١ كما وضع كل خبرته فى بناء السد العالى وقـواعد الصواريخ وبناء المصانع والطرق فى كل مكان وكان فى إمكانه الاكتفاء بعمله فى البلاد العربية.

«كما قرر أمام اللجنة أن الرئيس عبدالناصر له إنجازات ضخمة لا يختلف عليها أحد، وأنه لايشك فى ذمته أو نزاهته وأنه غير مسـئول عن الذين يفسرون كتابه بأنه طعن فى ذمة عبدالناصر.

«كما قال سيادته وإذا كان أبناء الرئيس الراحل عبدالناصر قد قاموا بالنشر فى الصحف لأن البعض أدخل فى روعهم أنه قصدهم فقد ذكر أن الذين يحرفون الكلام على هواهم هم

(١) كان قد ألقى القـبض عليه، وحقق معه لضبط خـريطة بشبكة الصواريخ مسلمة إليـه شخصياً من ابن شـقيقه الذي اتضح أنه كان جاسوساً لإسرائيل، وقد حوكم، ونفذ فيه حكم الإعدام.

الذين تسببوا فى هذه البلبة حيث ربطوا بين ما جاء فى هذا الكتاب وما نشر فى كتاب سابق أو محاكمات بعض مراكز القوى فى محكمة الثورة عام ١٩٧١».

بعد هذه النصوص الواضحة الكذب يتضمن تقرير اللجنة فقرة تتناول ملخصا لما توصلت إليه لجنة تقصى الحقائق التى شكلها مجلس الشعب لإعداد تقرير عن كتاب «تجربتى» لعثمان أحمد عثمان بعد أن استفز الناس بهجومه فى الكتاب على جمال عبدالناصر، الذى لم يشر إليه بالاسم وإنما رمز إليه باسم «نظام الحكم» حتى فى التعليق على صور عبدالناصر. . كتبت اللجنة أنه بعد الدراسة والبحث تحت عنوان «الخلاصة» فقرة جاء فيها بالنص «أنه لم يقم لدى اللجنة دليل تطمئن إليه على أن كتاب صفحات من تجربتى للمهندس عثمان أحمد عثمان قصد به التعريض لذمة جمال عبدالناصر أو النيل من ثورة يوليو ١٩٥٢ وإنجازاتها».

تعليق أخير:

وكان على الناس أن يصدقوا لجنة مجلس الشعب. . والمهندس عثمان. . فصحافة السادات ونوابه صادقون مثله.

هل نطمئن إلى كلام المقاول المؤمن. . الذى يصر على أن يحمل بيده مسبحة دائما. . والذى يقول إنه أقام فى البداية جسورا بين السادات والجماعات الإسلامية، لأنه ساند وأيد دعوة الإخوان المسلمين منذ بدايتها. .

إن مفهوم عثمان للإيمان. . يتطابق مع مفهوم السادات الذى أقام دولة العلم والإيمان. .

وبعيدا عن القضايا الشخصية. . كيف يكون إيمان، وإسلام، وصلاح، وصدق، وتقوى رجل كتب. . ونشر. . كتابا بين يدى الناس. . بينما هو يكذب كل ما كتبه ويقول عكسه تماما؟؟

إن قصة السادات وعثمان أحمد عثمان مازالت طويلة ولها بقية. . فقد كان لابد أن يلتقى السادات بعثمان ويتصادقان لأسباب كثيرة. . قد يكون آخرها المثل العربى الصحيح الذى يقول «إن الطيور على أشكالها تقع».

كبير العائلة.. الساداتية

«هذه الفئة الطاغية الباغية الضالة المضلة التى رضعت حراماً، فلما بلغت فطامها حتى حلا لها الحرام مغنماً، وطاب مقاماً لم يطب لها سوى دم الشعب تمتصه لتثرى على حسابه والحاجة تقتله»

«حسنى عبدالحميد ـ
من مرافعة الادعاء فى
قضية عصمت السادات»

حاول كتبة السادات وأنصاره أن يبرئوه من قضية الفساد التى أدين فيها عصمت السادات وأولاده..

وقالت محكمة القيم فى حكمها بالنص «إنهم انتهزوا صلة القربى التى تربطهم برئيس الجمهورية السابق فأخذوا يعيثون فى الأرض فسادا دون وازع من ضمير ودون رقيب أو حسيب» ووصفهم الحكم بأنهم «عصابة المافيا التى ظهرت فى مصر..».

ويقول بعضهم إن السادات لم يكن يعلم فساد إخوته، لأنه كان نزيها، وعفيفا حتى أنه عندما جاءت موسى صبرى شكوى من السكان فى عمارة يملكها شقيق السادات، لأنه حصل منهم على خلو رجل يرفض رده، حول بنفسه الشكوى إلى مكتب الرئيس.. «واتخذ الإجراء القانونى على الفور».

ولم يدلنا موسى صبرى كيف لم يلفت نظر السادات أن شقيقه يملك عمارة، وهو يعرف أنه حتى منتصف الستينيات كان يعمل سائقاً بشركة النيل العامة للأتوبيسات بالسويس، وأنه اختلس منها مبالغ وزور فى مستندات.

وقد وضعه وكيل النيابة شهرا فى السجن بمدينة السويس، وقد عرضت قضيته على لجنة تصفية النفوذ الإجرامى برئاسة المشير عبدالحكيم عامر، وأصدرت قرارا فى شهر يوليو ١٩٦٦ بوضعه تحت الحراسة واعتقاله ووقفه عن العمل، أى أنه لم يكن يملك شيئا، فكيف استطاع أن يبنى عمارة يتبين من نزاهة الرئيس أنه أعاد خلو الرجل لسكانها.. ولكنه لم يكن يعرف أن أخوه يستغل أو أنه هبط عليه الثراء المفاجئ..

ويضيف موسى صبرى فى شهادته على نزاهة السادات بأن صلته بأشقائه تكاد تكون مقطوعة به منذ أن تزوج من السيدة جيهان.

فهل هذه شهادة لصالح السادات.. أم ضده.. وهل هى لصالح جيهان أم ضدها؟

ويقول موسى صبرى عن شقيق السادات الآخر طلعت إنه «فى أوائل عام ١٩٧١ - أى

بعد أن تولى السادات بفترة قصيرة تلقت وزارة الداخلية معلومات سرية عن أن شخصا أجنبيا مشبوها فى عمليات تهريب، سيحضر إلى القاهرة، وأن طلعت سيكون فى انتظاره بمطار القاهرة ـ وفعلا حضر الشخص وثبت باليقين أنه غير متصل بأى عملية تهريب، ولكن انتظار طلعت السادات كان مريبا فعرض الأمر على السادات الذى أصدر على الفور أمرا باعتقال شقيقه فى حدود سلطاته طبقا للأحكام العرفية، وكان هذا هو الاعتقال الوحيد الذى أصدره السادات حتى وقعت أحداث سبتمبر ١٩٨١».

والواقعة على هذا النحو غير صحيحة.. بل كاذبة من أساسها..

وقد روى السادات نفسه واقعة اعتقال شقيقه طلعت كثيرا فقال أنه تشاجر مع الجيران.. فاعتقله «البحث عن الذات».. والحقيقة أن أنور السادات وضع شقيقه فى السجن لسبب آخر غير الذى ذكره هو، وغير الذى ذكره موسى صبرى.

قال اللواء عبدالحميد الصغير ـ مدير مكتب مكافحة المخدرات ـ فى التحقيقات الرسمية بمكتب المدعى العام الاشتراكى أنه فى بداية السبعينيات كانت بمصر عصابتان للمخدرات إحداهما يرأسها طلعت السادات، وأنه أبلغ وزير الداخلية ممدوح سالم حول عصابة طلعت السادات أكثر من مرة، وفى آخر مرة وكانت قد أعدت خطة لضبطه، وذهب يستأذن الوزير فى اعتقال شقيق رئيس الجمهورية فإذا بوزير الداخلية يقول له:

- خلاص اعتقلناه..

إن اعتقاله هنا، كان بسبب الاتجار فى المخدرات، ولحمايته من قضية أكبر يمكن أن يحكم عليه فيها بالسجن المؤبد، أو على الأقل يتناولها الإعلام الخارجى بشكل يسئ إلى السادات: خاصة بعد تقارير المتابعة التى كان يقدمها إلى وزير الداخلية مكتب مكافحة المخدرات الذى كان يرصد تصرفات وتحركات طلعت السادات..

وكان السادات نفسه قد شهد فى كتاب البحث عن الذات «ص١٨» شهادة لاتسر شقيقه طلعت الذى هرب بمصاريف المدرسة فقال «ولما حل ميعاد القسط الثانى أخذه أخى طلعت من والدى ولكن بدلاً من أن يدفعه للمدرسة هرب إلى حيث لانعرف، وأنفقه إلى آخر مليم ثم عاد ليعلن أنه لايرغب فى الاستمرار فى التعليم».

لقد قال رئيس مكتب مكافحة المخدرات عن طلعت الشقيق الأكبر وكبير العائلة الساداتية أنه أكبر مهرب للمخدرات إلى مصر..

وقال عنه السادات أنه سرق المصروفات فى طفولته وهرب بها.

واعتقله السادات ليحميه، من السجن، وليحمى نفسه من الفضيحة!!

ويقول موسى صبرى أنه اعتقل لأنه كان يستقبل مشبوها فى المطار.. ولم يبين لماذا تعرف على هذا المشبوه، وما هى صلته به، ولا أى نوع من الشبهات كانت تحيط به! بينما يقول السادات أنه اعتقله لأنه تشاجر مع الجيران..

بارك السادات السرقات:

ويقول موسى صبرى «إن رئيس الدولة يجب أن يحاسب إذا عرف، وهو لايعرف إلا من خطابات الناس، وقد تحجب عنه، وأن التقارير الأمنية لاتقدم له ما يتصل بأقاربه!».

هذا مع أنه يقرر أن جهات الأمن كانت تتابع أعمال عصمت السادات بأوامر من رئيس الجمهورية.

وكان ممدوح سالم رئيس الوزراء يوقف له كثيرا من الأعمال.. وكان السادات يمتدح موقفه..

وأنهم كانوا دائما يشكون ويطلبون معاملتهم معاملة طيبة مثل سائر المواطنين المصريين الذين يعطيهم القانون الحق فى التعامل فى الاستيراد والتصدير والبيع والشراء.

وأنه أصدر قراراً بمنع دخول شقيقه ـ عصمت ـ وأولاده ميناء الإسكندرية، وعندما أبلغ أنهم يسافرون للخارج ويتصلون بشركات أجنبية أصدر قرارا بمنعهم من السفر نهائيا!!

وهكذا يقدم لنا عائلة عصمت السادات فى صورة العائلة التى تعامل معاملة أقل من الناس.. والذين يطلبون مساواتهم بالناس العاديين.

وكانت هذه الشهادة مقبولة قبل أن يقول حكم محكمة القيم إنهم جمعوا ١٢٥ مليون جنيه بطرق غير مشروعة، ويقول حكم المحكمة بالنص أنهم «لم يتركوا مجالا من المجالات ولم يرحموا قطاعا من القطاعات إلا واستغلوا نفوذهم فيه للإثراء الحرام»..

من الحديد إلى الصلصة ومن مواد البناء إلى الدواجن، ومن الأراضى إلى حلاوة المولد، ومن السلاح إلى المخدرات، ومن الميناء إلى التليفونات، ومن السفن إلى الجمعيات التعاونية، ومن اللحوم إلى العقارات.. وغيرها.

كان نشاطهم متشعبا فى كل المجالات ومع ذلك يقول موسى صبرى أنهم طلبوا مساواتهم بغيرهم من المواطنين لأن السادات الذى كان يقول أنه يتبع خطوط الخليفة عمر بن الخطاب فى عدله، وضعهم فى مرتبة أدنى من الناس حتى يُظل العدل دولته!

ولقد كان السادات يعلم كل شئ عن استغلال عائلته، على الأقل بحكم رابطة الدم..

أفلم يكن يؤرقه ذات مرة خلال سنوات حكمه كيف يعيش أخوته..

أفلم يبلغه ممدوح سالم كما يقول موسى صبرى عن بعض وقائع تجعله يتابع أحوال الأسرة.

وإذا كان يعرف مايدور فى المساجد، والبيوت، ويسجل الاجتماعات للمعارضة بالصوت والصورة، أليس من المنطقى أن يعرف مايدور حوله من أفراد أسرته، وخاصة أنه يقول إن الحاكم مسئول عن أخطاء معاونيه مهما كانت نواياهم «البحث عن الذات ص ٢١٥» فمن الأولى أن يكون مسئولا عن أخطاء أشقائه، مهما كانت نواياه.. ومع ذلك كله فإن السادات كان يعرف بالتفصيل تصرفات أشقائه، وأولادهم..

وهناك عشرات الأدلة على ذلك!..

إن أنور نجل عصمت ذهب إلى أحد بنوك سويسرا، ليصرف شيكا بملغ نصف مليون دولار..

ولاحظ موظف البنك أن الشيك باسم أنور السادت، ورغم أن أنور أعطاه جواز السفر لإثبات شخصيته، إلا أن الموظف ساورته الشكوك أن يكون هذا هو أنور السادات رئيس جمهورية مصر.

ولم يكن يعرف أن المسألة هى مجرد تشابه أسماء، وترك الموظف أنور واتصل بسفارة مصر بسويسرا ليقول إن شخصا ينتحل شخصية الرئيس أنور السادات.

وجاء موظف السفارة، وفض النزاع.. وأبرق الى وزراة الخارجية، وإلى الرئاسة بما حدث.. فهل لم يعرف بالأمر الذى وصل إليه فى تقرير من سويسرا، وإذا كان السادات لم يقرأ التقرير الذى يمسه شخصيا.. فماذا كان يقرأ إذن؟!

هذه الواقعة جاءت فى التحقيق مع الدمرداش أبو سعده الذى كتب الشيك لأنور عصمت السادات، للاشتراك فى شراء جولوكوز لصناعة حلاوة المولد النبوى الشريف بدلا من السكر.

حصل الدمرداش على جهاز تسجيل من المخابرات العامة لتسجيل مناقشة بينه وبين عصمت السادات، وكان السادات يريد إثباتا أن شقيقه حصل على ٤٠٠ ألف دولار بدون مستند، وقد أعطى المبلغ اعتمادا على أن شقيق الرئيس لا يمكن أن يكون نصابا ولما ماطل فى السداد، وإزاء كثرة شكاوى الدمرداش، طلب منه رئيس المخابرات الذى لم يكن مصدقا، أن يثبت أن شقيق الرئيس حصل منه على المبلغ.

وقد سجل الدمرداش حوارا بينه وبين عصمت أثبت فيه أنه حصل على المبلغ وتعرض عصمت خلاله للسيدة الأولى.. سمع السادت الشريط، وأمر بالقبض على الدمرداش، وتفتيش منزله، فربما يحتفظ بصورة أخرى من الشريط.

وألقى البوليس الحربى القبض عليه، وفتش منزله بالقاهرة كما فتش بيت أهله فى محافظة الشرقية، واستدعاه - هو وليس عصمت - النائب العام أنور أبوسحلى.. ثم صدرت التعليمات بالإفراج عنه، والتغطية على الموضوع.

ألم يسمع السادات فى الشريط أن شقيقه حصل على ٤٠٠ ألف دولار من مواطن.. إنه لم يهتم بهذا الأمر، ولم يسأل عنه..

وكان اهتمامه فقط بالحديث الذى تناول سيرة زوجته.

وواقعة أخرى تصرح بأن الرئيس كان يعرف تصرفات شقيقه ووقائع استغلاله.

فعندما كثرت الأعمال الإجرامية التى قام بها عصمت السادات فى منطقة الهرم من اعتداء على أموال الدولة، ومساندة للبلطجية والاستيلاء على المحاجر الحكومية، وغير ذلك حرر مأمور قسم الهرم محاضر رسمية بذلك، ثم كتب مذكرة بكل الوقائع وأرقام المحاضر، وذهب بنفسه وسلمها فى مكتب الرئيس فى منزله بالجيزة.

وتردد على المكتب أكثر من مرة، وهو مأمور القسم المختص بالأمن وبحماية المواطنين يسأل عن مصير المذكرة التى قدمها.

وهناك و«تخلصا» من كثرة إلحاحه طلب إليه أن يذهب لمقابلة ممدوح سالم، حيث حول الرئيس المذكرة عليه.

وكتب مذكرة أخرى وذهب بها لمقابلة وزير الداخلية الذى ما كاد يراه ويقرأ المذكرة التى قدمها، حتى مزقها وطلب منه فى حدة ألا يعود لكتابة مثل هذه المذكرات.

وذهب الرجل إلى الرئاسة، وقدم مذكرة أخرى بما وقع، قال فيها إنه يتصور أن ذلك يتم دون علم الرئيس الذى ينادى فى خطبه بالنزاهة، والطهارة..

وجاءه الرد فى صورة قرار بنقله من القسم بالمخالفة لقوانين الشرطة التى تحدد مواعيد تنقلات رجال الشرطة ثم أحيل إلى مجلس الشرطة الأعلى للتحقيق معه..

فهل يمكن بعد ذلك كله أن نقول أن رئيس الدولة لا ينبغى أن يحاسب لأنه لم يكن يعرف، أو أنه لم يكن يبارك سرقات شقيقه.

الشرطة العسكرية تحميه:

كانت الشرطة العسكرية تحمى انحرافات عصمت السادات، وترهب الناس لصالحه..

وكانت سيارة الشرطة العسكرية تسير خلف الرجل الذى كان سائقا للورى حتى منتصف الستينيات، ثم أصبح موظفا صغيرا بلا مؤهلات فى شركة الأتوبيس..

وكان عصمت السادات قد رفع لافتات على أعماله باسم «المهندس عصمت السادات».. فهل كان يتم كل ذلك دون أن يعرف السادات.

الباشا عصمت السادات:

عندما ارتفعت الشكوى من تصرفات آل السادات فى ميناء الإسكندرية، وبعد أن امتدت عملية فرض إتاواتهم من على العاملين فى الميناء إلى السفن الاجابية التى ترسو فى الميناء.. صدر قرار بعدم دخولهم الميناء، وكان عصمت وأولاده يتصلون بالسفن الراسية بعيدا عن الميناء لكى تدفع مبلغا نظير دخولها الميناء قبل غيرها، وتفريغها بسرعة حتى لاتدفع غرامات تأخير..

ولقد اضطر عدد من قباطنة السفن إلى تحرير محاضر بذلك.

من أجل ذلك صدر قرار بمنع دخول عصمت وأولاده الميناء خوفاً من الفضيحة، ومع ذلك فإن القرار لم ينفذ حيث لم يلتزم به عصمت، وعندما سئل أثناء محاكمته عن عدم تنفيذه القرار، قال إن صدور القرار لا يستغرق دقيقة، ولكن تنفيذه صعب فقد كانت لهم متعلقات بالميناء يلزم تصفيتها لذلك لم ينقطع عن التردد على الميناء.

كانت مواد البناء مدعمة وشحيحة، وتصرف من القطاع العام بموجب أذونات صرف خاصة، وقد انتهز البعض ذلك ليتاجروا فيها فى السوق السوداء ويبيعها بسعر مضاعف..

ولقد حصل عصمت السادات وأولاده على نصيب محافظة الفيوم بالكامل من مواد البناء لعدة أعوام.

وحصل على حصة من مواد البناء تكفى لبناء قرية بحجة بناء مستشفى لابنته الدكتورة نادية..

وحصل من الحديد على حصة تكفى لبناء قرية بحجة عمل أسرّة لمستشفى الدكتورة نادية.

واستولى على إنتاج مصانع القطاع العام من الزجاج لعمل زجاج لنوافذ مستشفى الدكتورة نادية.

وحصل على نصف إنتاج مصنع القطاع العام للمواسير لتكملة مستشفى الدكتورة نادية.

والمفاجأة أن نادية ربة بيت وليست دكتورة، وأقصى تعليم حصلت عليه ولم تكمله هو التعليم فى المدرسة الإعدادية..

وحصل على نصف مواد البناء المخصصة لمصر كلها، بالسعر الرسمى ليتاجر فيها فى السوق السوداء بطلبات منه يرسلها مع لواء سابق يعمل مديرا لمكتبه.

وعندما سئل وكيل الوزارة الذى منح له كل هذه التصاريح عما إذا كان عصمت تردد عليه لتقديم هذه الطلبات قال:

ـ إن الباشا لم يحضر، وكان يرسل الطلبات مع اللواء، وأحيانا كنت أذهب بنفسى إلى مكتب عصمت باشا السادات لأسلمه الموافقات.

وعندما قال له وكيل النيابة المحقق: لماذا لم تعترض؟

أجابه: لو كنت اعترضت لما بقيت فى منصبى دقيقة واحدة.

بعد ذلك.. هل كان السادات لايعلم بتصرفات شقيقه..

مذكرة المخابرات العامة:

أرسلت المخابرات العامة مذكرة إلى المدعى العام الاشتراكى عن تصرفات عصمت السادات.

وقالت فيها إنها أبلغت الرئيس أن شقيقه يشترك مع شركة إسرائيلية برأس مال ألف مليون دولار ـ مليار دولار ـ، وأن ذلك سوف يتخذ وسيلة للتشهير بالسادات نفسه، وخاصة أن عصمت سوف يسافر لمقابلة شركائه الإسرائيليين فى الخارج..

فأصدر السادات قرارا بمنعه من السفر حماية لنفسه من التشهير، ولكنه لم يسأله من أين له هذه الملايين التى سيشارك بها.

فالسادات كان يعرف باستغلال أخيه، وبثروته ولكنه اكتفى بمنعه من السفر حتى لايتخذ ذلك وسيلة للتشهير به.

ولننقل بالنص مذكرة المخابرات العامة فهى إحدى الوثائق الهامة التى تكشف حقيقة عصر السادات، تقول المذكرة الموجهة إلى المدعى الاشتراكى(١):

بالإشارة لكتاب سيادتكم رقم ٦٩٢ بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٨٢ بخصوص الموضوع عاليه:

نفيد بالآتى:

أولا: التصرفات المنسوبة للسيد/ أحمد عصمت محمد السادات وشهرته/ عصمت السادات.

١ ـ وردت أخبار تفيد أن المدعو/ كامل الكفراوى صاحب شركة إخوان الصفا ومزارع عروس النيل يتعامل مع كل من السادة/ عصمت السادات وطلعت عصمت السادات منذ فترة أربع سنوات وأنهما السبب فيما وصل إليه من إمكانيات مادية كبيرة وبطريقة غير مشروعة، وأن السيد/ عصمت فرض أتاوة على المدعو/ كامل لمشاركته فى أعمال وأنه حصل منه على شيكات بدون رصيد ليهدده بها مما اضطره إلى بيع بعض ممتلكاته لسداد تلك الشيكات (المدعو/ كامل الكفراوى سيئ السمعة ويتردد أنه متهم فى عدة قضايا (تقاضى خلو رجل ـ النصب) كما يتردد أنه كان لايمتلك شيئا وتمكن من تحقيق ثروته الكبيرة خلال السنوات الأربع الأخيرة فقط).

٢ ـ مرفق ملف خاص بالسيد/ عصمت السادات يحوى بعض التصرفات المنسوبة إليه وبعض أفراد أسرته والتى تم فحصها بمعرفة الرقابة الإدارية (قبل إلغائها) وذلك على النحو التالى:

---

(١) وثائق الكتاب.

٣ ـ يرتبط السيد/ عصمت السادات وأبناؤه طلعت وأنور عصمت السادات بعلاقات تجارية مشبوهة مع المدعو/ محمد الدمرداش أبو سعده (من رجال الأعمال) وحدثت خلافات حادة بينهم تقدم الأخير على أثرها بشكوى ضد السيد/ عصمت يتهمه فيها بالاستيلاء على مبالغ كبيرة منه (حوالى نصف مليون جنيه)، وتم تحويل الموضوع كاملا إلى النائب العام فى حينه (أبريل ١٩٧٩)، واتخذت بعض الإجراءات الرسمية حيال المدعو/ أبوسعده منها إيقاف التعامل مع شركاته وبعد وفاة الرئيس الراحل تقدم المذكور ثانية بمذكرة للسيد/ رئيس الجمهورية وقام بكتابة شكاوى فى أقسام الشرطة ضد السيد/ عصمت السادات يطالبه فيها برد أمواله.

١ ـ واقعة الاستيلاء على مبلغ ١١٢٠٠ جنيه من المواطن/ عثمان المبابى وشريكه أحمد حسين أحمد، وقيامهما بتوكيل محام عنهما لاسترداد هذا المبلغ وإخطار مكتب السيد سكرتير خاص السيد/ رئيس الجمهورية الراحل.

(رد السيد/ طلعت السادات مبلغ ٤٠٠٠ جنيه، وتم الاتصال به بعد ذلك بمعرفتنا حيث قام برد مبلغ ٣٢٠٠ جنيه وتعهد برد الباقى خلال فترة وجيزة).

مرفق مذكرة المحامى + تقرير خطى من الشاكى عن الواقعة (مرفق رقم ٢).

٢ ـ واقعة الاستيلاء على قطعة أرض مساحتها ٨٩٦,٦ متر مربع تابعة لوقف الإتربى الخيرى بطنطا بشارع المديرية والمملوكة لهيئة الأوقاف، بأن قام السيد/ طلعت ببناء حجرة من الأسمنت عليها حتى يضمن أن يبقى الوضع على ما هو عليه وبمرور الوقت يضفى الصفة الشرعية على وضع يده على الأرض.

(قامت هيئة الأوقاف بإزالة التعدى فورا، وتقدم السيد/ طلعت بطلب أن تؤول هذه الأرض له عن طريق وضع اليد، ورفض طلبه).

مرفق كتاب هيئة الأوقاف. (مرفق رقم ٢).

٣ ـ واقعة استيلائه على مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه من السيدة/ أمينة محمد عبدالنبى قيمة عقد بيع لقطعة أرض بشارع النزهة بمصر الجديدة مساحتها ٦٨٨ متر مربع.

وتمت مقابلة رئيس مجلس إدارة شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير حيث أفاد بعدم صحة ملكية السيدة المذكورة للأرض ولا يوجد طرفها أى مستندات دالة على ملكيتها، وأن

الشركة قامت بوضع يدها على الأرض محل النزاع (مرفق مذكرة شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير).

السيدة الشاكية لجأت إلى السيد/ طلعت عصمت السادات لمساعدتها فى الاستيلاء على قطعة الأرض التى تدعى ملكيتها دون وجود مستندات تثبت ذلك، نظير المبلغ الذى ادعت إعطاءه له.

مرفق مذكرة الشاكية محولة من سكرتارية السيد الرئيس الراحل (مرفق رقم ٤).

٤ ـ واقعة التهجم على فندق بابليون السياحى بالهرم، ومعه بعض الأشخاص واحتلال الفندق بالقوة وطرد صاحبه منه.

(أ) تحرر محضر صلح نهائى (المحضر رقم ١٠ أحوال نقطة الوسط بقسم بولاق الدكرور) وتم إنهاء النزاع، ورسى مزاد بيع الفندق على السيد/ محمد رشاد موسى مرتجى (صاحبه الأصلى) تنفيذا للمحضر المؤرخ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٨١، واستلم المذكور الفندق وأصبح الحائز والمالك الوحيد له.

(ب) أكد أكثر من مصدر أنه يتردد أن السيد/ طلعت عصمت السادات قد تسلم من المذكور مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه نظير الصلح النهائى.

مرفق مذكرة الشاكى + محضر الصلح. (مرفق رقم ٥).

٥ ـ ممتلكات السيد/ طلعت عصمت السادات:

(أ) مكتب الحلمية للتجارة والمقاولات ـ ١٦١ شارع سليم الأول بالمطرية.

(ب) شركة الشرق الأوسط للمشروعات والأغذية ـ ١٦٦ شارع سليم الأول ـ ميدان الحلمية.

(جـ) جمعية ميت أبوالكوم للإسكان والتعمير ـ ٤ شارع ابن زنكى/ الإسكندرية.

ثالثا: التصرفات المنسوبة للسيد / جمال عصمت السادات:

تقدم الطالب الأردنى/ عماد الدين فايز شرعان ببلاغ ذكر فيه أن السيد/ جمال عصمت السادات قد استولى على سيارته البونتياك بحجة تجربتها توطئة لشرائها وأخذ أوراقها ومستنداتها وماطل المذكور فى تسليم السيارة إلى صاحبها أو إنهاء شرائها، وقام الشاكى بتحرير محضر بالواقعة فى قسم العجوزة.

مرفق صورة الشكوى. (مرفق رقم ٦).

رابعا: حول القرار الصادر بمنع سفر السيد/ عصمت السادات وأفراد اسرته:

١ ـ تعاقد السادة/ عصمت السادات، محمد الدمرداش أبوسعده (باسم شركة الأخير للاستثمارات السويسرية) على عدة مشروعات مع مجموعة شركات برأسمال قدره ١٠٠٠ مليون دولار. (مرفق رقم ٧ صورة العقد الابتدائى) واتفقا على السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية شهر فبراير ١٩٨١ لتوقيع العقد النهائى.

٢ ـ تم إبلاغ رئيس الجمهورية الراحل بهذا الأمر وكان التعليق من جانبنا (أن سفر السيد/ عصمت السادات لتوقيع هذه الصفقة مع شركة أمريكية إسرائيلية برأسمال ضخم لن تغفله الصحافة الأمريكية خاصة الصهيونية أو أجهزة الإعلام المناوئة لمصر وستكون مادة للتشهير وبث الشائعات ضد شخص السيد رئيس الجمهورية وبناء عليه فقد أصدر الرئيس الراحل قراره بوضع السيد/ عصمت السادات وأفراد أسرته على قوائم الممنوعين من السفر).

كان يعلم بالتأكيد:

المذكرة تقول بصراحة إن السادات كان يعرف..

وهى ترد على كل الأكاذيب، كما أنها أيضا شهادة تكشف جوانب من حقيقة السادات وحقيقة عهده.

نهايــة بطــل أمريكـى

«بين الحرس.. والدبابات..

بهلوان السيرك.. مات»

«هتـــاف للجماهـــير

فى أحد المؤتمرات»

يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ كانت العناوين الرئيسية لجريدة الأهرام «السادات يشهد العرض العسكرى فى ذكرى أكتوبر» . . «ازدياد نسبة الأسلحة الغربية لتعادل الأسلحة الشرقية لأول مرة» . . «أسلحة جديدة تظهر فى العرض للقوات البرية والبحرية والجوية».

وقالت الصحيفة: إن الرئيس يؤدى صلاة عيد الأضحى بوادى الراحة بسيناء وبعد العرض يزور ضريح عبدالناصر، ومقبرة الشهيد عاطف السادات. . .

ونشرت خبرا عن الذين سجنهم السادات ضمن قرارات ٥ سبتمبر ١٩٨١ «أنه بمناسبة عيد الأضحى فإن زيارة المتحفظ عليهم ستقتصر على الأقارب فقط وتستمر الزيارة مفتوحة من يوم وقفة العيد إلى آخر أيام العيد بدون تصريح»!

ونشرت تصريحا للدكتور عبدالحميد حسن رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة «بأن السادات سيشهد احتفال الشباب بأعياد أكتوبر حيث يقدم ١٢٠٠ شاب عروضا تعبر عن أمجاد السادات فى الحرية والديمقراطية والنصر والسلام وإعادة فتح قناة السويس والتنمية البشرية والزراعية والصناعية ـ وأن هناك احتفالات أخرى ستستمر حتى يوم ٢٦ اكتوبر . . !».

كما نشرت برقيات تهنئة بعيد أكتوبر تلقاها السادات من ممدوح سالم مساعد الرئيس، والدكتور سيد نوفل الأمين العام لجامعة الشعوب الإسلامية والعربية، وسعيد كمال عضو المجلس الوطنى الفلسطينى، وبرقيات أخرى من الوزراء. .

وبرقيات تهنئة بعيد الأضحى من صوفى أبوطالب رئيس مجلس الشعب، وصبحى عبدالحكيم رئيس مجلس الشورى، وفكرى مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء، والمهندس عثمان أحمد عثمان رئيس قطاع التنمية الشعبية بالحزب الوطنى. . !

ألقى السادات نظرة على الصحف، باحثا عن صوره وأخباره، ثم قام ببعض التمرينات الرياضية، قبل أن يسلم نفسه لعملية تدليك جسمه اليومية، وتناول إفطاره ووقع على قرار

تعيين صهره حسين عثمان نائبا لرئيس الوزراء، وارتدى بدلة النازى العسكرية الجديدة، التى يعدها كل عام «بيير كاردان» لهذه المناسبة، وزينها بوشاح أخضر مما يضعه القضاة، وكان يرتديه فى المناسبات الرسمية، وعلل ذلك بأنه يشير إلى أنه مع الحق!

لم يرتدِ القميص الواقى من الرصاص، لأنه آثر عدم ارتداء شئ على الإطلاق تحت البدلة العسكَرية الضيقة جداً. . !!

وعندما طلب الدفاع عن خالد الإسلامبولى ورفاقه ملابس السادات الداخلية، لمعاينة آثار اختراق الرصاص فيها، خاصة بعد أن جاء فى بعض الأقوال أن السادات قد أصيب برصاصات نفذت إلى البطن من الأسفل جاء الرد على طلب الدفاع مفاجأة تامة فالسادات لم يكن يرتدى تحت البدلة العسكرية أية ملابس داخلية على الإطلاق.

التخطيط لقتل السادات:

بينما كان السادات فى طريقه إلى مدينة نصر حيث ساحة العرض العسكرى كان الملازم أول خالد أحمد شوقى الإسلامبولى فى سيارة ستشارك فى العرض.

وكان بالسيارة ثلاثة من زملائه اتفق معهم على عملية قتله وفقا لتخطيط محكم ودقيق، يحتاج إلى تأمل. .

وكان خالد قد درس خطته جيدا، بكل التفاصيل الصغيرة والدقيقة، ولم يفته أى شئ. .

وكان بعد أن استقر على تخليص البلاد منه قد ذهب إلى عبدالحميد عبدالسلام جاره، وصديقه، وزميله ملازم أول احتياط الذى ترك الخدمة العسكرية، وفتح له قلبه.

واستقر رأيهما معا على أن يسألا محمد عبدالسلام فرج الذى كتب كتابا عنوانه «الفريضة الغائبة» يقول فيه إن هذه الفريضة هى الجهاد، ولم تكن تربطهما به صلة وثيقة.

وبعد أن اطمئن إليهما قالا له. . نحن نريد فقط سلاحا وذخيرة وأيضا بعض الأشخاص ونخلص البلاد. . ووعدهما خيرا.

بعدها أحضر لهما حسين عباس الرقيب المتطوع فى القوات المسلحة وبطل الرماية، وأيضا ملازم أول احتياط عطا طايل حميدة.

وأجرى لهما خالد الإسلامبولى اختبارا فى الهيئة. . نجح فيه الثانى. . وأشار من طرف

بعيد إلى فرج لكى يستبعد حسين عباس، ولكن حسين لمحه، فانسابت دموعه أمام خالد وهو يقول له:

- لماذا تحرمنى من حقى فى أن أموت شهيدا؟

وتأثر خالد لموقف حسين عباس.. ولم يستبعده..!

ومنذ يوم أول أكتوبر، ولمدة خمسة أيام، وخالد الإسلامبولى يخطط لعمليته بدقة شديدة ويعمل حساب كل ثانية..

طريقة الحصول على إبر ضرب النار، وتركيبها فى البنادق..

وضع علامات مميزة على هذه البنادق حتى يضمن تسليمها إلى رفاقه..

الذخيرة.. والقنابل، ثم إبعاد ثلاثة من جنوده المشاركين معه فى السيارة ليحل هؤلاء مكانهم..

وأعطى تصاريح للجنود، واستطاع إدخال زملائه المعسكر رغم أن أحدهما ليس فى القوات المسلحة.

كان السادات فى منزله يرتدى بدلة النازى الجديدة بينما خالد الإسلامبولى قد اطمأن إلى أن الجزء «الإدارى» من خطته قد نجح.. فزملاؤه الثلاثة بملابس الجنود.. يجلسون فى السيارة المصفحة يتحسسون بنادقهم ويطمئنون إلى أن بها إبر ضرب النار.. وأنها محشوة بالذخيرة.. وخالد يجلس بجوار سائق السيارة ومعه قنابل يدوية استطاع إخفاءها.. والعرض جاهز.. فى انتظار إشارة التحرك بعد وصول السادات.

لقد ودعوا أسرهم وهم يعرفون أنهم فى مهمة فدائية، وأن عمرهم لن يزيد على دقائق بعدها، ومع ذلك كانت أصابعهم على الزناد يستعجلون الزمن للموت..

بينما الجندى سائق السيارة يفكر فقط فى أن ينتهى من مهمته ليحصل على راحة ويسافر إلى بلده..

وتحرك العرض، وعندما جاء الدور على خالد، قرأ الفاتحة، وأمر السائق بأن يوقف السيارة أمام المنصة وإلا سيقتله... وأمسك بفرامل اليد وأسقطها.. كلها ثوانى.. وكانت ٣٦ رصاصة قد استقرت فى جسد السادات.. بعد أن نزل خالد من سيارته إلى هناك، وأبعد من حوله.. قائلا: «أنا عاوز الكلب ده وحده»!

والذين أصيبوا بعد ذلك من عمليات إطلاق الرصاص. لم يكونوا أبدا مقصودين بالاغتيال.. فقط كان الهدف هو مقتل السادات وحده..!

الموت.. قتلا:

والبيان الذى أذاعه راديو القاهرة فى الساعة الثانية ظهرا يروى ما حدث بعد ذلك من وجهة النظر الرسمية «ففى حوالى الساعة الثانية عشرة وأربعين دقيقة ظهر اليوم الثلاثاء أثناء مرور طابور العرض العسكرى قامت مجموعة من الأفراد بإطلاق النار فى تجاه المنصة الرئيسية، وترتب على ذلك إصابة السيد رئيس الجمهورية وبعض مرافقيه، وقد تم نقل سيادته إلى حيث يجرى علاجه الآن تحت إشراف الأطباء الأخصائيين، ويتابع السيد نائب رئيس الجمهورية شخصيا ما يتخذه الأطباء من إجراءات».

وعند منتصف الليل أذاعت القيادة العامة للقوات المسلحة من مستشفى القوات المسلحة بالمعادى تقريرا طبيا عن «جريمة الاعتداء الغادر» على الرئيس السادات قالت فيه «فى الساعة الواحدة والثلث بعد ظهر يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر وصل الرئيس السادات إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادى وقد أظهر الكشف الطبى ما يلى:

١ ـ كان سيادته فى حالة غيبوبة كاملة وكان النبض وضغط الدم غير محسوسين وضربات القلب غير مسموعة وكانت حدقتا العين متسعتين ولا يوجد بهما استجابه للضوء وأظهر فحص قاع العين وجود أوعية دموية خالية من الدماء ولا توجد حركة بالأطراف تلقائية أو بالإثارة مع عدم وجود الانعكاسات الغائرة والسطحية بجميع الأطراف.

وفى مادته الحادية عشرة سجل التقرير أنه فى تمام الثانية وأربعين دقيقة بعد ظهر اليوم الثلاثاء أظهر رسم القلب عدم تسجيل أى نشاط للقلب وأظهر رسم المخ توقف كامل للمخ عن العمل تأكيدا لحدوث الوفاة.

واعتبر سبب الوفاة صدمة عصبية شديدة مع نزيف داخلى بتجويف الصدر، وتهتك الرئة اليسرى والأوعية الدموية الكبرى بجدار الرئة اليسرى».

وسواء أكان هذا البيان دقيقا.. أم أن السادات لفظ أنفاسه الأخيرة قبل أن ينقل إلى الطائرة.. فإن السادات رغم كل حراسه المصريين، والأمريكين، والإسرائيليين، ورغم كل إجراءات الأمن المشددة..

ورغم كل البروج المشيدة لحمايته... قد قتل.

صدمة الأمريكيين والأوروبيين:

مذيعة التليفزيون الأمريكية الشهيرة «برابارا والترز» التى أجرت لقاءات متعددة مع السادات، وجهت لنائب رئيس الجمهورية «حسنى مبارك» بعد مقتل السادات سؤالا يعكس رؤية الأمريكيين لما حدث فى القاهرة عقب الاغتيال، ولا يمكن أن يتهم الأمريكيون بأنهم من الأعداء أو المعارضين الخونة الذين يريدون الاغتيال الثانى للسادات، كما يقول بعض الكتبة الذين مازالوا يدافعون عن السادات.. قالت«بربارا» المذيعة الأمريكية لمبارك:

- لقد لاحظ البعض أن الهدوء يسود الشوارع، وهم يذكرون انفجار الشوارع لدى موت الرئيس عبدالناصر، وأنا أتساءل ما إذا كان الشعب يشعر بنفس الأسى..؟!

ورد حسنى مبارك: نعم.. هناك فرق فى الإعراب عن المشاعر لدى موت عبدالناصر، وموت الرئيس السادات.. لقد كان الحدث صدمة للشعب بأجمعه لذلك تلاحظين أن الشوارع خالية، وهو أيضا أمر غير عادى.. فعندما مات عبدالناصر خرج عدد كبير من الناس إلى الشوارع يبكون.. لقد مات طبيعيا، أما بالنسبة للرئيس السادات فقد كانت الصدمة شديدة للغاية، وأنا نفسى تعرضت لصدمة عنيفة، ولا اتصور أن مثل هذا الشىء قد حدث فى بلادنا، إنها المرة الأولى.

بربارا: لذلك بقى الناس فى بيوتهم..

مبارك: لقد أصيب الناس بالاكتئاب والصدمة.

وفيما بعد كانت «بربارا والترز» تتابع جنازة السادات على شاشة التليفزيون الأمريكى فى القاهرة متعجبة قائلة لمندوبة شبكة التليفزيون فى القاهرة بالتليفون وفقاً لما سجلته المندوبة فى كتابها «ضفادع وعقارب»:

- أين المصريون يا دورين.. أين اللقطات التى تصور الحزن والأسى، ومشاركة الناس فى وداع الرئيس.. لابد أن تدابير الأمن وحالة الطوارىء هى التى منعت الناس من المشاركة فى تشييع الجنازة..

وترد دورين:

- جزئيا يا بربارا.

- من المؤكد أن كثيرين أحزنهم ما جرى، ولكن تدابير الأمن تمنعهم من إظهار مشاعرهم.

- أكثر منهم الذين لم يعيروا الأمر التفاتا بالمرة.

- ماذا تعنين.. هل تقصدين أنهم يحسون بالخلاص.

- المسألة باختصار أن الحب الذى أحاط بالسادات فى الغرب لم يكن له وجود فى مصر..!

وكانت الصدمة التى واجهت «بربارا» قد أصابت الملايين فى أوربا وأمريكا.. الذين اكتشفوا حقيقة السادات لأول مرة من خلال شاشات التليفزيون الأمريكى.. «أن الرجل الذى مات ويدفن الآن بطل أجنبى.. بطل فقط بالنسبة للغرب»!! على حد تعبير مندوبة التليفزيون الأمريكى فى القاهرة.

عدم الاهتمام لماذا؟

لم يكن التليفزيون الأمريكى وحده هو الذى صدم فى اكتشاف حقيقة أن الشعب المصرى، لم يأبه بالسادات.. فقد صدم أيضا التليفزيون البريطانى الذى عرض برنامجا مدته ساعة عنوانه «لماذا كانت القاهرة هادئة؟».

وراح مندوبو التليفزيون البريطانى يحاولون الإجابة عن السؤال الذى طرحه مقدم البرنامج، وهو يعرض مشاهد من جنازة السادات، بينما يعرض مشاهد أخرى من حياة الناس الطبيعية فى الشوارع، وكأن الامر لا يعينهم على الإطلاق، وكأن الذى قتل ليس رئيس مصر. ولكنه رئيس أجنبى، أو أن الجنازة لا تقام فى مدينة القاهرة التى يتحركون فى شوارعها، ويجلسون علي مقاهيها، ويمارسون حياتهم فيها..

ويقول مذيع التليفزيون الإنجليزى:

- القاهرة كانت هادئة فى ذلك اليوم.. ولم يبد الناس أى اهتمام بقتل السادات.. لماذا..؟!

ويطوف رجال التليفزيون البريطانى على نماذج من الشعب، ومن المفكرين، والصحفيين، والسياسيين المؤيدين للسادات، والمعارضين له، يحاولون أن يجدوا لديهم إجابة على السؤال الذى طرحوه من خلال معايشتهم لمصر، وهو:

- لماذا لم يحزن الناس على السادات، ولم يبد عليهم أى اهتمام لرحيله؟

وأياً كانت إجابات الناس على أسئلة التليفزيون البريطانى - وهى إجابات لاتسر أنصار السادات إذا كان هناك أنصار غير المنتفعين - فإن البرنامج فى حد ذاته، يبحث عن سر عدم اهتمام الناس، وعدم حزنهم على مقتل السادات، وكيف مارس الناس حياتهم العادية وكأن الأمر لا يعنيهم، أو كأن بلدا آخر هو الذى شهد هذا الحدث.

«بربارا والترز» التى كانت تجلس فى واشنطن تتابع عدم اكتراث الناس لاغتيال السادات، وفكرت أن الأمن هو الذى منع الناس من إبداء شعورهم، برر كتبة السادات موقف الناس مثلها تماما، فهم يرون أن إجراءات الأمن حالت دون مشاركة الجماهير فى الجنازة «وأن الجو العام الذى سيطر فيه الخوف من الإرهاب على كل بيت فى مصر كان يمنع أى سلوك تلقائى»!

حتى السلوك التلقائى يرون أن الخوف قد منعه..

والحقيقة أن سلوك الناس كان واضحا ومختلفا، إن مئات النكات التى أفرزها الناس «تلقائيا» يمكن وحدها أن تنفى بالتأكيد ادعاء المنتفعين بعصر السادات..

وربما كان من الأفضل للسادات لو أن هؤلاء حاولوا تفسير موقف المصريين الذين يقدسون الموت، ويحترمون الأحزان طوال تاريخهم فإذا بهم فجأة يغيرون هذا المعتقد، وهذه الصفة المتوارثة منذ أربعة آلاف سنة، فيحولون قتل السادات إلى نكات يضحكون عليها، وكلها تعكس رؤيتهم الحقيقية للسادات دون تزييف، فهو على حد التعبير الشعبى التلقائى فى النكت يحب «الفخفخة» حتى أنه عندما مات أخذ معه المصور الخاص وكبير الياوران، وكان قد أصابهما الرصاص وقتلا معه، وعندما كنسوا ساحة العرض بعد قتله وجدوا «زبيبة الصلاة والعصاة»... إشارة إلى تمثيله... واصطناعه التقوى..

ولسنا نريد أن نحصى النكات ونحللها فإنها تزيد على الثلاثمائة نكتة تعكس رؤية الناس لمختلف أعمال السادات، وتصرفاته، وحياته الخاصة والعامة.

حشد الاستقبال المزيف:

قبل الاغتيال بأيام كان السادات في زيارة رسمية لمحافظة الدقهلية، وكانت هناك حشود قد جمعت، أو تجمعت تصفق له.

وحاول البعض أن يتخذ من هذه الحشود المصنوعة، والمدفوعة دليلا على التفاف الناس حول السادات.

وصناعة حشد الناس بكثافة شديدة، بالترغيب والترهيب، عملية معروفة مارسها نظام السادات دائما، وبدت فى قمتها خلال الأزمات أو لخدمة أهداف معينة.. منذ بداية الحشد لاستقبال «نيكسون» أثناء زيارته لمصر بعد حرب أكتوبر، إلى نهاية الحشد لاستقباله فى زيارته للمنصورة بعد أن وضع مصر كلها فى السجون بقرارات ٥ سبتمبر.

واعتماد استقبال المنصورة للسادات كدليل على شعبيته يذكرنا بتجمع الناس للتصفيق للملك فاروق بمناسبة مولد ابنه قبل طرده من مصر مباشرة.. وهو يتغافل الدافع المادى استغلالا لحاجة البعض.

وأن الناس فى القرى يمكن أن يتجمعوا بدافع حب الاستطلاع، والفراغ وغيرها، لمشاهدة حتى أى ضابط شرطة إذا دخل القرية.. والناس فى المدينة يتجمعون حول «الحاوى» فى الطريق العام.. بل ويصفقون لألعابه البهلوانية، وهم يعرفون أنه نصاب ودجال!

ولقد لفتت ظاهرة رد الفعل السلبى للجماهير إزاء قتل السادات أنظار جميع المعلقين فور الاغتيال.

وحاول الرئيس مبارك عندما سئل عنها أن يجد تبريرات ـ غير منطقية ولا معقولة ـ فإذا به يواجه بنفس الأسئلة مرة أخرى على لسان «والتر كترنكايت» كبير معلقى شبكة «سى. بى. سى». الأمريكية عندما سأله:

ـ لقد كنت هنا فى عام ١٩٧٠، وقت وفاة الرئيس جمال عبدالناصر، وأن الكثيرين قد أدلوا بتعليقات حول الاختلاف فى ردود فعل المواطنين فى الشوارع عند وفاة الرئيس جمال عبدالناصر، ووفاة الرئيس السادات، فما هو السبب فى هذا الاختلاف؟

ورد حسنى مبارك نائب الرئيس:

ـ لقد كانت هناك مجموعات مختلفة وقت وفاة عبدالناصر، وبالطبع فقد أحب الشعب عبدالناصر، ولكن هناك بعض الاختلافات فى حالة الرئيس السادات، وأن حادث الاغتيال قد أصاب المواطنين بصدمة، لقد كانت الشوارع خالية، وهذا نوع آخر من التعبير تجاه ما حدث..».

فعدم اهتمام الناس بقتل السادات ليس فى حاجة إلى أن يزيفه كتبة السادات، فهى حقيقة عاشها الناس كلهم فى مصر. وعكستها شاشات التليفزيونات، وكانت موضع

مناقشات داخل مصر، وكتبهـا الأمريكان أنفسهم، وسألوا عنها نائب الرئيس، الذى حاول جهد طاقته أن يـدافع عن سمعة الرئيس المقتول قائلا إن الناس قد فـوجئت بوفاة السادات، لذلك لم يحزنوا عليـه. . وحزنوا على عبـدالناصر لأنهم وفقـا لهذا المنطق كانوا يتوقـعون وفاته. . !

خلاف حول المقبرة:

وقع خلاف حول المكان الذى يدفن فيه السـادات، وكانت هناك ثلاث أماكن، وانتصر فى النهاية رأى زوجته الثانية السيدة جيهان. .

كان السادات نفسه قد قـال أنه يريد أن يدفن فى سيناء. . فى المكان الذى أسماه وادى الراحة، لا ليكون على مـقربة من إسرائيل حتى بعـد وفاته كما يقول البـعض، ولكنه كان يطمع فى إنشاء مجمع للأديان الثلاثة: الإسلام ـ والمسيحية ـ واليهودية فى هذا المكان.

وأعلن عن إنشاء هذا المجـمع، وبدأ جمع التبرعات لإنشـائه وكانت أكبر التـبرعات ـ التى لم يعرف مصيرها ـ من الـولايات المتحدة الأمريكية. .

ولقد لقى مشروع السادات بإقامة هذا المجمع مـعارضة شديدة من التيارات المختلفة فى مصـر. . وربما كانت ضمن أسبـاب ما سمى بالفتنة الـطائفية التى لم تكن بعض سيـاسات السادات بعيدة عن إشعالها.

كان السـادات يهدف إلى أن يحيط مقبرته بمظاهرة من نوع مختلف. .

واعترضت الأسرة على أن يدفن السادات فى هذا المكان النائى، فى الوقت الذى كانت فكرة مجـمع الأديان قد مـاتت، ولـم يقم المجمع الذى يحـيط بالمقبرة التـى كان من المزمع إنشاؤها هناك.

وتقول السـيدة جيـهان أنها اعتـرضت فى حياته على أن يدفـن فى سيناء «لأن الرحلة لزيارتك ستـستغرق منى ومن الأولاد سـاعة ونصف ساعة». . ولكنه لم يتـزحزح عن رأيه وقال إذا لم تكن ميت أبوالكوم فلتكن إذن عند سفح جبل سيناء.

وتقول جيهان إن الدفن فى سيناء كان رمـزاً جامعاً لأنور وأنها هى التى اختارت مكان دفنه، ففى كل عام أثناء استعراض ٦ أكتوبر سـيمر كل جندى وكل ضابط على قبره يعرف أن السادات هناك ويحيـيه. . وتردف قائلة «لم أكن أعرف أن الرئيس مـبارك ينوى إلغاء أى استعراضات أخرى خاصة فى ٦ أكتوبر».

المكان الثانى الذى رشح لدفنه هو قريته بميت أبو الكوم.. وكان ذلك رأى أسرته.. بناته من زوجته الأولى، وأخوته جميعا..

وهم الذين أقاموا سرادقا منفصلا لتلقى العزاء فى قرية ميت أبو الكوم، بعد أن نشرت بناته نعيا مدفوعاً من بضعة سطور فى صفحة الوفيات بالصحف.

وكان العزاء فى السادات يعكس أيضا جزءا من حقيقة حياته.

فالسيدة جيهان، وأولادها تلقوا العزاء فى مكان..

وبقية أسرته... أقامت العزاء في مكان مختلف..

وأقامت الحكومة مكانا ثالثا لتلقى العزاء..

ومن البديهى أن السيدة جيهان لم توافق على رأى بناته من زوجته الأولى، وكانت تناصبهن جميعا العداء الشديد..

واقترح المكان الثالث، وهو المكان الذى دفن فيه تحت النصب التذكارى للجندى المجهول... على بعد أمتار من المكان الذى لقى فيه مصرعه..

جنازة البطل الغربى:

كانت جنازة السادات تعكس أيضا الجزء الأخير من حقيقته.. جنازة بطل غربى سارت فى منطقة نائية بالصحراء بعيدة عن الناس.

وكان لإجراءات الأمن دخل إذ يشارك فيها أصدقاء السادات من أمثال رؤساء.. أمريكا، ورئيس وزراء إسرائيل..

وعلى كل فإن الجماهير لم تكن ستسهم كما اتضح من رد الفعل عقب سماع النبأ باغتياله، الشئ الأكيد أن جنازة السادات لم تكن مصرية.. ولا عربية..

فإذا استثنينا المسئولين المصريين الذين شاركوا فيها بحكم مواقعهم، وجعفر نميرى، فالجنازة تعكس كذب ما ردده طويلا أنه «ورث» علاقات عربية مهلهلة.

فإذا به يقتل وعلاقات مصر مع جميع العالم العربى مقطوعة رفضا لسياسات السادات نفسه.. ومقر الجامعة العربية نقل من القاهرة، وليس فى مصر سفير عربى واحد.. وقد نُكست فيها كل الأعلام العربية وحل مكانها علم العدو الصهيونى.

وكان موسى صبرى قد تمادى مع السادات فى سب البلاد العربية حتى أنه وصف الحكام العرب بأنهم عصابات «الأخبار ٤ مارس ١٩٨٠».

لقد شارك فى الجنازة ١٨ رئيسا حالياً وسابقاً و٥ أمراء كلهم من أوربا وأمريكا بينهم كارتر وفورد ونيكسون وميتران، وديستان.. وأمير الدانمرك، والأمير تشارلز، ورئيس كل من إيطاليا وألمانيا وأيرلندا وليبيريا، وزوج ملكة هولندا وبيجن وشارون ويوسف بورج من إسرائيل.

وأيضا فرح ديبا أرملة الشاه وابنه رضا..

وسارت الجنازة امتارا قليلة بعيدا عن الناس فى الصحراء.. وسط الإجراءات الأمنية الشديدة..

ثم دفن فى المقبرة بجوار النصب التذكارى للجندى المجهول..!

مبادىء السادات:

هناك فى إسرائيل.. ارتفع نصب تذكارى يحمل أسماء الذين أدوا خدمات لإسرائيل.. وكان من بينهم اسم محمد أنور السادات.

وفى القاهرة.. فور مقتله سارع محافظ القاهرة ـ سعد مأمون ـ والمجلس الشعبى بها ـ بتغيير اسم ميدان التحرير ـ ليحمل اسم السادات ونفذ ذلك فورا وكذلك قرروا إقامة تمثال للسادات فى القاعدة الرخامية فى ميدان التحرير، وهى القاعدة التى أقيمت قبل الثورة ليوضع عليها تمثال للخديوى إسماعيل، وطرد فاروق قبل أن يتم التمثال، وبعد وفاة عبدالناصر افتتح توفيق الحكيم حملة التبرعات لإقامة تمثال لعبدالناصر ودفع من جيبه خمسين جنيها كاملة، وكان متصورا أن يوضع التمثال فوق هذه القاعدة، ثم استبعد أن يقام تمثال لعبدالناصر فى عصر السادات، بل إنه ليس فى القاهرة شارع واحد يحمل اسمه..

والحقيقة أن مشروع مترو الأنفاق الذى مر بميدان التحرير أدى إلى هدم القاعدة الرخامية..

وحتى لو لم تهدم هذه القاعدة، فقد كان صعبا تنفيذ القرار بعد أن تغير المناخ، فلم تكن جماهير الشعب لتسمح إلا بتمثال للذين خلصوا مصر من السادات رغم رفض الشعب المصرى الدائم للعنف، ولمنطق الاغتيال وللإرهاب.

فوق مقبرة السادات رفعت لافتة رخامية تحمل كلمات «عاش من أجل المبادئ، واستشهد في سبيل المبادئ».

وليس هناك ما هو أكثر تضليلا من هذا الشعار الذى تكذبه حياة السادات العملية على امتدادها منذ بدايتها.

إذا أردنا فى النهاية أن نرصد واقع حياة السادات لنرى المبادئ التى عاش لها السادات وحافظ عليها. فلن نجد شيئا.

فقد عاش الموقف عكسه تماما... وتأرجح بين المتناقضات..

بدأ حياته العملية بالتجسس لحساب الألمان.. والتحق بالحرس الحديدى لخدمة الملك، وبتنظيم الضباط الأحرار المعادى للملك.

وقام بأعمال إرهابية تنفيذا لأهداف الملك، وبأعمال عكسية لتنفيذ أهداف الضباط المعادين للملك..

وشارك فى ثورة يوليو، وانقلب على ثورة يوليو..

ومدح جمال عبدالناصر، وألف عنه الكتب، وتغنى به.. ثم هاجمه، وحاول تحطيمه وألف الكتب ضده.

وكان السوفييت فى نظره هم الأصدقاء الأوفياء الوحيدون الذين أحضروا «الصينية وقت العزاء فى عبدالناصر، وأمدونا بجسر جوى تحدث عنه طويلا» على حد قوله بالنص.. ثم كانوا بعد ذلك الأعداء الألداء الذين استعمرونا.. واحتلوا بلادنا.

وكانت الولايات المتحدة هى العدو المستعمر الذى يريدنا مستسلمين أذلاء بعيدين عن الأشقاء العرب.. ثم كانوا بعد ذلك الأصدقاء الأوفياء المؤمنين ذوى المبادئ والضمير.

وكانت إسرائيل هى العدو الغادر الذى حاربنا ربع قرن من الزمان، ثم تحولت إلى دولة صديقة حليفة.

وكان بيجن إرهابيا.. وسفاحا، وأصبح صديقا حميما.

وكان العرب الأشقاء أحد أسباب النصر فى حرب أكتوبر، ثم أصبحوا بدواً وسفلة وأرزال وإمعات ولم يقدموا شيئا..

ويطول الحديث إذا أردنا أن نسرد «مبادئ» السادات وآراءه المتناقضة التى تتأرجح بين أقصى اليمين وأقصى اليسار..

فهو لم يثبت على موقف واحد أبدا..

فكل رأى قاله قال عكسه..

وكل من مدحه، هاجمه.

وكل صديق أصبح عدوا..

وكل عدو أصبح صديقا..

وكل من وقف معه، داس عليه، ليعبر إلى أغراضه الخاصة.

وقراءة مجموعة خطب أحاديث السادات ـ وسيعود إليها بالتأكيد الباحثون والدارسون ـ تثبت مدى التأرجح، وأنه لم يكن له مبدأ ثابت أو عقيدة ثابتة.. أو رأى ثابت.. لا فى الدول، ولا فى الأحداث، ولا فى الأشخاص.

هل كان مع الملك أم ضده؟..

مع الثورة أم ضدها؟..

مع عبدالناصر أم معاديا له؟..

مع الاشتراكية أم مع الرأسمالية؟..

مع العرب أم ضدهم؟..

مع الشرق أم مع الغرب؟..

مع العدو الصهيونى أم ضده..؟

فإن له كتابات وكلمات تضع كل هؤلاء فى القمة..

وله كتابات وكلمات تنزل بهم جميعا إلى الحضيض..

فأى المبادىء إذن عاش من أجلها.. وحياته كلها تحمل الرأى وعكسه.. فإذا تغاضى الباحث عن مراحل شباب السادات ومبادئه خلالها واعتبرها سنوات «البحث عن الذات» وعدم النضوج، فإنه سوف يصدم بأن هذه الآراء والسلوكيات المتصارعة، والمتناقضة كانت أوضح بعد أن أصبح رئيسا للجمهورية.

السادات الإرهابى:

ويأتى الشق الثانى من الشعار الكاذب الذى يقول أنه استشهد من أجل السلام..

والحقيقة أن أنورالسادات قتل أنور السادات.. فقد قتل نفسه.. قتله أنه لم تكن له مبادئ ثابتة..

فقد كان ينادى بالديمقراطية، ويعصف بالمعارضة..

ينتسب إلى ثورة يوليو، ويهدم كل منجزاتها..

يحدث الناس عن الرخاء، وهم يعانون الأزمة..

لقد قتل السادات السخط الشعبى على سياساته كلها..

قتلته زوجته وأسرته، وتصرفاتهم البعيدة عن «أخلاق القرية» وقيمها..

قتلته الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، الذين صوروه بطلا فصدقهم، وكان يخاطبهم ويعمل حسابهم، أكثر مما يخاطب شعبه ويعمل حسابا لأمته.

قتلته الطبقة الانفتاحية الشرهة التى خلقها على حساب جوع الشعب وأزماته..

مات السادات وقد لفظه الشعب العربى كله.

لم يكن السادات رجل السلام، رغم أنه حصل على نصف جائزة نوبل للسلام.. والنصف الآخر حصل عليه شريكه الإرهابى بيجن رئيس عصابة «أرجون رفاى» اليهودية التى قتلت الرجال، وبقرت بطون النساء، وعلقت أجسام الأطفال بعد تمزيقها على الأشجار.

ويقول عبدالحليم رمضان محامى خالد الاسلامبولى أنه هناك أوجه تشابه بين السادات وبيجن:

كلاهما إرهابى: السادات بدأ حياته بالتجسس لحساب النازى، ثم جند نفسه فى خدمة الحرس الحديدى للملك فاروق، كقاتل محترف مأجور يتقاضى على رأس القتيل من أعداء الملك مبلغ ألف جنيه مصرى بشهادة حسين توفيق عليه فى قضية الاغتيالات الكبرى.

وقد كان فى تاريخه قمة للإرهاب والقتل السياسى البعيد عن الأغراض الوطنية أو السياسية، والمتجرد لحب القتل والتعطش للدم، يشهد على ذلك اشتراكه فى قضية أمين

عثمان لينال الألف جنيه الثانية، ولايبرئه من ذلك حكم براءته الذى صدر من القضاء فقد اعترف بنفسه فى كتاب «البحث عن الذات» بأنه اشترك فى جريمتى القتل والشروع فى القتل، ولا يهز قصده من القتل أنه لم يثبت عليه القاضى أجوره فى عمليات القتل لأن البراءة لعدم كفاية الأدلة لا تقطع ببراءة المتهم من جرائمه بقدر ما تكون تعزيزا لمبدأ التزام القاضى بالتبرئة عند الشك.

وقد اعترف السادات بسلوكياته الإرهابية فى كتابه «البحث عن الذات» حتى فى تعامله مع الأستاذ محمد كامل القاويش وكيل النيابة المحقق فى قضية الاغتيالات، ومأمور سجن مصر عندما كان يدعى عليهما بالباطل تعذيبه وإكراهه للحصول على اعترافاته وكان يرسل برقيات إلى النائب العام يزعم فيها ـ كما كتب ـ بالكذب أنهما ضرباه وغير ذلك..

وقد كانت هذه السلوكيات الإرهابية هى الحاكمة فى نظام حكمه الذى قام على الإرهاب الفكرى والمادى لمعارضيه، فكان أول حاكم فى العالم يبتدع الديمقراطية ذات الأنياب.

وكان لايصف معارضيه إلا بالعملاء والشيوعيين ويقذفهم بأحط التهم وينعتهم بأقذر الألفاظ.

كما اعتاد أن يتعامل معهم من خلال نيابة أمن الدولة العليا باتهامهم فى جرائم التنظيم لقلب نظام الحكم، ليقودهم إلى حبس مطلق غير محدود المدة، لايكاد يفرج عنهم منه بأحكام القضاء حتى يدبر لهم من التهم ما يقودهم ثانية إلى نيابة أمن الدولة العليا.. وهكذا.

وقد اعتاد أن يلقى بجرائمه وأخطائه على غيره من الأبرياء.

وفى حرب أكتوبر اتهم الفريق سعد الدين الشاذلى بالمسئولية عن ثغرة الدفرسوار ليتخلص هو من مسئوليتها فى إصدار قراره السياسى بتحريك قوات الاحتياطى من الجيش الرابضة على الضفة الغربية للقنال، لمواجهة الثغرات التى احتملت هيئة أركان الحرب إمكانية حدوثها فى أربعة مواقع أثناء الحرب، وأعدت لها كمائن قوات الاحتياطى المذكورة.

وقد اتخذ السادات هذا القرار السياسى رغم معارضة هيئة أركان الحرب خاصة بعد أن تجمعت لديها معلومات تفيد كذب الادعاء بالضغط الإسرائيلى على الجبهة السورية..

فلما تكشفت وقائع الثغرة وأظهرت تورط السادات فى قراره ـ سارع فرمى الفريق

الشاذلى بالخطأ - وادعى عليه أنه هو السبب فى حدوث الثغرة وإجهاض الانتصار العسكرى لقواتنا المصرية الباسلة.

وذلك أيضا ما فعله مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إسماعيل فهمى عندما رماه بالتخاذل والضعف، لرفضه صحبته فى رحلة القدس المشئومة بعد أن أجرى الرجل حساباته السياسية بخبرته فى موقع عمله ومسئوليته، وقدر نتائج هذه الرحلة فى علاقة مصر بالدول والشعوب العربية، وقدر خسارتها الفادحة فى التورط بالاعتراف بالعدو الإسرائيلى والتعامل معه فى مباحثات صلح فى عقد معاهدات، لايمكن أن تحقق إلا ماتحقق الخيانات من نتائج.

وبهذا الإرهاب أيضا واجه السادات موقف وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل بعد أن رفض قراراته بالموافقة على كل مطالب بيجن والاستسلام لابتزازه الصهيونى...

وفيما بعد أضفى السادات من صفات على وزير الخارجية لأنه عارضه فادعى أن محمد إبراهيم كامل صغير ومغرور لا يعرف فى السياسة، وغير ذلك.

إن منح السادات وبيجن رجلا الإرهاب جائزة نوبل للسلام لايمكن أن يجعل من الإرهابى رجل سلام، أو داعية سلام.

لماذا قتله الإسلامبولى:

ولم يكن مقتل السادات أبدا بسبب السلام.. ولسنا فى حاجة إلى أن نستنتج أسباب قتل السادات أو أن نبحث لها عن دوافع.. لأن الذى قتله أوضح أسباب ما قام به.. وكما قال لى عبدالحليم رمضان محامى الإسلامبولى:

«إن أول محاضر استجواب الملازم أول أحمد شوقى الإسلامبولى المحرر بواسطة ضابط المخابرات الحربية فى غرفة الإنعاش بمستشفى القوات المسلحة يقول أنه قام بتنفيذ عملية قتل السادات لأنه عقد الصلح مع اليهود رغم قول الله فيهم بمحكم كتابه **﴿لتجدن أشد الناس عدواة للذين آمنوا اليهود﴾**.

فاعتبر أن السادات خالف رب العالمين وكفر بمماطلته فى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وإرهابه ومطاردته لرجال الدين المسلمين والمسيحيين، واعتقاله لهم ولمعارضيه حتى لا تكون من بين الشعب أمة تأمر بمعروف أو تنهى عن منكر، ولمصادرة كل شورى بين الراعى والرعية..

وقد حرصت النيابة العسكرية كل حرصها فى تحقيقات اللواء مختار شعبان نائب المدعى العام العسكرى أن تجر خالد أو شركاءه إلى متاهات فى الرأى حول اختلافات المذاهب الإسلامية وغيرها من دروب الفن الخداعي فى التحقيق للبعد كل البعد عن جوهر القضية حيث إن المحقق رغم وضوح الرؤيا فى عبارات خالد الصريحة العبارة الواضحة المعنى فى تحديد السبب الأول من أسباب التخطيط لعملية قتل السادات وتنفيذها أنه عقد الصلح مع اليهود فتجنب المحقق أن يسأل ولو سؤالا واحدا فى خصوصية هذا القصد من عملية القتل وتجنبه سواء فى استجواب خالد أو عبدالحميد عبدالسلام أو عطا طايل حميدة، أو حسين عباس، أو محمد عبدالسلام فرج أو غيرهم من المتهمين فى قضية المنصة . .

وقد تجنبت المحكمة العسكرية العليا فى محاكمة المتهمين المساس بهذا القصد، ولم تشر إليه فى حكمها، وباقتدار تحولت القضية منذ بداية التحقيق إلى قضية تطرف دينى، وإرهاب، ولذلك فإننى أقطع بأن عملية الصلح المزعوم كانت هى الدافع والمحرك للمرحوم خالد الإسلامبولى بتنفيذ عمليته.

وقد أوضحت الأحداث منذ توقيع اتفاقية السلام وحتى الآن أن إسرائيل لن تنشد السلام فى أى وقت، وأنها هى المستفيد الوحيد من هذه الاتفاقية فقد اعترفت بها مصر فى أول مواد الاتفاقية، وأقرت لها بحدودها الإقليمية فى الأرض والماء والهواء، وباعتبار أن هذه الحدود هى كل حدود دولة فلسطين خلال انتداب الحكم البريطانى فيها حتى سنة ١٩٤٨.

وبذلك أقر السادات بتمليك كل أرض فلسطين بما فيها القدس لدولة إسرائيل، ولم تعد أى فائدة على مصر من اعتراف اسرائيل بحدود مصر الإقليمية سواء فى أرضها أو مائها أو هوائها . .

واستفادت إسرائيل من الاتفاقية عدم إقرارها لمصر بالسيادة الكاملة على سيناء طبقاً لأحكام البرتوكولات الملحقة بالاتفاقية التى أقرت ملكية مصر لسيناء، وجردت هذه الملكية من كل حقوق السيادة بما نصت عليه من قيود حول القوات المسلحة والأمن وتحديد أفرادها وتسليحها، وحركتها فى أرض وجو وشواطئ سيناء، بينما لم تقيد سيادة إسرائيل على سنتيمتر واحد فى حدودها الإقليمية التى اعترفت مصر بها.

وأصبحت إسرائيل بكل طولها وعرضها، وبجميع أبعادها منطقة أمن لاتحتاج إلى أى مشاق فى انتهاك سيادة مصر على سيناء بتحرك أى وحدة من وحدات قواتها المسلحة لبعد

متر واحد من حدودها. . بينما تتكلف مصر فى الأرواح والأموال والعدة والعتاد أية محاولة لعبور قواتها المسلحة من غربى القنال إلى شرقى سيناء. .

وكذلك ما تقرره معاهدات كامب ديفيد من جعل أحكام وشروط هذه المعاهدات واتفاقية السلام سيدة المعاهدات المعقودة بين مصر والدول العربية فى شئون الدفاع المشترك، والتى جردت هذه المعاهدات من كل جوهر ومضمون وحرمت على مصر حق الدفاع الشرعى المقدس ضد أى عدوان من إسرائيل وإلزامها بالتحكيم فيما بينهما. .

لقد حققت هذه الاتفاقيات لإسرائيل معجزة ماكانت تحلم بها حيث أمنت قوة الجيش المصرى الرادعة لها فى عدوانها على جميع الدول العربية المحيطة بها. .

لذلك فقد التهمت هضبة الجولان والجنوب اللبنانى، وعربدت وتعربد كل يوم فى انتهاكاتها للحقوق، لذلك أيضاً كان تحرك خالد الإسلامبولى لقتل السادات، فالسادات لم «يستشهد من أجل السلام» إذن. . ولا من أجل المبادئ.

ويبدو أن الشعارات الكاذبة المضللة التى كان يرفعها ظلت تلازمه حتى بعد مصرعه.

الستار الأخير:

هكذا أسدل الستار على محمد أنور الساداتى، وانتهى من حياة الناس. . وإن كان سيبقى طويلا فى تاريخ مصر كرمز للردة.

وكأول حاكم فى العصر الحديث يقتله الشعب تخلصا منه.

حاكم عاش هو وأسرته فى أبهة القصور، وأعاد عهد المماليك والسلاطين، ولم يأبه بشعبه وكذب عليه، وحاول أن يخدره بأوهام الرخاء والسلام.

حاكم عاش عاشقا للأضواء ، وظل عشقها يلازمه. . حتى مات تحت أكبر بقعة من الضوء. . . وعدسات التليفزيون تصور الرصاصات التى تصرعه وتنقلها على الهواء مباشرة للعالم كله.

حاكم سجن قيادات شعبه كلهم. . مسلمين. . ومسيحيين. . شيوخا وشبابا. . رجالا ونساء. . بينما كان يتغنى بالديمقراطية وبإغلاق المعتقلات إلى غير رجعة.

حاكم أصدر ترسانة من القوانين تجعل من تكلم المواطن جريمة... ومعتقداته جريمة. ورأيه جريمة... وابتكر أجهزة جديدة للتحقيق... ومحاكم جديدة.. وألغى الأحكام العرفية المؤقتة بعد أن وضع كل ما فيها فى قوانين دائمة.

حاكم عاشت بلاده فى عهده فى فتنة طائفية لأول مرة فى تاريخها الحديث...

لقد أعاد السادات لمصر طبقة أصحاب الملايين الذين كونوها من نهب الشعب، وامتصاص دمائه وبطرق قيل إنها طفيلية، بينما يزداد الشعب كل يوم معاناة.. فى كل المجالات.. وفتح مصر لسماسرة ومغامرى العالم فى حركة نهب استعمارى جديد، وبعد أن كان اقتصادها مستقلا مصريا، أصبح أجنبيا تابعا.. وكان يفخر بأن بلاده قد ارتفع ثمن الأرض فيها.. بينما انخفضت قيمة الإنسان.

وأنهى السادات علاقة مصر بأشقائها العرب بما أقدم عليه من سلام زائف وصلح منفرد مع العدو الصهيونى الغاصب لأرض فلسطين.. وأصبح بيجن عدو الأمة العربية صديقه الحميم.

حقق السادات ما كان يريده الاستعمار من مصر.

كان يريدها تابعة للغرب...

مقطوعة الصلة بالأشقاء العرب..

تدور فى فلك المعسكر الرأسمالى...

سوقا لمنتجاته.. بعد أن يقضى على كل إنجازات ثورة يوليو.

وفى عهده أصبحت البلاد تابعة فى اقتصادها، وسياستها، بل إنه وضع إرادته كلها فى يد الولايات المتحدة التى أعطاها ٩٩٪ من الاوراق..

وأعلن أنه يطالبها بإنشاء قواعد عسكرية فى مصر.. التى كانت رمزا للتحرر، فأصبحت قاعدة تنطلق منها طائرات الاستعمار لقمع إرادة الشعوب.

هذا هو الحاكم الزاهد، الورع.. العف.. الفلاح.. المثقف.. المتقشف إلى آخر الصفات التى حاول الكتبة والمتنفعون بعصر السادات ـ بيجن ـ كارتر.. أن يلصقوها به.

كان السادات كابوسا جثم على صدر مصر..

وأفاق الشـعب منه على رصـاصات خالد الإسـلامبـولى، ولكنهم نسوه فـورا، لحظة استيقاظهم.

وجاء حسنى مبارك..

واستقبل استقبالا حماسيا ملتهبا..

ولم يكن قد فعل أى شئ يمكن أن يحسب له..

فقط أنه جاء بعد أن تخلصت مصر من السادات..

و...و...و......

ورفع الشعب مطلب التغيير.

الوثائق
والصور

الفهـــرس

** سابق عصره ٥
** حقيقة السادات ٣٣
** تنظيم الضباط الأحرار ٩٩
** الحرس الحديدى الملكى ١٠٩
** دور السادات فى ثورة يوليو ١٢٧
** بداية الردة على الثورة ١٣٧
** ديمقراطية المفرمة ١٦٩
** حرية التشهير بالماضى ١٩٥
** السادات ذبح قضاة مصر ٢١٧
** الخديوى وأهرامات مصر ٢٢٧
** ضوء أخضر للفساد ٢٣٧
** النقب هبة النيل ٢٤٩
** شخصيات حول السادات ٢٦١
* حسين الشافعى . . واللاقرار الجبان ٢٦٣
* الصديق الحميم . . عدود لدود ٢٨١
* مقاولة هدم مصر ٢٩٧
* كبير العائلة الساداتية ٣١٣
** نهاية بطل أمريكى ٣٢٧
** الوثائق والصور ٣٤٩

صورة للظروف الخطاب الذي اعاده السادات لحسين الشافعي وكتب عليه بخط يده .. لأن حسين الشافعي لم يخاطبه بلقب الرئيس ..

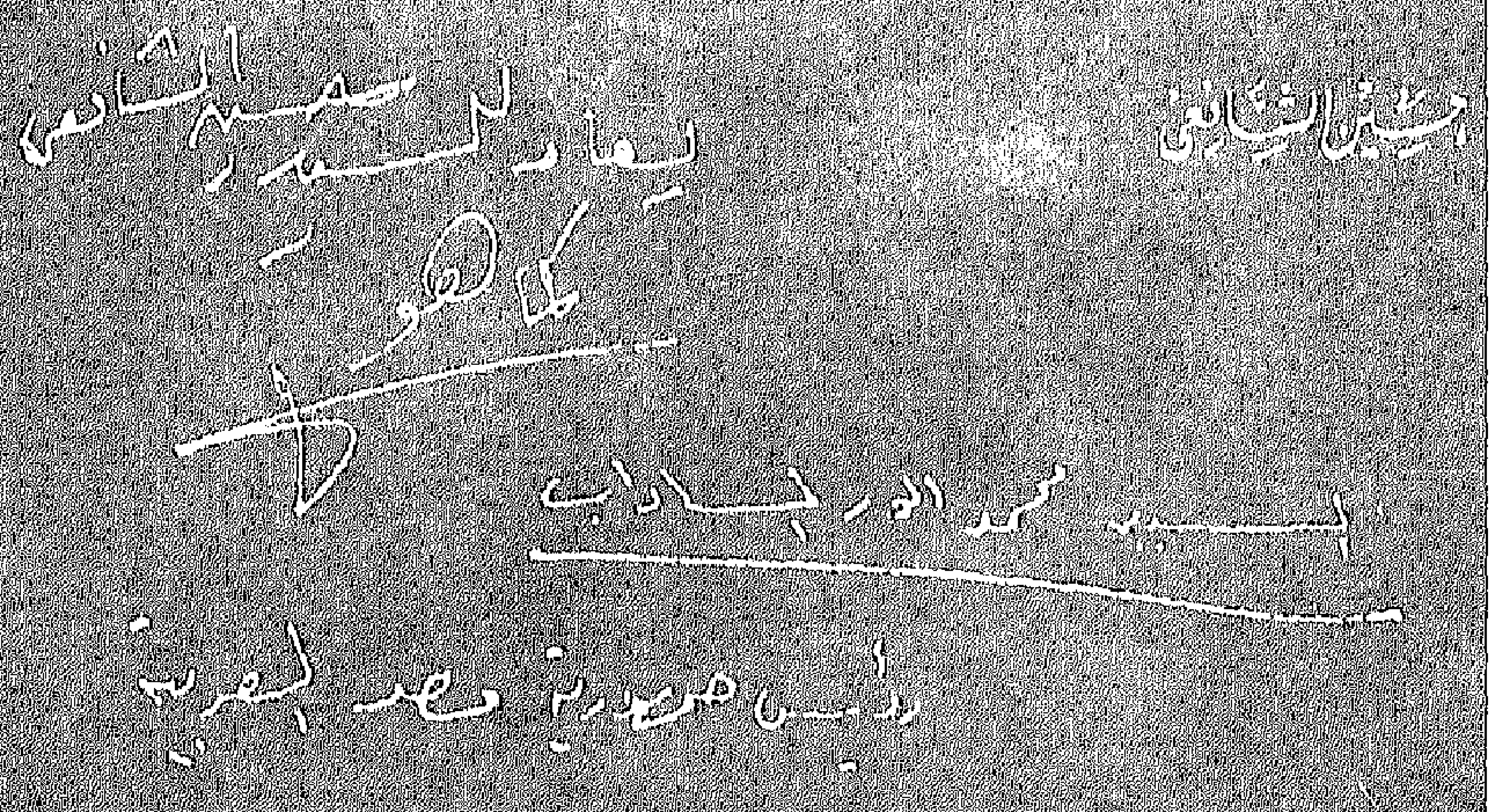

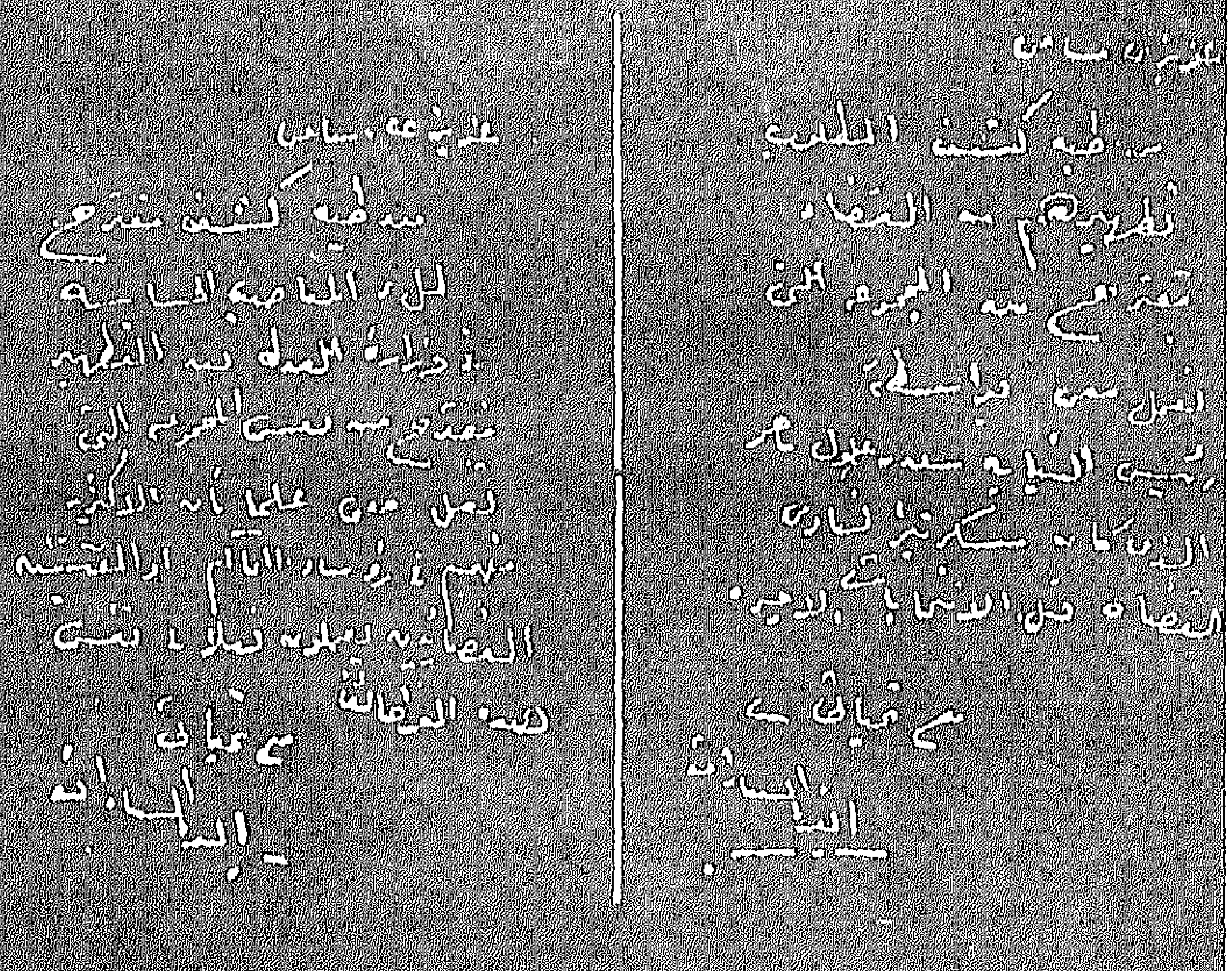

رسالتان من السادات لسامي شرف حول مذبحة القضاء .. [illegible]

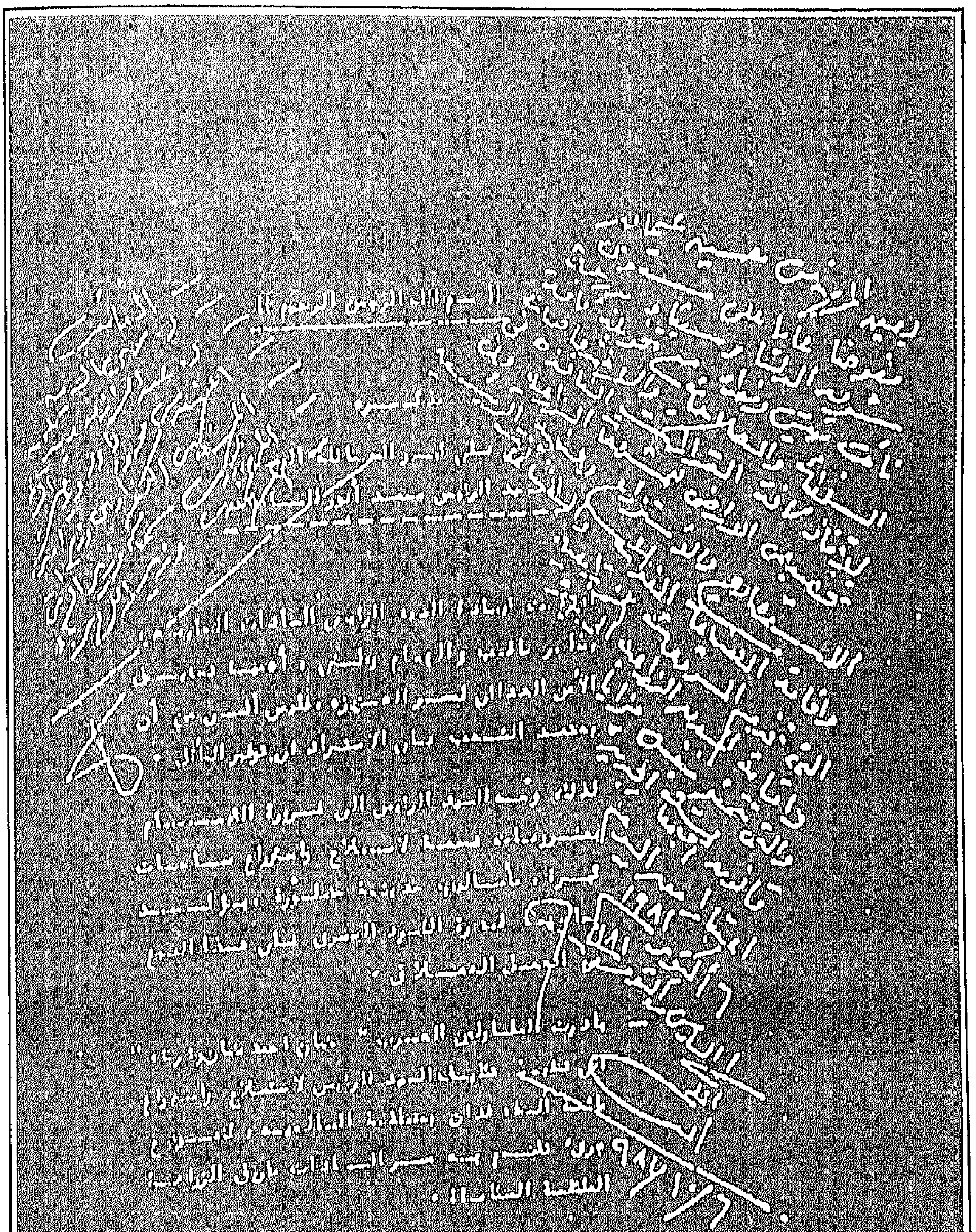

آخر قرارات السادات صباح يوم مقتله عن حسين عثمان منقوضاً مع
سنيار د البركة لورحمة نائب رئيس وزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

أبي وأمي وأخواتي وأخي محمد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عليكم بالالتزام بالإسلام والعمل بالتنزيل والخوف من الجليل
استودعكم الله وأرجو أن تغفروا لي ما صدر مني فقد سببت
لكم جميعا المتاعب. إن الله قد هدانا إلى هذا العمل والاستشهاد
في سبيل الله جميعنا وأنتم من أهله إن شاء الله
إن الحاكم قد طغى وتجبر ولا يخرجون الرصاص إلا بقتله....
إني اعترف بأننا سنستشهد بإذن الله...
نحملكم رسالتنا وتكونوا معنا في دنيا الآخرة وعليكم بتحقيق أمنيته
وسوف ... محمد ادعو الله له بالنجاح والصحة
وما أريده هو المبلغ الذي طرفكم تتصدقون به على فقراء المسلمين
اصبروا ... ... وسوف ... على الإسلام والصلاة والصوم
إننا عندما عزمنا على قتل فرعون مصر لعل الله سيغفر لنا هذه
الضحايا في مصادقة الصهاينة وهدم الروح وخراب الذمم
التي أساءها السادات وزوجته...

(وأشهد أن لا إله إلا الله محمداً رسول الله)

خالد أحمد شوقي الإسلامبولي

وصية خالد الاسلامبولي

وزير
الثقافة والإرشاد القومي

مذكرة

تقدمت السيدة / همت مصطفى باستقالتها من الادارة العامة للتليفزيون معتزلة العمل في الحكومة بسبب ما كتبه موسى صبري في مجلة الجيل عنها ، حيث وصفها بأنها رجل مخنث ووصفها بأوصاف بعيدة عن الأدب .

لذلك أقترح بأن يفصل موسى صبري من مؤسسة أخبار اليوم ، لأنه مثل سيء للصحفي ، ولا يحترم شرف المهنة ، وكانت جريدة الجمهورية طلبت نقله منها لسوء خلقه ، وطوال حياته كانت أخلاقه سيئة في الصحافة .

علما بأن السيدة / همت مصطفى مثل جيد للمرأة العاملة تحترم نفسها وعملها ، وقد أدت خدمات جليلة سواء في عملها في الاذاعة أو في التليفزيون على خير ما يكون .

مرفوع برجاء التفضل بالنظر والتوجيه .

٥ يونيه سنة ١٩٦٢

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
[illegible]

سري جداً

رقم [illegible]
تاريخ ٩/٦/١٩٦٢

السيد الدكتور محمد عبد القادر حاتم
وزير الثقافة والإرشاد القومي

إلحاقاً للحديث التليفوني .

وإيماء إلى مذكرة سيادتكم بتاريخ ٥/٦/١٩٦٢ بخصوص ما كتبه موسى صبري في مجلة الجيل عن السيدة / همت مصطفى .

أتشرف بالإحاطة بأن السيد الرئيس قد وافق على إبعاده عن العمل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

سكرتير الرئيس للمعلومات
(سامي شرف)

صورة للسيد حامد محمود مدير مكتب رئيس المجلس التنفيذي
وصورة للسيد كامل مدير مكتب رئيس المخابرات العامة

الخلافة أو الموت
المسلمون قادمون

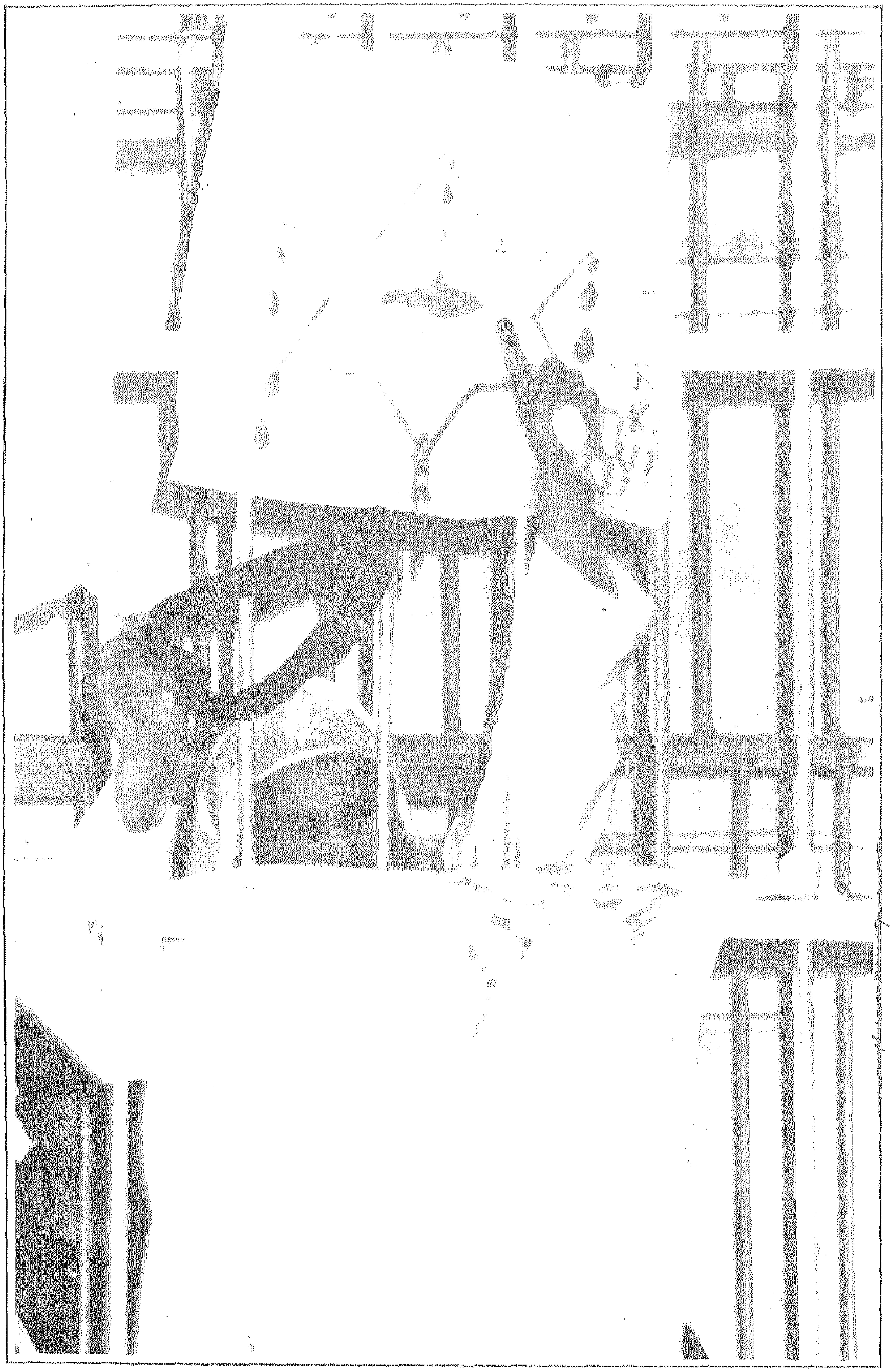

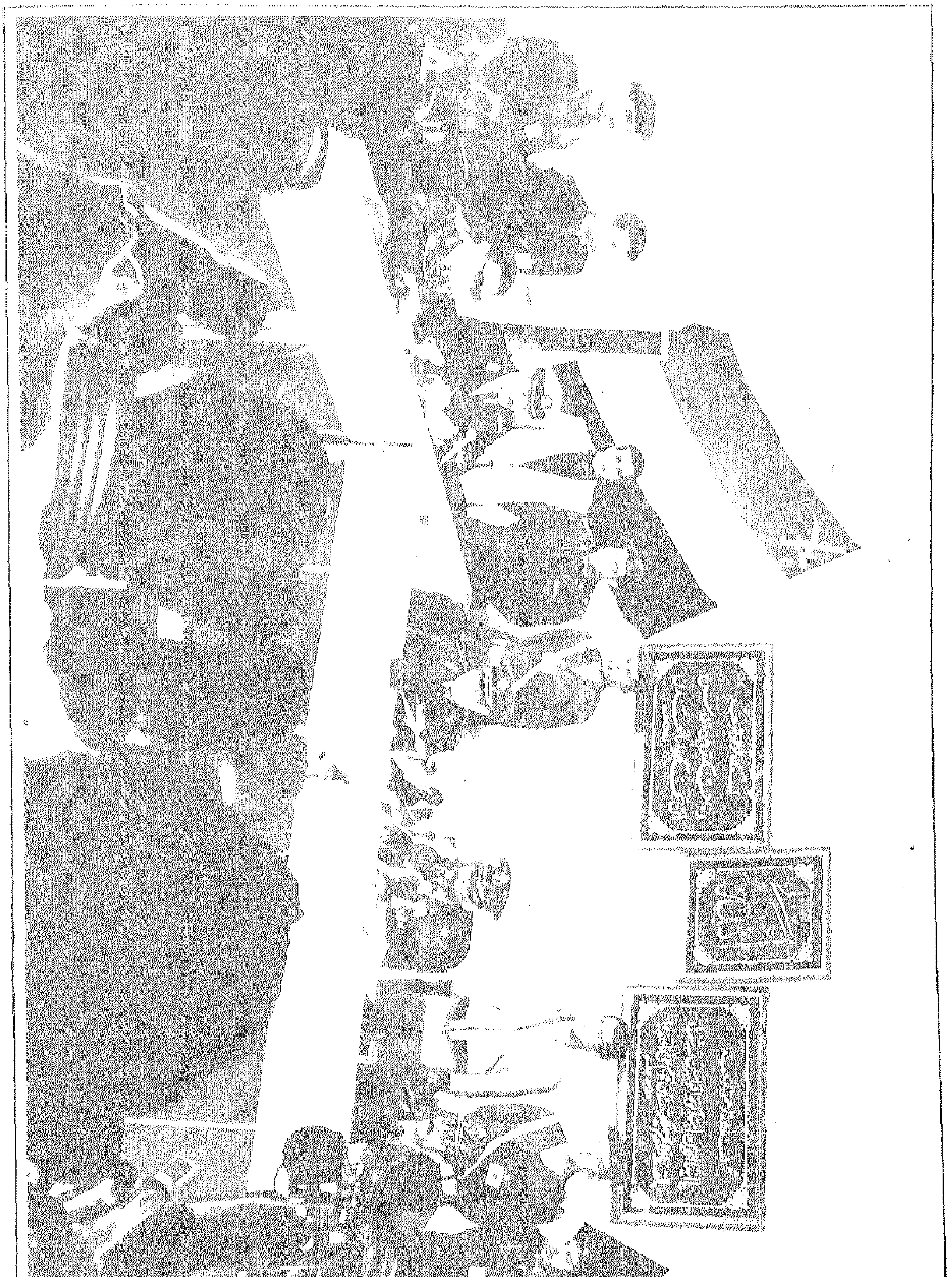

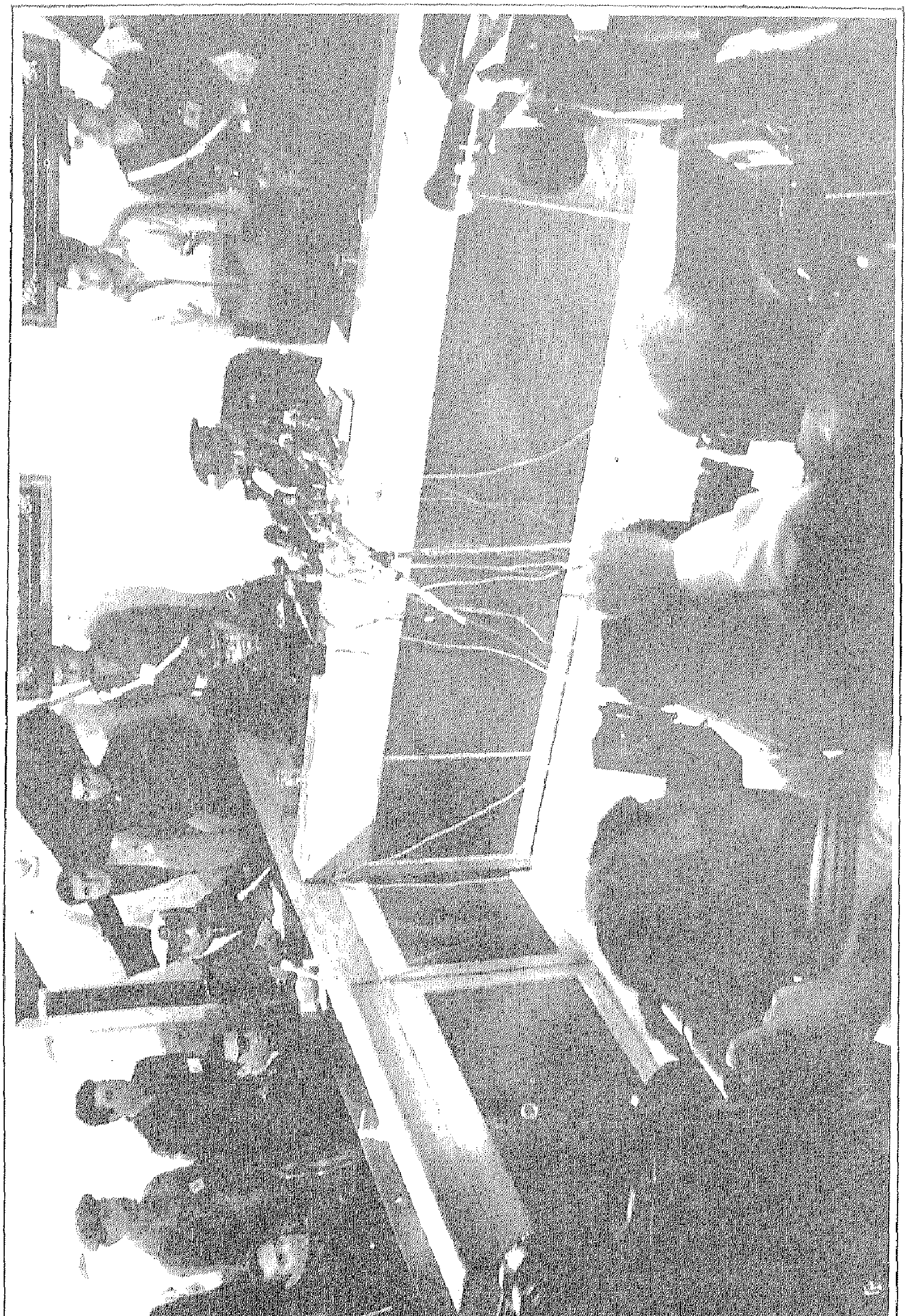

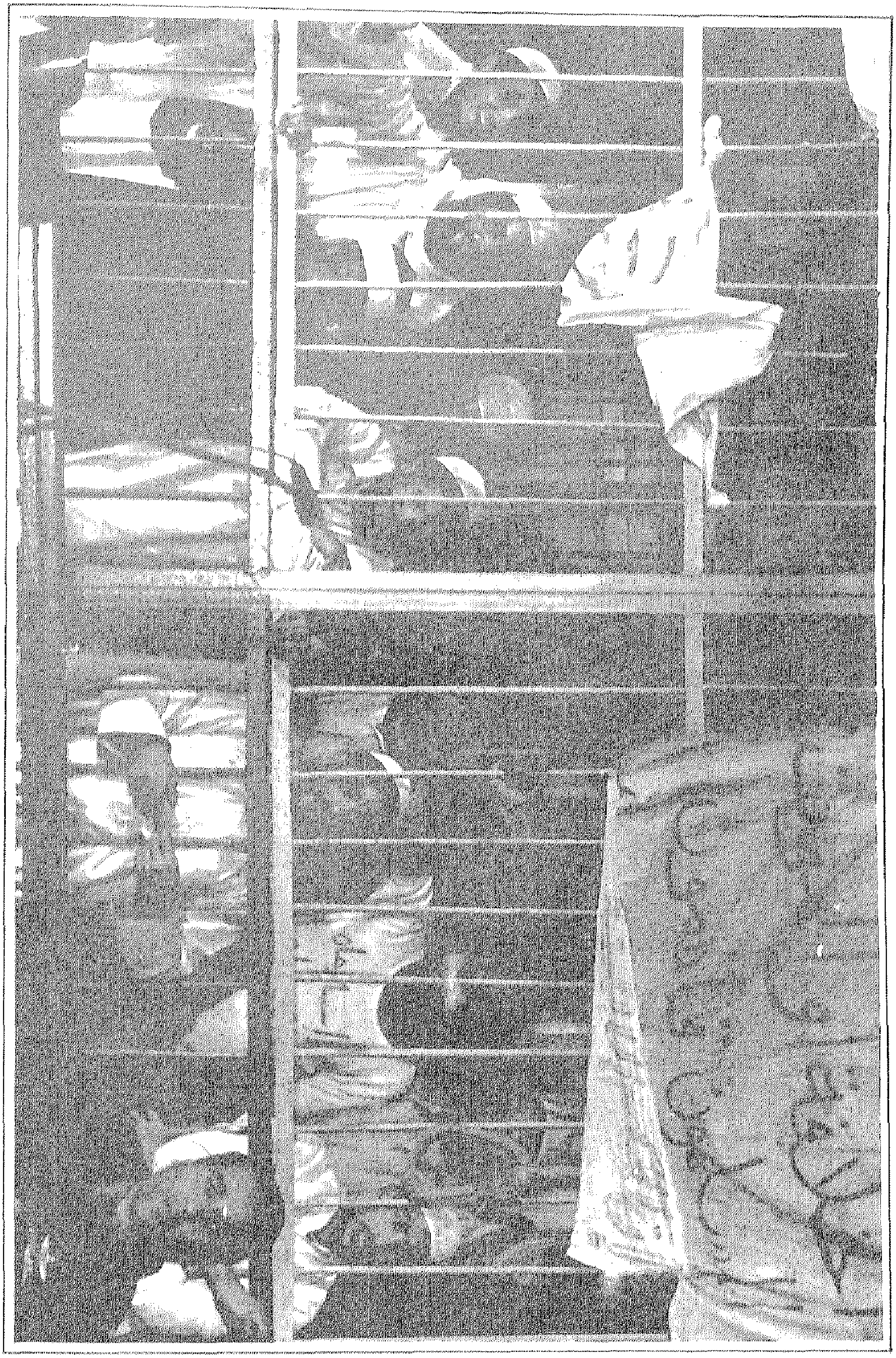

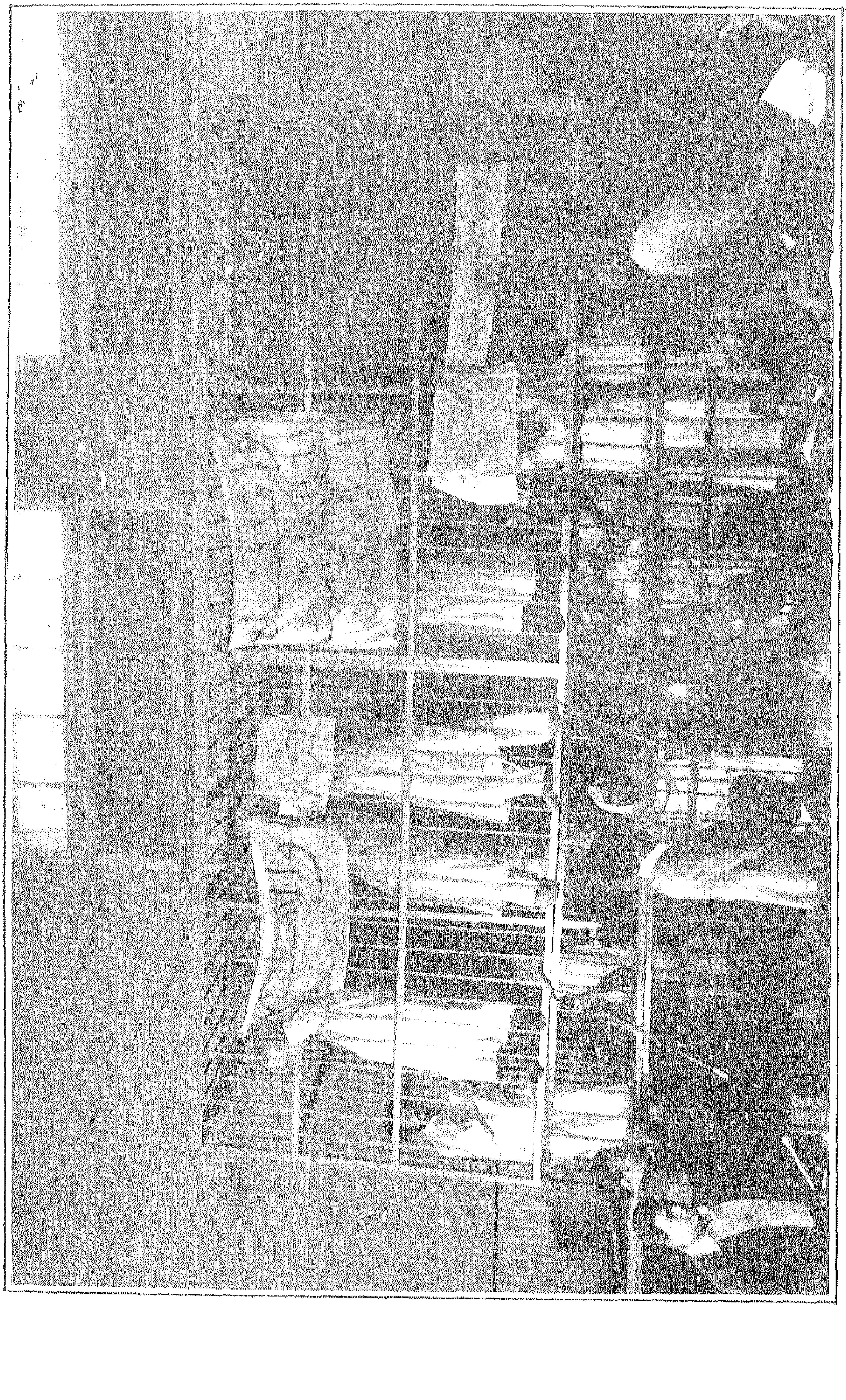

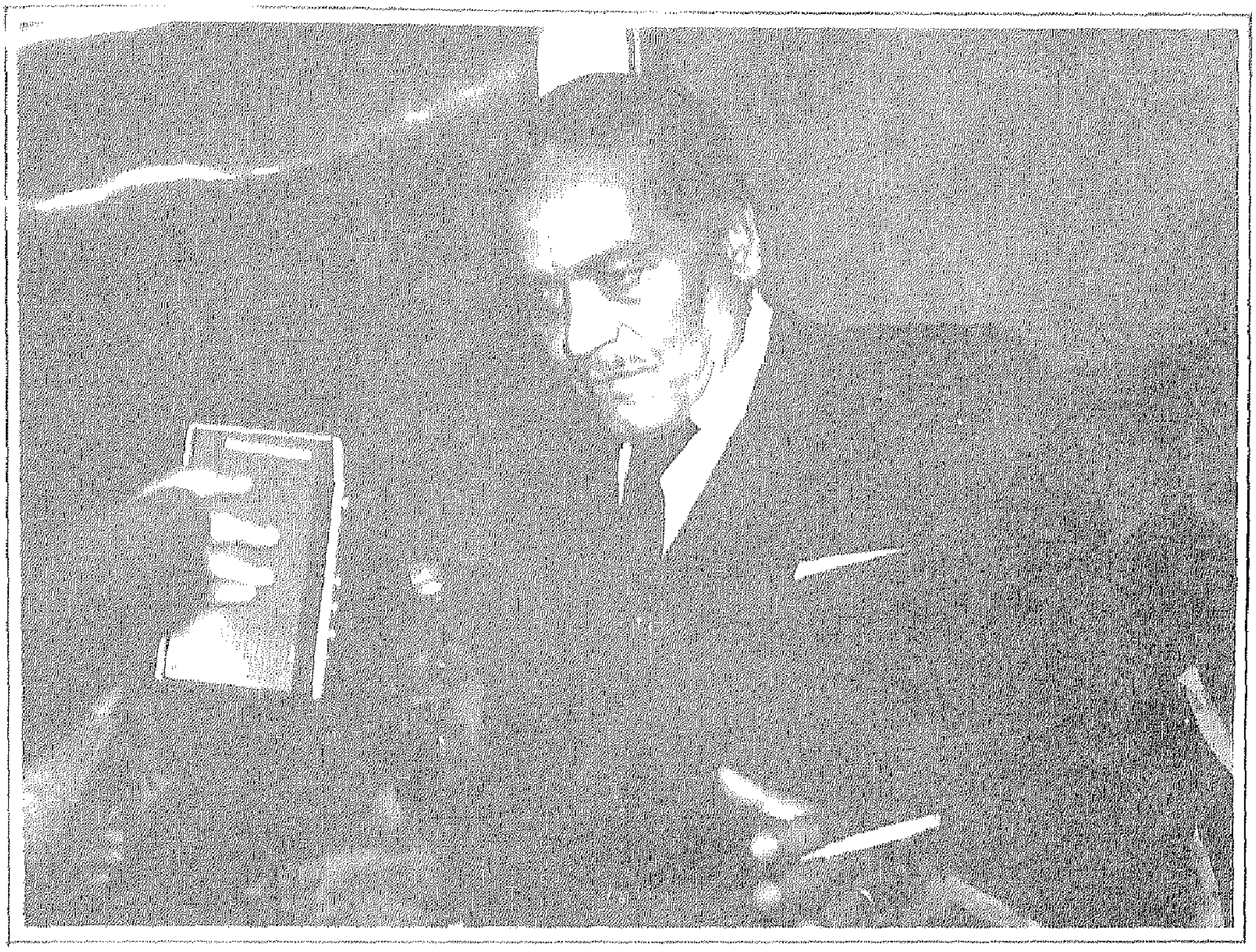

رقم الإيداع:

حقيقة السادات ٩٧/٤١٠٣ : (6 - 023 - 286 - 977)

حقيقة السادات

الذى أدمن الكوكايين والهيروين، أو تاجر في الأغذية الفاسدة، ونهب أموال الحكومة، فى الخمسينات أو الستينات، كان سابقاً لعصره.. فلم تعرف مصر السموم البيضاء، ولا الأطعمة الفاسدة، ونهب المال العام، إلا فى السبعينيات!!

وعندما تتردى العلاقات العربية - العربية الآن، فلا نرى جديداً، فقد سبق أن أغلقت كل السفارات العربية مكاتبها فى القاهرة وسحبت سفراءها..

وفى زمن يحمل قطر عربى السلاح ضد جاره، فإن السادات كان سبّاقاً إلى غزو الجار.. ليس نزاعاً على حدود، وإنما استجابة لرؤية صهيونية!

وعندما بدأت الهرولة نحو العدو الصهيونى تصبح قاعدة، وتم تفريغ الصراع العربى الإسرائيلى من معناه، ارتفعت الأصوات، وتبارى بعض الكتّاب فى مدح الرئيس السادات - الله يرحمه - ووصفوه بأنه «سابق عصره».

وبهذا المعنى فإنه كان فعلاً سابقاً لعصره، بل لولاه لما وصلنا إلى ما نحن فيه.. لقد بدأ السير فى طريق طويل منذ تولى السلطة، ويقول البعض أنه بدأه قبل توليه المسئولية.

وفى قضية مايو ١٩٧١ تم التعتيم على الحديث المسجل بينه وبين جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكي، والذى يطلب فيه من الزائر الأمريكي أن يبلغ «المستر ديان» أن السادات يسعى من أجله ليصبح رئيساً للوزراء لأنه يمكنه التفاهم معه!

وإذا كان التاريخ لن يغفر لسابق عصره أنه فى الفترة المبكرة التى تولى فيها السلطة كان يسعى لعقد صلح مع العدو الصهيونى حتى قبل حرب أكتوبر، فإنه لن يغفر أيضاً لشركائه فى الحكم فى ذلك الوقت أنهم تجاهلوا هذه الواقعة، ولم يكشفوها.. لا فى التحقيقات.. ولا فى المحاكمات..

الناشر